وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجلفة - الجزائر -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مجلة
الدراسات المحاسبية و المالية المتقدمة

مجلّة علمية دولية محكّمة تصدر دورياً عن:

قسم العلوم المالية والمحاسبة

العدد الرابع
أفريل 2019
ردمد: 2602-5671

الرئيس الشرفي للمجلة

مدير جامعة الجلفة

مدير المجلة ورئيس التحرير

د. قمان عمر

نيابة رئاسة التحرير

د. جرد نور الدين　　د. بن عيسى بن علية　　د. عبد الكريم خيري

هيئة التحرير

د. مختار رابحي	د. خالد عيجولي	د. عطا الله بن مسعود
د. لخضر بن أحمد	د. علي بن موفقي	د. سمير طعيبة
د. محمد قوادري	د. دروم أحمد	د. آدم حديدي
د. فريد بن جريبيع	د. عبد القادر حوة	د. سعد قصري

الإعداد والتنسيق

د.غربي يسين سي لاخضر　　د.طارق رقاب

هيئة الاستشارة والتحكيم العلمي للمجلة

أ.د.محمد براق/المدرسة العليا للتجارة؛	د.عمر شريف/جامعة باتنة؛	د.أحمد الضيف/جامعة الجلفة؛
أ.د.محمد بن بوزيان/جامعة تلمسان؛	د.عمار بن عيشي/جامعة بسكرة؛	د.لخضر بن أحمد/جامعة الجلفة؛
أ.د.قادري محمد الطاهر/جامعة الجلفة؛	د.أحمد قايد/جامعة بسكرة؛	د.الطاهر شليحي/جامعة الجلفة؛
أ.د.الأخضر عزي/جامعة المسيلة؛	د.محمد خالدي/جامعة الجلفة؛	د.أحمد دروم/جامعة الجلفة؛
أ.د.عبد المجيد قدي/جامعة الجزائر03؛	د.مفيد عبد اللاوي/جامعة الوادي؛	د.بن موسى محمد/جامعة الجلفة؛
أ.د.عبد الكريم مقراني/المدرسة العليا للتجارة؛	د. لزهر عزة/جامعة الوادي؛	د.عدنان بن عبد الله/ جامعة الملك فيصل بالسعودية؛
أ.د.يحي سعيدي/جامعة المسيلة؛	د.حسين بلعجوز/جامعة المسيلة؛	د.النوري حاشي/جامعة الجلفة؛
أ.د.محمد فرحي/جامعة الأغواط؛	أ.د.عبد القادر قرش/جامعة الأغواط؛	د.نور الدين كروش/جامعة المدية؛
أ.د.ناصر دادي عدون/المدرسة العليا للتجارة؛	د.مراد علة/جامعة الجلفة؛	د.مصطفى التحضيتي/جامعة وجدة بالمغرب؛
أ.د.مقدم عبيرات/جامعة الأغواط؛	د.علي حبيطة/جامعة الجلفة؛	د.زوينة بن فرج/جامعة برج بوعريريج؛
أ.د.مسعود صديقي/جامعة ورقلة؛	د.طارق هزرشي/جامعة الجلفة؛	د. آدم حديدي/جامعة الجلفة؛
أ.د.عبد القادر بريش/المدرسة العليا للتجارة؛	د.عقبة عبد اللاوي/جامعة الوادي؛	د.عبد الحفيظ يحياوي/جامعة الجلفة؛
د.أعمر السعيد شعبان/جامعة الجلفة؛	د.روابح عبد الرحمان/جامعة الجلفة؛	د.شاهد الياس/جامعة الوادي؛
أ.د.هواري معراج/جامعة غرداية؛	د.مختار رابحي/جامعة الجلفة؛	د.بوداود بومدين/جامعة غرداية؛
د.فارس جميل حسن/جامعة الإسراء بالأردن؛	د. حمزة غربي/جامعة المسيلة؛	د.طارق بن خليف/جامعة الجلفة؛
أ.د.بوحديدة محمد/المدرسة العليا للتجارة؛	د.مخفي الأمين/جامعة مستغانم؛	د.معمر فطوم/جامعة الجلفة؛
أ.د.المختار حميدة/جامعة الجلفة؛	د.علي محمد الجودي/جامعة الجلفة؛	د.مصطفى مختاري/جامعة الجلفة؛
د.العباس بهناس/جامعة الجلفة؛	د.محمد كسنة/جامعة الجلفة؛	د.طارق بن خليف/جامعة الجلفة؛
أ.د.طه حسين النوي/جامعة الجلفة؛	د.لباز الأمين/جامعة الجلفة؛	د. فوزي محيريق/جامعة الوادي؛
د.صالح إبراهيم يونس/جامعة الموصل بالعراق؛	د.محمد السعيد جوال/جامعة الجلفة؛	د.إسماعيل قشام/جامعة الجلفة؛
د.محمد عجيلة/جامعة غرداية؛	د. مداح نادية/جامعة تيبازة؛	د.محمد شتوح/جامعة الجلفة؛
د.عطا الله بن مسعود/جامعة الجلفة؛	د. بلقرع فاطنة/جامعة الجلفة؛	د.موسى عيسى محمد/جامعة السودان؛

قواعد وشروط النشر في المجلة

يَسُرّ هيئة تحرير مجلة **الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة** أن تستقبل الأوراق البحثية ذات العلاقة بالميدان المحاسبي والمالي بصفة خاصة والاقتصادي بصفة عامة باللغات العربية، الفرنسية والإنجليزية، حيث تخضع هذه الأوراق لمعايير التحكيم العلمي الأكاديمي من قبل متخصصين، وتطبق فيها شروط المجلات العلمية المحكمة المتعارف عليها.

1) شروط النشر

بناء على ما سبق، ترى هيئة التحرير بأن البحوث المرسلة يجب أن تطابق الشروط الآتية:

- أن تتطابق الأوراق البحثية مع الأصول المنهجية المتعارف عليها في البحث العلمي؛
- أن تتسم بالحداثة ولم يسبق تقديمها لأي جهة علمية أخرى؛
- أن يتراوح عدد صفحات الأوراق البحثية المرسلة من 15 إلى 20 صفحة على الأكثر؛
- أن تتضمن الأوراق البحثية ملخص بلغتين (لغة المقال ولغة أخرى)، على ألا يتجاوز الملخص (10) أسطر؛
- تُرْقن البحوث المرسلة على ورق A_4[29.7سم× 21سم] بحجم خط 16 (Traditional Arabic) بالنسبة للغة العربية، أما بالنسبة للغة الأجنبية فيكون بخط 14 (Times New Roman)، على أن تكون الهوامش في آخر البحث وفق ترقيم تسلسلي بحجم خط 14 بالنسبة للغة العربية و12 بالنسبة للغة الأجنبية؛

2) قواعد عامة:

- تخضع البحوث المرسلة لموافقة هيئة التحرير، ويحق لها المطالبة بإجراء أي تعديل على البحث قبل النشر؛
- ترتيب الأوراق البحثية في المجلة لا يعكس أهمية ومكانة الباحث؛
- تحتفظ المجلة بحقها الكامل في نشر الأوراق البحثية وفق قواعد النشر لديها، وحسب التوقيت المناسب للنشر؛
- الأوراق البحثية التي يتم نشرها في المجلة لا تعبر إلا عن آراء أصحابها؛

3) ملاحظة:

- تعد الأوراق البحثية من خلال برنامج (Microsoft Office 2003) وتُرسَلْ إلى البريد الإلكتروني الآتي:

journalaafs@gmail.com

محتويات المجلة

الـموضوع	الـصفـحة
متطلبات الإفصاح المحاسبي في الميزانية العمومية في ظل النظام المحاسبي المالي بالمقارنة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 (IAS1) د.مفروم برودي & د.مراكشي عبد الحميد جامعة غرداية– الجزائر	**20-01**
العلاقة التكافؤية بين التمكين الإداري والإبداع التنظيمي في منظمات الأعمال الحديثة شركة الاتصالات السعودية (STC) أنموذجا د. محمد فلاق & د.حمو آل عمر & د. سميرة أحلاك حدو جامعة الشلف – الجزائر / جامعة الملك خالد –السعودية / جامعة الشلف – الجزائر	**44-21**
المنطلقات النظرية والعلمية للتدقيق في المؤسسات الاقتصادية – المفاهيم والأسس أ. مروة مويسي & أد.محمد عجيلة جامعة غرداية– الجزائر	**63-45**
استخدام أدوات إدارة الجودة الشاملة لتعزيز جودة المراجعة الداخلية. (مخطط السبب والأثر، مخطط باريتو، خرائط المراقبة) أ.عيسى معزوزي & د.بن تربح بن تربح جامعة الاغواط– الجزائر	**84-64**
الرقابة الضريبية كآلية لمكافحة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر – دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة (2011–2016) د.بلواضح الجيلاني & د.محمد مغنم جامعة المسيلة– الجزائر / جامعة بومرداس – الجزائر	**101-85**
التجربة الماليزية في تطوير صناعة السياحة المستدامة والدروس المستفادة منها أ.دهيليس سمير& أ.مزلف سعاد جامعة الجلفة– الجزائر	**122-102**
إدارة الجودة الشاملة كأحد المداخل المساهمة في تحقيق الأداء المتميز–دراسة حالة وكالة موبيليس بسكرة د.مهديد فاطمة الزهراء & أ.مصمودي طلال جامعة برج بوعريريج – الجزائر	**147-123**

محتويات المجلة

السياحة في الجزائر قطاع استراتيجي للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة زعيش محمد & بولقرون رندة جامعة باجي مختار عنابة – الجزائر	**166-148**
جديد مشروع قانون المالية 2019 مقارنة بـ2018، وسعر البرميل المرجعي الذي يضمن التوازن للميزانية العامة الجزائرية د. سلماني عادل جامعة غرداية– الجزائر	**177-167**
أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي على حوكمة الشركات "دراسة حالة المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة سكيكدة د.شلابي عمار جامعة سكيكدة – الجزائر	**199-178**
الصيرفة الإسلامية في الجزائر الواقع المعوقات والحلول خالدي عصام & بن التاج موسى & د. غربي حمزة جامعة المسيلة– الجزائر\جامعة ورقلة-الجزائر\جامعة المسيلة	**213-200**
أثر الشكل القانوني على سياسة توزيع الأرباح – دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية د. بدروني عيسى جامعة المسيلة– الجزائر	**225-214**
أثر الشكل القانوني على سياسة توزيع الأرباح – دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية د. محمد البشير بن عمر& مجدوب علاء الدين جامعة الوادي– الجزائر	**244-226**
التسويق الالكتروني كمدخل لتحقيق الريادة للمؤسسات السياحية د. زيدان عبد الرزاق جامعة الشلف– الجزائر	**266-245**
أثر الإنفاق العام على الواردات في الجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية الحدود ARDL خلال الفترة من 1985 إلى 2017 أ.خرادل محمد & د. جايدر حسان جامعة المدية –الجزائر	**285-267**

محتويات المجلة

إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية بخصوص تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية

د.حمزة طيبي & د. علال بن ثابت

جامعة الاغواط –الجزائر

304-286

متطلبات الإفصاح المحاسبي في الميزانية العمومية في ظل النظام المحاسبي المالي بالمقارنة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 (IAS1).

د. مفروم برودي — **جامعة غرداية**/ الجزائر

د. مراكشي عبد الحميد — **جامعة غرداية**/ الجزائر

الملخص

تعتبر المحاسبة المالية نظام معلومات لقياس وإيصال نتائج الأحداث الإقتصادية للمؤسسات إلى فئات عديدة في المجتمع، ويعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج تلك الأحداث لهؤلاء المستخدمين لدعم قراراتهم خصوصا تلك المتعلقة بمجالات الإستثمار والتمويل.

وتدعي مجموعة النصوص القانونية والتنظيمية للمحاسبة المالية في الجزائر، لا سيما التعلمية الوزارية رقم 2 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010، اعتماد النظام المحاسبي المالي المرجعية الدولية المتمثلة في المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، ومن أجل الوقوف على صحة هذا الادعاء، قمنا من خلال هذه الدراسة، بإجراء مسح للبنود الواجب الإفصاح عنها في صلب الميزانية العمومية وفق كل من النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي IAS1، وأسفرت نتيجة الدراسة على أن هناك توافق بين النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) فيما يخص البنود الواجب الإفصاح عنها في صلب الميزانية العمومية الفردية والمدمجة.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، الميزانية العمومية، النظام المحاسبي المالي، المعايير المحاسبية الدولية، IAS1.

Résumé

La comptabilité financière est un système d'information permettant de mesurer et de communiquer les résultats des événements économiques des entreprises à de nombreux groupes de la société, ainsi la publication des informations comptables est considérée comme étant le moyen principal et l'outil efficace pour communiquer les résultats de ces événements aux utilisateurs afin de les aider à prendre des décisions, en particulier en matière d'investissement et de finance.

Les textes légaux et réglementaires de la comptabilité financière en Algérie, en particulier l'instruction n°02 du 29 octobre 2009 portant première application du système comptabilité financier 2010, prétend l'adoption des normes comptables internationales (IAS/IFRS) par le système comptable financier en Algérie, et pour confirmer ou infirmer cette proclamation, nous avons effectué une enquête sur les éléments devant figurer dans le bilan conformément aux exigences du SCF et de l' IAS 1.

Les résultats de cette étude montrent un rapprochement entre le SCF et l'IAS1 concernant les éléments à fournir dans le bilan consolidé.

Les mots clés : la divulgation comptable, le bilan, le système comptable financier, les normes comptables internationales, IAS1.

مقدمة

يعتبر الإفصاح من المبادئ المحاسبية التي تثير قلق المسئولين عن أسواق المال وواضعي المعايير المحاسبية لتأثيره المباشر في جودة التقارير المالية المنشورة، ولتأثيره المباشر في كفاءة السوق المالية، ذلك أن الهدف الرئيس لقوانين أسواق الأوراق المالية هو ضمان الأمانة والكفاءة لسوق الأوراق المالية وتزويد متخذي القرارات الإستثمارية بالإفصاح الكامل والعادل.

وقد أدى إنهيار شركة Enron للطاقة وشركة Arthur Andersen للتدقيق والمراجعة بسبب تورط هذه الأخيرة في إخفاء وطمس التلاعبات المالية التي تمت في شركة Enron، وما تبعه من خسائر للمستثمرين، إلى فقدان الثقة في التقارير المالية المنشورة، بل وفقدان الثقة في مهنة المحاسبة والمراجعة وفي سوق رأس المال بصفة عامة، فضلا عن الصدمة الأخلاقية التي أصيب بها المجتمع ككل.

وتبعا لهذه الأحداث ظهر بقوة مصطلح الإفصاح، سواء في وسائل الإعلام المتخصصة في الشئون المالية أو من قبل المستثمرين في سوق رأس المال وكذا من قبل الجهات الرقابية، كأحد الخصائص الرئيسية لجودة التقارير المالية حتى تتمكن من أداء الدور المنتظر منها.

وإذا كان الإفصاح يحتل حاليا هذه المكانة الهامة في الأسواق المالية العالمية، فمن الضروري أن يحتل الإفصاح نفس المكانة في الجزائر خاصة بعد الإصلاحات الإقتصادية والمالية التي شهدتها الجزائر منذ مطلع القرن الحالي ولعل من أهمها صدور النظام المحاسبي المالي في 2007 الذي تدعي النصوص القانونية والتنظيمية المكونة له تبني هذا الأخير المرجعية المحاسبية الدولية المتمثلة المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS).

ومن أجل معرفة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الإفصاح المحاسبي للبنود في الميزانية العمومية، ارتأينا القيام بدراسة مقارنة بين متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي بالمقارنة مع متطلبات الإفصاح وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS1.

مشكلة الدراسة

في ضوء المقدمة تبرز الإشكالية الرئيسية للبحث التي نسعى لدراستها فيما يلي:

"هل هناك توافق في متطلبات الإفصاح المحاسبي للبنود في الميزانية العمومية بين النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي IAS1" ؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى الفروع التالية:

- ما هو مفهوم الإفصاح المحاسبي؟
- ما هي متطلبات الإفصاح المحاسبي للبنود في الميزانية العمومية وفق كل من النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي IAS1؟

فرضيات الدراسة

استنادا إلى المقدمة ومشكلة الدراسة أعلاه نضع الفرضية الرئيسية الآتية:

هناك توافق بين البنود الواجب الإفصاح عنها في صلب الميزانية العمومية بمقتضى النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي IAS1.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى التأكد من مدى التوافق بين متطلبات الإفصاح المحاسبي للبنود في صلب الميزانية العمومية وفق النظام المحاسبي المالي ومتطلبات الإفصاح المحاسبي للبنود في صلب الميزانية العمومية وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS1.

أهمية الدراسة

يستمد هذا البحث أهميته من الإتجاه المتزايد والمتنامي نحو توحيد التطبيق المحاسبي المالي على الصعيد الدولي الأمر الذي يفرض على كل دولة ترغب في الإندماج في الإقتصاد العالمي والإنضمام إلى منظمة التجارة الدولية، إما اعتماد المعايير المحاسبية الدولية جملة وتفصيلا أو تكييف أنظمتها المحاسبية المالية مع المعايير المحاسبية الدولية، بما يتماشى وخصوصيات اقتصاداتها، لضمان كفاءة أسواقها المالية وتخصيص رؤوس الأموال تخصيصا عقلانيا، من جهة وضمان الفهم والقراءة الموحدة للقوائم المالية، من جهة ثانية.

خطة الدراسة

تبعا للأهداف المتوخاة من البحث ولمعالجة الإشكالية تم تقسيم البحث إلى محورين، يتناول المحور الأول الإطار النظري العام للإفصاح المحاسبي، ومن خلاله نتعرض إلى ماهية الإفصاح المحاسبي وإلى أهميته وأهدافه ومستوياته ويتناول المحور الثاني متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل كل من النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي IAS1- دراسة مقارنة- ومن ثم إبراز مدى التوافق بين المرجع الجزائري المتمثل في النظام المحاسبي المالي و المرجع الدولي المتمثل في المعايير المحاسبية الدولية (International Accounting Standards, IAS).

أولا: الإطار النظري العام للإفصاح المحاسبي

1. ماهية الإفصاح المحاسبي

نشأة الإفصاح المحاسبي

تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح عن المعلومات إلى عام 1837 حيث نشرت مجلة Railway Magazine في صفحتها الثانية مقالة عن ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية كل ستة أشهر بحيث تشمل هذه

المعلومات بيانات عن الأرباح ورأس المال والإهتلاكات وتقييم الموجودات (ناصر دادي عدون ومعراج هواري 2018 ص: 5).

وفي عام 1860 طلبت سلطات بورصة نيويورك (New York Security Exchange, NYSE) من الشركات المساهمة التي ترغب في التقييد نشر المعلومات المحاسبية والمالية الضرورية لتنوير المستثمرين، مركزة في ذلك على الميزانية وقائمة الدخل. وبعد الدخول إلى السوق أعطي للشركات المقيدة، بالإضافة إلى ذلك، الخيار في نشر المعلومات غير الإجبارية. وحوالي سنة 1900 فرضت نفس السلطات على الشركات المقيدة الإفصاح السنوي الدوري للقوائم والتقارير المالية، والتي تم توحيدها حوالي سنة 1910، ثم فرضت عليها بعد ذلك الإفصاح نصف السنوي في 1914 وربع السنوي في بداية 1926. توالت بعد ذلك التشريعات المتعلقة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي المالي، سواء في الولايات المتحدة أو في بقية أنحاء العالم إلى أن وصل مستوى الإفصاح إلى ما هو عليه الآن من الشفافية والمصداقية (جبار محفوظ، 2007، ص.ص 8-9).

أما إذا ما ربطنا تطور الإفصاح بأزمة 1929، فإنه بعد أزمة الكساد الكبير الذي حل في الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1929، والذي كان سببه قيام كثير من شركات المساهمة بالتلاعب بالأرقام المحاسبية والمالية المنشورة لقيم أصولها وممتلكاتها بغية اجتذاب رؤوس الأموال، الأمر الذي أدى في النهاية إلى امتصاص مدخرات المستثمرين وتوجيهها إلى مشاريع غير ناجحة بل وبعضها كان وهميا، ولعل ما زاد الأمر سوءً هو ضعف دور مدقق الحسابات وعدم وجود معايير دقيقة للمراجعة تساعد في اكتشاف هذه التلاعبات والتظليلات، وهكذا تمكنت الشركات المتلاعبة من إظهار قوائمها المالية بصورة غير حقيقية مما أدى إلى إرتفاع قيمة أسهم هذه الشركات بصورة جنونية إلى أن تم اكتشاف حقيقة هذه الشركات فهبطت قيم أسهمها هبوطا مروعا أدى إلى إفلاس العديد من الشركات وإلحاق أضرارا بالغة بالإقتصاد الأمريكي.

وكان من آثار الكساد الكبير المساهمة الكبيرة في إنشاء هيئة الأوراق المالية والتي تهدف، إضافة إلى تقديم خدمات استثمارية، إلى مراقبة تداول الأوراق المالية وهو ما أعطاها حق فرض قيود على الشركات ذات الأسهم المتداولة. وفي عام 1933 أصدِر قانون متعلق بالإفصاح المالي، حيث يطلب هذا القانون، من الشركات، نشر معلومات مالية بصفة دورية من خلال تقارير مالية وتقدمها لهيئات تداول الأوراق المالية لتصبح متاحة لجميع من يريد الإطلاع عليها، وقد دعم هذا القانون دور المدقق الخارجي حيث أصبح يلعب دور كبير في تحديد المعلومات التي تقوم الشركة بتزويدها للمساهمين وفي نفس الوقت زادت المسؤولية القانونية الملقاة على عاتق هذا المدقق في حالة اكتشاف معلومات غير صحيحة قام بالمصادقة عليها سواء بالتواطؤ أو الإهمال. وقد أورد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (American Institute of Certified Public Accountants, AICPA) عام 1954 مجموعة من المعايير الخاصة بتقرير مدققي الحسابات ولعل أهمها هو المعيار الثالث الخاص بالإفصاح والذي يعتني بكافة المعلومات وإظهار الواقع من خلال القوائم المالية الدورية.

كما يرتبط تزايد أهمية مبدأ ومعيار الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية المنشورة بالتحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة منذ بداية **الستينات** من القرن الماضي عما يطلق عليه الباحثون مدخل الملكية (Owner's Approach) إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين (User's Approach). فبدخول هذه الحقبة التاريخية تحولت الوظيفة المحاسبية من التركيز على دورها الرئيسي الذي كانت تؤديه كنظام لمسك الدفاتر (Book Keeping System) غايته الأساسية مصالح الم ّ لاك، إلى التركيز على دورها الجديد كنظام للمعلومات (Information system) غايته الأساسية توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات. ولكي تقوم المحاسبة بوظيفتها الجديدة ارتقى شأن مبدأ الإفصاح (Disclosure) ومعه خصائص جودة المعلومات المالية مثل الملائمة (Relevance)، المصداقية (Reliability)، القابلية للمقارنة (Conservatism)، الموضوعية (Objectivity) والقابلية للتحقق (Verifiability).

كما صاحب هذا التطور انفتاح المحاسبة على فروع المعرفة الأخرى كانفتاحها مثلاً على النظرية الحديثة للمعلومات وهي التي قدمت للمحاسبين كثيراً من المفاهيم والأدوات التي عززت من أهمية مبدأ الإفصاح (خالد أمين عبد الله، 1995، ص.ص 38-40).

وضمن هذا السياق شهد عام 1974حدثاً بارزاً ترك آثاراً جوهرية على شكل الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية المنشورة، إذ صدر في الولايات المتحدة الأمريكية خلال ذلك العام تشريع عن "**ألكون كرس**" ألزم فيه المصارف التجارية بالخضوع من حيث شروط وقواعد الإفصاح عن المعلومات للوائح والتشريعات التي تصدرها بهذا الخصوص لجنة هيئة البورصة (Security and Exchange Committee, SEC) شأنها في ذلك شأن الشركات المساهمة الأخرى المدرجة في البورصة. وقد ترتب على هذا التشريع إنعطاف هام في مسيرة الإفصاح عن المعلومات في ميزانيات البنوك الأمريكية تجلت مظاهره في سمتين رئيسيتين (لعيبي هاتو خلف، 2009، ص: 27-28)

- **أولهما**: اتساع نطاق هذا الإفصاح ليشمل معلومات كانت إدارات البنوك، حتى ذلك التاريخ، تعتبرها سرية.
- **ثانيهما**: تمثلت بتحول التركيز من أهداف الإفصاح من حماية مصالح المودعين إلى حماية مصالح الفئات الأخرى مثل المساهمين والمستثمرين والمقرضين.

وفي ضوء ما سبق يتبنى الباحثان الإتجاه القائل بأن ظهور شركات رؤوس الأموال والشروط التي فرضتها البورصات على الشركات المقيدة لديها كان له الدور الكبير في بروز مبدأ الإفصاح الذي يعزى إليه تلبية إحتياجات مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات التي تساعدهم على اتخاذ ما يناسبهم من قرارات التمويل والإستثمار.

مفهوم الإفصاح المحاسبي وطبيعته

يعد الإفصاح المحاسبي من المعايير والمبادئ المحاسبية المهمة التي تؤدي دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية التي تظهر بالقوائم المالية التي تستخدم لأغراض عدة أهمها إتخاذ قرارات الإستثمار والإئتمان في المؤسسات.

كما يعتبر الإفصاح المحاسبي أساس نجاح الأسواق المالية، فهو يحقق جو الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المدرجة في السوق المالي والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمستثمرين والمهتمين لأمر المؤسسة بصفة عامة.

ولقد تعددت وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح المحاسبي فقد عرفه البعض بأنه الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد التقارير المالية. كما عرف على أنه تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين في شكل قوائم وبيانات تختلف باختلاف المنفعة المنشودة والتي تتأثر باختلاف الأطراف المستفيدة من تلك المعلومات من جهة وباختلاف مستواهم الثقافي ومعرفتهم بحقيقة الظروف الإقتصادية من جهة أخرى.

كما عرف الإفصاح المحاسبي أيضا بأنه إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالمؤسسة وهذا يعني أن تظهر المعلومات في التقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس أو تضليل.

وعرف بأنه تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال الشركة. ويشمل الإفصاح أية معلومة محاسبية أو غير محاسبية تاريخية ومستقبلية تصرح عنها الإدارة وتضمنها التقارير المالية (ماجد إسماعيل أبو حمام، 2009، ص.ص 47-48).

كما يعني إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية، عن المؤسسة، بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة (خالد أمين عبد الله، 1995، ص 38).

وحسب محمد مطر «فإن متطلبات عرض المعلومات في القوائم المالية وفق مبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقضي بتوفر عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، وذلك بشأن جميع الأمور المادية. وعنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها، وأيضا بالملاحظات المرفقة معها، وما فيها من تفاصيل تجعل لتلك القوائم المالية قيمة إعلانية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم» (خالد الخطيب، 2002، ص 153).

مما سبق يرى الباحثان أن تعاريف الإفصاح المحاسبي المذكورة اعتنت بضرورة إيصال المعلومات المالية وغير المالية دون تضليل أو تحريف إلى الجهات الخارجية لتمكينها من التعرف على حقيقة أداء المؤسسة بصفة عامة وهذا بغية مساعدة هذه الجهات على اتخاذ قرارات الإستثمار والتمويل المناسبة.

أما الباحثان فيعرفان الإفصاح المحاسبي على أنه "هو تقديم معلومات مالية وغير مالية عن كل الأنشطة المزاولة من قبل المؤسسة من خلال قوائم مالية تتفق والتشريع المعمول به إلى الجهات الخارجية المستفيدة دون تضليل أو تحريف وفي توقيت مناسب بحيث تكون فيه المعلومة ذات جدوى إقتصادية".

ضوابط الإفصاح في الفكر المحاسبي

لقد اهتم الفكر المحاسبي بربط الأخلاق بالمحاسبة سواء باعتبار المدخل الأخلاقي لبناء النظرية المحاسبية، أو في تبني المنظمات المهنية المحاسبية إصدار مجموعة من المواثيق الأخلاقية لمهنة المحاسبة عند إعداد القوائم المالية والإفصاح عنها.

ويعتمد المنهج الأخلاقي على القيم الأخلاقية التي تدور حول مفاهيم العدالة والمساواة والصدق والحق والحياد وغير ذلك من المفاهيم المرتبطة بالنواحي الأخلاقية، والمرجع التقليدي للمدخل الأخلاقي في المحاسبة يوجد في كتابات "**سكون**" لسنه 1941 حيث استخدم ثلاث مفاهيم رئيسية هي الحق والصدق والعدالة. وفيما يلي الأفكار التي تعتمد عليها هذه النظرية:

1. يجب أن تحقق القواعد المحاسبية معاملة متوازنة لكل الأطراف المعنية؛
2. يجب أن توفر التقارير المحاسبية عرضا حقيقيا ودقيقا وبدون أي تضليل للظواهر والأحداث المختلفة؛
3. يجب أن تكون المعلومات المحاسبية عادلة وغير منحازة وموضوعية؛
4. يجب أن تخضع المبادئ المحاسبية لعملية إعادة النظر حتى تكون متسقة مع الظروف المتغيرة؛
5. يجب أن تطبق المبادئ المحاسبية بصورة متسقة بقدر الإمكان.

وقد اكتفى "**يو**" في 1976 بمعياري العدالة وعدم التضليل بينما صنف "**باتيلو**" في 1965 العدالة على أنها المعيار الأساسي الذي يجب أن يستخدم لتقويم المعايير الأخرى لأنه المعيار الوحيد الذي يتضمن اعتبارات أخلاقية.

كما اهتمت العديد من المنظمات المهنية للمحاسبة بالجوانب الأخلاقية لمهنة المحاسبة، منها:

1. المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA) الذي أصدر دليلا أطلق عليه: " AICPA CODE OF PROFESSIONAL ETHICS" ولقد احتوى هذا الدليل علي قسمين هما:
   - **القسم الأول**: يتضمن معايير السلوك المهني وهي معايير خاصة بالأمانة والموضوعية والإستقلال والعناية الواجبة ونطاق وطبيعة الخدمة؛
   - **القسم الثاني**: يتضمن قواعد الأداء والسلوك التي تساعد في تطبيق المعايير السابقة.
2. الاتحاد الدولي للمحاسبين (International Federation of Accountants, IFAC) الذي أصدر هو كذلك دليلا يتضمن القواعد الأخلاقية لمهنة المحاسبة، أطلق عليه: " IFAC CODE OF ETHICS FOR THE ACCOUNTANCY PROFESSION" ولقد قسم هذا الدليل إلي ثلاثة أجزاء هي:
   - **الجزء الأول**: يطبق على المحاسبين والممارسين للمهنة بصفه عامة؛
   - **الجزء الثاني**: يطبق على المحاسبين الممارسين للمهنة من خلال المكاتب المحاسبة الخاصة؛
   - **الجزء الثالث**: يسري علي المحاسبين الموظفين في الشركات والمؤسسات.

ويعتبر هذا الدليل، حسب أراء كثير من الأكاديميين والمهنيين، من أفضل ما صدر في مجال السلوك الأخلاقي لمهنة المحاسبة حيث يغطي جميع فئات المحاسبين من ناحية، كما أنه يتسم بالمرونة والقابلية للتعديل والتطوير في ضوء متطلبات كل دوله من ناحية أخرى (سامي يوسف كمال محمد، 2001، ص.ص 30-31).

أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي

تأكيدا على أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فقد ورد في البيان الأساسي لنظرية المحاسبة الصادر عن الجمعية الأمريكية للمحاسبة (American Accounting Association, AAA) عام 1996 ما يلي: "تعتبر المعلومات المحاسبية الوسائل الأساسية للإقلال من حالة عدم التأكد لدى المستخدمين الخارجيين، إضافة إلى كونها وسائل أساسية للتقرير عن الممارسة" (عدنان بن عبد الله الملحم، 2003، ص 4).

أ- أهمية الإفصاح بالنسبة للأسواق المالية

يلعب الإفصاح دورا أساسيا في تحسين كفاءة الأسواق المالية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. فمن ناحية يؤدي الإفصاح ذو النوعية الجيدة إلى شفافية أكبر في التعامل، الأمر الذي يزيد من حركية رؤوس الأموال والإستقرار المالي على المستويين الوطني والدولي، لاسيما مع تواجد آليات رقابية فعالة. وعليه تتوقف كفاءة السوق المالية إلى حد كبير على نوعية الإفصاح وعلى كفاءة سوق المعلومات بصفة عامة وأنظمة المعلومات للشركات المقيدة بصفة خاصة (جبار محفوظ، 2004، ص 84). وترجع أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للأسواق المالية إلى مساهمة الإفصاح في حل مشكلتين أساسيتين، الأولى مشكلة عدم **تماثل المعلومات**، والثانية مشكلة **الوكالة** (محمد بن سلطان القباني السهلي 2018، ص 15).

أ.1 - مشكلة عدم تماثل المعلومات:

لا يمكن للمستثمرين في البورصات والأسواق المالية أن يستغنوا عن المعلومات المالية المعدة والمنشورة من قبل الشركات المقيدة في البورصات وذلك بهدف استخدامها في تقييم أداء هذه الشركات والتنبؤ بالعوائد والمخاطر المستقبلية، وبالتالي تسعير الأدوات المالية بصورة أفضل (جبار محفوظ، 2007، ص.ص 8-9).

إلا أن مشكلة **عدم تماثل المعلومات** (Information Asymmetry) تكمن في أن إدارات الشركات لديها – في العادة – معلومات عن الشركة تفوق ما لدى المستثمرين، وهذه المشكلة يترتب عليها فشل السوق، إذا ما استخدمت الإدارة ما لديها من معلومات في تضليل المستثمرين، مما يؤدي إلى إحجام أصحاب المدخرات عن الإستثمار في الأدوات المالية بصفة عامة (محمد بن سلطان القباني السهلي، 2018، ص 15).

وعليه تتوقف كفاءة تخصيص الموارد المالية، أي توجيه رؤوس الأموال إلى المشاريع الأكثر مردودية وتخفيض تكاليف مصادر التمويل المختلفة، لاسيما رؤوس الأموال الخاصة وجلب المستثمرين، على كفاءة الإفصاح ومدى وصول المعلومات بالكيفية والنوعية المطلوبتين إلى المتعاملين، أي على كفاءة نظام المعلومات الذي يؤدي إلى زيادة كفاءة السوق المالي وتقليل عدم تماثل المعلومات (جبار محفوظ، 2007، ص.ص 8-9).

ومن المعروف في أدبيات أسواق المال أن أسعار الأسهم في سوق ذات كفاءة تمتاز بالعشوائية بحيث يصعب أو يستحيل على أي مستثمر التنبؤ باتجاهها وتحقيق أرباح غير عادية على حساب بقية المستثمرين. عندئذ يتنافس عدد هائل من المتعاملين على تحليل المعلومات المحاسبية المالية التي سرعان ما تنعكس في الأسعار، الشيء الذي يؤدي إلى تقييم الأصول المالية بقيمها الحقيقية (جبار محفوظ، 2007، ص 9).

ولقد صور **هاري روبرتس** هذا المستوى من الكفاءة بالمستوى القوي الذي تعكس أسعار الأوراق المالية فيه بشكل كامل، جميع المعلومات العامة المتوفرة بشكل علني والمعلومات الخاصة السرية غير المعلنة وإن المشْتَرك ليس بإمكانه تحقيق عوائد غير عادية والسبب في ذلك هو أن تغيرات أسعار الأوراق المالية هي متغيرات عشوائية مستقلة وأنه ليس هناك من يحتكر وسيلة للوصول إلى المعلومات السرية ذات القيمة (محمد علي إبراهيم العامري، 2010، ص 126).

وترى **جاكلين دولهاي** «أنه من المتوقع أن تعكس أسعار الأسهم جميع المعلومات المتاحة والمتوفرة في وقت معين وتتغير-فقط-بدلالة وصول معلومات جديدة. ومن حيث المبدأ، كل معلومة جديدة تؤدي-بشكل آني-إلى تعديلات الأسعار، وعليه يجب أن يتنافس العرض والطلب-بدون توقف-بمجرد ظهور أي معلومة ذات جدوى» (Jacqueline DELAHAYE et Florence DELAHAYE, 2007, p 47).

كما يعمل الإفصاح المالي الجيد على زيادة سيولة السوق وزيادة حجم التداول، فحسب **بيار فرنيمان** «قد تعكس المعلومات المتاحة على نحو أفضل سعر أصل معين إذا كان هذا الأخير كثير التداول، بحيث تسمح بالتعديل السعري المطلوب. في المقابل، الأوراق المالية الأقل تداولا تعكس بشكل متأخر المعلومة المتاحة، بحيث لا يمكن أن يستفيد منها أي مستثمر، نظرا لضعف حجم المعاملات» (Pierre VERNIMMEN, 2005, p 353).

ويرى كل من Healy و Palepu «بأن الإفصاحات ينظر إليها كآلية فعالة للتخفيف من عدم تماثل المعلومات و مشاكل الوكالة التي تميز العلاقة بين المديرين والمستثمرين». وفيما يتعلق بالإطار الخاص بإدراج الشركات في البورصة يرى Core «أنه إذا كان عدم تماثل وتناسق المعلومات يؤثر على العوائد المتوقعة، فإن خيارات الإفصاح قد تكون لها أثر اقتصادي من الدرجة الأولى على التقليل أو الحد من عدم تماثل المعلومات وانخفاض معدلات تدني الأموال الخاصة للمؤسسات» (Patrick BOISSELIER et Sameh MEKAOUI, 2011, p 6).

أ.2 – مشكلة الوكالة:

تبدأ مشكلة الوكالة بعد اتخاذ أصحاب المدخرات قراراتهم بالإستثمار في الأوراق المالية التي تصدرها الشركات فأصحاب المدخرات لا يتخذون قراراتهم الإستثمارية بهدف تولى مناصب إدارية في الشركات المصدرة للأوراق المالية بل بهدف تحقيق عوائد استثمارية على مدخراتهم، من هنا تبدأ خاصية انفصال الملكية عن الإدارة وتبدأ **مشكلة الوكالة** في الظهور وتتمثل مشكلة الوكالة (Agency Problem) في أن المديرين يستخدمون ما لديهم من معلومات في تحقيق مصالحهم الشخصية على حساب أصحاب رأس المال ويفصحون عن المعلومات بالقدر الذي

يحقق مصالحهم، من ناحية أخرى، فإن أصحاب رأس المال يرغبون في الإفصاح لتحقيق نوعا من المساءلة المحاسبية عن الأداء لتقرير الإستمرار في ملكية الأوراق المالية من عدمه، ويعتمد أصحاب رأس المال على المعلومات المحاسبية التي تقدمها الإدارة في تقييم الأداء، كما أن سيطرة الإدارة على المعلومات، كونها المصدر الأساسي لها، جعل و يجعل المعلومات المحاسبية سلعة خاضعة للتنظيم في أي دولة على مر العصور (محمد بن سلطان القباني السهلي، 2018، ص 16). وهكذا يرى الباحثان أن الإفصاح يعد الأسلوب الأمثل لتقليل إعتماد المستثمرين على المعلومات الداخلية وتخفيض عدم تماثل المعلومات وتقليل تكاليف الوكالة وبالتالي يساعد في زيادة القدرة على إتخاذ القرارات بصورة أقل مخاطرة في ضوء معلومات كاملة، واضحة وذات جدوى.

أهمية الإفصاح كمبدأ من مبادئ الحوكمة المؤسسية:

يُعد الإفصاح أحد ركائز الحوكمة المؤسسية وفقاً لمبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (Organization for Economic Cooperation and Development, OECD) في 2004، فالإفصاح يساعد على اتخاذ القرارات بسهولة وكفاءة، كما يساعد على تعزيز وزيادة ثقة المستثمرين في الشركة، وبالتالي سهولة الحصول على التمويل.

ويعتقد الكثير من الباحثين أن الإفصاح عن المعلومات المالية نفسها هو نتاج لعوامل الحوكمة الأخرى التي تحكم نشاط الإدارة، وهذا الإعتقاد يعتبر صحيحا إلى حد بعيد، حيث يكون لكثير من آليات الحوكمة الخارجية مثل المراجعة ومتطلبات الإفصاح النظامية ومعايير المحاسبة تأثير مهم على جودة وحجم الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية كما أن دوافع الإدارة والرقابة التي يمارسها أعضاء مجلس الإدارة تؤثر أيضا في الأرقام المحاسبية المنشورة، وبناءً على ذلك يمكن النظر إلى آليات الحوكمة من منظور أثَرِها على الأرقام المحاسبية، هذا يعنى أن جودة الإفصاح المحاسبي هو نتيجة ممكنة لفرض آليات الحوكمة في دولة معينة (محمد بن سلطان القباني السهلي، 2018، ص.ص 16-18).

وتأسيسا على ما تقدم يرى الباحثان أن آليات الرقابة على الشركات المساهمة، للحد من ممارسات السلوك الإنتهازي للإدارة، تعتمد بصفة أساسية على الإفصاح المحاسبي، ونظرا لأن الإدارة هي المسئولة عن الإفصاح فإنه من المتوقع أن تميل الإدارة إلى تخفيض مستوى الإفصاح ولن تتوسع فيه إلا بالقدر الذي يحقق مصالحها.

أهداف الإفصاح المحاسبي

يهدف الإفصاح المحاسبي، إجمالا، إلى تقديم معلومات إلى المستخدمين من أجل (عثمان زياد عاشور، 2008 ص.ص 25-26):

- وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية؛
- وصف العناصر غير المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجلة غير المعترف به ووصف للضمانات التي على المؤسسة مقابل الديون؛

- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها؛
- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات؛
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية؛
- مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم.

مستويات الإفصاح المحاسبي

يمكن تصنيف الإفصاح إلى عدة مستويات تبعا لحجم المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية وهي كما يلي:

الإفصاح الكامل أو التام

يرى **أحمد نور** أن الإفصاح الكامل (Full Disclosure) يتطلب أن تكون القوائم المالية كاملة بحيث تشتمل على كافة المعلومات الضرورية للتعبير الصادق. فإذا ترتب على حذف أو استبعاد بعض المعلومات أن تصبح القوائم المالية مضللة، فإن الإفصاح عن تلك المعلومات يصبح ضروريا (أحمد نور، 1986، ص 52).

ولا يسري الإفصاح الكامل على الأحداث والوقائع التي تحدث خلال السنة المالية وإنما يمتد إلى الأحداث الهامة التي تحدث بعد تاريخ الميزانية وقبل نشر القوائم المالية. كما يرتبط مستوى الإفصاح الكامل بمدى شمولية القوائم المالية وتغطيتها لجميع المعلومات ذات التأثير المحسوس على قرارات مستخدم تلك المعلومات.

ويرى **سيد أحمد** السيد عامر بأن الإفصاح الكامل هو: «أن تفصح القوائم المالية عن كافة المعلومات التي تفيد مستخدمي القوائم في اتخاذ قراراتهم كما أن الملحقات للقوائم المالية لا بد أن تشمل كافة المعلومات والتفسيرات للبنود الواردة بالقوائم المالية» (سيد أحمد السيد عامر، 2007، ص 21). وهذه المعلومات يجب أن تتصف بالدقة والموضوعية والملاءمة والوضوح والشمول بعيدا عن التضليل والغموض ولا يجوز إخفاء بيانات محاسبية تشكل أهمية جوهرية في اتخاذ قرارات من قبل الجهات المستخدمة لهذه المعلومات (كمال عبد العزيز النقيب، 1999، ص 42).

الإفصاح الكافي:

يشمل الإفصاح الكافي (Adequate Disclosure) تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية التي يطلبها مستخدمي القوائم المالية. ويبقى مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب إحتياجات ومصالح الجهات المستفيدة من المعلومات (سعيدي يحي، 2011، ص 12).

الإفصاح العادل:

يعتني الإفصاح العادل (Fair Disclosure) بالمعاملة المتوازنة لإحتياجات جميع المستخدمين للقوائم المالية بحيث يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة فئة أخرى (عثمان زياد عاشور، 2008، ص 27).

الإفصاح المناسب:

حسب عيد محمود حميدة فإن الإفصاح المناسب (Adequate Disclosure) يعني أن «تشتمل القوائم المالية وملحقاتها على كافة المعلومات التي تمكن مستخدم هذه القوائم الإعتقاد بأن هذه الأخيرة تمثل بعدالة مركز الشركة المالي ومصادر استخدامات الأموال فيها، كما تجعل القارئ يثق بأن ما عرض في القوائم المالية وملحقاتها هي معلومات تساعده في تقويم أداء الشركة التي يرغب في اتخاذ قرار بشأنها» (عيد محمود حميدة، 2001، ص 281).

ووفقا لما سبق يجد الباحثان أن مستويات الإفصاح السابقة مرتبطة بكمية المعلومات ومدى التفضيل الذي يشمله كل مستوى من المستويات الأربعة مع العلم أنه ليس من المهم الإفصاح فقط عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات فائدة للمستخدمين ويمكنهم الإعتماد عليها.

الإفصاح الوقائي:

يهدف الإفصاح الوقائي (Protective Disclosure) إلى حماية المستخدم العادي الذي لديه دراية محدودة باستخدام المعلومات المالية عن طريق محاولة القضاء على أية أضرار قد تصيب المستخدم العادي من بعض الإجراءات والتعامل غير العادل. ويعتمد الإفصاح الوقائي على تقديم المعلومات المالية للمستخدم بصورة مبسطة إلى الحد الذي يجعلها مفهومة والإبتعاد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد ومراعاة المقدرة المحدودة للمستخدم العادي عند تحديد مقدار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها (عثمان زياد عاشور، 2008، ص 29).

وفي ضوء ما سبق يجد الباحثان أن الإفصاح الوقائي يهتم بالمستثمر العادي صاحب الدراية المحدودة في استخدام المعلومات لذلك فهو يتجنب المعلومات المعقدة ويقدم معلومات تتصف بدرجة عالية من الموضوعية.

الإفصاح المعرفي أو التثقيفي:

يشير مصطلح الإفصاح المعرفي أو التثقيفي (Informative Disclosure) إلى الإتجاه نحو الزيادة والتوسع في حجم المعلومات المفصح عنها من قبل الشركات حيث يوجه هذا الإفصاح لخدمة المستخدم الحصيف (Prudent User) ذو الدراية والإطلاع الواسعين والذي يملك القدرة على التحليل وعمل المقارنات والتنبؤات ولا يركز الإفصاح التثقيفي على المعلومات المحاسبية فقط بل يتعدها ليشمل معلومات غير مالية وصفية (عثمان زياد عاشور، 2008 ص 30).

ومما سبق يتضح للباحثين أن الإفصاح الإعلامي يتعدى القوائم المالية ذات الغرض العام إلى قوائم مالية إضافية مثل التقارير المرحلية والتقارير القطاعية وترجمة العملات الأجنبية وقوائم معدلة وفقا للمستوى العام للأسعار، كما أنه موجه للمستثمر الحصيف صاحب الدراية الواسعة في قراءة وتحليل التقارير المالية.

ويستنتج الباحثان، في ضوء ما سبق، أنه من أجل أن تستوفي الإدارة إحتياجات مستخدمي المعلومات ينبغي أن يتعدى الإفصاح المحاسبي لديها القوائم المالية المعروفة ليشمل كل معلومة مالية أو غير مالية التي يمكن أن يؤثر إهمالها أو حذفها على سلامة القرار المتخذ من قبل مستخدم هذه المعلومة، وهذا عملا بمبدأ الأهمية النسبية.

ثانيا: متطلبات الإفصاح المحاسبي في الميزانية العمومية-دراس مقارنة

تعتبر القوائم المالية أهم وسيلة للإفصاح المحاسبي والمالي، فهي تساعد على الإفصاح من حيث شكلها وترتيبها فضلا عن طرق تبويب وترتيب بنودها (مجدي احمد الجعبرى، 2011، ص 8)، وتجدر الإشارة إلى أن أساليب وطرق الإفصاح لا تنحصر فقط في القوائم المالية المعروفة، بل يمكن اعتبار تقارير النشاط وتقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير محافظ الحسابات وسائل وطرق إفصاح أخرى تتيح لمستخدمي المعلومات كما معتبرا من المعلومات المالية وغير المالية يمكن استخدامها في أغراض مختلفة حسب الحاجة.

1-البنود المرتبطة بقياس الميزانية العمومية:

تعرف العناصر التي ترتبط مباشرة بقياس الميزانية العمومية كالآتي:

الأصول أو الموجودات:

تعرف الأصول بأنها مجموعة الموارد الإقتصادية المملوكة المؤسسة، المتاحة للإستخدام في نشاطها. وقد تكون الأصول ثابتة أو متداولة. وأساس التفرقة بين الأصول الثابتة والأصول المتداولة هي درجة سيولتها أو قابليتها للتحول إلى نقدية سائلة في فترة زمنية قصيرة نسبيا (عبد الحي مرعي، 1986، ص 36).

والأصول هي كل ما تملكه المؤسسة وله قيمة نقدية وتعبر عن أوجه الإستثمارات المختلفة لأموال المؤسسة. وقد تكون هذه الأصول مملوكة للمؤسسة بقصد المساعدة على الإنتاج وعلى خدمات طويلة الأجل هي ما يطلق عليها بالأصول الثابتة أو قد تكون مملوكة للمؤسسة بقصد الحصول منها على خدمات قصير الأجل تساعد على تحقيق الربح وهي ما يطلق عليها بالأصول المتداولة (حلمي نمر، 1982، ص 28).

هذا، ويتفق النظام المحاسبي المالي والإطار التصوري لمجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Board, IASB) في تعريف الأصول، حيث أفاد الأول من خلال المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، على أنها كل مورد **تراقبه** المؤسسة بسبب أحداث وقعت وتترقب منه جني مزايا اقتصادية معينة، وأفاد الثاني من خلال الفقرة 49-أ ونص الفقرة 89 من الإطار التصوري لـIASB على أنها "هي موارد خاضعة **لسيطرة** المؤسسة نتيجة أحداث ماضية ويتوقع أن تتدفق منافعها الإقتصادية المستقبلية على المؤسسة".

ومما سبق يخلص الباحثان إلى أن الفرق الجوهري الموجود في تعريف الأصول الذي قدمه كل من النظام المحاسبي المالي والإطار التصوري لمجلس معايير المحاسبة الدولية مقارنة بالتعريفين الأوليين، هو مصطلح **الرقابة** أو **السيطرة**، وهو مصطلح يشمل مفهومي الملكية والإستئجار وهذا عملا بمبدأ أسبقية المظهر الإقتصادي على المظهر القانوني.

الخصوم أو المطلوبات:

عرفها الإطار التصوري لمجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال الفقرة 49-ب والفقرة 91، على انها التزامات حالية على المؤسسة نتجت عن أحداث ماضية، ويتوقع أن يترتب على الوفاء بها تدفقات خارجة من موارد المؤسسة تنطوي على منافع اقتصادية، كما عرفها النظام المحاسبي المالي من خلال المادة 22 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 سالف الذكر، على أنها كل التزام راهن للمؤسسة مترتب عن احداث وقعت سابقا ويجب أن يترتب على انقضائها خروج موارد تمثل منافع اقتصادية.

ومما سبق، يخلص الباحثان إلى التوافق التام بين التعريف الذي قدمه كل من النظام المحاسبي والإطار التصوري لمجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يخص الخصوم.

2-متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق المعيار IAS1

لا يوجد معيار محاسبي دولي واحد يتناول شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية. فجميع المعايير المحاسبية الدولية تحدد، بناءً على نطاق تطبيقها، بعض الإفصاحات المطلوبة عند إعداد القوائم المالية المختلفة. إلا أن المعيار IAS1 يعدد المعيار الرئيسي الذي يتناول المتطلبات الإجمالية لعرض القوائم المالية بما في ذلك الغرض من إعدادها ومحتواها وهيكلها دون أن يتعرض لشكلها كمتطلب من متطلبات الإفصاح حتى ولو كان قد أدرج نماذج للقوائم المالية على سبيل الإسترشاد بها فقط.

نطاق وهدف المعيار IAS1

يسري IAS1 على ما يسمى بـ"القوائم المالية ذات الغرض العام" أي تلك المقصود بها تلبية إحتياجات المستخدمين. وتشمل القوائم المالية ذات الغرض العام تلك المعروضة بشكل منفصل أو ضمن التقرير المالي السنوي. كما يسري هذا المعيار- أيضا- على كل الكيانات، التي هي بحاجة، أو لا، إلى إعداد قوائم مالية مجمعة أو قوائم مالية منفصلة حسب التعريف الوارد في المعيار IAS17 "القوائم المالية المجمعة أو المنفصلة" (طارق عبد العال حماد 2008، ص 286)، ولا ينطبق هذا المعيار على القوائم المالية المرحلية المختصرة المعدة وفقا للمعيار IAS 34، بل على القوائم المالية التابعة لكيان فردي، أو قوائم مالية موحدة لمجموعة كيانات، أو القوائم المالية للشركة الأم (غانم شطاط، 2009 ، ص 17)، رغم أن أحكامه المتصلة بالعرض العادل ومبادئ المحاسبة الأساسية تمتد إلى التقارير المالية المؤقتة (طارق عبد العال حماد، 2008، ص 284)، كما يطبق هذا المعيار-كذلك- على جميع الكيانات بما في ذلك البنوك وشركات التأمين (غانم شطاط، 2011، ص 17).

هذا، ويهدف المعيار IAS1 إلى بيان أساس عرض القوائم المالية من أجل ضمان إمكانية عمل مقارنات بالقوائم المالية الخاصة بالمؤسسة للفترات السابقة والقوائم المالية مع المؤسسات الأخرى حيث يحدد المعيار الإعتبارات العامة لعرض البيانات المالية والإرشادات الخاصة بمكوناتها وتحديد الحد الأدنى من المتطلبات لمحتوى البيانات المالية (حسين القاضي ومأمون حمدان، 2001، ص 51).

كما أن المعيار IAS1 يستهدف بدرجة أساسية الكيانات الموجهة للربح، وينعكس ذلك في المصطلحات التي يستخدمها ومتطلباته، وهو يقر بأن الكيانات ذات الأنشطة غير الموجهة للربح في القطاع الخاص والقطاع العام التي قد ترغب في تطبيق المعيار قد تحتاج إلى تعديل التوصيفات المستخدمة بالنسبة لبنود معينة في القوائم المالية وللقوائم المالية ذاتها، علاوة على ذلك، فإن IAS1 معيار عام لا يتصدى لقضايا خاصة بصناعة معينة، وإن كان يشير مع ذلك إلى أن الكيانات التي ليس لها حقوق الملكية (مثل بعض صناديق الإستثمار) أو التي يكون رأس مال أسهمها ليس حقوق ملكية (مثل بعض التعاونيات) قد تحتاج إلى تكييف عرض حصص الأعضاء أو حائزي الوحدات (طارق عبد العال حماد، 2008، ص.ص 285-287).

البنود التي يجب الإفصاح عنها في صلب الميزانية العمومية:

تقضي الفقرة 53 من المعيار IAS1 على أن تحدد كل مؤسسةبناءً على طبيعة عملياتها ما إذا كانت ستعرض الموجودات المتداولة وغير المتداولة والمطلوبات المتداولة وغير المتداولة كفئات مستقلة في صلب الميزانية العمومية. وعندما تختار المؤسسة عدم إجراء هذا التصنيف يجب تقديم الموجودات والمطلوبات بشكل عام حسب سيولتها، ومهما كان أسلوب العرض الذي تتبناه المؤسسة يجب عليها أن تفصح، حسب الفقرة 54 من المعيار IAS1، لكل بند من بنود الأصول والخصوم التي تشمل مبالغ يتوقع استعادتها أو تعديلها قبل وبعد اثني عشر (12) شهراً من تاريخ الميزانية العمومية، المبلغ الذي يتوقع استعادته أو تسويته بعد أكثر من اثني عشر شهراً (12).

كما أن المعلومات الخاصة بتواريخ استحقاق الأصول والخصوم، حسب الفقرة 56 من المعيار IAS1، مفيدة في تقييم سيولة المؤسسة وقدرتها على الوفاء بمطلوباتها المالية. كما أن المعلومات الخاصة بالتاريخ المتوقع لإستعادة وتسوية الموجودات والمطلوبات غير النقدية مثل المخزون والمخصصات مفيدة كذلك سواء صنفت الأصول والخصوم على أنها جارية أو غير جارية، مثل أن تفصح المؤسسة عن مبلغ المخزونات التي يتوقع استعادتها بعد أكثر من سنة واحدة من الميزانية العمومية.

هذ، وتقضي الفقرة 66 من المعيار IAS1، على أنه يجب أن تحتوي الميزانية العمومية في صلبها كحد أدنى على البنود التي تعرض المبالغ التالية (طارق عبد العال حماد، 2008، ص.ص 313-314):

- (أ) الأرض والمنشآت والمعدات والإستثمار العقاري؛
- (ب) الموجودات غير الملموسة (المعنوية)؛
- (د) الموجودات المالية (مع استبعاد المبالغ المبينة تحت البنود: هـ، و، ز)؛

- (هـ) الإستثمارات التي تمت محاسبتها باستخدام أسلوب حقوق الملكية؛
- (و) الأصول البيولوجية؛
- (ز) المخزون؛
- (ح) الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى؛
- (ط) النقد والنقد المعادل؛
- (ي) الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى؛
- (ك) المخصصات؛
- (ل) الإلتزامات المالية (مع استبعاد المبالغ المبينة تحت البنود: ي وك)
- (م) الإلتزامات والأصول للضريبة السارية حسب التعريف الوارد في IAS12؛
- (و) الإلتزامات الضريبية المؤجلة والأصول الضريبية المؤجلة حسب التعريف الوارد في IAS12؛
- (ن) حصة الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية؛
- (س) رأس المال الصادر والإحتياطات القابلة للإرجاع إلى حائزي حقوق الملكية في الشركة الأم؛
- (ش) إجمالي الأصول المصنفة بأنها محتفظ بها للبيع والأصول المتدرجة ضمن مجموعات التصرف المصنفة بأنها محتفظ بها للبيع طبقا IFRS 5؛
- (ص) الإلتزامات المندرجة ضمن مجموعات التصرف المصنفة بأنها محتفظ بها للبيع طبقا لـ IFRS 5.

وبعد عرض البنود الواجب الإفصاح عنها في صلب الميزانية بموجب الفقرة 66 من المعيار المحاسبي IAS1 سيحاول الباحثان عرض متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي لبنود الميزانية.

3-متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)

وضعت الجزائر نظاما محاسبيا ماليا بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، والذي بين أحكام تطبيقه المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008.

ولقد تقرر تطبيق النظام المحاسبي المالي (Système Comptable Financier, SCF) في الأول من شهر جانفي 2009، إلا أنه تأجل تطبيقه إلى الأول جانفي 2010 بموجب الأمر رقم 08-02 المؤرخ 24 جويلية 2008 المتضمن قانون المالية التكميلي 2008.

علاقة النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبية الدولية

لقد أشارت المادة الثامنة (8) من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي إلى المعايير المحاسبية، وتركت تحديدها عن طريق التنظيم: "تحدد المعايير المحاسبية: قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات ومحتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها" (مختار مسامح، 2008، ص 210).

ثم جاءت المادة التاسعة والعشرون (29) من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 لتؤكد على مرجعية المعايير المحاسبية المتبناة من قبل النظام المحاسبي المالي، حيث نصت على: «تشكل المعايير المحاسبية المنصوص عليها في المادة الثامنة (8) من القانون رقم 07-11، الوسائل التقنية الناتجة عن الإطار التصوري والتي تحدد طرق التقييم ومحاسبة عناصر الكشوف المالية والموضحة في المادة 30 أدناه» (العدد 27 للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2008، ص 4).

مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي:

يقصد بمجال التطبيق الأشخاص الطبيعية والمعنوية التي تسري عليها أحكام نص قانوني ما، وأما عن مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي فقد أوضحه الإطار التصوري في المادة 110-2 من مشروع النظام المحاسبي المالي كما جاء تفصيل مجال تطبيقه من خلال نصوص المواد (2)، (4) و(5) من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، حيث نصت المادة الثانية (2) منه على:" تطبق أحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة. ويستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية" (العدد 74 للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2006، ص 4).

البنود التي يجب الإفصاح عنها في صلب الميزانية العمومية:

يتعين عل كل كيان يدخل في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي-عدا الكيانات الصغيرة-أن يقوم بإعداد وعرض الكشوف المالية التالية: ميزانية، حساب نتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، وملحق الكشوف المالية، وهي الكشوف ذاتها التي أشار إليها المعيار IAS1.

ووفق الفقرة 1.220 من قرار وزارة المالية المؤرخ في 26 يوليو سنة 2008، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، تصف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، كما ويبرز وفق الفقرة 2.220 من قرار وزارة المالية المؤرخ في 26 يوليو سنة 2008 سالف الذكر عرض الأصول والخصوم في الميزانية التمييز بين عناصر جارية وغير جارية (العدد 19 للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2009، ص 23). فالميزانية، طبقا للنظام المحاسبي المالي، حسب ما تقدم، هي قائمة تظهر عناصر الأصول في جانب وتصف إلى عناصر غير جارية وعناصر جارية، وعناصر الخصوم في جانب آخر وتصف إلى حسابات رؤوس الأموال وخصوم غير جارية والخصوم الجارية.

وهذا التصنيف يتوافق مع الوارد في نصوص الفقرات (53)، (54) و(56) من المعيار المحاسبي الدولي IAS1 والتي تمت الإشارة إليها في الصفحة (15) أعلاه.

هذا، ووفق الفقرة 220-1 المذكورة آنفا، تبُرز الميزانية بصورة منفصلة الفصول الآتية، عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول:

أ- في أصول الميزانية الفردية:

- التثبيتات المعنوية؛
- التثبيتات العينية؛
- الإهتلاكات؛
- المساهمات؛
- الأصول المالية؛
- المخزونات؛
- أصول الضريبية (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- الزبائن، والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة؛
- خزينة الأموال الإيجابية ومعادلات الخزينة الإيجابية.

ب- في الخصوم الميزانية الفردية:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة الشركات) والإحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى؛
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة؛
- الموردون والدائنون الآخرون؛
- خصوم الضريبة مع تمييز الضرائب المؤجلة؛
- المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة؛
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

ت- في حالة الميزانية المدمجة:

- المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة؛
- الفوائد ذات الأقلية.

ومما سبق يلاحظ الباحثان أن كل البنود الواجب الإفصاح عنها في صلب الميزانية العمومية ووفق نص الفقرة 1.220 من قرار وزارة المالية المؤرخ في 26 يوليو سنة 2008، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها تتوافق تماما مع متطلبات الإفصاح المحاسبي في صلب الميزانية العمومية وفق الفقرة 66 من المعيار المحاسبي IAS1.

الخاتمة

إن أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر، كنتيجة مباشرة للإصلاحات على المنظومة الإقتصادية والقانونية التي انتهجتها الجزائر منذ ما يزيد عن عشرين سنة، أسفرت في النهاية على ميلاد نظام محاسبي مالي وضع ليستجيب لإحتياجات كل المهتمين بشأن المؤسسة ومخرجات نظامها المحاسبي على وجه الخصوص وهذا تحت مظلة المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية التي أصبحت، ومن أي وقت مضى، المرجعية الفكرية لعمليات التوحيد المحاسبي في كثير من دول العالم.

ومن أجل الوقوف على مدى التوافق بين المرجعية الدولية والمرجعية الجزائرية، قمنا من خلال هذه الدراسة بإجراء مسح على البنود الواجب الإفصاح عنها في صلب الميزانية العمومية وفق كل من النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي IAS1 وأسفرت نتيجة المسح على وجود توافق بين المرجعيتين فيما يخص البنود الواجب الإفصاح عنها في صلب الميزانية العمومية الفردية والمدمجة.

قائمة المراجع:

أ- المراجع باللغة العربية:

1. جبار محفوظ، استجابة الأسواق المالية للمعلومات المحاسبية: دراسة حالة بورصة الجزائر خلال الفترة 1999-2004، الملتقى الوطني حول "مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة الجزائرية على ضوء التحولات المحاسبية الدولية"، قسم العلم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2007.
2. جبار محفوظ، كفاءة البورصة الجزائرية خلال الفترة 1999-2001، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 3، 2004.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 في 2009/09/25، قرار وزارة المالية المؤرخ في 26 يوليو، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى كشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27 في 2008/05/28، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 في 2007/11/25، القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25، يتضمن النظام المحاسبي المالي.
6. سامي يوسف كمال محمد، الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية الإسلامية وأثره على ترويجها، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 2001.
7. سعيدي يحي وأوصيف لخضر، أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، الملتقى الدولي حول "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للمراجعة: التحدي"، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2011.
8. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة: عرض القوائم المالية، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

9. عثمان زياد عاشور، مدى إلتزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.
10. عدنان بن عبد الله الملحم، معوقات وأسباب عدم الإلتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية (دراسة ميدانية)، منشورات المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين، العدد 6، 2003.
11. عيد محمود حميدة، تقييم فاعلية الإفصاح عن الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، مصر، العدد 2، 2001.
12. غانم شطاط، المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2009.
13. كمال عبد العزيز النقيب، المحاسبة المالية: مدخل نظري-منهج تطبيقي-الجزء الأول، الطبعة الأولى، الزرقاء، الأردن، 1999.
14. لعيبي هاتو خلف، الإفصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الإجتماعية، منشورات مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمرك، العدد 7، 2009.
15. ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية "دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009.
16. مجدي احمد الجعبرى، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية: دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية، منشورات مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمرك، العدد 9، 2011.
17. محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
18. مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إقتصاد غير مؤهل، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 4، 2008.
19. ناصر دادي عدون ومعراج هواري، دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مقال منشور على: http://uaesm.maktoob.com/vb/attachments/87987d1336198992-358a3cd483c8975d6daef1339a47f24doc، تاريخ الإطلاع: 2018/11/22.

ب- المراجع باللغة الأجنبية:

20. Jacqueline DELAHAYE, Florence DELAHAYE, Finance d'entreprise : Manuel et application, Edition DUNOD, Paris, 2007.
21. Patrick BOISSELIER, Sameh MEKAOUI, Qualité de l'Information Financière et Introduction des Sociétés sur le Nouveau Marché : Enjeux et Proposition d'Un Cadre d'Analyse, halshs-00581131, version 1-30 mars, Paris, 2011, p, 6.
22. Pierre VERNIMMEN, FINANCE D'ENTRPRISE, 6 édition par Pascal Quiry &Yann le Fur, Edition DALLOZ, Paris, 2005.

العلاقة التكافؤية بين التمكين الإداري والإبداع التنظيمي في منظمات الأعمال الحديثة شركة الاتصالات السعودية (STC) أنموذجا

د. محمد فلاق **د.حمود ال عمر** **د.سميرة أحلام حدو**

جامعة الشلف/ الجزائر **جامعة الملك خالد**/ السعودية **جامعة الشلف**/ الجزائر

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التمكين الإداري في إبداع الموظفين، تكونت عينة الدراسة من (102) مفردة من الهيئة الإدارية في شركة الاتصالات السعودية (STC)، وقد تم اختبار هذا الأثر باستخدام تحليل الانحدار البسيط، وتحليل التباين الأحادي.

أشارت النتائج إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتمكين الإداري في مستوى الإبداع الإداري الذي يشعر به الموظفون، كما أشارت النتائج أيضا إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات الموظفين نحو مفهوم التمكين الإداري تعزى إلى مدة الخدمة والمسمى الوظيفي. وخلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات أهمها: العمل على نشر ثقافة التمكين الإداري لدى الموظفين في شركة الاتصالات السعودية، وإعادة النظر في الرواتب والحوافز، ووضع برامج ترقية بعيدا عن المحسوبية

الكلمات المفتاحية: التمكين الإداري، الإبداع الإداري، شركة الاتصالات السعودية (STC)،.

Abstract

This research aims at identifying the impact of Managerial Empowerment on employees Innovation, the study sample consisted of (102) Single from the management board at Saudi Telecom company (STC), The data was analyzed by using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS), depending on the simple regression, and analysis of variance.

The results of the study assured that there's an impact for Managerial Empowerment on employees Innovation at (STC), and There were no statistically significant differences in the emolyees perceptions of Empowerment concept is interpreted to be their experiences and functions. The study concluded the following recommendations: its important to start reconsidering of employees salaries and clear promotional programs.

Key words: Managerial Empowerment, Innovation, (STC).

الإطار العام للدراسة

يشهد العالم منذ عقدين من الزمان تقريباً بروز قوى مؤثرة تعيد تشكيل منظومة الاقتصاد والإدارة وتستدعى تغيراً أساسيا في الاستراتيجيات التنظيمية . وتتمثل أهم هذه القوى في العولمة، والدرجة العالية من التعقيد، والتكنولوجيا الجديدة، وزيادة حدة المنافسة، والتغير في الهياكل الاقتصادية والسياسية.

وتنعكس هذه القوى على المنظمات بكافة أشكالها وضرورة أن تكون سريعة التكيف والاستجابة وأخذ زمام المبادرة حتى تستطيع أن تحافظ على استمراريتها. وقد واكب ذلك ظهور العديد من المفاهيم التي تسعى لتطوير وتحسين الأداء الإداري ومن أبرزها مفهوم التمكين الإداري .

وفي ظل مسؤولية القادة والمديرين عن فشل أو نجاح المنظمات، أصبح الاهتمام بالإنسان وبإدارته وتوجيهه وتحفيزه يفوق غيره من الأمور الأخرى المتعلقة بالمال، والتقنية، والهياكل التنظيمية، وذلك لكونه يزخر بقدرات كثيرة ملموسة، فهو بحر من المواقف، والانطباعات والغرائز والدوافع التي لا ترى، وتصعب ملاحظتها وقياسها، لذلك برز من بين الموضوعات المتعلقة بالبعد البشري موضوع التمكين كأحد المفاهيم الإدارية الحديثة في الألفية الثالثة.

ويهتم مفهوم التمكين الذي يعني إعطاء العاملين الصلاحيات والمسؤوليات، وتشجيعهم على المشاركة والمبادرة باتخاذ القرارات المناسبة ومنحهم الحرية والثقة لأداء العمل بطريقتهم دون تدخل مباشر من الإدارة بشكل رئيس بتوثيق العلاقة بين الإدارة والعاملين، والمساعدة على تحفيزهم ومشاركتهم في اتخاذ القرار، وكسر الجمود الإداري، والتنظيمي الداخلي بين الإدارة والعاملين، وهو ما يجعل الاهتمام بمبدأ تمكين العملين عنصرا أساسيا لنجاح المنظمات.

ومن هنا فان هذه الدراسة تهدف إلى بحث تأثير التمكين على الإبداع الإداري، وكذلك استجلاء أهمية التمكين سعيا لخلق بيئة إبداعية تطويرية تتواءم مع متطلبات العصر، وقادرة على تحقيق الأهداف وتلبية الطموحات.

مشكلة الدراسة:

إن الكثير من المنظمات العربية تعاني بشكل واضح من المشكلات والسلبيات، نتيجة لبقائها لعقود طويلة أسيرة المركزية الشديدة، وهرمية المستويات الإدارية، وتعدديتها، وطول خطوط الاتصال الرسمية، وسرية المعلومات

التي تمنح للموظفين، والذي أصبح اليوم عائقا أمام الطموحات التنموية والإصلاحية، بل انه بات عبئا لم يعد بالإمكان تحمل تكاليفه.

وقد أصبح التمكين جوهر الإبداع الإداري لأية منظمة من المنظمات الإدارية بما فيها قطاع الاتصالات، ويجمع علماء الإدارة على أن المنظمات المعاصرة تعيش ظروفا متغيرة ومعقدة ، مما يجعل حاجتها إلى الإبداع حاجة ملحة، إذ يتعين على المديرين الذين يتولون إدارة المنظمات الإدارية المعاصرة أن يحرصوا على تنمية وتطوير قدرات العاملين للمساهمة في حل المشكلات، والمشاركة في اتخاذ القرارات ، وتوليد الأفكار الجديدة والعمل بروح الفريق الواحد المتميز والجاد وصولاً للإبداع في العمل.

وعليه تنحصر مشكلة الدراسة في تحديد مدى تأثير التمكين في تحقيق الإبداع الإداري للموظفين في شركة الاتصالات السعودية (STC) ، حيث من المتوقع أن يكون واقع هذا التأثير متوسطا بالمقارنة مع ما يجب أن يكون عليه، خاصة لما تملكه شركات الاتصالات الأخرى في السعودية من عناصر منافسة كثيرة. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما تأثير التمكين الإداري في إبداع الموظفين في شركة الاتصالات السعودية (STC) ؟

وتنبثق من السؤال الرئيس عدة تساؤلات فرعية، كما يلي:

1. ما مستوى التمكين الإداري في شركة الاتصالات السعودية (STC) من وجهة نظر الموظفين فيها؟
2. ما مستوى الإبداع الإداري في شركة الاتصالات السعودية (STC) من وجهة نظر الموظفين فيها؟
3. ما أثر أبعاد التمكين الإداري في مستوى الإبداع لدى الموظفين في شركة الاتصالات السعودية (STC) ؟
4. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية لأبعاد التمكين الإداري في شركة الاتصالات السعودية (STC) تعزى للمتغيرات الوظيفية (المسمى الوظيفي، مدة الخدمة في الشركة)؟

أهداف الدراسة :

1. تناول المفاهيم النظرية المتصلة بمفهومي التمكين الإداري و الإبداع الإداري.
2. التعرف على مستوى التمكين الإداري في شركة الاتصالات السعودية.
3. التعرف على مستوى الإبداع الإداري في شركة الاتصالات السعودية.
4. توضيح أثر تطبيق سياسة التمكين الإداري في إبداع الموظفين بشركة الاتصالات السعودية.

5. تقديم مقترحات وتوصيات لشركة الاتصالات السعودية فيما يخص موضوع الدراسة.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة الأولى :

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعناصر التمكين الإداري (تفويض السلطة، وتدريب الموظفين، والاتصال الفعال، وحفز الموظفين) على مستوى الإبداع الذي يشعر به الموظفون في شركة الاتصالات السعودية (**STC**).

الفرضية الرئيسة الثانية :

H0: لا توجد فروق ذات إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمستوى التمكين الإداري في شركة الاتصالات السعودية (**STC**) تعزى للمتغيرات الوظيفية (مدة الخدمة، المسمى الوظيفي).

ويتفرع عن هذه الفرضية فرضيتين فرعيتين كالأتي:

- لا توجد فروق ذات إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمستوى التمكين الإداري في شركة الاتصالات السعودية (**STC**) تعزى للمتغير مدة الخدمة.
- لا توجد فروق ذات إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمستوى التمكين الإداري في شركة الاتصالات السعودية (**STC**) تعزى للمتغير المستوى الوظيفي.

شركة الاتصالات السعودية (STC):

شركة الاتصالات السعودية، والمعروفة اختصاراً باسم(STC) ، هي المشغل الأول لخدمات الاتصالات في السعودية .تأسست الشركة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 171 بتاريخ 9 سبتمبر2002 ، والمرسوم الملكي رقم م/35 بتاريخ 21 أبريل 1998، كشركة مساهمة سعودية طبقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 213 وتاريخ 20 أبريل 1998، الذي اعتمد نظام الشركة الأساسي. سنة 2003 أدرجت الشركة 30% من أسهمها في البورصة السعودية في أكبر اكتتاب عرفته الأسواق العربية. خصص 20% من الأسهم المكتتبة للمواطنين السعوديين بصفتهم الشخصية وخصصت 5% للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية و 5% أخرى لمصلحة معاشات التقاعد. سنة 2004 فقدت الشركة احتكارها لخدمات الهاتف المحمول بعد إسناد رخصة ثانية لشركة اتحاد

اتصالات .في أبريل 2007 انتهى احتكارها لخدمات الهاتف الثابت بعد فوز تحالف تقوده شركة بتلكو البحرينية بالرخصة الثانية التي طرحتها الحكومة، وأيضاً للشركة بطاقة مسبقة الدفع وتسمى بـ سوا وهي رائجة الانتشار في السعودية.

تعتبر "الاتصالات السعودية" الشركة الوطنية الرائدة في تقديم خدمات الاتصالات المتكاملة في المملكة العربية السعودية، حيث تعمل الشركة، وبشكل مستمر على الاستجابة لمتطلبات السوق، ومواكبة المستجدات والتطورات التقنية في مجال الاتصالات، وتلبية احتياجات عملائها، واضعة نصب أعينها أن ذلك هو الطريق الذي من خلاله ترسخ الشركة مكانتها وهويتها، خاصة في ظل عالم متغير يتعاظم فيه دور الاتصالات واستخداماتها.

الإطار النظري

أولا : التمكين الإداري:

ظهر مفهوم التمكين في الثمانينات من القرن العشرين ولاقى هذا المفهوم رواجاً في فترة التسعينيات، وذلك نتيجة زيادة التركيز على العنصر البشري داخل المنظمة، فمشاركة العاملين في وظائف التطوير أخذت تتعزز من خلال مفهوم التمكين.حيث إختلف الكتاب والباحثون حول وضع تعريف جامع وشامل موحد لمفهوم التمكين، فمنهم من نظر إليه علي أنه وسيلة من وسائل الإدارة. في حين نظر إليه آخرون نظرة فلسفية، فيما رأى آخرون أنه عبارة عن نقل للسلطة من الإدارة إلي العاملين لتحقيق مصالحها على المدى الطويل ومن بين هذه التعاريف نذكر مايلي:

فيعرف التمكين على أنه:" القوى التي يكتسب الأفراد من خلالها القدرة على التصرف، فتزيد ثقتهم بأنفسهم، ويرتفع مستوى انتمائهم وولائهم لتحمل المسؤولية، ويمكنهم من تحسين الأنشطة والعمليات ويتفاعلون في العمل من أجل إشباع المتطلبات الأساسية للعملاء في مختلف المجالات بهدف تحقيق قيم وغايات التنظيم ، وبالتالي لابد من تزويد المرؤوسين بأدوات القوى اللازمة للتخطيط لأنشطتهم وإتمام عملهم وأدائه، بحيث يصبحون مسؤولين مسؤولية كاملة عنه"1.

و يضيف المعاني: "أن مفهوم التمكين يتمحور حول إعطاء العاملين صلاحية و حرية أكبر في مجال الوظيفة المحددة التي يقوم بها من ناحية، ومن ناحية أخرى منحه حرية المشاركة وإبداء الرأي في أمور سياق الوظيفة،

بالإضافة إلى منحه الحرية في تحديد كيفية تنفيذه لعمله، وهذا يبرز كمعتقدات فردية يمتلكها لدوره وعلاقته بمنظمته"2.

و يرى Besterfield & al بأن التمكين هو استثمار المخزون الهائل من الطاقات الكامنة و الموجودة لدى العاملين من مختلف الخبرات3.

وعرفه Brown & Harvey بأنه إستراتيجية حديثة تهدف إلى إطلاق الطاقات الكامنة للأفراد، ومشاركتهم بتحديد الرؤية المستقبلية للمنظمة، وذلك لأن نجاح المنظمة يعتمد على كيفية تكامل حاجيات الأفراد مع رؤية المنظمة و أهدافها4.

كما عرفه Cole عبارة عن عملية إكتساب القوة اللازمة لإتخاذ القرارات والإسهام في وضع الخطط، خاصة تلك التي تمس وظيفة الفرد، وإستخدام الخبرة الموجودة لدى الأفراد لتحسين أداء المؤسسة5.

كما توصل كل من Jarrar&Zairi إلى أن أكثر التطبيقات المسيطرة وأفضلها في عملية التمكين هي مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات، وتحمل مسؤوليات أكبر، وسلطات أكثر، وان مفهوم التمكين الإداري كتطبيق لا يزال في مرحلة البداية، مع وجود عدم رغبة لبعض الشركات بتفويض السلطات و المسؤوليات للعاملين من أجل تمكينهم. حيث ترى هذه الدراسة بأنه على المنظمات أن تعتمد أسلوب التمكين الإداري لما له من قدرة على إطلاق الطاقات الكامنة لدى العاملين فيها، وهذا يتطلب عملية إصلاح وتطوير و تغيير في المناخ التنظيمي ليسمح بتطبيق التمكين في أرض الواقع[6].

التمكين والمفاهيم الإدارية المتصلة به :

رغم تعدد البحث والدراسات لايزال الغموض و التناقض الشديد بين الباحثين قائما حول مفهم تمكين العاملين، وعلاقته بمفاهيم إدارية أخرى مثل المشاركة، التفويض، الإثراء الوظيفي، الإبداع،و يمكن توضيح الفرق بين التمكين و هذه المفاهيم كما يلي:

1. **تمكين العاملين وتفويض السلطة** : يسود إعتقاد كبير أن تفويض السلطة مرادف للتمكين، وفي الواقع فهو يختلف عنه لأن تفويض السلطة يعني تحويل جزء من الصلاحيات إلى الآخرين لتسهيل عملية التنفيذ والوصول إلى الأهداف التنظيمية، فالتفويض لا يلغي مسؤولية المفوض عن النتيجة النهائية للعمل، كما أن التفويض حالة مؤقتة تنتهي بإنتهاء المهمة التي تم التفويض لها أما في التمكين فإن العاملين الذين تم تمكينهم، أي إعطاؤهم سلطة إتخاذ القرارات هم المسؤولون عن النتيجة النهائية[7]، ومن أهم الفروق بين التفويض و التمكين يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (01):الفرق بين التفويض والتمكين

أساس المقارنة	التفويض	التمكين
الصلاحيات	نقل جزء من الصلاحيات للمرؤوسين	إتاحة الفرصة للمرؤوسين ليقدروا فيقرروا
السلطة	تفويض السلطة في مجالات بدرجة عمق محددة	تتاح صلاحيات للعاملين للمبادأة في نطاق أوسع ومتفق عليه
المسؤولية	تظل المسؤولية مسؤولية من فوض	النجاح ينسب للعامل الممكن والفشل مسؤوليته
القيادة	في التفويض يقاد العامل	تتاح للعامل قيادة ذاته
المعلومات	المعلومات تتاح على قدر جزئية التفويض	المعلومات على المشاع بين الرئيس والمرؤوس
المحاسبة على الأخطاء	ان اخطأ العامل قد يسحب التفويض	ان أخطأ العامل يتحرى السبب ويعالج
الزمن	التفويض قد يكون مؤقتا، وقد يلغي أو يعدل نطاقه أو عمقه	دائم والتمكين يمثل قناعة وخياراً استراتيجيا مستمرا

المصدر: أحمد سيد مصطفى، المدير ومهارته السلوكية، الجمعية العربية للإدارة، القاهرة،2005، ص130

2. **التمكين والإثراء الوظيفي** من أساليب إعادة تصميم العمل وتلطيف جو العمل أو الإنتاج ما يسمى إثراء العمل أو الإثراء الوظيفي، بمعنى إعطاء العامل درجة كبيرة من الرقابة على عمله بداية من التخطيط والتنظيم حتى التنفيذ وتقييم النتائج، فالإثراء الوظيفي يشير إلى التوسع في تفويض السلطة بحيث يتيح للعاملين تنفيذ الأعمال المطلوبة منهم فرص حقيقة لاتخاذ معظم القرارات المتعلقة بالعمل دون الرجوع لرؤسائهم المباشرين8، إلا أنه نظريا وبالتجربة العملية للإثراء الوظيفي الوقت الحالي بات استعمال هذا المصلح محدودا ولم يعد يحمل الحداثة[9].

3. **التمكين والإبداع** : يشار إلى وجود إرتباط قوي بين التمكين والإبداع، فالمنظمات الناجحة تشجع روح الإبداع من خلال التمكين، وذلك لا يتم إلا بدفع مقومات الإستقلالية، والريادية على مجمل الهرم التنظيمي، وتوفير هذه المقومات لدى الموظف المباشر الذي يعمل على خطوط العمل الأمامية، أو يواجه العملاء وجهاً لوجه ويحاول حل مشاكلهم، وكما يقول توم بيترز وترمان في كتابهما "البحث عن التميز" يكمن سر الإبداع في تفجير طاقات البشر، وتمكينهم من الأداء بحرية وشفافية[10].

4. **التمكين و المشاركة**: تعتبر المشاركة الخطة الأولية لتمكين العاملين، ويعتبر البعض أن المشاركة تعني بشكل رئيس المشاركة بالمعلومات، كما تعتبر أنها المظلة التي تحتوي كافة الأشكال من تأثيرات العاملين كالمساومة الجماعية وانخراط العاملين الذي يؤدي إلى التزامهم، والى الديمقراطية الصناعية التي تعكس الممارسات التي تهدف إلى زيادة حقوق العاملين بالمشاركة باتخاذ القرارات[11].

أهمية التمكين

لقد ازدادت أهمية عملية التمكين منذ ظهوره في أواخر الثمانينات، لما تشهده البيئة الخارجية من تغيرات عديدة وسريعة وخصوصا في مجال التقدم التكنولوجي، فالمؤسسات تعمل الآن نفس العمل بأفراد أقل، ولذلك فإنها بحاجة لتسهيل الفرص لكل عضو من أعضاء المؤسسة ليساهم بأكبر قدر في تحقيق أهدافها تتمثل فيمايلي[12]:

1. إن إستخدام أسلوب تمكين العاملين يعتبر وسيلة هامة لزيادة رضا العاملين عن العمل ، والعملاء عن الخدمة، وهذا يؤدي إلى تحقيق أهداف المنظمة في النمو، والموظف في الرضا الوظيفي، والعملاء في خدمة ممتازة.
2. حاجة المنظمات للإستجابة لمتطلبات السوق والعملاء ومواجهة التغيرات.
3. تركيز عمل الإدارة العليا على قضايا إستراتيجية طويلة الأجل وعدم إنشغالها بالأمور اليومية الروتينية، فيتمكن الأفراد من سرعة إتخاذ القرارات الصحيحة.
4. الحاجة للإستغلال الأمثل للموارد المتاحة البشرية والمادية والتطوير المستمر لمواجهة التحديات وخطر المنافسة الشرسة.
5. العمل على تفجير الطاقات البشرية غير المستخدمة لزيادة وتحسين الإنتاجية، فقد أثبتت الدراسات أن الموظفين يستخدمون أقل من 5% من طاقاتهم الكامنة في المنظمات التي يعملون بها، كما أوضحت هذه الدراسات أن هذا الضياع ناتج عن أسباب لا ترجع للموظف نفسه بقدر ما ترجع إلى الإدارة.

6. تخفيض عدد المستويات الإدارية بالهياكل التنظيمية لتسهيل الفرص أمام الأفراد ومشاركتهم في القرارات والسياسات وتحمل المسؤوليات وتفويض السلطات لهم.
7. توفير المناخ الملائم للعمل والحياة الكريمة للعاملين وذلك لدفعهم نحو الإلتزام الذاتي وإطلاق طاقاتهم وقدراتهم الإبداعية والإبتكارية وإشعال حماسهم ومعاملتهم كأنهم أصل ينبغي إستثماره وليس عنصراً من عناصر الإنتاج لتحقيق المزيد من الرضا والتحفيز والإستثمار وتدني التكالف وبالتالي تحقيق أهداف المنظمة.
8. التمكين يغطي الكثير من أنشطة الموارد البشرية، مثل تصميم الوظائف والإثراء الوظيفي والمشاركة وإعادة هندسة العمليات الإدارية وتحقيق معايير قياس جودة حياة للإنسان والتي تشكل في مجموعها سياسات إدارة الموارد البشرية وهي أجر عادل ومستويات الأسعار السائدة ، توفير ظروف عمل صحية ونفسية وفرص مستقبلية، تحقيق الأمان والنمو، توفير الدعم العاطفي والحقوق الإنسانية كالعدل والحرية.

ثانيا: الإبداع الإداري:

1. . تعريف الإبداع:

لقد تعددت التعاريف التي أوردها الباحثون لتحديد معنى الإبداع ويمكن عرض أهمها فيما يلي :

- عرفه (Myers et Marquis) بأنه ليس حدثا فرديا مستقلا أو مفهوما أو فكرة جديدة أو حدوث ابتكار بشيء جديد و إنما هو عملية شاملة و متكاملة تتضمن مجموعة مرتبطة من الأنظمة و العمليات الفرعية داخل المنظمة[13].
- و عرفه (Schumpeter) بأنه النتيجة الناجمة عن إنشاء طريقة أو أسلوب جديد في الإنتاج، و كذا التغيير في جميع مكونات المنتج أو كيفية تصميمه .... ولقد حدد خمسة أشكال للإبداع وهي :
  - إنتاج منتج جديد؛
  - إدماج طريقة جديدة في الإنتاج أو التسويق؛
  - استعمال مصدر جديد للمواد الأولية ؛
  - فتح وغزو سوق جديدة ؛
  - تحقيق تنظيم جديد للصناعة .
- و عرفه (Druker) بأنه تغيير في ناتج الموارد، بلغة الاقتصاد تغيير في القيمة و الرضا الناتج عن الموارد المستخدمة من قبل المستهلك.

- وعرفه (Zaltmanet) على انه أي فكرة ،تطبيق أو منتج لدى المنظمة ينظر إليه على انه جديد من قبل الوحدة أو الهيكل الذي يتبناه.

-ويعرف أيضا بأنه التطبيق الناجح لتصور، اكتشاف و اختراع مع اعتباره نتيجة مفسرة بإرادة التغيير وليس للمصادفة.

- وعرفته منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي على انه مجموع الخطوات العلمية و الفنية و التجارية و المالية اللازمة لنجاح تطوير و تسويق منتجات صناعية جديدة أو محسنة،و الاستخدام لأساليب وعمليات أو معدات جديدة أو محسنة أو إدخال طريقة جديدة في الخدمة الاجتماعية، و ليس البحث و التطوير إلا خطوة واحدة من هذه الخطوات. [14]

من خلال ما تقدم من تعاريف يمكن اعتبار الإبداع بأنه تطبيق لأفكار جديدة التي تؤدي إلى تحسين ملحوظ على المنتجات ،طرائق الإنتاج ، التنظيم و التسويق داخل المنظمة بكيفية تهدف إلى إحداث اثر ايجابي و ناجح على أداء و نتائج المنظمة.

2. خصائص الإبداع :

يمكن حصر أهم خصائص الإبداع في النقاط الآتية :[15]

- الإبداع هو عبارة عن منتج ملموس أو عملية أو إجراء داخل المنظمة.
- لابد أن يمثل الإبداع شيئا جديدا بالنسبة للمجتمع محل تطبيقه(جماعة عمل ، إدارة المنظمة ككل) حتى ولم يكن جديدا بالنسبة للأفراد الذين يقومون بانجازه.
- يجب أن يكون الإبداع شيئا مقصودا و ليس عارضا.
- يجب أن يهدف الإبداع إلى تحقيق فائدة للمنظمة.
- يجب أن يتسم الإبداع بعمومية أثاره و فوائده.
- إن نجاح الإبداع يتطلب توفير ثلاثة عناصر وهي:

- قدرات علمية وتكنولوجية (معارف ونظريات علمية وتكنولوجية).
- طلب السوق .
- عون اقتصادي الذي يقوم بتحويل القدرات العلمية والتكنولوجية إلى منتجات وخدمات تلبي طلب السوق.

3. القدرات الابداعية

القدرات الإبداعية هي الاستعدادات العقلية التي يلزم توافرها للأشخاص حتى يقوموا بأنواع من السلوك الإبداعي ، والتي تميز الشخص المبدع القادر على التفكير الإبداعي ومن أهمها ما يلي:

1- الأصالة: وهي المقدرة على الإتيان بالأفكار الجديدة النادرة والمفيدة وغير المرتبطة بتكرار أفكار سابقة، وهي إنتاج غير المألوف وبعيد المدى ، ويتفق عدد من الباحثين على أن الأصالة هي" القدرة على إنتاج استجابات أصيلة أي قليلة التكرار بالمعنى الإحصائي داخل الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، أي أنه كلما قلت درجة شيوع الفكرة زادت درجة أصالتها" والأصالة تشتمل على ثلاثة جوانب رئيسية :

- الاستجابة غير الشائعة (القدرة على إنتاج أفكار نادرة.)

- الاستجابة البعيدة (القدرة على ذكر تداعيات بعيدة غير مباشرة.)

- الاستجابة الماهرة (القدرة على إنتاج استجابات يحكم عليها بالمهارة) وهذا الجانب يعد محكاً جديداً للأصالة[16].

2- الطلاقة : الطلاقة تعني قدرة الشخص على إنتاج كمية كبيرة من الأفكار، تفوق المتوسط العام، في غضون فترة زمنية محددة، ويقال إن الطلاقة بنك القدرة الإبداعية .(لذا فمن المرجح أن يتميز الشخص المبدع بالطلاقة في التفكير، وتتحدد الطلاقة في حدود كمية مقيسة بعدد الاستجابات وسرعة صدورها.

3- المرونة: وهي المقدرة على اتخاذ الطرق المختلفة والتفكير بطرق مختلفة أو بتصنيف مختلف عن التصنيف العادي، والنظر للمشكلة من أبعاد مختلفة، وهي درجة السهولة التي يغير بها الشخص موقفاً أو وجهة نظر معينة، وعدم التعصب لأفكار بحد ذاتها ، كما أنها تعني النظر إلى الأشياء من عدة زوايا.[17]

4- الحساسية للمشكلات: ويقصد بها الوعي بوجود مشكلات أو حاجات أو عناصر ضعف في البيئة أو الموقف، ويعني ذلك أن بعض الأفراد أسرع من غيرهم في ملاحظة المشكلة والتحقق من وجودها في الموقف، ولا شك أن اكتشاف المشكلة يمثل خطوة أولى في عملية البحث عن حلٍ لها، ويرتبط بهذه القدرة ملاحظة أشياء غير العادية أو الشاذة أو المحيرة في محيط الفرد، أو إعادة توظيفها وإثارة تساؤلات من حولها. ، ولاشك أن الأشخاص

الذين تزداد حساسيتهم لإدراك أوجه القصور في المواقف المختلفة تزداد فرصتهم لخوض غمار البحث فيها، وبالتالي فإن الاحتمال سيزداد أمامهم نحو الإبداع الخلاق.[18]

5- قبول المخاطرة: هي مدى شجاعة الفرد في تعريض نفسه للفشل أو النقد وتقديم تخمينات والعمل تحت ظروف غامضة والدفاع عن أفكاره الخاصة. كما تعني أخذ زمام المبادرة في تبني الأفكار والأساليب الجديدة والبحث عن حلول لها، في الوقت نفسه الذي يكون فيه الفرد قابلاً لتحمل المخاطر الناتجة عن الأعمال التي يقوم بها، ولديه الاستعداد لمواجهة المسئوليات المترتبة على ذلك ، وفي ميدان العمل الإداري يكون المديرون الواعدون واعين لأهمية عنصر المخاطرة في استثمار الطاقات الإبداعية لدى العاملين وتحسين المناخ التنظيمي، ومدركين لحاجة العاملين للمساندة والدعم للتغلب على التردد في تحمل الآثار المترتبة على المخاطرة مما يدفعهم إلى وضع أنظمة ومكافآت تشجعهم على قبول المخاطرة وتحمل نتائجها .

7- **التحليل والربط: التحليل** : هو القدرة على تفتيت المركبات إلى عناصرها الأولية، وعزل هذه العناصر عن بعضها البعض . وتفسير ذلك أن أي موضوع لا يسمى مشكلة إلا إذا كان معقداً مؤلفاً من أجزء بعضهم غامض ملتبس في البعض الآخر، وأول ما ينبغي عمله هو تحليل المادة المجمعة ومن ثم تنحل المشكلة إلى مجموعة قضايا تساعد على إدراك ذلك العنصر المعقد. **أما الربط** : فهو القدرة على تكوين عناصر الخبرة ، وتشكيلها في بناء وترابط جديد أو هي القدرة على إدراك العلاقات بين الأثر والسبب وتفسيرها ثم استنتاج أو توليف علاقات جديدة.[19]

الاطار التطبيقي

منهجية الدراسة

مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في شركة الاتصالات السعودية، حيث قام الباحثان باعتماد أسلوب المسح الميداني الشامل في جمع البيانات من أفراد مجتمع الدراسة. من خلال توزيع الاستبانات على المدراء، ورؤساء الأقسام، ورؤساء الشعب، في الإدارات الرئيسة و المديريات التابعة لشركة الاتصالات موزعة في مبنى الإدارة العامة في مدينة أبها بإمارة عسير والمقدر عددهم الإجمالي بـ(147 موظف). حيث بلغ عدد الاستبانات الموزعة (140) استبانة وقد تم استرجاع (102) استبانة صالحة للتحليل، وبنسبة استرجاع بلغت (72.85%).

خصائص عينة الدراسة:

يتبين من الجدول رقم (01) أن معظم أفراد العينة كانوا من الذكور، حيث بلغ عددهم (95) فردا أي ما نسبته (88.2%)، هذا يشير إلى أن معظم الأفراد الذين يشغلون المستويات الإدارية هم من الذكور.

كما لوحظ من الجدول أن معظم أفراد العينة كانوا ضمن الفئتين من 30 سنة فأكثر، حيث بلغ عدد أفراد العينة ضمن هاتين الفئتين (81) فردا، ونسبتهم (79.4 %)، ونستدل من هذه النسبة على أن الشركة تركز على فئة الشباب من ذوي الخبرة.

وتبين من الجدول رقم (01) أن معظم أفراد العينة من حملة الشهادة الجامعية الأولى، حيث بلغت نسبتهم (83.33%)، وهذا يشير إلى أن الشركة تهتم بتعيين الأفراد من حملة الشهادات الجامعية الأولى فأكثر. أما مدة الخدمة فكانت تشير أن معظم أفراد العينة ضمن الفئة المتوسطة (من 10سنوات فأكثر)، حيث بلغت نسبتهم (79.2 %)، وهذه النسبة تشير إلى تركيز الشركة على ذوي الخبرات العالية.

الجدول رقم (01)

خصائص عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية والوظيفية

المتغير		العدد	النسبة المئوية
الجنس			
	ذكر	95	%88.2
	أنثى	7	%11.9
العمر			
	من 22 سنة إلى 25 سنة	9	%08.82
	من 26سنة إلى 30 سنة	12	%11.76
	من 31 سنة إلى 40 سنة	62	%60.78
	من 40 سنة فأكثر	19	%18.62
مدة الخدمة			
	اقل من 5 سنوات	10	%9.80
	من 6 سنوات إلى 10 سنوات	11	%10.78
	من 10 سنوات فأكثر	81	%79.41
المؤهل العلمي			
	دبلوم	17	%16.66
	بكالوريس	79	%77.45

	دراسات عليا	6	%5.88

صدق أداة الدراسة وثباتها:

تم التأكد من صحة الأداة ومن مصدقياتها وصحة الفقرات المعدلة، فقد تم عرضها على عدد من الاكاديميين المتخصصين، واعتمد إجماع المحكمين للتأكد من صحة الأداة، كذلك تم التأكد من الاتساق الداخلي للمقياس عن طريق اختبار (كرونباخ ألفا)، وكانت درجة الاتساق الداخلي (77.6 %) وهي نسبة جيدة لغايات هذه الدراسة.

عرض نتائج الدراسة وتحليلها:

السؤال الأول: ما مستوى التمكين الإداري في شركة الاتصالات السعودية (STC) من وجهة نظر المبحوثين؟

للإجابة على هذا السؤال قام الباحثان بحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة على العبارات الممثلة لمحور التمكين الإداري، وذلك وفقا للأبعاد المكونة له.

جدول رقم(02)

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لأبعاد التمكين الإداري

العنصر	العبـــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة
01	تفوضني الإدارة سلطات كافية لانجاز مهام وظيفتي	3.61	1.05	مرتفع
02	تثق الإدارة في قدرتي على أداء المهام الموكولة إلي	4.02	0.90	مرتفع
03	لا يمارس رؤسائي الصلاحيات المفوضة إلا خلال فترة التفويض	3.28	0.99	متوسط
04	تمنحني الإدارة المرونة المناسبة للتصرف في أداء مهامي	3.45	1.00	مرتفع
05	توفر لي وظيفتي الفرصة لاتخاذ القرارات باستقلالية	3.18	1.07	متوسط
	المتوسط العام لبعد تفويض السلطة	**3.50**		مرتفع

06	تتبنى المنظمة خطة واضحة للتدريب	3.03	1.06	متوسط
07	توفر لي المنظمة دورات تدريبية لتطوير مهاراتي	3.09	1.09	متوسط
08	تشجع المنظمة الموظفين على تبادل الخبرات فيما بينهم	3.29	1.02	متوسط
09	يتاح للعاملين فرص التعلم واكتساب مهارات جديدة في مجال العمل	3.24	0.99	متوسط
10	تسعى المنظمة إلى تطوير الموظفين فيها	3.15	1.03	متوسط
	المتوسط العام لبعد التدريب	3.16		متوسط
11	تتميز التعليمات والإجراءات في المنظمة بالوضوح	3.15	1.13	متوسط
12	يستطيع الموظفون الوصول إلى أصحاب القرار وشرح مواقفهم بلا صعوبة	3.21	0.95	متوسط
13	تهتم الإدارة بإيجاد وسائل اتصال فعالة ومتطورة	3.23	0.88	متوسط
14	يوجد نظام معلومات يوفر المعلومات بسرعة لأصحاب القرار	3.03	1.12	متوسط
	المتوسط العام لبعد الاتصال الفعال	3.15		متوسط
15	تقدر المنظمة جهودي في العمل	3.27	0.97	متوسط
16	يسمح لي نظام العمل في المنظمة بالمشاركة في اتخاذ القرارات	2.93	1.01	متوسط
17	يتناسب الراتب الذي أتقضاه مع الجهود التي أبذلها في العمل	2.63	1.09	متوسط
18	أشعر بعدالة وموضوعية نظام الترقيات في المنظمة	2.58	1.39	منخفض
19	تعدكفاءة الموظفين معيارا مهما في نظام الترقية	2.60	1.33	منخفض
	المتوسط العام لبعد حفز الموظفين	2.80		متوسط
	المتوسط العام لأبعاد التمكين الإداري	**3.15**		متوسط

وبناءا على ما ورد في الجدول فإن أبعاد التمكين الإداري سائدة في شركة الاتصالات السعودية وفق الترتيب الآتي:

أولا: **بعد تفويض السلطة** بمتوسط حسابي (3.50) .

ثانيا: **بعد التدريب** بمتوسط حسابي (3.16).

ثالثا: **بعد الاتصال الفعال** بمتوسط حسابي (3.15).

رابعا: **بعد حفز الموظفين** بمتوسط حسابي (2.80).

أما المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول محور التمكين الإداري لجميع أبعاده وعبارتها بشكل عام فكان (3.15). أي أن أفراد عينة الدراسة يرون أن مستوى التمكين الاداري في شركة الاتصالات السعودية متوسط ولكن بدرجات متفاوتة حسب الأبعاد المكونة لها وفقا لعناصر كل بعد من هذه الأبعاد.

السؤال الثاني : ما مستوى الإبداع الإداري في شركة الاتصالات السعودية (STC) من وجهة نظر المبحوثين؟

للإجابة على هذا السؤال قام الباحثان بحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد مجتمع الدراسة على العبارات الممثلة لمحور الإبداع الإداري، وذلك وفقا للأبعاد المكونة له.

جدول رقم(03)

المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لأبعاد الابداع الإداري

العنصر	العبـــــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة
01	نحاول في المنظمة تطبيق أساليب جديدة بالعمل لحل أية مشكلة نواجهها	3.61	0.82	مرتفع
02	ننجز الأعمال الموكلة لنا بأسلوب متطور	3.42	0.91	مرتفع
03	نحرص على تقديم الأفكار الجديدة للعمل بالمنظمة	3.41	0.96	مرتفع
	المتوسط العام لبعد الأصالة	3.48		مرتفع
04	نمتلك المهارات الكافية التي من خلالها نقنع المتعاملين معنا	3.72	0.86	مرتفع
05	يتوفر لدى إداري المنظمة النقاش المتعلقة بالعمل	3.79	0.77	مرتفع
06	نحرص على التعبير عن آرائنا ولو كانت مخالفة لرؤسائي بالعمل	3.74	0.74	مرتفع
	المتوسط العام لبعد الطلاقة	**3.75**		مرتفع

07	نهتم بالآراء التي تخالف آرائنا للاستفادة من آراء الآخرين	3.59	0.82	مرتفع
08	نسعى للحصول على الأفكار التي تساهم بحل مشاكل العمل	3.77	0.74	مرتفع
09	نحرص على الاستفادة من انتقاد الآخرين لنا	3.75	0.82	مرتفع
	المتوسط العام لبعد المرونة	**3.70**		مرتفع
10	نحرص على اقتراح أساليب جديدة لأداء العمل رغم علمنا بالمخاطر المترتبة على ذلك	3.46	0.96	مرتفع
11	نهتم بتقديم أفكار مستحدثة بالعمل حتى ولو لم تطبق	3.56	0.89	مرتفع
12	نتردد بتطبيق أساليب جديدة لأداء أعمالنا خوفاً من الإخفاق	2.95	1.25	متوسط
	المتوسط العام لبعد المخاطرة	**3.33**		متوسط
13	لا يتم اتخاذ القرارات بشكل عشوائي بل حسب دراسة مستفيضة	3.71	0.76	مرتفع
14	يتم تبسيط أفكارنا عند مواجهة المشاكل بالعمل.	3.57	0.80	مرتفع
15	نحصل على معلومات مفصلة قبل بدئنا بالعمل الجديد	3.72	0.76	مرتفع
	المتوسط العام لبعد القدرة على التحليل	**3.66**		مرتفع
16	نشعر بالإثارة عند تعاملنا مع مشكلات العمل	3.70	0.76	مرتفع
17	نملك رؤية دقيقة لمشكلات العمل	3.66	0.80	مرتفع
18	نملك قدرات على توقع مشكلات العمل قبل حدوثها	3.58	0.94	مرتفع
	المتوسط العام لبعد الحساسية للمشكلات	**3.64**		مرتفع
	المتوسط العام لأبعاد الإبداع الإداري	**3.60**		مرتفع

وبناءا على ما ورد في الجدول فإن أبعاد الإبداع الإداري سائدة في شركة الاتصالات السعودية وفق الترتيب الآتي:

أولا: **بعد الطلاقة** بمتوسط حسابي (3.75) .

ثانيا: **بعد المرونة** بمتوسط حسابي (3.70).

ثالثا: **بعد القدرة على التحليل** بمتوسط حسابي (3.66).

رابعا: **بعد الحساسية للمشكلات** بمتوسط حسابي (3.64).

خامسا: **بعد الأصالة** بمتوسط حسابي(3.48).

سادسا: **بعد المخاطرة** بمتوسط حسابي(3.33).

أما المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول محور الإبداع الإداري لجميع أبعاده وعبارته بشكل عام فكان (3.60). ويدل هذا أن مستوى الإبداع الإداري عند المبحوثين في شركة الاتصالات السعودية مرتفع نسبيا ولكن بدرجات متفاوتة حسب الأبعاد المكونة له وفقا لعناصر كل بعد من هذه الأبعاد.

ثانيا: اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة الأولى:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعناصر التمكين الإداري (تفويض السلطة، وتدريب الموظفين، والاتصال الفعال، وحفز الموظفين) على مستوى الإبداع الذي يشعر به الموظفون في شركة الاتصالات السعودية (**STC**).

الجدول رقم (04)

نتائج اختبار الانحدار المتعدد لأثر التمكين الإداري على مستوى الإبداع التنظيمي .

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (f) المحسوبة	قيمة (f) الجدولية	مستوى الدلالة (f)	معامل التحديد (R2)	معامل الارتباط (R)
الانحدار	7.48	4	1.87	5.66	2.49	0.001	0.22	0.32
الخطأ	240.62	77	0.32					
المجموع	248.01	81						

* **دال عند مستوى (0.05)**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد (Multiple regression analysis)

كما يبينه الجدول رقم (04)، حيث أن قيمة (f)المحسوبة بلغت (5.66) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (2.49) عند درجات حرية (4،77) ومستوى الدلالة البالغ (0.05) وهذا يوجب رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر لأبعاد التمكين الإداري على مستوى إبداع الموظفين .ويؤكد هذه النتيجة مستوى دلالة (f) البالغ (0.001) حيث أنه أقل من (0.05) مستوى الدلالة المعتمد. أما القوة التفسيرية للنموذج فقد بلغت (R2= 0.22) وهي قوة تفسيرية قوية مما يعني أن أبعاد المتغير المستقل (التمكين الإداري) تفسر ما مقداره 22 % من المتغير التابع (الإبداع الإداري).

ويبين الجدول رقم (05) مدى تأثير تطبيق كل بعد من أبعاد التمكين الإداري في مستوى إبداع الموظفين بشركة الاتصالات السعودية (**STC**).

الجدول رقم (05)

نتائج معامل قوة أبعاد التمكين الإداري على مستوى إبداع الموظفين في شركة الاتصالات السعودية

المتغير	B	Beta	قيمة (T)	مستوى الدلالة
تفويض السلطة	0.22	0.28	4.58	*0.035
تدريب الموظفين	0.16	0.27	3.82	*0.001
الاتصال الفعال	0.15	0.22	4.43	*0.041
حفز الموظفين	0.14	0.21	4.39	0.231
التمكين الإداري على نحو عام	0.19		4.51	*0.001

* **دال عند مستوى (0.05)**

من خلال نتائج معامل قوة أبعاد التمكين الإداري على مستوى إبداع الموظفين في شركة الاتصالات السعودية، تبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمتغيرات (تفويض السلطة، تدريب الموظفين، الاتصال الفعال). بينما لا توجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير حفز الموظفين.

الفرضية الرئيسة الثانية :

H0: لا توجد فروق ذات إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمستوى التمكين الإداري في شركة الاتصالات السعودية (**STC**) تعزى للمتغيرات الوظيفية (مدة الخدمة، المسمى الوظيفي).

جدول رقم (06)

نتائج تحليل التباين (ANOVA) لاختبار الفروق في مستوى التمكين الإداري حسب المتغيرات الوظيفية (مدة الخدمة، المؤهل العلمي).

المصدر		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (f) المحسوبة	مستوى الدلالة
مدة الخدمة	بين المجموعات	1.30	2	0.65	2.66	0.07
	داخل المجموعات	229	79	0.24		
	المجموع					
المؤهل العلمي	بين المجموعات	1.33	2	0.66	2.53	0.06
	داخل المجموعات	341	79	0.26		
	المجموع					

* **دال عند مستوى (0.05)**

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول (06) أن اختبار نتائج تحليل التباين(ANOVA) لم يظهر أي فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ، حيث بلغت قيمة (f)المحسوبة (2.66)

والدلالة الإحصائية (0.07) مما يعني أنه لا يوجد أثر لمتغير مدة الخدمة في مستوى التمكين الإداري في شركة الاتصالات السعودية (**STC**) من وجهة نظر الموظفين وبالتالي يمكن قبول هذه الفرضية بصيغتها الصفرية .

كما بينت المعطيات في الجدول (06) أن اختبار نتائج تحليل التباين(ANOVA) لم يظهر أي فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) ، حيث بلغت قيمة (f)المحسوبة (2.53) والدلالة الإحصائية (0.06) مما يعني أنه لا يوجد أثر لمتغير المؤهل العلمي في مستوى التمكين الإداري في شركة الاتصالات السعودية (**STC**) من وجهة نظر الموظفين وبالتالي يمكن قبول هذه الفرضية بصيغتها الصفرية .

مناقشة نتائج الدراسة:

من خلال التحليل الإحصائي للبيانات توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن توضيحها كما يأتي:

أولا: النتائج الخاصة بآراء واستجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى تطبيق التمكين الإداري في شركة اتصالات السعودية.

– يلاحظ أن مستوى تطبيق التمكين الإداري في شركة الاتصالات السعودية متوسط، وذلك وفقا لإجابات الهيئة الإدارية بالشركة ، وقد يرجع ذلك إلى بعض العوامل التي يعاني منها الموظفون بالشركة، مثل: عدم عدالة وموضوعية نظام الترقيات، وضعف المشاركة في صنع القرارات، وتدني الرواتب عكس شركتي موبايلي وزين .

– أظهرت النتائج أن الأبعاد المكونة للتمكين الإداري السائدة في الشركة هي على التوالي حسب موسطاتها الحسابية: بعد تفويض السلطة ، بعد التدريب، بعد الاتصال الفعال، بعد تحفيز الموظفين.

ثانيا: النتائج الخاصة بآراء واستجابات أفراد عينة الدراسة نحو مستوى الإبداع الإداري في شركة الاتصالات السعودية.

– أظهرت الدراسة أن عناصر الإبداع الإداري التي تم دراستها مرتفعة نسبيا ويمكننا ترتيبها وفقا لأهميتها النسبية كما يلي : بعد الطلاقة، بعد المرونة، بعد القدرة على التحليل، بعد الحساسية للمشكلات، بعد الأصالة، بعد المخاطرة.

ثالثا :النتائج الخاصة باختبار فرضيات الدراسة:

أ- **الفرضية الرئيسة الأولى:**

- أظهرت الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمجالات التمكين الإداري موضع الدراسة في مستوى الإبداع الإداري لدى الموظفين في شركة الاتصالات السعودية. وعند دراسة أثر كل مجال على نحو منفرد أظهرت الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لعناصر التمكين الإداري الآتية:

تفويض السلطة: وقد فسر هذا المتغير (28%) من تباين في مستوى الإبداع الإداري. وترى الدراسة أن ذلك قد يعود إلى ممارسة إدارة شركة الاتصالات السعودية لتفويض السلطة وثقتها بقدرة الموظفين على أداء المهام الموكلة إليهم، ومنهم الحرية للتصرف في أداء مهامهم. هذا ما يساعد الموظفين على إبداع وابتكار أساليب جديدة في الأداء وحل المشكلات مما يزيد من إبداعهم الإداري.

تدريب الموظفين: وقد فسر هذا المتغير (27%) من التباين في مستوى الإبداع الإداري. وترى الدراسة أن سبب ذلك قد يرجع الى أن التدريب يكسب الموظفين معارف ومهارات تساعد في تطوير قدراتهم وتمكنهم من ابتكار وسائل وطرق جديدة وبالتي تؤدي إلى إبداعهم الإداري.

الاتصال قوته التفسيرية ضعيفة نسبيا(22%) وان كانت دالة إحصائيا، في حين أنبعد تحفيز الموظفين غير دال إحصائيا، وترى الدراسة أن سبب ذلك قد يرجع إلى أن مستوى التحفيز المادي منخفض مقارنة بشركتي أمنية وزين للاتصالات. مما يحبطهم نوعا ما.

ب- **الفرضية الرئيسة الثانية:**

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التمكين الإداري في شركة الاتصالات السعودية عند المبحوثين تعزى لمتغير مدة الخدمة، والمؤهل العلمي.

التوصيات:

بعد الإطلاع على أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، فإننا نوصي:

- تطبيق المفاهيم الإدارية الحديثة لدى إدارة شركة الاتصالات السعودية مثل تفعيل مبدأ المشاركة وتشكيل فرق العمل والعمل الجماعي وصنع القرار الإداري بما يشجع الإبداع.

- تهيئة بيئة العمل بشركة الاتصالات السعودية بما يدعم التمكين، من خلال تبني التعاون والتنسيق بين الإدارات والأقسام والجماعات والأفراد، وتبادل المعلومات وتحسين الاتصالات، وذلك لتفادي الصراعات والمنافسات الفردية.
- العمل على إتباع اللامركزية وتفويض السلطة ومشاركة المرؤوسين في اتخاذ القرارات.
- ضرورة اهتمام إدارات الشركة بتدريب العاملين لديها على استيعاب التكنولوجيا الحديثة وتقنيات الاتصال المتطورة من خلال إلحاقهم بدورات تدريبية متخصصة لزيادة إبداعاتهم.
- العمل على وضع نظام فعال للحوافز المادية والمعنوية للموظفين وان تتناسب الحوافز المعطاة مع الجهد المبذول وان ترتبط بمعدلات الأداء والإبداع في العمل وان تقدم في وقتها المناسب.
- عدم التردد بتطبيق الأساليب الجديدة وتحمل المخاطرة بالعمل خوفا من الإخفاقات لما لهذا الأمر من أهمية بالغة للإبداع، وعدم الخوف من تطبيق الأساليب التي يتوفر بها نسبة كبيرة من المخاطرة.
- إنشاء إدارة حاضنة للإبداع أو إنشاء ما يسمى (بنك الأفكار) تكون مسئولة عن دعم وتشجيع المبدعين والمتميزين.

المراجع والهوامش:

[1]عبد الحميد المغربي، المهارات السلوكية والتنظيمية لتنمية الموارد البشرية ،الطبعة الأولى،المكتبة العصرية للنشر و التوزيع،المنصورة، مصر،2008، ص78.

[2] احمد المعاني واخرون، قضايا ادارية معاصرة،لطبعة الأولى،دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2011،ص184.

[3]Besterfield ,D.H, and others.(2003).**Total Quality Management**. New Jersey: Person Prentice Hall ,96.

[4]Brown,D. &Harvey,D.(2006).**An External Approach to Organizational Development**, New Jersey: Person Prentice Hall,241.

[5]عماد علي المهيرات،أثرالتمكين على فاعليةالمنظمة،الطبعةالأولى،دار جليس الزمان للنشروالتوزيع،عمان،2010،ص22

[6]Jarrar,F.Zairi,M.2002.Employeeempowerement,a UK survy of trends and best practices, **Managerial Auditing Journal**,17(05):266.

[7]بسيوني محمد البرادعي،تنمية مهارات المديرين لزيادة الإنتاجية وتحسيين أداءالعاملين،سلسلة تنمية المهارات ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع،مصر،2009،ص207

[8]مدحت محمد أبوالنعر،تحسين مناخ وظروف العمل،الطبعة الأولى،مجموعة النيل العربية،القاهرة،2007،ص 359

[9]احمد المعاني واخرون،قضايا ادارية معاصرة مرجع سبق ذكره، ص 191. ،

[10]يحي سليم ملحم،التمكين كمفهوم إداري معاصر،بحوث ودراسات للمنظمة العربية للتنمية الإدارية،مصر،2006،ص278.

[11]Lashley,C.(2001).Empowerment HR Strategies for Service Excellence.GenesisTypesetting,Rochester, kent,p,49.

[12]رامي الأندراوس وعادل سالم معايعة، الإدارة بالثقة والتمكين،الطبعةالأولى،عالم الكتاب الحديث،إربد،2008،ص144.

[13] مأمون ندىم عكروش و شهير ندىم عكروش، (2004). **تطوير المنتجات الجديدة**، عمان: دار وائل للنشر.ص10.

[14] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (**اسكو**) ، (2002) قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الاسكوا، الامم المتحدة ، نيويورك .ص12.

[15] نيجل كنج ونيل اندرسون،(2004) **ادارة انشطة الابتكار و التغيير** :دليل انتقادي للمنظمات ، ترجمة محمود حسن حسني ، الرياض: دار المريخ لنشر .ص 13

[16] الشربيني، زكريا وصادق، يسريه(2002). **أطفال عند القمة :الموهبة– التفوق العقلي –الإبداع**، القاهرة: دار الفكر العربي.ص 109.

[17] السرور، ناديا(2002). **مقدمة في الإبداع** ، عمان: دار وائل للطباعة والنشر.ص 118.

18 جروان، فتحي عبد الرحمن(2002). الإبداع. عمان : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.ص157.

19 الشمري ، فهيد عايض (2002). المدخل الإبداعي لإدارة الأزمات والكوارث. الرياض : شركة نجد التجارية.ص 159.

المنطلقات النظرية والعلمية للتدقيق في المؤسسات الاقتصادية – المفاهيم والأسس

أ. مروة مويسي
جامعة غرداية/ الجزائر

أد.محمد عجيلة
جامعة غرداية / الجزائر

ملخص:

الهدف من هذا المقال هو تسليط الضوء على التدقيق كعلم وفن وأخلاق نظرا للدور الكبير الذي تلعبه مهنة التدقيق في المؤسسة، التدقيق هو استكمال لما قام به المحاسب يعني أن عملية التدقيق هي مكملة ومحصلة لعمل المحاسب وبتالي لا يمكن الاستغناء عن كلاهما، فعمل المدقق يبدأ حين ينتهي عمل المحاسب، الهدف المنشود من عملية التدقيق والذي يتمثل في الرأي الحيادي المستقل الذي يصدره مدعما بالأدلة والبراهين حول القوائم المالية العامة المتعلقة بمؤسسة معينة، فالاسترشاد بأخلاقيات المهنية في عملية التدقيق لها تأثير إيجابي أكيد يعني أنه لا يقول بعملية التضليل وهنا أنواع مختلفة ومتنوعة للتدقيق.

الكلمات المفتاحية: التدقيق، المهنة، الاستقلال، المحاسب.

Abstract:

The aim of this article is to highlight the audit as a science, art and ethics because of the great role played by the audit profession in the institution, the audit is a completion of what the accountant means that the audit is complementary and outcome of the work of the accountant and can not be without both, the work of the auditor begins when it ends The work of the accountant, the objective of the audit, which is the independent impartial opinion issued by the evidence and evidence on the financial statements of a particular institution, guided by the ethics of professional audit process has a positive positive sure means that he does not say the process of disinformation here Anwa Different and varied scrutiny.

Keywords: Audit, Profession, Independence, Accountant.

المقدمة.

- **التوطئة:**

عرف العالم بأسره في الآونة الأخيرة تطورا سريعا ومذهلا في كافة المجالات السياسية، الثقافية، الاجتماعية و كذا الاقتصادية و لقد مس هذا التطور المؤسسات الاقتصادية التي أخذت تتنوع من حيث الحجم والشكل والعمليات التي تمارسها ضمن نشاطها الاستغلالي ،ومع اشتداد حدة المنافسة و انفصال ملكية رأس المال عن الإدارة و ما تسببه من تعذر التحكم الجيد لأصحاب رأس المال في إدارة مؤسساتهم، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مفهوم التدقيق بصفة عامة حيث حاولنا بشكل نسبي اعطاء لمحة عن التطور التاريخي للتدقيق والجوانب المرتبطة به.

إن مهمة التدقيق مهنة كغيرها من المهن لها مكانة وأهمية كبيرة في المجتمعات سواء نامية أو متطورة، وقد تطورت مهنة التدقيق مع تطور الزمن فأصبحت المؤسسة الاقتصادية بحاجة إلى وجود طرف ثالث لتأكد من سلامة ودقة المركز المالي أمرا حتميا، فالتدقيق اجباري وهناك اختياري له دور كبير في المؤسسات الاقتصادية نظرا لما يقدمه من فوائد، إيجابيات، معلومات ومعارف إلى الأطراف ذوي العلاقة تبلورت فكرة الموضوع من وجود فجوة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي نظرا لنقص التنسيق وضعف الاتصال بينهما، فوجود طرف ثالث أصبح ضروري وأكيد في كل مؤسسة اقتصادية وهذا لضمان سلامة وصحة القوائم المالية والمركز المالي.

- **الاشكال الرئيسي:**

كيف تطور مفهوم التدقيق عبر التاريخي؟

- **الاشكاليات الفرعية:**

1) ما لمقصود بمهنة التدقيق؟
2) ما هية الفوائد المستخلصة من عملية التدقيق؟
3) فيما تتمثل أنواع التدقيق؟

- **الأهمية:** تنبع أهمية الدراسة في كونها تلقى الضوء على التدقيق باعتباره أحد أهم الوسائل التي تعطي معلومات عن صحة وسلامة القوائم المالية إضافة إلى المركز المالي.

البعد التاريخي للمهنة التدقيق.

سيتم التعرف على أهم المراحل التي مرت بها مهنة التدقيق، كما هو معروف أن مهنة التدقيق عرفت تطورا هائلا عبر مرور الزمن، فأصبح ضروري تعيين طرف مستقل يتولى مهمة التدقيق في المؤسسات لأنه يعطي ضمان وثقة للمستعمل هذه المعلومات.

❖ البعد التاريخي التدقيق.

يقول أرسطو في مقولته الشهيرة "إذا أردت أن تفهم أي شيء فتتبع تاريخيه" نفهم من هذه المقولة أنه من أجل استيعاب وتوضيح أي ظاهرة سيساعد على فهم حاضرها والتنبؤ بمستقبلها لابد من معرفة تاريخها، والتدقيق ظاهرة لا يمكن استثناءها، حيث أن التدقيق مصطلح قديم قدم الانسان وتطور مفهومه مع تطور النشاط الاقتصادي و أصل التدقيق يعود للعصور الوسطى وفي المعنى الحديث يعود إلى عصر دخول المؤسسات الكبرى إلى حيز الوجود.[1]

- **المرحلة الأولى: قبل 1500م:** كان الهدف من عملية التدقيق اكتشاف التلاعب والاختلاس[2] ولم يكن معترف بيه في تلك الحقبة لأنه كان ضمني وكانت تتم عملية التدقيق والمراجعة بشكل مفصل، كان سيدنا يوسف أمين على خزائن مصر استنادا من القرآن الكريم حيث كان حافظ الحساب، في عهد الصحابة أيضا ومن خلال السيرة ندرك أنه كانت هناك مبادئ للتدقيق والمحاسبة ولكن بدون سجلات و قيود، حيث أن مفهوم العلم لم يكن في ذلك العهد ولم يكن علم بمعنى الحديث في الوقت الحالي فمنذ الثورة الصناعية تغيرت المفاهيم.

- **المرحلة الثانية: الفترة من العصر القديم إلى سنة 1500م:** ظهرت مهنة التدقيق نتيجة الحاجة إلى خدمات التدقيق، فيعتبر التدقيق كنتيجة نهائية للمحاسبة*[3] ففي هذه الفترة كان التدقيق بسيط، حيث كان الهدف من عمل المدقق هو الدقة و منع الأخطاء والغش والتلاعب بالدفاتر. فقد كانت ممارسة مهنة التدقيق عن طريق الاستماع حيث تتم قراءة الحسابات بصوت عالي فيستعمل المدقق تجربته وخبرته لمعرفة ما مدى دقة ما كان يسمعه، وهذه العملية كان يستعملها ملاك الأراضي، أصحاب المال، رؤساء القبائل، الحكومات وذلك لتفقد ممتلكاتهم ومراقبة أعمالهم الفلاحية لم يكن هناك نظام رقابة داخلي.[4]

مما ميز هذه الفترة من وجهة نظر الطالبة أن التدقيق كان موجود منذ خلق الله عزوجل الانسان، وميلاد المسيح عليه السلام حيث مهدت هذه الفترة إلى ضرورة وجود التدقيق، التدقيق ليس وليد اليوم أو الأمس فقد عرفه الانسان منذ بدأ بمزاولة نشاطه لإشباع حاجاته وحاجات غيره.

- **المرحلة الثالثة: الفترة ما بين 1500 و1850م:** تميزت هذه الفترة بالتمهيد للثورة الصناعية، كما تم تطبيق واستعمال نظرية القيد المزدوج* في القرن الخامس عشر[5] ومع ظهور شركات الأموال القادرة على توفير رؤوس

أموال ضخمة، إضافة إلى فصل الملكية عن التسيير تدريجيا (بسبب عدم قدرة المساهمين على التسيير) جعل من الشركاء يستعينون بطرف ثالث للتأكد من صحة وسلامة السجلات ومنع الغش والأخطاء، حيث توسعت عملية التدقيق من النشاط التجاري لتشمل النشاط الصناعي مما زاد في أهمية الدور الذي تلعبه عملية التدقيق، إضافة إلى ظهور نوع من الرقابة الداخلية على المشاريع.[6]

وترى الطالبة أن من الأسباب التي زادت من أهمية الاهتمام بالمدقق* والتدقيق هو الحاجة إلى وجود طرف محايد عن المؤسسة، حيث أن حجم المؤسسة كان صغيرا نسبيا فالمالك كان مالكا ومسيرا في نفس الوقت لان رأس المال محدودا نسبيا، وبظهور الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر أصبحت شركات الأموال القادرة على توفير رؤوس أموال ضخمة بتوسيع دائرة الملكية فزادت الحاجة إلى وجود التدقيق.

المرحلة الرابعة: الفترة ما بين 1850 و1905م: بعد النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته هذه الفترة والانفصال الكلي بين الملكية والادارة، إضافة إلى حاجة أصحاب المشاريع والمؤسسات إلى شخص حيادي يحافظ على أموالهم الخاصة، وذلك بعد اصدار قوانين تلزم المؤسسات على ضرورة تعيين مدقق الحسابات، ما يميز هذه الفترة هو تأسيس أول منظمة مهنية للمحاسبة والمراجعة تحت اسم جمعية المحاسبين القانونين سنة 1853 فأصبحت مهنة التدقيق إلزامية واجبارية في كل شركات المساهمة في بريطانيا، كما تم إصدار أول كتاب بعنوان المراجعون واجباتهم ومسؤولياتهم.[7]

نرى أن مهنة التدقيق في هذه الفترة كانت إجبارية بحكم القانون باعتبارها مهنة التأكيد والمصادقة على مدى شرعية وصحة القوائم المالية.

المرحلة الخامسة: الفترة من 1950 إلى غاية اليوم: تطورت مهنة التدقيق فأصبحت من المهن العريقة خصوصا الدول المتقدمة وحتى العالم العربي حيث كانت مصر السباقة في تنظيم مهنة التدقيق فقد كانت المهنة تمارس دون تنظيم إلى غاية إصدار القانون رقم (01) الذي نظم ممارسة المهنة[8]، ومع ازدياد حجم المؤسسات وتوسعها في جميع الانشطة جغرافيا وظهور أنظمة الرقابة الداخلية أصبح الاعتماد على التدقيق بشكل كبير، كما أصبح الهدف الأساسي للتدقيق هو إعطاء رأيه الفني المحايد حول صحة وصدق القوائم المالية ومدى تمثيليتها للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.[9]

تعددت الآراء واختلفت وجهات النظر حول التطور التاريخي للتدقيق نظرا لأهمية التدقيق ولدور المدقق، بالإضافة إلى زيادة عدد المهتمين بهذه المهنة، فهناك من قسم مراحل تطور التاريخي للتدقيق إلى خمسة مراحل وهناك من يرى أنها مرت بستة مراحل فكل حسب وجهة نظره، عموما نرى أن مهنة التدقيق عرفت تطورا واضحا من خلال من تم عرضه ونظرا للتطور السريع الذي عرفه العالم.

المفاهيم المتعلقة بالتدقيق.

❖ ماهية التدقيق:

التدقيق في مؤسسة ما، يعتبر بمثابة ضمان لها، لأنه يقوم بدراسة أعمالها ونتائج أعمالها والنظم المتبعة في القيام بعملياتها، وطريقة الرقابة و الاشراف عليها إضافة إلى فحص سجلاتها والقيود المحاسبية فيها، مستنداتها و حساباتها الختامية والتحقق من أصولها والتزاماتها وأي بيانات أو قوائم مالية أخرى مستخرجة منها قصد التحقق والتأكد من أن الأعمال تتم وفق ما هو مخطط لها ووفق التشريعات والقوانين المعمول بها، ولا توجد أي مخالفة لان المدقق سيشهد و يصادق في الاخير على شرعية وانتظامية المعلومات فمن الضروري أن تمثل المركز المالي للمؤسسة تمثيلا صحيحا وحقيقيا وبدون أي مبالغة أو تقصير.[10]

تعريف صدر عن لجنة المفاهيم الأساسية للتدقيق المنبثقة عن جمعية المحاسبة الأمريكية (*AAA) عام 1973 حيث عرفت التدقيق هو عملية نظامية منهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والمتعلقة بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التطابق والتوافق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وايصال النتائج إلى أصحاب العلاقة.[11]

نلاحظ أن التدقيق يعتبر بمثابة جهاز أو جرس إندار حيث يدق ناقوس خطر للمؤسسة حيث أن الأطراف ذوي العلاقة من ملاك، المساهمين ومستثمرين، البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى، الزبائن، الدائنين والموردين، العاملين، سيكونون مطمئنين على أموالهم وأملاكهم واستثماراتهم.

يمكن القول بأن التدقيق هو:

علم وفن جمع وتقييم أدلة الإثبات عن مدى صحة العمليات والأحداث الاقتصادية للتأكد من درجة تطابقها مع المعايير الموضوعة، مع مراعاة أخلاق ممارسة المهنة، وتوصيل النتائج إلى الأطراف المعنية.

أهمية التدقيق: وعليه فأهمية التدقيق حسب الجهات المستفيدة من خدماته هي:[12]

1) أصحاب المؤسسة (الملاك): سوءا كان أفردا أو شركاء أو مساهمين فتقرير المدقق يعتبر كأداة فعالة تعطي ضمان عن مدى سلامة وصدق استثمارات اموالهم في المؤسسة .

2) إدارة المؤسسة: بالرغم من أن إدارة المؤسسة تعتمد في وضع سياساتها وخططها ومراقبة وتقييم الأداء على نظم المعلومات المحاسبية إلا أنها تحرص على أن يتم تدقيق تلك المعلومات من طرف جهة أو هيئة فنية محايدة ومستقلة كليا عن المؤسسة وعليه لابد عليها من الاستعانة بالمدقق مستقل من خارج المؤسسة فاستقلالية وحيادية المدقق يضفي ثقة ويزيد من درجة الاعتماد على هذه المعلومات، فهذه المعلومات المحاسبية التي تمت تدقيقها تعتبر وسيلة للحكم على إدارة المؤسسة من حيث التزامها بالأهداف المسطرة كما سيساعد مجلس الإدارة في عملية اتخاذ القرار بإعادة انتخابهم أو استبدالهم.

كما يلعب التدقيق دورا هاما في تلبية حاجات مختلف الأطراف الداخلية والخارجية المحيطة بالمؤسسة ويمكن تجسيد أهميتها من خلال ما يلي:[13]

- ✓ تمكن الملاك أو المساهمين من الاطمئنان على سلامة استثماراتهم في المؤسسة.
- ✓ تمكن المؤسسة من الاستفادة من البيانات المحاسبية التي تمت مراجعتها لأغراض التخطيط والرقابة ومتابعة أعمال المؤسسة.
- ✓ تلبية احتياجات الجهات الحكومية من معلومات متعلقة بالمؤسسة.
- ✓ تساعد النقابات والجمعيات المهنية والعمالية من التحقق من حسن سير أعمال المؤسسة، وقدرتها على تحقيق التوظيف والعمالة المستمرة.
- ✓ زيادة إمكانية الحصول على القروض من المصارف ومؤسسات الإقراض، كون القوائم المالية للمؤسسة تتمتع بدرجة عالية من المصداقية.
- ✓ توفر القوائم المالية المدققة لأطراف هم بحاجة إليها كشركات التأمين في حالة تعويض الخسائر، البائعين والمشترين للمؤسسة، الشركاء في حالة انضمام شريك جديد.

❖ **أهداف التدقيق.**

تتمثل أهداف التدقيق فيما يلي:

- 👍 تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة.
- 👍 تحديد مدى قابلية الاعتماد على المعلومات والتأكد من صحة ودقة البيانات المالية المثبتة في دفاتر وسجلات المؤسسة.
- 👍 حماية الأصول وتحقيق أكبر قدر من الانتاجية عن طريق تقليص التبذير على مستوى مختلف أنشطة المؤسسة.
- 👍 الالتزام بالسياسات والاجراءات الموضوعية والخروج براي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر.
- 👍 الوصول إلى الأهداف والغايات ومراقبة الخطط الموضوعة من قبل أصحاب المؤسسة ومتابعة تنفيذها.
- 👍 تحديد مواطن الخطر.
- 👍 منع واكتشاف الغش والاحتيال وتقليل فرص ارتكاب الأخطاء من خلال الزيارات التي يقوم بها المدقق للمؤسسة.
- 👍 تقييم نتائج أعمال المؤسسة بالنسبة للأهداف المرسومة.
- 👍 اكتشاف أي انحراف في تنفيذ خطط وسياسات المؤسسة لضمان عدم ضياع أموال المؤسسة.

❖ **مزايا التدقيق:** من بين المزايا المحققة من عملية التدقيق ما يلي:[14]

1) اكتشاف الأخطاء والتلاعب المحتمل وقوعه من قبل الموظفين في المؤسسة.

2) سهوله الحصول على القروض والسلفيات بسهوله إذا كانت حساباتها مدققة بدقة.
3) يساعد على تحديد ضريبة الدخل على المؤسسة بوضوح ويسر عند قيامها بتدقيق حساباتها.
4) في حالة بيع المؤسسة يمكن ببساطة تحديد ثمن شرائها في حالة وجود سجلات وحسابات قد تم تدقيقها.
5) عند حدوث خلاف بين المؤسسة والموظفين حول الأجور والرواتب يمكن الاستعانة بالحسابات المدققة
6) احتمال تعرض المؤسسة لخسائر نتيجة الكوارث الطبيعية (حريق، فيضانات...)، فإن يسهل على شركة التأمين تحديد التعويضات عند وجود حسابات مدققة بشكل جيد.
7) التدقيق أفضل أداة للحكم على مدى التزام المؤسسة بالاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والقوانين والتشريعات المعمول بها في دولة المؤسسة.[15]
8) الاستفادة من خبرات المدقق الذي يقوم باستمرار بتدقيق الحسابات ويستطيع تقديم النصائح والاقتراحات والمشورة عند وجود خلل أو مواطن ضعف في النظام المحاسبي أو الإداري للمؤسسة.

❖ **انواع التدقيق:**

1) التدقيق من حيث طبيعة المؤسسة: وينقسم بدوره إلى:[16]

1-1) تدقيق المؤسسات العمومية: تتم عملية التدقيق في المؤسسة ذات الصفة الحكومية أو غير الحكومية في حد ذاتها والتي تخضع لقواعد الحكومة الموضوعة، أما الأموال المستغلة في هذه المؤسسة لها صفة عمومية وتمتلكها الدولة ولها صفة رقابة مباشرة عليها، كما تقيد المصالح الحكومية حساباتها بطريقة خاصة تختلف عن تلك المتبعة في المؤسسات التجارية أو الصناعية، إلا أن طريقة التدقيق واحدة في كلتا الحالتين من أمثلة المؤسسات العامة الجامعات..الخ.

1-2) تدقيق المؤسسات الخاصة: هي عملية تدقيق المؤسسات التي تكون ملكيتها للأفراد سواء شركات الأموال أو شركات الأشخاص أو مؤسسات فردية أو جمعيات ونوادي وسميت بالمراجعة الخاصة لأن الذي يمتلك رأس المال المحدود هو من الأفراد، فهناك عدة أشخاص في شركات المساهمة وفرد واحد في المؤسسات الفردية، وتختلف علاقة المدقق بأصحاب هذه المؤسسات، وذلك حسب طبيعة العقد الموجود بينهما وحسب درجة الالتزام، فشركات المساهمة مثلا ملزمة بتعين مدقق خارجي ليدقق لها حساباتها وأوراقها الختامية والعكس لشركة ذات الفرد الواحد الذي له أن يختار المدقق والمهمة المسندة إليه.[17]

2) التدقيق من حيث نطاق عملية التدقيق:[18] وتنقسم بدورها إلى:

2-1) التدقيق الكامل: يقوم المدقق من خلال هذا النوع بفحص القيود والمستندات والسجلات بغرض التوصل إلى رأي فني محايد حول مدى صحة، صدق وتمثيلة القوائم المالية بالإجمال، حيث أن عمل المدقق غير محدد فهو يقوم بفحص البيانات والسجلات المتعلقة بجميع الأحداث والعمليات التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة المحاسبية (أي التدقيق بشكل كلي بنسبة 100%).

وعلى المدقق تقديم تقرير مفصل وشامل في نهاية الأمر من خلال ابداء رأيه الفني الموضوعي والمحايد يبين فيه مدى عدالة وصدق القوائم المالية ككل بغض النظر عن نطاق الفحص والمفردات التي شملتها اختباراته، فمسؤولية المدقق تغطي كامل المفردات حتى تلك التي لم تخضع للفحص حيث يقوم المدقق في هذه الحالة باستخدام أسلوب العينات عند اجراء الاختبارات. فإتباع أسلوب العينات والاختبار في عملية التدقيق ساعد المؤسسة بالاهتمام أكثر بنظام الرقابة الداخلية بحكم أن كمية اختبارات حجم العينة يعتمد بشكل كبير في اختيارها على قوة نظام الرقابة الداخلية المطبق في المؤسسة.

2-2) التدقيق الجزئي: فعمل المدقق من خلال هذا النوع يقتصر على بعض القيود والعمليات أو البنود دون غيرها فيبرم عقد مع المؤسسة يحدد فيه القسم المراد تدقيقه فمثلا: يقوم المدقق باختيار قسم من الأقسام الموجودة في المؤسسة ويقوم بالتدقيق كل ما فيها من سجلات ودفاتر محاسبية كأن يختار جرد المخازن مثلا، وفي هذه الحالة لا يستطيع الخروج برأي حول القوائم المالية كلها، وإنما يقتصر تقرير المدقق على ما حدد له من مواضيع في العقد الذي يحدد نطاق التدقيق.[19]

3) التدقيق من حيث مدى الفحص أو حجم الاختبارات:[20] وتنقسم بدورها إلى:

3-1) التدقيق الشامل: وهذا النوع من التدقيق سائد منذ بداية ممارسة مهنة التدقيق، حيث يقوم المدقق بفحص جميع قيود والدفاتر والسجلات والمستندات للتأكد من أن جميع العمليات مقيدة بانتظام وأنها صحيحة وخالية من الأخطاء والغش، فهذا النوع من التدقيق يتماشى مع المؤسسات الصغيرة ويناسب المؤسسات ذات الحجم الكبير نظرا لزيادة أعباء التدقيق بالإضافة إلى تعارضه مع عاملي الوقت والتكلفة الذي يحرص المدقق دائما على مراعاتهما باستمرار.

3-2) التدقيق الاختباري: وهي التي تعمد على اقناع المدقق بمدى صحة وسلامة نظام الرقابة الداخلية حيث تتم باتباع احدى الأساليب التالية:

- التقدير الشخصي (العينات الحكمية).
- علم الاحصاء (العينات الاحصائية).

حيث يعتمد المدقق في استخدامه لهذه الاساليب على خبرته ومدى المامه ومعرفته بالمفاهيم الاحصائية المهمة على سبيل المثال: العينة، المجتمع، الوسط الحسابي، التوزيع الطبيعي، معامل بيرسون... بالإضافة إلى طرق اختيار العينات الاحصائية... الخ، وهنا يجب التفرقة بين التدقيق الكامل والتدقيق التفصيلي من جهة والتدقيق الجزئي والتدقيق الاختباري من جهة أخرى وذلك لتجنب الخلط بينهما، فالتدقيق الكامل يكون تفصيلي عندما يتم فحص كل القيود والدفاتر والسجلات والمستندات، في حين يكون اختباري في حالة ما إذا تم فحص جزء معين ومحدد من هذه القيود والسجلات.

4) التدقيق من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق وإجراء الاختبارات: فتنقسم بدورها إلى:

4-1) التدقيق النهائي: يتم هذا النوع من التدقيق بعد انتهاء السنة المالية و إعداد الحسابات و القوائم المالية الختامية للمؤسسة،[21] ويلجأ المدقق الخارجي إلى هذا الأسلوب عادة في المؤسسات الصغيرة الحجم لا تتعدى فيها العمليات بصورة كبيرة وهذا النوع من التدقيق له ميزاته و عيوبه.[22]

من بين المزايا التي يحققها التدقيق النهائي هي:

1. تقليل احتمالات التلاعب و تعديل البيانات و الأرقام التي يتم التدقيق عليها، حيث أن جميع الحسابات يكون قد تم تسويتها و إقفالها.
2. عدم وجود ارتباك في العمل داخل المؤسسة، لأن المدقق و مساعديه لن يترددوا كثيرا على المؤسسة و لن يحتاجوا إلى السجلات و الدفاتر إلا بعد الانتهاء من عملية الإقفال.
3. إن إجراء المراجعة بصورة متواصلة خلال فترة زمنية محددة يضعف من احتمالات السهو من جانب القائمين بعملية التدقيق في تتبع العمليات وإجراء الاختبارات المختلفة.

أما عيوب التدقيق النهائي فهي:

1. التأخر في تقديم تقرير التدقيق.
2. الفشل في اكتشاف الأخطاء و التلاعب في حال وقوع العملية، بالإضافة الى عدم إمكانية العلاج أو محاولة تفادي تراكم الخطاء.
3. قد يؤدي إلى ارباك في العمل و إرهاق العاملين في مكاتب التدقيق، خاصة إذا كانت تواريخ نهاية السنة المالية للمؤسسة التي يقوم بالتدقيق حساباتها واحدة أو متقاربة.

4-2) التدقيق المستمر:[23] تتم عملية الفحص و إجراء الاختبارات في هذا النوع من التدقيق بصفة مستمرة و على مدار السنة المالية للمؤسسة، إذ يقوم المدقق بزيارة المؤسسة خلال فترات متعددة خلال السنة المالية للقيام بعملية التدقيق و فحص البيانات المثبتة بالدفاتر والسجلات، و عادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة وفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا، مع ضرورة إجراء تدقيق أخر بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية للتحقق من التسويات الضرورية لأعداد القوائم المالية الختامية.

ومن مزايا التدقيق المستمر: يمكن حصر المزايا التي يقدمها أسلوب التدقيق المستمرة في النقاط التالية:

1. طول الفترة التي تتم فيها عملية التدقيق، يساعد المدقق على التوسع في نطاق الفحص و زيادة حجم الاختبارات و المجالات التي تخضع للتحقيق.
2. يتيح للمدقق عرض القوائم المالية الختامية و إبدأ ملاحظاته عليها في وقت مبكر.
3. اكتشاف الأخطاء و التلاعب أولا بأول، أي عدم وجود فجوة زمنية كبيرة بين تاريخ حدوث الخطأ و تاريخ اكتشافه، مما يساعد على اقتراح سبل العلاج و تفادي حدوثها في المستقبل.

أما عيوب التدقيق المستمر فهي:

و على الرغم من المزايا التي يقدمها التدقيق المستمر فإن له أيضا بعض العيوب والتي نوجزها فيما يلي:

1. إتاحة الفرصة للإمكانية تعديل الأرقام التي يتم تدقيقها سواء لتغطية بعض الأخطاء و الاختلاسات أو لتسوية بعض المواقف و خاصة أن المدقق لن يعود مرة أخرى للمفردات التي تمت مراجعتها في فترة سابقة.
2. عدم القيام باختبارات التدقيق بصورة متصلة، مما يعني انقطاع الفحوص من مرحلة معينة على أن يستكمل في موعد لاحق، هذا لا شك قد يؤثر على مدى متابعة القائمين بالتدقيق لجميع الجوانب المرتبطة بمجال الفحص، وخاصة الاختبارات التي تحتاج إلى فترات زمنية طويلة نسبيا لإتمامها، و كذلك قد يترتب على ذلك السهو من جانب القائمين بعملية المراجعة عن إتمام بعض الاختبارات مما قد يستغله العاملين بالمؤسسة لتحقيق بعض الأغراض و إخفاء بعض الحقائق.
3. حضور المدقق بصورة متكررة خلال السنة المالية قد يؤدي إلى ارتباك العمل داخل الإدارات المختلفة و خاصة إدارة الحسابات.

4-3) الفحص الخاص: الفحص الخاص هو أحد أنواع التدقيق وقد يكون لأحد الأسباب التالية:

1/ يكون لحساب فرد أو مؤسسة لمعرفة اتجاه الأرباح الحقيقية بقصد الشراء أو المشاركة أو الإندماج.
2/ أن يكون الفحص لحساب شريك جديد أو شريك يريد الانفصال.
3/ فحص الميزانية لحساب بنك أو ممول لغرض معين.
4/ فحص الحسابات لغرض تقييم الأسهم.
5/ فحص الحسابات بغرض اكتشاف خطأ أو في حالة وجود غش.
6/ فحص الحسابات بقصد وضع نظام جديد للمحاسبة.
7/ فحص الميزانية من أجل معرفة المركز المالي للمؤسسة.
8/ فحص ضريبي للتأكد من صحة وانتظام الحسابات.
9/ فحص الحسابات والدفاتر بواسطة خبير لإعطاء رأي قضائي.[24]

5) التدقيق من حيث الالزام القانوني لعملية التدقيق:[25] فيمكن التمييز بين نوعين هما:

5-1) التدقيق الالزامي: وهو ذلك التدقيق الذي يفرضه القانون في كل مؤسسة فهو تدقيق اجباري بحكم القانون تلتزم به بعض أنواع المؤسسات بقوة القانون، كما هو الحال بالنسبة لشركات المساهمة في الجزائر والتي تلتزم بتعين مندوب الحسابات في قانونها التأسيسي وفقا لنص المادة رقم 609 من القانون التجاري الجزائري والذي يتولى تدقيق حساباتها.

5-2) التدقيق الاختياري: وهو ذلك التدقيق الذي تقوم به المؤسسة بمحض ارادتها دون الزام قانوني بل بطلب من الشركاء أو الملاك من أجل الاطمئنان على الحالة المالية للمؤسسة فعلى سبيل المثال شركات التضامن في الجزائر لا يلزمها القانون اطلاقا بتعين مدقق بل لها حرية الاختيار في ذلك أو شركات المسؤولية المحدودة قبل

صدور قانون المالية لسنة 2006 الذي تضمن إلزام هذه الشركات بتعين مندوب الحسابات وقد يكون كاملا أو جزئيا.

6) التدقيق من حيث الهدف من التدقيق: ويتفرع إلى:[26]

6-1) التدقيق المالي:* **Audit Financier** وهو فحص مهني يقوم به مهني مختص كفئ مستقل من أجل إصدار رأي مبرر، ويقتصر فحص المدقق في هذه الحالة على إبداء رأي فني محايد حول مدى صحة وصدق القوائم المالية والحسابات الظاهرة بها ومدى تمثيلها عن الوضعية الحقيقة والحالية للمؤسسة في تاريخ الميزانية ونتائجها بالنسبة للسنة المعنية بالتدقيق، فيعتمد في عمله على جمع الأدلة والقرائن المبررة والتي يدعم بها رأيه وذلك في اطار القوانين والتشريعات والممارسات المعمول بها في البلد المتواجدة بها المؤسسة وينقسم بدوره التدقيق المالي إلى: تدقيق مالي خارجي، تدقيق مالي داخلي.

وعليه يمكن أخذ أمثلة عن عمليات التدقيق المالي على النحو التالي:

- ✓ تدقيق مالي لمحاسبة الأعباء الاجتماعية بغرض التحقق من أن القوانين الاجتماعية يتم الالتزام بها ومحترمة.
- ✓ تدقيق مالي للوثائق الجبائية بغرض التحقق من صحة حساب الضريبة على أرباح المؤسسات.

6-2) تدقيق العمليات:Audit Opération هو التدقيق الذي يهتم بالناحية التسيير على مستوى مختلف أنشطة المؤسسة فيقوم بدراسة مدى نجاعة تطبيق سياسات الادارة، كما يقوم بتزويد متخذي القرارات عبر مستويات الهرم التنظيمي المختلفة من خلال تحليل وتقديم الاقتراحات بغية تحسين تلك الأنشطة وتطوير المؤسسة، وعليه فإن تدقيق العمليات يتعدى الجانب المالية ليشمل جميع العمليات حيث يركز على تدقيق الكفاءة والفعالية ويشمل ما يلي:

- ❖ تقييم كلي للهيكل التنظيمي للمؤسسة أو لأحد أقسامه.
- ❖ اختبار الخطط والسياسات المتبعة.
- ❖ تقييم مدى كفاءة وفعالية الموارد البشرية والمادية المستخدمة في تنفيذ العمليات.[27]

التدقيق الإداري* **(التسيير)**: و يقصد به تدقيق النواحي الإدارية في المؤسسة، للتأكد من أن الإدارة في المؤسسة تعمل نحو تحقيق أقصى منفعة أو عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة (الكفاءة الإدارية) بتحقيق أقصى منفعة أو عائد بأقل تكلفة ولهذا يطلق على هذا النوع من التدقيق تدقيق الكفاءة.[28]

تدقيق الأهداف أو تدقيق الفعالية: و يقصد به التحقق والتأكد من أن أهداف المؤسسة المرسومة سلفا والمخطط لها قد تحققت فعلا فالهدف من عملية التدقيق ليس تصيد الأخطاء و انما تحسين الأداء و تحقيق الأهداف بأقصى قدر ممكن من الفعالية*.[29]

6-3) التدقيق القانوني: و يقصد به تأكد من أن المؤسسة قد طبقت النصوص القانونية والأنظمة المالية و الإدارية التي أصدرتها سواء السلطة التشريعية أو التنفيذية في الدولة.[30]

7) التدقيق من حيث ميدان التدقيق:* وبدوره ينقسم إلى:

7-1) التدقيق المحاسبي: التقرير المالي السنوي لكل مؤسسة ينبغي أن يتضمن (وهذا شرط قانوني) قائمة تعدها جهة خارجية مستقلة تفيد بأن السجلات المحاسبية للشركة تم تدقيقها وأنها منسجة مع المعايير المحاسبية المعمول بها.[31]

7-2) التدقيق الاجتماعي (تدقيق الموارد البشرية): Audit Social تدقيق م ب* من المفاهيم الحديثة في إ م ب* ويهتم هذا النوع من التدقيق بالجانب الاجتماعي على سبيل المثال (تدقيق أجور العمال، التأمينات المختلفة للأشخاص، تدقيق التصريحات الاجتماعية Déclaration Social، تدقيق شروط لعمل كدرجة الخطر الناتج عن هذا العمل، السن القانوني للعمل كشرط منع استغلال الأطفال بالأجور الزهيدة .[32]

7-3) التدقيق البيئي: Audit Environnemental عرفه معهد المراجعين الداخليين: بأنه الجزء المتكامل من نظام الإدارة البيئية، وعليه يمكن للإدارة المؤسسة أن تحدد ما إذا كانت نظم الرقابة البيئية بها كافية و ملائمة وتضمن الالتزام بالمتطلبات القانونية والتشريعية إضافة إلى متطلبات السياسة الداخلية للمؤسسة.[33]

7-4) تدقيق الاستراتيجية*: Strategic Audit ظهر هذا النوع من التدقيق بناء على طلب من معهد المراجعين الداخليين لدفاع عن مناهج دراسة الأساليب القياس التي يمكن تطبيقها للتأكد من مدى الالتزام بالخطة الاستراتيجية للمؤسسة عند التطبيق، وبتالي يهتم بتدقيق الاستراتيجية المتبعة من طرف المؤسسة وماهي التغيرات التي يجب ادخالها على المؤسسة من أجل مواجهة المحيط المعقد والمتغير، المسيطر، الغامض رغبة في التطور أو البقاء والاستمرار على الأقل.[34]

7-5) تدقيق الجودة: Audit Qualité هو فحص منهجي مستقل لنشاط ونتائج المؤسسة بالاعتماد على معايير للجودة معينة ليتم ابداء رأي حول ما إذا كانت هذه النتائج والنشاطات قد تم انجازها بفاعلية، إضافة إلى تدقيق مدى الالتزام بمعايير الجودة المطبقة في المؤسسة، حيث يقوم به مدقق الجودة* على المستويين الداخلي أو الخارجي أو فريق التدقيق، فهو جزء يحتل أهمية خاصة في نظام إدارة الجودة وعنصر رئيسي في معايير نظام الجودة الخاصة بالأيزو 9001.[35]

7-6) التدقيق التسويقي: Marketing Audit هو فحص شامل، مستقل، نظامي كما أنه دوري، منهجي حيادي مستمر للبيئة التسويقية المختلفة للمؤسسة من ناحية، الأهداف والسياسات، الاستراتيجيات والأنشطة التسويقية للمؤسسة من ناحية أخرى، فمن خلاله يمكن تحديد وتشخيص الانحرافات، المشكلات والفرص ووضع خطة عملية مقترحة من أجل تحسين الأداء التسويقي و ضمان السير الحسن والصحيح

للمؤسسة، كما أن التدقيق التسويقي يتصف بالديمومة والاستمرارية يقوم به خبراء على شكل هيئات من داخل وخارج المؤسسة.[36]

7-7) التدقيق الجبائي: Audit Fiscal هي عملية فحص انتقادية للحالة الجبائية للمؤسسة ويتفرع من هذا التدقيق نوعين وذلك من حيث الجهات التي تقوم بعملية التدقيق الجبائي هما:[37]

- **النوع الأول:** وهو التدقيق الذي تقوم به مصلحة الضرائب حيث تقوم بمراجعة السجلات والدفاتر المحاسبية للمؤسسة معتمدة في ذلك على التشريعات والقوانين الجبائية المعمول بها، يشمل هذا النوع من التدقيق جميع العمليات أو السجلات الخاصة بكل أربعة سنوات إلا أنه قد تم جعل هذا النوع من التدقيق سنويا.
- **النوع الثاني:** والذي تقوم به المؤسسة في حد ذاتها بواسطة مختص سواء كان جهة داخلية، خلية التدقيق الداخلية، أو جهة خارجية (محافظ حسابات) بالاشتراك مع مستشار جبائي تعتمد عليه من أجل الفحص الانتقادي للوضعية الجبائية للمؤسسة والغرض منه تسيير الخطر الجبائي للمؤسسة (إذ يكتفي المدقق في هذه الحالة بمراجعة القوائم المالية للمؤسسة مع التركيز الكبير على الناحية الجبائية.

8-7) تدقيق الاعلام الآلي (الالكتروني): (في ظل استخدام الحاسوب*) Automation Audit ظهر هذا النوع من التدقيق في العقدين المنصرمين[38] وجاء هذا النوع كنتيجة للتطور الحاصل في معالجة البيانات باستخدام الاعلام الآلي وما له من خصوصية يجب على المدقق أخذها بعين الاعتبار أثناء تنفيذه للمهام مثل التعرض للقرصنة الالكترونية أو وجود فيروسات... (له تأثير ايجابي لأنه يعطي دقة في اخراج البيانات وتبويبها وبتالي جودة عملية التدقيق).[39]

9-7) تدقيق الاستدامة: Sustainability Audit التدقيق في التنمية المستدامة فرض نفسه خاصة في ظل المستجدات التي عرفتها الدولة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وباعتبار أن التنمية المستدامة مفهوم شامل يرتبط أساسا [40] باستمرارية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع فهي تمكن المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي مع مراعاة حقوق الأجيال القادمة في عيش حياة كريمة.

8) التدقيق من حيث الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق: وتنقسم إلى:

1-8) التدقيق الخارجي: Audit Externe وهو ذلك التدقيق الذي يقوم به شخص مهني متخصص يكون مؤهلا علميا وعمليا يكون من خارج المؤسسة بغية الوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية، اضافة إلى فحص السجلات المحاسبية من أجل إصدار رأي فني محايد موضوعي حول مدى تعبير المعلومات المالية

على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، والذي تبنى عليه القرارات الداخلية (المساهمين، المسيرين) وخارجية(البنوك، مصلحة الضرائب، البورصة...)[41]

ويمكن تقسيم التدقيق الخارجي إلى ثلاث أنواع على النحو التالي:

- **التدقيق القانوني: Audit Légal** وهو التدقيق الذي يفرضه القانون (اجباري بحكم القانون) ويتمثل في أعمال المراقبة السنوية الاجبارية التي يقوم بها محافظ الحسابات Le Commissaire Aux Comptes*.[42]
- **التدقيق التعاقدي أو الاختياري: Audit Contractuel** حيث يقوم به شخص محترف خارجي ومستقل بطلب من ادارة المؤسسة أو أحد الأطراف المتعاملة معها، والذي يمكن تجديده سنويا.[43]
- **الخبرة القضائية المحاسبية: Expertise Judiciaire Accounting** يقوم بها شخص محترف خارجي بطلب من المحكمة وذلك للاستعانة بتقريره في حل نزاع مؤسسة معينة وطرف آخر متعامل معها (عادة يكون في حالة التصفية).[44]

8-2) التدقيق الداخلي: Audit Interne وهو وظيفة تنشأ داخل المؤسسة يتولى القيام بها شخص ينتمي للمؤسسة وهي وظيفة مستقلة عن باقي الوظائف الأخرى، وتقع في الهيكل التنظيمي للمؤسسة وتحت سلطة الإدارة العليا فقط وفي مستوى أعلى من الوظائف الأخرى.[45]

9) التدقيق من حيث درجة شمولية التدقيق ومدى مسؤولية المدقق:

9-1) التدقيق عادي: الغرض من هذا النوع من التدقيق هو التأكد من مدى صحة القوائم المالية ومدى دلالتها للمركز المالي ونتيجة الأعمال الختامية مع ابدأ رأي مدقق فني محايد وفق هذا التدقيق يعتبر المدقق مسؤول عن أي اهمال أو تقصير في ممارسته مهنته.

9-2) التدقيق لغرض معين: الهدف منه هو البحث عن حقيقة أو نتيجة معينة، ويكون هذا الفحص قد سبقه فحص أو تدقيق عادي مثال ذلك فحص الدفاتر بغية اكتشاف الغش أو الاختلاف أو تحديد قيمة الشهرة، أو قيمة السهم.[46]

الخاتمة:

التدقيق ممارسة منتظمة يهدف ويسعى للخروج بتأكيد معقول عن سلامة وعدالة القوائم المالية ومصداقية الإبلاغ المالي، وبحكم أن المدقق هو الممثل الرئيسي للمساهمين وراعيا لمصالحهم فيجب عليه أن يقوم بإبداء رأيه بشكل مستقل ومحايد أي دون تأثير لأي طرف مرتبط بمصلحته ورغابته أو من قبل الإدارة في المؤسسة، إن ظهور مهنة التدقيق وتطورها حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم، جاء تبعا وتلبيتا للتطور المستمر لحياة البشرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتوسع المؤسسات وتشعب وظائفها وزيادة درجة تعقيدها وتفرعاتها وانفصال الملكية عن الإدارة.

المراجع والهوامش:

[1]: غسان فلاح المطارنة: **تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص 13.

[2]: محمد الفاتح المغربي: **المراجعة والتدقيق الشرعي**، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2018، ص 24.

*المحاسبة: هي علم وفن يشمل مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد التي تستعمل في تحليل العمليات المالية عند حدوثها وتسجيلها من واقع مستندات مؤيدة لها وتبويب وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها حيث تتمكن المؤسسة من تحديد ارادتها وتكاليفها ومن ثم استخراج نتيجة أعمال الوحدة من ربح أو خسارة .

[3]: رأفت سلامة محمود و آخرون: **علم تدقيق الحسابات النظري**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 17.

[4]: بوبكر عميروش: **دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة دراسة ميدانية بمؤسسة مطاحن الهضاب العليا (سطيف)**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معقمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 3.

*[5]: لقد بقيت نظرية القيد المزدوج منذ القرن الخامس عشر وحتى وقتنا الحاضر هي العمود الفقري الذي تقوم عليه المحاسبة وعلى الرغم من التطور الهائل والتقدم التكنولوجي و استخدام الآلات الحاسبة الإلكترونية المتطورة في القرن الواحد والعشرين فإن القيد المزدوج ما زال يشكل أساسا فريدا لتسجيل العمليات المالية.

[5]: رأفت سلامة محمود وآخرون: **علم تدقيق الحسابات العملي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 16.

[6]: عمر شريفي: **التنظيم المهني للمراجعة – دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية –**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف -1-، 2012، ص7.

*: يقوم بعملية التدقيق شخص محترف بصفة دورية ومستمرة يكون خبيرا، كفئ ومؤهلا علميا وعمليا مستقلا حيث يحكم بنظرة محايدة وموضوعية على مدى شرعية وانتظامية الميزانية وجدول حسابات النتائج للمؤسسة ما، واعداد تقرير مفصل وشامل على العمليات التي قامت بها المؤسسة ويتضمن مجموعة من الحجج والأدلة والبراهين.

[7]: **مرجع سبق ذكره**، ص 8.

[8]: خالد أمين عبد الله: **علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية)**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2004، ص 21.

[9]: **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

[10]:زاهرة توفيق سواد: **مراجعة الحسابات والتدقيق**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص 17.

* :AAA : American Accounting Associator

[11]:محمد أمين مازون: **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر -3-، 2010، ص 4.

أكبر عشرة شركات التدقيق الدولية: 01 برايس واترهاوس كوبر الدولية، 02ديليوت توش الدولية، 03ارنست اند يونج الدولية04، كي بي ام جي الدولية، 05بي دي او الدولية، 06جرانت ثورنتون الدولية، 07بي كي ار الدولية، 08هوروث الدولية، 09آر.أس.أم انترناشيونال، 10يو اتش واي.

[12]: أيمن محمد نمر الشنطي: **دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير مهنة تدقيق الحسابات دراسة تطبيقية على مكاتب التدقيق في المملكة الأردنية الهاشمية**، جامعة البلقاء التطبيقية كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية، بدون سنة، ص ص333 334.

[13]: سفير محمد، رزقي إسماعيل: **مسؤولية و دور المراجع الخارجي في سياق تطبيق النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 5-2013/05/6، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، بدون سنة، ص ص 4 5.

[14]: غسان فلاح المطارنة: **تدقيق الحسابات المعاصر (الناحية النظرية)**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1426/2006، ص 22.

[15]: فيصل دبيان عوض المطيري: **أهمية تكنولوجيا المعلومات في ضبط جودة التدقيق ومعوقات استخدامها من وجهة نظر مدققي الحسابات في دولة الكويت**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2013/2012، ص 17.

[16]: يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يورة: **التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية (دراسة مقارنة)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014، ص 32.

[17]: زاهرة توفيق سواد، **مرجع سبق ذكره**، ص 2.

[18]: عمر ديلمي: **أثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومة المحاسبية بالمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة من خلال الاستبيان)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2008، ص 7.

[19]: توفيق مصطفى أبو رقبة، عبد الهادي اسحق المصري: **تدقيق ومراجعة الحسابات**، دار الكندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 1991، ص 19.

[20]: عبد الرحمان بابنات: **دور المراجعة في التأهيل الاداري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة مؤسسة مطاحن الأغواط)**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2005/2004، ص 8.

[21]: مدونة صالح محمد القرا، نقلا من الموقع: http://sqarra.wordpress.com/audittt/، شوهد بتاريخ: 2016/08/09، 38m :17 h.

[22]: نقلا من الموقع: http://www.startimes.com/?t=18497349، شوهد بتاريخ: 2016/05/06، 04m: 17 h، ص 8.

[23]: نقلا من الموقع: http://www.startimes.com/?t=18497349، شوهد بتاريخ: 2016/05/06، 11m: 18 h، ص 9.

[24]: نفس المرجع السابق، شوهد بتاريخ: 2016/05/06، 54 m: 10 h.

[25]:نقلا من الموقع: www.pdffactory.com ، شوهد بتاريخ: 2016/05/06، 15m :02 h، ص 1.

[26]: رأفت سلامة محمود: **مرجع سبق ذكره**، ص ص 39 40.

* **التدقيق المالي**: و يقصد به فحص أنظمة الرقابة الداخلية و البيانات و المستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى عدالة تعبير القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، و مدى عدالة تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة. وينقسم التدقيق المالي بدوره إلى:

التدقيق المستندي (التقليدي): ويتركز في تدقيق النواحي الشكلية، الموضوعية و القانونية للمستندات المؤدية للعمليات التجارية بما في ذلك تدقيق البيانات المحاسبية المحتوة في تلك المستندات من حيث العمليات الأربعة (الجمع، الطرح، الضرب والقسمة).

التدقيق الفني: ويتركز في البحث حول قيام المؤسسة أو عدم قيامها بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويكون اغلب الحوار بين إدارة المؤسسة و المدقق في قضايا نسب المعادلة للإهلاك و اقتطاع احتياطات ومدى اقتناء المدقق بعدالة تصوير القوائم المالية للمركز المالي للمؤسسة ونتائج أعماله.

[27]: هادي التميمي: **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية**، بدون طبعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص ص 23.

*: يمكن اعتبار التدقيق الاداري مظلة تحمي المؤسسة من هدر وتبذير مواردها المتنوعة، كما يساعد تقرير المدقق الاداري متخذي القرارات من خلال التوصيات والاقتراحات التي يقدمها عن طريق تزويدهم بكافة المعلومات عن مدى تحقيق الأهداف بفعالية و بأقل التكاليف واستخدام مواردها بكفاءة.

[28]:عادل حسن عبد القادر النصيرات: **مدى ادراك مدققي ديوان المحاسبة الأردني لمتطلبات التدقيق البيئي المحلية والدولية وكفاءتهم في أداء هذا الدور لتفعيل انفاق المال العام**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية عضو اتحاد الجامعات العربية، عضو الاتحاد الدولي للجامعات، الأردن، 2006، ص 27.

*الفعالية Effectiveness: ويقصد بها الفعالية الفاعلية أوتأثير Do The Right Things وتعني فعل الأشياء الصحيحة، أي مدى ملاءمة الأهداف المختارة ومدى النجاح في تحقيق هذه الأهداف يعني بجودة.

الكفاءة Efficiency: Do The Things Right وتعني فعل الأشياء على الوجه الصحيح، هي الاستغلال العقلاني والأمثل والاقتصادي لموارد المؤسسة، وهي مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها بأقل تكلفة وأقل وقت ممكن. حسن استغلال الموارد المتاحة لتحقيق أهداف معينة. كما هناك فئة تقول أن الكفاءة يقصد بها الخبرة.

ببساطه الفعالية أنك تحقق أهدافك المخططة و الكفاءة أنك تحققها باستخدام أقل الموارد الممكنة.

[29]: عادل حسن عبد القادر النصيرات، **نفس المرجع السابق**، ص 27.

[30]: نقلا من الموقع: http://islamfin.go-forum.net/t1104-topic، شوهد بتاريخ: 2016/06/11 29m :00 :h.

[*]: التدقيق في الفكر التقليدية (المالي) يوجد هناك تدقيق داخلي وتدقيق خارجي، ومع التطور ظهرت أنواع أخرى للتدقيق وهي:

التدقيق البنكي: L'audit bancaire هو عملية فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات، الحسابات، الدفاتر المتعلقة بالبنك فحصا انتقاديا منتظما من أجل اصدار حكم معلل محايد عن مدى دلالة القوائم المالية وعن الوضع الحالي للبنك في نهاية فترة زمنية معلومة أو مدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح وخسارة عن تلك الفترة.

التدقيق الشرعي: l'audit Shari'a أصعب أنواع التدقيق هو التدقيق الشرعي لأنه متعلق بأحكام الشريعة الاسلامية أي التأكد من مدى الالتزام بالمعايير الشرعي يقوم به شخص مهني مستقل وكفئ، وهناك تدقيق شرعي داخلي يهدف إلى مساعدة الادارة التنفيذية للمؤسسة على الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية، تفحص وتراجع بدقة كما تكشف الاخطاء بشكل فوري وتقوم بتصحيحه بشكل سريع، وهو متعلق بنظام الرقابة الشرعية فهو واسع، تدقيق شرعي خارجي هدفه التأكد من التزام المؤسسة بالأحكام الشريعة الاسلامية واعطاء تقرير لكل المتعاملين مع المؤسسة يفصح فيه عن مدى التزام المؤسسة بالمبادئ الاسلامية، مرجعيته هي ما يصدر عن الهيئة الشرعية للمؤسسة أو ما تم اعتماده المؤسسات الرقابية ولإشرافيه في الدولة من قرارات أو معايير شرعية. قامت هيئة المحاسبة والمراجعة الاسلامية بإصدار معايير خاصة بالتدقيق الشرعي.

تدقيق نظم المعلومات:Information systems auditing هو تدقيق يتحقق من الأمان و النزاهة في أنظمة معالجة البيانات و في البيانات التي تصدر عن تلك الأنظمة و يتضمن ذلك تحديد كون السجلات و التقارير المالية و التشغيلية تتضمن معلومات دقيقة و موثوقة و تامة و مفيدة و متاحة في الوقت المناسب.

كما هناك أنوع متنوعة للتدقيق لا يمكن حصرها في دراسة واحدة.

[31]: بهاء زكي محمد: **دليل عمل التدقيق الاداري**، مكتب المفتش العام، بدون بلد، 2007، ص 8.

[*]: م ب: الموارد البشرية.

[*]: إ م ب: إدارة الموارد البشرية.

[32]: عمر محمد آدم الإمام، الطاهر أحمد محمد علي: **نحو إطار نظري لتدقيق الموارد البشرية**، مجلة العلوم الاقتصادية، (01) Vol 14، السودان، 2013، ص 112.

[33]: نقلا من الموقع: www.pdffactory.com ، شوهد بتاريخ: 2016/05/07، 47m : 00 : h، ص 2.

[*]: يعتبر التدقيق الاستراتيجي أحد الفروع الرئيسية للتدقيق الإداري والتي تستخدم كوسيلة تشخيصية لتحديد المجالات التي تنطوي على المشاكل التي يمكن أن تواجهها المؤسسة، وبتالي فالتدقيق الاستراتيجي شكل من أشكال التدقيق الاداري الذي يتسم بالنظرة الشمولية وتقدم وتقييم متكامل للموقف الاستراتيجي للمؤسسة بالمقارنة مع التدقيق الاداري الذي يتسم بقدر مرتفع من التخصص وعليه فالتدقيق الاستراتيجي متعلق بالعوامل الداخلية والعوامل الخارجية وعمليات الاختيار والتنفيذ الاستراتيجي بالإضافة إلى عمليات التقييم والرقابة، ومن تم فإنها تغطي الملامح الرئيسية لعملية الادارة الاستراتيجية وتضعها في اطار عملية اتخاذ القرارات.

[34]: أحمد شوقي سليمان: **دراسات في المراجعة والإدارة**، نقلا من الموقع: https://sites.google.com/site/shawky0007/home/almrajte-alastratyjyte، شوهد بتاريخ: 2016/08/09 45m: 21 : h.

للمزيد من المعلومات حول التدقيق الاستراتيجي يرجى الاطلاع على:

سكاك مراد: **التدقيق الاستراتيجي ودوره في الادارة الاستراتيجية للمؤسسات دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، 2015.

*: مدقق الجودة L'auditeur Qualité وهو شخص مؤهل يعمل على تدقيق نظام الجودة في مؤسسة ما وهذا وفقا لمعيار ISO 10011، ويعمل على مراجعة إدارة الجودة وضمان الجودة وهذا وفقا لمعيار ISO 9000 إن الهدف من هذا الفحص هو أن العمليات المنجزة داخل المؤسسة تمت وفقا للمعايير معينة من الجودة أم لا.

[35]: نقلا من الموقع: www.ar,wikipidia.org، شوهد بتاريخ: 2016/05/13، 25m: 10 :h.

[36] : silvia klincekova, jarmila salgov cova: **the role of marketing audit and value of information** , International for Innovation Education and Research, Vol 02 (01), 2014 International educative research, foundation and publisher, p8.

[37]: نقلا من الموقع: http://alghailiauditor.blogspot.com/201/05/blog-post_5838.html?m=1، شوهد بتاريخ: 2016/08/09 05m: 18 :h.

*: مسؤولية المدقق بصفة عامة لا تتغير حسب طريقة تشغيل البيانات المحاسبية واعداد الدفاتر والسجلات أي أنه يبدي رأيه الفني المحايد من خلال اتباع معايير التدقيق المتعارف عليها سواء تم تشغيل البيانات المحاسبية يدويا، أو الكترونيا .

[38]: طلال حمدونه، علام حمدان: **مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق (التدقيق الإلكتروني) في فلسطين، وأثر ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية**، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد السادس عشر، العدد الأول، يناير 2008، ص 914.

[39]: أيمن عبد الله محمد أبو بكر، نقلا من الموقع: https://ay83m.wordpress.com/2012/05/19/، شوهد بتاريخ: 13/ 2016/08 43m: 04 :h.

[40]: عتيق السعيد، نقلا من الموقع: http://www.marocdroit.com/، شوهد بتاريخ: 11/06/ 2016 28m: 14 :h .

خطر التدقيق: هو الخطر المترتب على احتمال قيام المدقق بإبداء راي غير سليم على القوائم المالية وكلما كان المراجع حريصا على ابداء رأي سليم كلما كان خطا التدقيق منخفضا خطا التدقيق هو مكمل لنسبة التأكد ويختلف عن نسبة التحريف في تدقيق حساب بند معين فحساب مثل النقدية من الممكن خطر التدقيق به 5% فنسبة التأكد هي المكملة وهي 95% وخطر التدقيق على وجه العموم يختلف مسئوليته بين المدقق ونظم الرقابة الداخلية ومخاطر الاكتشاف فهناك بنود يصعب تدقيقها وحده وهناك بنود يسهل تدقيقها مثل الأراضي فتجد خطر التدقيق منخفض جدا في الأراضي ومرتفع في الحسابات الأخرى.

[41]: نقلا من الموقع: http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/rouabhioffi/section4.html، شوهد بتاريخ: 2016/10/14، 17 :h :56m .

*: محافظ الحسابات مصطلح اقتبس من المصطلح الفرنسي Commissair Aux Comptes فقد حدد القانون 01/10 والذي ألغى القانون 08/91، محافظ الحسابات هو كل شخص يمارس بصفة عادية وباسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به. وهذا المصطلح غير متفق عليه في اللغة العربية سواء في التشريع الوطني أو في التشريع المقارن، فالمشرع الجزائري يستخدم مصطلح محافظ الحسابات تارة ومصطلح مندوب الحسابات تارة أخرى، أما المشرع المصري فيستخدم مصطلح مراقب الحسابات أو مفوض المراقبة، وبالنسبة للمشرع المصري فيستعمل مصطلح مراقب الحسابات أو ما يسمى بمفوض المراقبة، وبالنسبة للمشرع اللبناني والأردني فيطلق عليه تسمية مدقق الحسابات، أما بالنسبة للمشرع المغربي فيستخدم مصطلح مندوب الحسابات. وتمت ممارسة مهنة محافظ الحسابات بصفة قانونية منذ الاستقلال في الشركات التابعة للقانون الخاص وكان ذلك بمقتضى النصوص القانونية الفرنسية حيث تم العمل بها إلى غاية إنشاء القانون التجاري الجزائري بعد الاستقلال.

[42]: مدونة صالح محمد القرا للعلوم المالية والادارية: نقلا من الموقع: https://sqarra.wordpress.com/auditt/، شوهد بتاريخ: 2016/09/05، 12m: 12 :h.

[43]: سميرة بوعكاز: **مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي (دراسة حالة بمديرية الضرائب مصلحة الأبحاث والمراجعات بسكرة)**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2015/2014، ص 71.

[44]: **نفس المرجع السابق**، ص 72.

[45]: نقلا من الموقع: http://www.aazs.net/t2982-topic ، شوهد بتاريخ: 2016/12/03، 41m: 15: h

[46]: نقلا من الموقع: http://www.forum.educ40.net/showthead.php?t=5176 ، شوهد بتاريخ: 2016/08/05، 32m: 21: h.

استخدام أدوات إدارة الجودة الشاملة لتعزيز جودة المراجعة الداخلية.
(مخطط السبب والأثر، مخطط باريتو، خرائط المراقبة)

أ. عيسى معزوزي — جامعة الاغواط/ الجزائر

د.بن تربح بن تربح — جامعة الاغواط/ الجزائر

ملخص:

تعد الأدوات التقليدية لإدارة الجودة الشاملة من اكثر الأدوات استعمالا في مجال تحسين الجودة وضبطها والرقابة عليها، حيث تستهدف العمليات والمنتجات والخدمات وكل ما يتعلق بالمؤسسة لتنعكس استعمالات هذه الأدوات على أنشطة المؤسسة بشكل إيجابي، لذلك هدفت دراستنا لإظهار مدى استخدام هذه الأدوات في مجال المراجعة الداخلية بغية تحسين جودتها خاصة وان استخدامات هذه الأدوات في هذا المجال تعد من الاستخدامات القليلة، ومن خلال تطبيق الاستخدام لبعض الأدوات بالاعتماد على بيانات عشوائية قدمت كأمثلة فقط، تم استخدام البرنامج الاحصائي Minitab 16 لاختبار بعض الأدوات في مجال المراجعة، ولقد توصلنا من خلال ذلك لاختيار الأداة الأنسب (مخطط السبب والأثر) لتوافقه التام مع المعطيات، كما قدم حلول ممكنة للتخفيف من العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الداخلية، إلى جانب الاستخدام السهل للأداة والمتاح للجميع نظرا لعدم تعقد طرق وعمليات الاستخدام لها، وبذلك نوصي بغرس ثقافة الجودة بين المراجعين الداخليين كمرحلة تمهيدية لاستخدام الأدوات مستقبلا ونشر الاستخدامات لباقي الأدوات ليبقى مستوى الجودة في درجة عالية تخدم المؤسسة على أكمل وجه.

الكلمات المفتاحية: إدارة الجودة الشاملة، أدوات لإدارة الجودة الشاملة، المراجعة الداخلية، جودة المراجعة الداخلية.

Abstract:

The traditional tools of TQM are the most widely used tools in the field of quality improvement, control and control, targeting processes, products, services and everything related to the institution to reflect the uses of these tools on the activities of the institution positively, so our study aimed to show the extent of the use of these tools in the internal audit in order to The use of these tools in this area is one of the few uses, and by applying some tools based on random data provided as examples only, Minitab 16 was used to test some tools in We have identified the most appropriate tool (cause and effect diagram) for complete compatibility with the data. It also provides possible solutions to mitigate the factors affecting the quality of the internal audit, as well as the easy use of the tool and available to all due to the complexity of methods and processes of use, we recommend instilling a quality culture among internal auditors as a preliminary stage for the use of tools in the future and deploying the use of other tools so that the quality level in a high degree will serve the institution to the fullest.

Keywords: TQM, TQM tools, internal audit, quality of internal audit.

مقدمة:

تعتبر المراجعة الداخلية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها جملة الأنظمة الرقابية داخل المؤسسة، حيث تعمل على إعداد التقارير المختلفة لحلها وإيصالها بشكل مباشر للأطراف المعنية بها بهدف التأكد من مدى دقة وفاعلية الأنظمة والإجراءات المطبقة في المؤسسة.

إلا أن الفضائح المالية التي انتشرت في الآونة الأخيرة فرضت على هذه الوظيفة ما يعرف بتطبيق معايير جودة المراجعة الداخلية التي تعمل على ضبط هذه القوائم والعمل على التقليل من الأخطاء وتفادي عمليات الغش والاختلاس، ومن بين أدوات ضبط الجودة المعروفة هي أدوات إدارة الجودة الشاملة التي قد تستدعي تطبيق بعض الأدوات في هذا المجال حيث أن دورها يتمثل في ضبط الجودة عند المدخل وخلال العمليات وعند المخرج كما تعمل على ضمان السير الحسن للعمليات.

أولا: مشكلة الدراسة

تعد أدوات إدارة الجودة الشاملة أحد الضوابط التي قد تؤثر بشكل مباشر على جودة المراجعة الداخلية إذ أن تطبيق بعض هذه الأدوات في مجال الوظيفة ينعكس إيجابا على جودتها ويحسنها ويقلل من الأخطاء بشكل عام.

وعليه نطرح الإشكالية التالية: **ما مدى درجة الضبط التي تحققها الأدوات التقليدية لإدارة الجودة الشاملة عند تطبيقها مجال جودة المراجعة الداخلية؟**

ثانيا: أهمية الدراسة.

تبرز أهمية الدراسة في كونها تبحث عن الأداة المناسبة التي تحقق بها جودة المراجعة الداخلية المراد الوصول إليها والتي تحد من الأخطاء وتقلل الانحرافات الواقعة في عملية المراجعة.

ثالثا: أهداف الدراسة.

تتجلى أهداف هذه الدراسة في الإجابة عن إشكالية الدراسة بالدرجة الأولى، كما تهدف إلى:

- التعرف على الأدوات التقليدية لإدارة الجودة الشاملة واستخداماتها؛

- التعرف على جودة المراجعة الداخلية والعوامل المؤثرة فيها؛

- اختيار الأداة الأنسب التي تحقق جودة المراجعة الداخلية.

رابعا: أساليب جمع البيانات

في القسم النظري تم الاعتماد على مجموعة من المراجع من كتب، مجلات، رسائل وأطروحات..، أما في القسم التطبيقي تم الاعتماد على بيانات ومعلومات عشوائية قدمت كمثال فقط لتطبيق الأدوات التقليدية لإدارة الجودة الشاملة باستعمال برنامج Minitab 16.

وبناءا على ما سبق تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الأدوات التقليدية لإدارة الجودة الشاملة.

المحور الثاني: مدخل إلى جودة المراجعة الداخلية.

الجانب التطبيقي: استخدام بعض أدوات إدارة الجودة الشاملة لتعزيز مستوى جودة المراجعة الداخلية.

المحور الأول: الأدوات التقليدية لإدارة الجودة الشاملة.

أولا: مفهوم إدارة الجودة الشاملة.

1-الجودة الشاملة:

وتعرف على أنها: "هي جودة كل شيء، أي الجودة في كل عناصر ومكونات المؤسسة، ومن هذا المنطلق تأخذ طابع الشمولية وذلك لأن كل ما تحتويه المؤسسة يشترك في تحديد ما يقدم للمستهلك وبالتالي تحقيق رضاه أو عدم رضاه".[1]

ويمكن القول أن الجودة الشاملة هي: القيام بكل شيء في المؤسسة بشكل متقن، بحيث تتحقق الجودة في مدخلات المؤسسة، عملياتها، ومخرجاتها، بشكل يسمح بتقديم منتجات وخدمات ذات جودة عالية لزبائن المؤسسة.

2- إدارة الجودة الشاملة:

يعرفها معهد الجودة الفدرالي: " منهج تطبيقي شامل يهدف إلى تحقيق حاجات وتوقعات العميل إذ يتم استخدام الاساليب الكمية من أجل التحسين المستمر في العمليات والخدمات".[2]

كما تعرف على أنها:" عرف متأصل وشامل في أسلوب القيادة والتشغيل لمنظمة ما بهدف التحسين المستمر في الأداء على المدى الطويل من خلال التركيز على متطلبات وتوقعات الزبائن مع عدم إغفال متطلبات المساهمين وجميع أصحاب المصالح الآخرين".

ومن خلال التعريفين السابقين نستطيع القول أن إدارة الجودة الشاملة هي:" منهجية حديثة لإدارة المؤسسات وتحسين أدائها بشكل مستمر لتقديم منتجات وخدمات تلبي احتياجات وتوقعات العملاء المتنامية وسعيا وراء المحافظة على مركز تنافسي متقدم في سوق الاعمال".

ثانيا: الأدوات التقليدية السبعة لإدارة الجودة الشاملة.

تستعمل أدوات إدارة الجودة الشاملة في التخطيط والتحليل والتنفيذ بهدف التحقق من مشاكل الجودة، ووضعت هذه الأدوات من قبل كاورو إيشيكاوا (kaoru ishikawa) وأعطيت اسم الأدوات السبعة لضبط الجودة، فمنُذ بدايتها في الستينات أخذت هذه الأدوات ولقنت للعاملين والمدراء في المصانع اليابانية التي استعملتها بشكل منظم لحل مشاكل الجودة.

1- مخطط ألفريد باريتو.

ويعرف مخطط باريتو أيضا: "أنه من الأساليب الناجحة عند تطبيق فلسفة إدارة الجودة الشاملة، إذ يستخدم لكل من البيانات الكمية والبيانات الوصفية، ويقارن المخطط بين مسببات المشكلة من ناحية عدد مرات تكرار وجودها، ويستخدم من أجل التركيز على المشكلات التي لها أهمية نسبية أكبر وحلها بطريقة سهلة"، فمبدأ مخطط باريتو يعتمد على فصل الأقلية الحيوية والأكثرية المفيدة، ويطلق على مخطط باريتو إسم آخر هو "قاعدة 80-20" ويرتكز هذا التحليل على " قاعدة أساسية مفادها أن 80% من المشكلات ترجع إلى 20 % من الأسباب، وبالتالي، فإن 20 % من المشكلات ترجع إلى80 % من الأسباب، ويهدف مخطط باريتو إلى إظهار الأسباب الأكثر تكراراً من أجل لفت نظر الإدارة إليها.[3]

ويستخدم هذا المخطط لتحديد وتمييز القليل المهم من المشكلات وأسبابها، وقياس مدى التقدم في حل المشكلات، وتقييم فاعلية الإجراءات التصحيحية. ويستخدم كعملية لا نهائية، حيث يتم التعرف على القليل المهم من مشكلات الجودة وأسبابها ثم تحديد أهداف التحسين واتخاذ إجراءات تصحيحية وتقييم فاعليتها، وبعد ذلك توضع أهداف جديدة للتحسين وتتخذ إجراءات تصحيحية وتقيم نتائجها، وهكذا حتى تتلاشى مشكلة الجودة موضوع الدراسة أو تصبح غير ذات تأثير.

2- خرائط التدفق.

هي مجموعة من الأدوات والأشكال التي يمكن عرض المسألة المستهدفة بالتحسين بطريقة تخطيطية تعتمد على الرسم، وتسمى هذه الطريقة خرائط التدفق أو خريطة المسار وهي عبارة عن مخطط يصف طبيعة مسار العملية والخطوات التي يمر بها المنتج فيها، وهي تمثيل بياني يعتمد على الرسم لتوضيح الترتيبات لحل المشكلة فمن خلال هذه الخريطة يمكن وصف حالة وتتابعها وهذا ما يسمح بتوضيح العملية الرئيسية المطلوبة لإنتاج منتج ما أو تقديم خدمة معينة، كما يمكن من خلالها اقتراح التعديلات والمراجعات الضرورية في الإنتاجية والأنشطة الخدمية، إذا فخرائط التدفق عبارة عن مخطط لتمثيل خطوات العملية وتحديد نقاط اتخاذ القرارات والإجراءات التصحيحية المناسبة عليها، وهي رسم تصويري باستخدام مجموعة من الرموز المتعارف عليها دوليا.[4]

وتستعمل في اقتراح التعديلات والمراجعات الضرورية في الأنشطة الخدمية، كما تحدد خطوات العملية ونقاط اتخاذ القرارات والإجراءات التصحيحية المناسبة، وتمثل وسيلة سهلة لشرح خطوات حل المشكلات للآخرين وإدارة فريق التحسين بسهولة، ويتم استخدامها أيضا لوصف الوضع الحالي والوضع المرغوب لتحديد المدخلات والموارد والأشخاص المشاركين في العملية، بحيث تساعد في تحديد الطريق الفعلي للعملية، وتحديد المتكررة ومراحل التفتيش من أجل رفع درجة الكفاءة.

3- مخطط السبب والأثر (عظمة السمكة) .

تنسب هذه الأداة الى العالم الياباني كاورو إيشيكاوا (**kaoru ishikawa**) حيث تمثل أسباب المشكلة وعلاقة هذه الأسباب بالمشكلة نفسها، يتم تحديد الأثر المتمثل في المشكلة أولا والتي يعبر عنها برأس السمكة، بعد ذلك يتم رسم خط الوسط والفروع الرئيسية لهذا الخط، إذ يوضع عليها الأسباب الرئيسية للمشكلة، وبعدها

يتم رسم الفروع الثانوية المتفرعة من الفروع الرئيسية لخط الوسط ووضع الأسباب الثانوية عليها، وبناءا عليه تظهر خريطة السبب والاثر والتي تمكن من تحليل الأسباب الرئيسية والثانوية واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.[5]

كما يساعد مخطط عظم السمكة أو مخطط السبب والاثر أيضا في: "تصنيف وتحليل الأسباب التي تؤثر على نتائج العمل، ويشير بأسهم إلى العلاقات القائمة بينها، واعتمادا على ذلك فإنه يسهل عملية البحث عن الحلول للمشكلات ذات الصلة، وبالتالي يعتبر بذلك أداة مفيدة ونافعة في تقييم الأداء وتخطيط الفعاليات والنشاطات.[6]

ومن أهم الاستعمالات هذه التقنية أنها: تسمح بالبحث عن أهم الأسباب المؤدية إلى حدوث تغيرات في العملية والتي تسبب مشاكل في جودة مخرجاتها، فمن خلال هذا المخطط يمكن لنا تحديد العلاقة بين مختلف التغيرات التي تطرأ على العملية ومخرجاتها والأسباب المؤدية إلى ذلك.[7]

4- خرائط المراقبة.

تعتبر هذه التقنية أساس المراقبة الإحصائية للعمليات وقد صنفها العلماء من بين الأدوات السبع الأساسية للجودة ذات الاستعمال الواسع في برامج التحسين المستمر القائمة على منهجيات الستة سيجما أو في إطار برامج الجودة الشاملة، وقد لاقت خرائط المراقبة للعمليات أهمية كبيرة في المجالات الخدمية كالخدمات الصحية والبنكية والتعليمية إلى الخدمات الصناعية والإنتاجية.

من خلال خرائط المراقبة يمكن للفريق القائم على العملية تتبع أدائها خلال مختلف مراحلها ومراقبة حدوث أي مشاكل قد تؤثر على جودة المنتج أو الخدمة، حيث تسمح هذه الخرائط بتحديد نوع التغيرات الواقعة في العملية، بمعنى هل هي تغيرات طبيعية أو تغيرات غير طبيعية وتعود إلى أسباب خاصة ومن خلال هذه التقنية يمكن أيضا معرفة فيما إذا كانت العملية تسير تحت المراقبة الإحصائية وبالتالي يمكن توقع جودة منتجها، أم أنها تسير خارج الضبط الإحصائي وتحت تأثير أسباب خاصة مما قد يؤدي حتما إلى مشاكل عويصة مع جودة المنتج أو الخدمة.[8]

وتستخدم هذه الخرائط في مراقبة أداء العمليات بغرض تقليل التغييرات وتقيدها بتلك التي تنتج من المسببات غير المحددة، مما يحتفظ بالعملية تحت المراقبة (التحكم)، فهذه الطريقة أيضا لتحديد الاختلافات والفروق بين عملية ما نتيجة لأسباب يمكن استبيانها.

5- المدرج التكراري.

ينسب المدرج التكراري إلى الخبير الإحصائي الفرنسيA.M.Guerry وهي أداة أساسية من أدوات الإحصاء الوصفي تتكون من عدد المستطيلات التي تطابق عدد الفئات، أما الارتفاع فيمثل عدد من القراءات المتكررة والتي تحدث ضمن المدى، والمدرج التكراري يساعد في ملاحظة التغيرات التي تطرأ على المتغير موضوع البحث.[9]

كما يعتبر المدرج التكراري من أهم وأنجع الأدوات والتقنيات المستعملة في ضبط الجودة ومراقبة، فعن طريق هذه التقنية يمكن تصنيف بيانات العملية إلى عدة فئات وحساب تكرارها وعمل التوزيع للعملية ومن خلالها يمكن استخلاص معلومات مهمة عن جودة المنتج أو الخدمة مثل القيمة المتوسطة للبيانات، ومقدار الاختلافات في البيانات وتشتتها وكذا الحكم على جودة العملية مقارنة بالمواصفات ومتطلبات العميل.[10]

ويستخدم المدرج التكراري غالبا لبيان مدى ملاءمة العملية للمستهلك، إذ بواسطته يتم قياس العملية للتأكد منها، وهذا يتطلب إجراء مجموعة مراقبات وتسجيلات لعدة مرات للعملية ومن ثم مقارنتها مع الأهداف القياسية أو مع مواصفات العملية المطلوبة، كما يساعد في اتخاذ القرار فيما إذا كانت العملية تحت السيطرة أو لا يمكن حيث يمكن المدراء من اعطاء صورة واضحة ومرئية تؤهلهم لمزيد من الفهم للتغيرات الحاصلة في العملية.

6- المخطط الانتشاري.

يعتبر مخطط التبعثر (مخطط الانتشار) من أدوات تحسين الجودة المتوفرة لدى فرق تحسين العمليات، فهو يستعمل لتحليل بيانات العمليات بطريقة بيانية يمكن من خلالها البحث عن علاقة محتملة أو متوقعة بين متغيرين،[11]كما يساعد الرسم البياني المبعثر (الانتشاري) على تحديد القوة الحقيقية للعلاقة بين سبب وتأثير متغيرين وعوامل، وهذا يمكن أن يساعد على ضمان أن تركز جهود التحسين على السبب الحقيقي للمشكلة.[12]

7- قوائم المراجعة.

تعرف على أنها: " إحدى تقنيات الجودة التي تستعمل لجمع وتسجيل البيانات عن العملية بطريقة منظمة وسلسة، ومن خلال جمع البيانات وتنظيمها يمكن للفريق القائم على تحسين العملية تحليل هذه البيانات بسهولة ويسر مما يساعد في تحديد المشاكل في العملية وإجراء التحسينات المناسبة عليها .

كما تعرف على أنها وثيقة بسيطة تستخدم لجمع البيانات في المجتمع المراد دراسته أو الإشكالية المستهدفة، وهذه الوثيقة عادة ما تكون نموذجا فارغا تم تصميمه لتسجيل البيانات بسرعة وسهولة، وفعالية وهذه البيانات يمكن أن تكون كمية أو نوعية وأحيانا إذا كانت المعلومات كمية، فإن الوثيقة تسمى وثيقة كميات.[13]

وتستخدم لغرض جمع وتصنيف البيانات بصوره سهله الاستخدام ومرتبة بطريقة واضحة للتحليل ذاتيا، كما تساعد على بلورة المعلومات وتهيئتها للتحليل الكمي.

المحور الثاني: مدخل إلى جودة المراجعة الداخلية

أولا: التطورات التاريخية لوظيفة المراجعة.

الجدول رقم 01: ملخص التطور التاريخي للمراجعة.

المدة	الأمر بالمراجعة	المرجع	أهداف المراجعة
من 2000 قبل الميلاد إلى 1700 ميلادي	الملك، إمبراطور، الكنيسة، الحكومة.	رجل الدين، كاتب.	معاقبة السارق كل اختلاس مال، حماية الأموال.
من 1700 إلى 1850	الحكومة المحاكم التجارية والمساهمين.	المحاسب.	منع الغش، ومعاقبة السارقين، فعالية حماية الأموال.
من 1850 إلى 1900	الحكومة والمساهمين.	شخص مهني في المحاسبة والقانون.	تجنب الغش، ومراقبة الميزانية.
من 1900 إلى 1940	الحكومة والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة.	تجنب الغش والأخطاء، الشهادات على المصداقية القوائم المالية التاريخية.
من 1940 إلى 1970	الحكومة، البنوك والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة.	الشهادة على صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية.
من 1970 إلى 1990	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة.

ابتداء من 1990	الحكومة، والهيئات الأخرى والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش.

المصدر: محمد توهامي طواهر– صديقي مسعود، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2005، ص7–8.

ثانيا: مفهوم وأهمية جودة المراجعة الداخلية.

1– مفهوم جودة المراجعة الداخلية.

أ– الجودة.

تعرف الجودة على أنها: "الالتزام بالمواصفات والشروط بما يحقق تطابق الإنتاج أو الخدمة مع تلك المواصفات بشرط تحقيق توقعات ورغبات المستهلك (المستخدم)".

وعرفت أيضا بأنها "مجموعة مميزات وخصائص وحدة معينة والتي تؤهلها لتلبية حاجات معلنة أو غير معلنة."

كما عرف جوران الجودة على أنها: "مدى ملائمة المنتج للاستعمال".[14]

ب– المراجعة.

تعرف المراجعة على أنها: "عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقويمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع وأحداث اقتصادية، وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة وايصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك التحقق".[15]

ج– المراجعة الداخلية.

نستطيع تعريف المراجعة الداخلية على أنها: تعرف المراجعة الداخلية على أنها إحدى حلقات الرقابة الداخلية تعمل على مد الإدارة بالمعلومات المستمر.

كما تعرف من الناحية الوظيفية بأنها مجموعة من أوجه النشاط المستقلة التي تنشئها الإدارة داخل المنشأة للقيام بمساعدتها في المجالات المختلفة بهدف تحقيق أهدافها الإدارية.

وعرفها أيضا الاتحاد الأوربي على النحو التالي: "بأنها وظيفة تقويمية مستقلة وموضوعية يتم إنشاؤها داخل المنشأة لفحص وتقويم أنشطتها المختلفة وذلك بغرض مساعدة المسئولين داخل المنشأة في القيام بمسؤولياتهم بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية وذلك عن طريق توفير التحليل والتقييم والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تتعلق بالرقابة على الأنشطة التي يتم فحصها".[16]

د- جودة المراجعة الداخلية.

ظهر في مجال المراجعة العديد من المصطلحات التي تستخدم لوصف جودة المراجعة منها: جودة المراجعة Audit Quality ورقابة جودة المراجعة Quality Control وتأكيد ضمان الجودة Quality Assurance ويعود ذلك الاختلاف في المصطلحات إلى الاختلاف في تحديد الهدف من جودة المراجعة.[17]

وتعرف أيضا جودة المراجعة على أنها: "خلو القوائم المالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية يركز على إحدى نتائج الالتزام بالمعايير المهنية وقواعد وآداب السلوك المهني ".

ووفقا لتعريف De Angelo فإن جودة المراجعة تعني زيادة قدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء المحاسبية وزيادة درجة استقلاله.[18]

كما نستطيع تعريفها على أنها: "التزام المراجع بالمعايير المهنية للمراجعة، وآداب وقواعد السلوك المهني، وإرشادات المراجعة، والقواعد والإجراءات التي تقوم بإصدارها المنظمات التي تعنى بمهنة المراجعة والمحافظة على نزاهة واستقلال مراجع الحسابات، بما يكفل تحقيق الأهداف المتوقعة للأطراف ذات الصلة.[19]

وبذلك يرى الباحثان أن التعريف المناسب لجودة المراجعة الداخلية هي في كونها تتمثل في عملية الأداء بكفاءة وفعالية طبقا لمعايير المراجعة التعارف عليها مع الإفصاح عن الأخطاء والمخالفات الجوهرية المكتشفة والعمل على تلبية احتياجات ورغبات مستخدمي القوائم المالية.

5- أهمية جودة المراجعة.

واجهت مهنة المراجعة العديد من الضغوط والانتقادات المستمرة عبر السنوات الأخيرة، بسبب وجود حالات الغش والتحريفات الجوهرية التي طالت القوائم المالية، وتزايد الدعاوى القضائية المرفوعة ضد المراجعين، لذلك وجب اتباع الجودة في مجال المراجعة نظرا للأهمية البالغة وذلك من خلال:[20]

أ- تأكيد الالتزام بالمعايير المهنية؛

ب- المساهمة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة؛

ج-تعزيز إمكانية اكتشاف المخالفات والاخطاء الموجودة في القوائم المالية؛

د-المساهمة في تدعيم مفهوم حوكمة الشركات.

ثالثا: أهداف المراجعة الداخلية.

المراجعة الداخلية تهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الإدارة في تحقيق أغراضها فعن طريق المراجعة الداخلية تتم مراجعة جميع العمليات المالية في المشروع، وذلك لغرض مساعدة الإدارة العليا في التوصل أقصى كفاية إنتاجية ممكنة ولتحقيق ذلك يتم التأكد مما يلي:[21]

أ- التحقق من تنفيذ الخطط الموضوعة والسياسات الإدارية من قبل الإدارة العليا للمشروع وتقييمها وإبداء الرأي حيالها وتحليل الانحرافات عن هذه الخطط وتقديم الاقتراحات لتجنب الانحرافات مستقبلاً وسد الثغرات التي تؤدي إلى ضياع أموال المشروع وهنا يقوم المسئولين عن المراجعة الداخلية بكتابة تقارير دورية عن تقييمهم للخطط المنفذة؛

ب- التأكد من أن المعلومات المعروضة على الإدارة دقيقة وكافية وأنها من واقع مستندات صحيحة وسليمة وهذا يتطلب فحص جميع عمليات المشروع التي يتخللها فحص للنقود وقيام المراجعة الداخلية بهذه المهام يؤدي في النهاية إلى منع الغش والتزوير والتلاعب واكتشاف الأخطاء وهذا يؤدي إلى تعزيز الثقة في الدفاتر والسجلات وكذلك في البيانات والمعلومات؛

ج- التحقق من وجود حماية كافية لأصول المشروع ضد الفقه والسرقة؛

د- المحافظة على أملاك المؤسسة من الضياع أو سوء الاستعمال أو الاختلاس؛

هـ-التأكد من دقة البيانات المحاسبية المستعملة في الدفاتر والسجلات التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات ومتابعة تنفيذها والقيام بتحليل البيانات تحليلاً سليما؛

و- اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعبات في الوقت المناسب والعمل على تصحيحها ومنع تكرارها في المستقبل؛

ي- مراعاة التزام الموظفين بالسياسات والإجراءات المرسومة.

رابعا: العوامل المحددة لجودة المراجعة الداخلية.

حددت قائمة معايير المراجعة رقم (65) حسب دراسة (**سمير كامل محمد عيسى**) عوامل جودة وظيفة المراجعة الداخلية على أنها تشمل:[22]

1- الأهلية: والتي تقاس من خلال المستوى التعليمي والشهادات المهنية؛

2- الموضوعية: والتي تقاس من خلال الجهة التي تُرفع لها تقارير المراجعة الداخلية والجهة المسؤولة عن تعيين المراجعين الداخليين؛

3- جودة أداء المهام: والتي تقاس من خلال دقة وكفاية برامج المراجعة ونطاق المراجعة؛

أ- جانب الأهلية: حيث أشار (**Gibbs and Schroeder 1979 and Clark et al 1980**) فيما يخص أهلية وظيفة المراجعة الداخلية إلى أن معرفة المراجع الداخلي بعمليات وإجراءات الشركة يعتبر من المعايير الأكثر أهمية في الحكم على جودة وظيفة المراجعة الداخلية، وأشار أيضا (**Brown1983**) إلى أن تقييم الاهلية يستند إلى البرامج التدريبية لوظيفة المراجعة الداخلية وكذلك التركيز على الشهادات المهنية التي يحصل عليه المراجع الداخلي.

ب- جانب الموضوعية: حيث أشار (**DeZoort, et al. 2001**) إلى أن المراجعين الخارجيين يرون أن الدور الأساسي لوظيفة المراجعة الخارجية "المراجعة المالية أو تقديم الاستشارات" وهيكل المكافآت "المرتب المستقر أو نظام الحوافز" يؤثران على موضوعية وظيفة المراجعة الداخلية.

ج- جانب جودة أداء المهام: في هذا الجانب أشار (**Clark, et al 1980**) إلى أن المعيار الأساسي الذي يستخدمه المراجعون الخارجيون في تقييم جودة أداء عمل وظيفة المراجعة الداخلية هو دعم الإدارة لهذه الوظيفة، كما أشار (**Brown, 1983**) إلى أن تقييم المراجع الخارجي لجودة أداء عمل وظيفة المراجعة الداخلية يعتمد على مدى رضاه عن أدائها السابق، إجراءات المتابعة المطبقة، والاشراف على عمل وظيفة المراجعة الداخلية، كما أشار أيضا (**Messier and Scheider, 1988**) إلى أن نطاق عمل وظيفة المراجعة الداخلية يعتبر من أكثر المعايير أهمية في وصف أداء عمل وظيفة المراجعة الداخلية.

الجانب التطبيقي: استخدام بعض أدوات إدارة الجودة الشاملة لتعزيز مستوى جودة المراجعة الداخلية.

قمنا بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي Mini tab16 لتمثيل بعض أدوات إدارة الجودة الشاملة واستعمالها في دعم جودة المراجعة الداخلية بحيث أن كل المعلومات المدرجة ضمن هذه الادوات ماهي إلا معلومات عشوائية هدفها السعي إلى استعمال هذه الأدوات في هذا المجال مستقبلا إلى جانب توضيح الهدف من الدراسة.

أولا: استعمال مخطط السبب والأثر.

بعد تشكيل جلسة للعصف الذهني (طلبة سنة ثانية ماستر محاسبة وتدقيق بجامعة الشلف +أستاذين في التخصص) بحيث أن الجلسة تمت إلكترونيا عبر موقع التواصل الاجتماعي **Facebook**، وكخطوة أولية للتعرف على أكثر العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الداخلية والمؤدية إلى زيادة عدد الأخطاء وحالات الغش التي تمس الحسابات، فقمنا بإعداد مخطط السبب والأثر واستخرجنا أهم الأسباب المؤدية إلى ارتفاع هذه النسب والتي نوضحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مخطط السبب والاثر

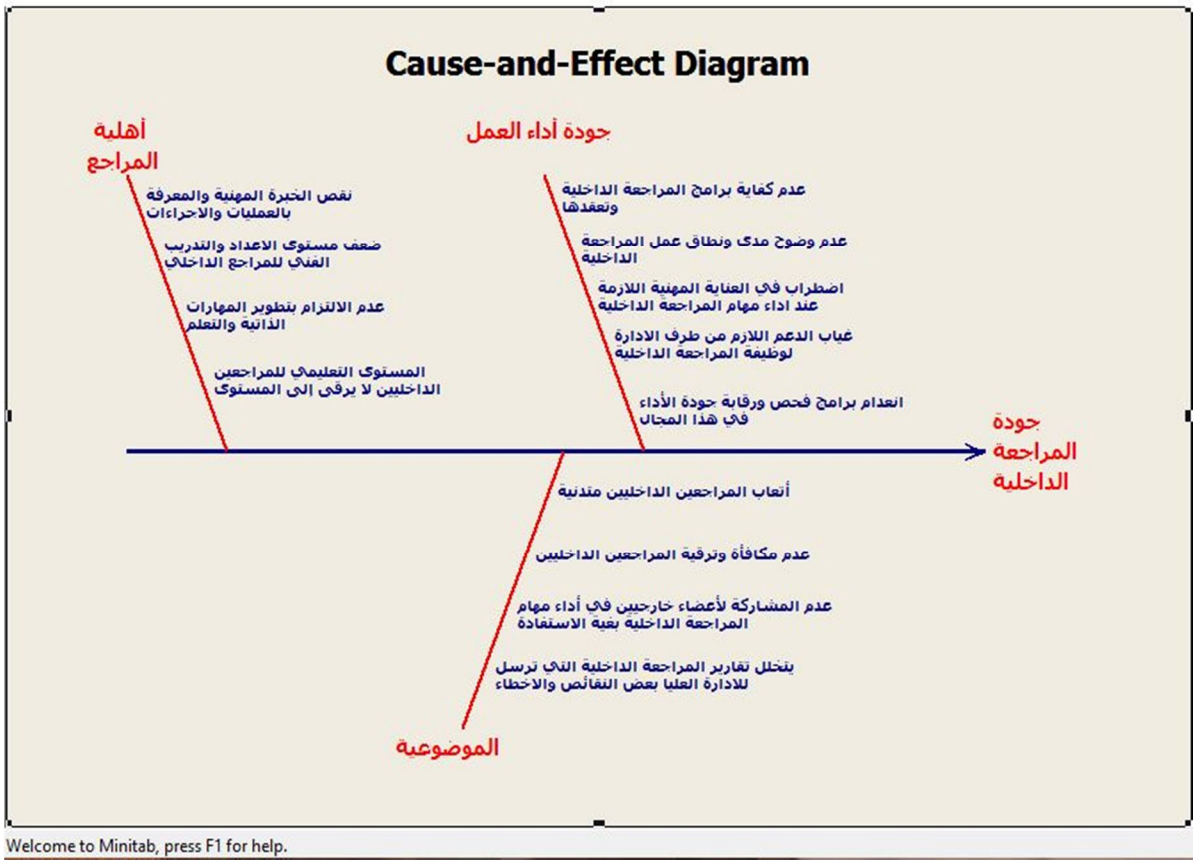

المصدر: مخرجات برنامج Mini tab 16

والجدول التالي يوضح الأسباب المتوصل إليها والحلول المقترحة لها:

الجدول رقم (02): العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الداخلية وبعض الحلول المقترحة

المشكلة	الحلول المقترحة
أولا: أهلية المراجع الداخلي	
1- نقص الخبرة المهنية والمعرفة بالعمليات والإجراءات.	* ابرام عقود لدورات تكونية مع خبراء ومختصين في المجال.
2- ضعف مستوى الاعداد والتدريب الفني للمراجع الداخلي.	* تحديث برامج التدريب لمواكبة التغيرات المعاصرة.
3- عدم الالتزام بتطوير المهارات الذاتية والتعلم.	* تنمية الذات من خلال برامج التحفيز لتطوير

	المهارات.
4- المستوى التعليمي للمرجعين الداخليين لا يرقى إلى المستوى المطلوب.	* تحسين المستوى التعليمي من خلال الحاق المراجعين الداخليين بدورات تدريبية وتكوينية طويلة المدة.
ثانيا: الموضوعية	
1- يتخلل تقارير المراجعة الداخلية التي ترسل للإدارة العليا بعض النقائص والاخطاء.	* تركيز الرقابة على التقارير لتصحح قبل ارسالها للإدارة.
2- عدم المشاركة لأعضاء خارجيين في أداء مهام المراجعة الداخلية بغية صقل المهارات.	* توطيد العلاقات مع مراجعين خارجيين لتطوير المهارات ومعرفة التطورات الخارجية.
3- عدم مكافأة وترقية المراجعين الداخليين.	* تغيير في برامج الترقية من حيث المدة والأسس الواجبة للترقية، مع دعم برامج الحوافز والزيادة فيها.
4- أتعاب المراجعين الداخليين متدنية.	* زيادة في الأجور والأتعاب من خلال تغييرات تطرأ على نظام الأجور.
ثالثا: جودة أداء العمل	
1- عدم كفاية برامج المراجعة الداخلية وتعقدها.	* دعم المؤسسة ببرامج مراجعة داخلية أكثر مع ضرورة تبسيط هذه البرامج.
2-عدم وضوح مدى ونطاق عمل المراجعة الداخلية.	* تحديد النطاق اللازم للعمل دون المساس بالوظائف الأخرى لكي لا يحصل تداخل.
3- اضطراب في العناية المهنية اللازمة عند اداء مهام المراجعة الداخلية.	* غرس مبادئ المراجع الداخلي الجيد من خلال دستور اخلاقيات المهنة في المؤسسة.
4- غياب الدعم اللازم من طرف الادارة لوظيفة المراجعة الداخلية.	* تحديد مكانة وظيفة المراعة الداخلية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة مع تقديم الدعم اللازم لهذه الوظيفة.
5- انعدام برامج فحص ورقابة جودة الأداء في هذا المجال.	* تفعيل برامج الرقابة وتحديثها على جميع المستويات سواء كانت رقابة قبلية ـم آنية أم بعدية.

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Mini tab 16

التحليل:

من خلال النتائج المتحصل عليها إضافة إلى الاقتراحات المقدمة تبين لنا أهم الأسباب المؤثرة على جودة المراجعة الداخلية حيث تطرقت الأداة للأسباب من بعض النواحي من خلال جلسة العصف الذهني تم فيها عرض أهم النقاط والمشاكل مع عرض الحلول المناسبة والمعقولة وتقديمها على شكل نقاط يمكن الأخذ ببعضها مستقبلا من أجل تفادي وقوع الأخطاء مجددا وتكررها بما ينعكس سلبا على جودة المراجعة الداخلية.

ثانيا: مخطط باريتو

بعد استخدام مخطط السمكة لمعرفة الأسباب الرئيسية المؤثرة على جودة المراجعة الداخلية حاولنا معالجة هذه الأسباب من خلال استعمال أداة ثانية من أدوات إدارة الجودة الشاملة وهي مخطط باريتو الذي سنعرض نتائجه التي أدرجناها في برنامج Mini tab 16 وأعطتنا الشكل التالي:

الشكل رقم (2): مخطط باريتو للعوامل المؤثرة على جودة المراجعة الداخلية

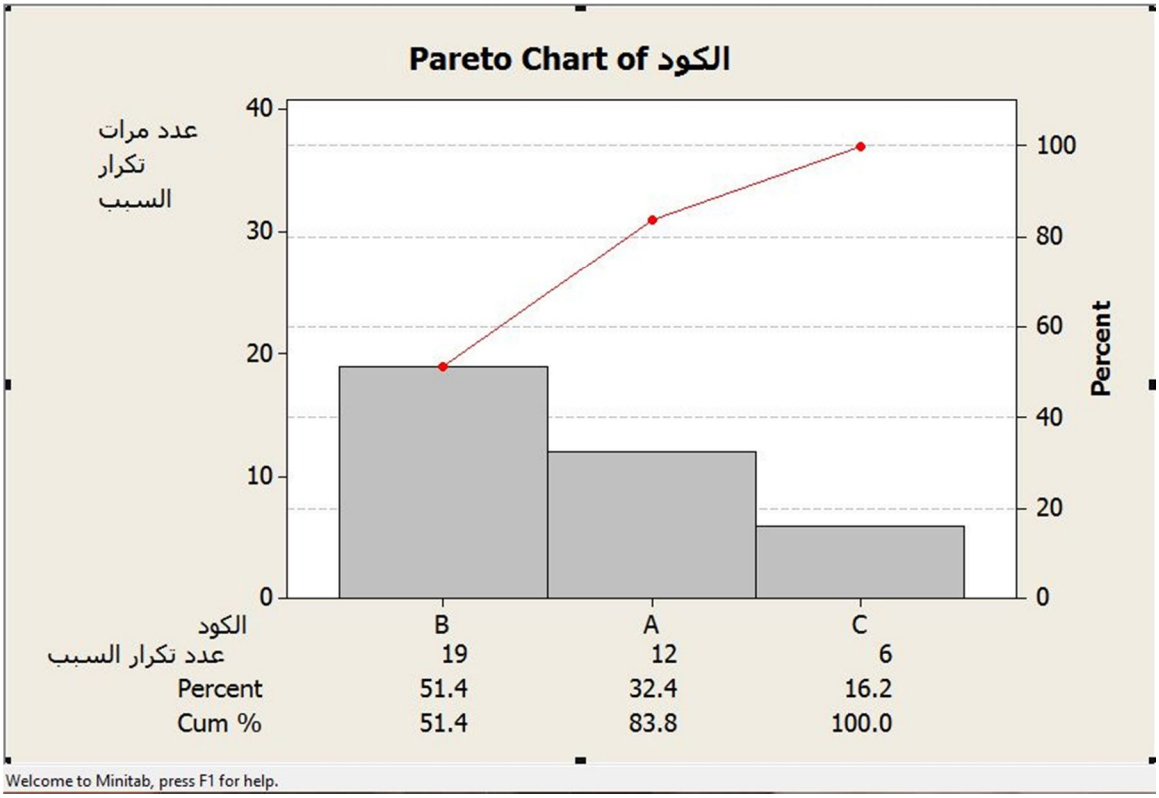

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Mini tab 16

الجدول رقم (03): النسب التراكمية لمصادر العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الداخلية.

عوامل مؤثرة على جودة المراجعة الداخلية	الكود	عدد مرات تكرار السبب	نسبة تكرار السبب	النسبة التراكمية
عوامل مؤثرة متعلقة بأهلية المراجع الداخلي	**B**	19	%51.4	%51.4
عوامل مؤثرة متعلقة بالموضوعية	**A**	12	%32.4	%83.8
عوامل مؤثرة متعلقة بجودة أداء العمل	**C**	6	%16.2	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Mini tab 16

التحليل

من خلال الشكل والجدول السابقين نلاحظ أن العوامل المؤثرة المتعلقة بأهلية المراجع الداخلي تحت رمز **B** قد بلغت نسبة 51.4% مسببة بذلك انخفاض في جودة المراجعة الداخلية، أما باقي الأسباب فهي بنسب متفاوتة 32.4% بالنسبة للعوامل المؤثرة والمتعلقة بالموضوعية أما العوامل المؤثرة والمتعلقة بجودة أداء العمل بلغت 16.2%، وبخصوص النسب التراكمية للعوامل المؤثرة والمتعلقة بالأهلية والموضوعية معا فقد بلغتا ما نسبته 83.8% أي أنه إذا قمنا بإيجاد حل لهاذين العاملين فإننا سنحل 83.8%

من المشكلة الرئيسية وهو ما يندرج ضمن قاعدة ألفريد باريتو 20/80، وبالتالي فالمبدأ محقق ويظهر أيضا في العوامل المؤثرة المتعلقة بجودة أداء العمل إذ أنها تشكل ما نسبته 16.2% فقط من المشكلة الرئيسية، وعليه فإن مخطط باريتو ساعدنا على تحديد الأولويات التي يجب أن نبدأ بمعالجتها بدلا من تشتيت الجهد والوقت على الأسباب الثانوية الأخرى أي توجيه الجهود نحو التخفيف من العوامل المؤثرة المتعلقة بالأهلية والموضوعية بالدرجة الأولى.

ثالثا: خريطة المراقبة.

للقيام بهذه العملية قمنا بتقديم المثال التالي: حدد فريق من الخبراء مختصين في مجال جودة المراجعة عدد الأخطاء في 52 ورقة مالية أدرجت ضمن هذا الجدول لدراستها دراسة صحيحة بالإضافة إلى اعتبارها مدخلات لخريطة المراقبة.

الجدول رقم (04): عدد الأخطاء التي تضمنتها الأوراق.

عدد الأوراق	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26
	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39
	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52
عدد الأخطاء في كل ورقة مراجعة	0	2	1	5	4	1	6	7	1	0	1	2	6
	10	8	7	7	2	5	3	0	1	4	5	5	8
	8	4	11	1	2	9	7	2	1	0	3	2	4
	12	1	4	0	10	9	4	3	2	1	7	1	7

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات عشوائية غير حقيقية.

الشكل رقم (04): خريطة المراقبة

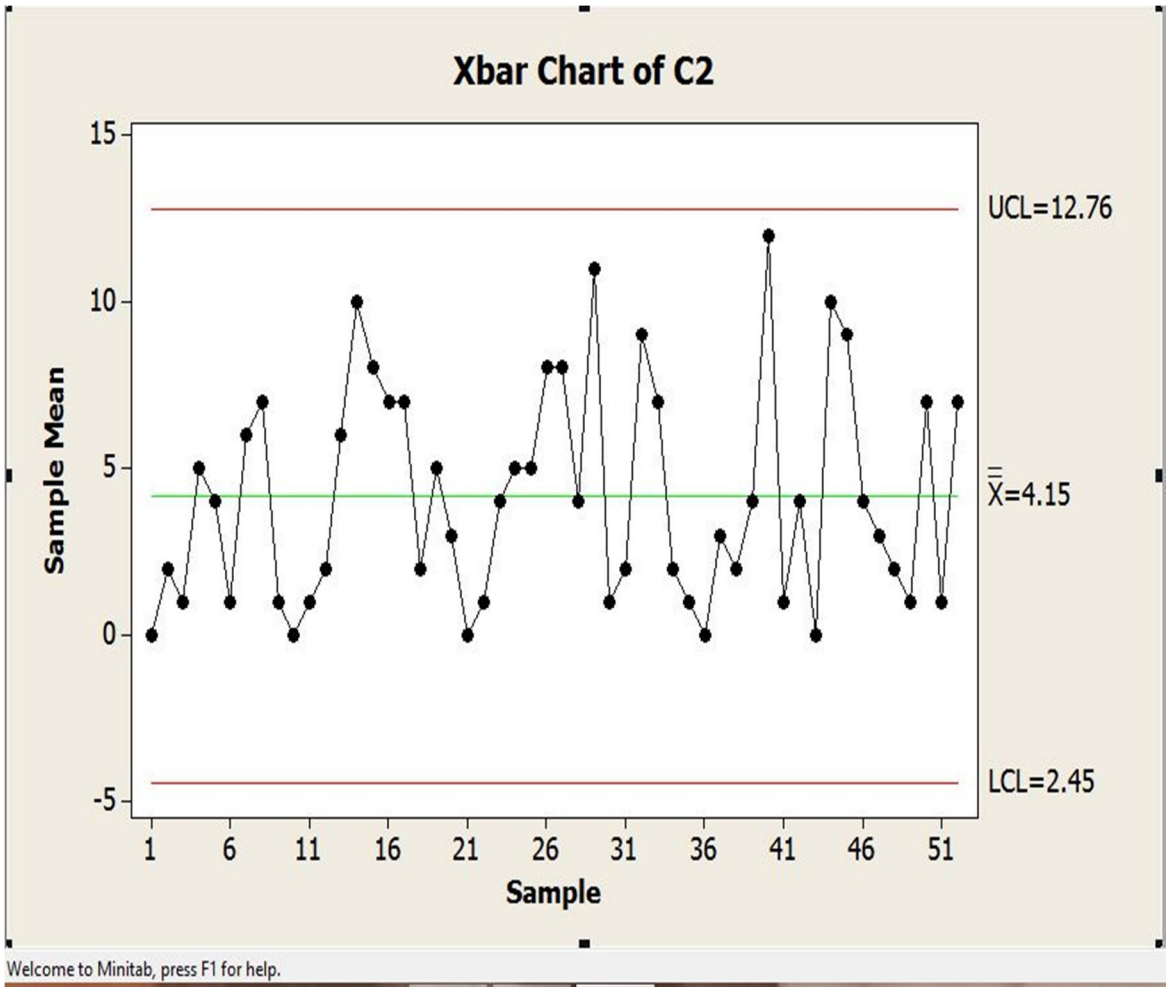

المصدر: مخرجات Mini tab 16

التحليل:

UCL= الحد الأعلى للمراقبة.

LCL= الحد الأدنى للمراقبة.

X= المتوسط المدى.

من خلال الشكل السابق لخريطة المراقبة يتضح لنا أن العملية ضمن نطاق التحكم ولكن ليست بعيدة عن الخروج من هذه المنطقة، حيث تحدد هذا النطاق بين الحد الأعلى والحد الأدنى للمراقبة وأي تغيرات بين الحدين هي بفعل العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الداخلية.

قاعدة السبع متتالية: تنص هذه القاعدة على أنه إذا كانت سبع قراءات أقل من خط متوسط المدى فإن هناك مشكل وبالتالي ومما نلاحظه في الشكل يجب علينا أخذ الحيطة والحذر، إذ أن بعض المؤشرات تشير إلى إمكانية تطبيق هذه القاعدة بعد مدة قصيرة وهو ما يؤثر سلبا على الجودة ويقع خارج مجال نطاق التحكم لتصبح بذلك الجودة الخاصة بالمراجعة الداخلية في حالة خلل وتدني دون المستوى.

خاتمة:

إن التزام المؤسسات بتطبيق الجودة ومفاهيمها وممارساتها عبر استخدام مختلف أساليب وأدوات إدارة الجودة الشاملة يؤدي بها إلى تحسين سير وظائفها وعملياتها، كما يؤدي إلى تحسين قراراتها ويجنبها الوقوع في الخطأ، فباستخدام مفاهيم الجودة في مجال المراجعة الداخلية يطور من أداء هذه الوظيفة ويحسن من مخرجاتها نظرا لعدد الأخطاء الواقعة في مخرجات الأوراق المالية.

وقد توصلت دراستنا للنتائج التالية:

- إمكانية استخدام مخطط السبب والأثر في مجال المراجعة الداخلية لتحديد الأخطاء والتخفيف منها؛
- إمكانية القضاء على العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الداخلية من خلال استخدام مخطط السمكة ومخطط باريتو خاصة؛
- إمكانية تطبيق أدوات ضبط الجودة في مجال المراجعة الداخلية ممكن في ظل ظروف معينة.

وبذلك نوصي ونقترح:

- العمل على غرس ثقافة الجودة بين المراجعين الداخليين؛
- الالتزام بمعايير الاخلاقيات المهنية لتطوير وظيفة المراجعة الداخلية؛
- تبنى أنظمة متطورة لتدريب المراجعين الداخليين؛
- الاستفادة من تجارب المؤسسات الاخرى في مجال المراجعة الداخلية؛
- ضرورة التعرف على أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق مفاهيم جوة المراجعة الداخلية؛
- ربط المراجعين الداخليين بالمراجعين الخارجيين لتطوير المهارات؛
- التوسع في الدراسة الحالية باستخدام أساليب أخرى لضبط الجودة (الأدوات الحديثة لإدارة الجودة الشاملة).

الهوامش:

[1] علي السلمي، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات التأهل للإيزو 9000، دار غريب للطباعة والنشر، مصر، 1995، ص11.

[2] مأمون الدرادكة، طارق الشبلي، الجودة في المنظمات الحديثة، دار الصفاء، عمان، الاردن، 2002، ص17.

[3] نعمة عبد الرؤوف، عبد الهادي منصور، تصور مقترح لتوظيف مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المدارس الثانوية، رسالة الماجستير تخصص: أصول التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2005، ص155.

[4] لحسن عبد الله بايشوه، الأدوات والتقنيات الأساسية لضبط الجودة، مطبوعة، المعهد العربي للبحوث الإحصائية، ص 11.

[5] حمد بن عيشاوي، إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات الفندقية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 37.

[6] عبد الرزاق حميدي، أثر إدارة الجودة الشاملة في تطوير تنافسية البنوك، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2014/2013، ص 52.

[7] لحسن عبد لله باشيوه، مرجع سبق ذكره، ص34.

[8] لحسن عبد الله باشيوه، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[9] مؤيد أكرم أرسلان، أثر تطبيق تكامل نظام (ISO 9001- TQM) على السياسة التنافسية، أطروحة دكتوراه فلسفة في إدارة الاعمال، جامعة سانت كليمينتس العالمية، 2012، ص124.

[10] لحسن عبد الله باشيوه، مرجع سبق ذكره، ص27.

[11] محمد أحمد عيشوني، الدليل العلمي للتحسين المستمر للعمليات باستخدام الأدوات الأساسية السبع للجودة، سلسلة إصدارات المجلس السعودي للجودة، الإصدار الثاني، دار الاصحاب للنشر والتوزيع، السعودية، ص3.

[12] Julia.RA.T, The Handbook of Quality and Service Improvement Tools,NHS Institute for Innovation and Improvement, UK, page 62.

[13] حسن عبد الله باشيوه، مرجع سبق ذكره، ص19.

[14] كحيلة نبيلة، تطبيق ادارة الجودة الشاملة في المؤسسات الصحية، مذكرة ماجستير (التخصص تسيير الموارد البشرية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري، قسنطينة،2009/2008،ص68

[15] أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق والتأكيد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 25.

[16] سعد ابي إبراهيم احمد، دور حوكمة الشركات والمراجعة الداخلية في تطور الاقتصاد الوطني، دورة حول حوكمة الشركات، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، ماي، 2008، ص03.

[17] سامر دوارة، أثر جودة المراجعة الخارجية على هامش أمان المستثمر في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإبداعية، رسالة ماجستير: محاسبة، جامعة حلب، سوريا، 2014، ص18.

[18] أحمد برير، جودة المراجعة مدخلا لتضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات، رسالة ماجستير: محاسبة وجبائية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص8.

[19] www.mawdoo3.com/مفهوم_جودة_المراجعة, يوم الخميس 2019/02/21، الساعة 09:45

[20] سهام اكرم عمر الطويل، تأثير متغيرات بيئة المراجعة الخارجية على جودة الأداء المهني لمراجعي الحسابات في قطاع غزة، رسالة ماجستير تخصص: محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2012، ص ص 26-27.

[21] الامام أحمد يوسف محمد وآخرون، دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية صناديق الاستثمار، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16، 2015، 285.

[22] سمير كامل محمد عيسى، العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية- جامعة الإسكندرية، العدد01، المجلد 45، جانفي 2008، ص 26.

الرقابة الضريبية كآلية لمكافحة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر – دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة (2011-2016)

د. بلواضح الجيلاني — **جامعة المسيلة**/ الجزائر

د.محمد مغنم — **جامعة بومرداس**/ الجزائر

الملخص:

تتناول هذه الدراسة مفاهيم الاقتصاد غير الرسمي الذي يعتبر ظاهرة اقتصادية قديمة، وتعاني منه وتحاربه معظم دول العالم على اختلاف مستوى تطورها، يتواجد جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الرسمي، ويكاد يكون مكملا ومنافسا له، وهو يمثل جملة من النشاطات الاقتصادية التي تحقق دخلا لكن غير مصرح بها، سواء كانت قانونية أو غير قانونية، وقد انتشرت هذه الظاهرة في الجزائر بشكل واسع بعد تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي في 1990، ويعود ذلك إلى عدة أسباب داخلية وخارجية، خاصة منها تقلبات أسعار النفط المصدر الأساسي لإيرادات الدولة، وقد ظهرت الأنشطة غير الرسمية في معظم قطاعات الاقتصاد الجزائري، وأصبحت تمثل نسب معتبرة من الأنشطة الاقتصادية لكل قطاع، وبالتالي تشكل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعتبر عائقا كبيرا أمام التنمية الاقتصادية لأنه يحرم خزينة الدولة من عائدات جبائيه كبيرة قادرة على تخفيض عجزها وحتى القضاء عليه، زد على ذلك التأثير السلبي على توازنات السوق الداخلية، لذلك قام المشرع الضريبي الجزائري بوضع عدة آيات للرقابة الضريبية الهدف منها مكافحة الاقتصاد غير الرسمي واسترجاع الضرائب والرسوم التي لم تسدد للخزينة العمومية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد غير الرسمي، آليات الرقابة الضريبية في الجزائر، مكافحة الاقتصاد غير الرسمي.

Abstract :

This study deals with the concepts of the informal economy, which is an old economic phenomenon, which is experienced and fought by most of the countries of the world at different levels of development, coexisted with the formal economy, and is almost complementary and competitive it represents a range of economic activities that generate income but Not authorized, Whether it is legal or illegal. This phenomenon has spread widely in Algeria after the adoption of the policy of economic openness in 1990, due to several internal and external reasons, especially the fluctuations in oil prices, the main source of state revenues, Informal activities have emerged in most sectors of the Algerian economy. They constitute a significant percentage of the economic activities of each sector and constitute a significant percentage of Gross domestic product. This is a major obstacle to economic development because it deprives the state treasury of large revenues reducing its deficit and even eliminating it, Moreover, the Algerian tax legislator has put in place several tax control signs aimed at combating the informal economy and retrieving taxes and fees that have not been paid to the public treasury.

Keywords: informal economy, tax control mechanisms in Algeria, combating the informal economy.

مقدمة:

حسب البحث الذي قام به مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنميةCREAD، استخدم الاقتصاد غير الرسمي 1.6 مليون شخص في عام 2001 قبل أن يرتفع إلى 3.9 مليون في عام 2012 (45.6 ٪ من إجمالي القوى العاملة غير الزراعية)، موزعة على النحو التالي: التجارة والخدمات (45.3 ٪) والبناء (37 ٪) والتصنيع (17.7 ٪).

لمكافحة هذه الظاهرة، اتخذت الدولة العديد من الإجراءات مثل تفكيك الأسواق غير الرسمية، وتعزيز البنى التحتية التجارية وتخفيف شروط الحصول على السجل التجاري.

في نهاية عام 2016، أدت العمليات ضد الأسواق غير الرسمية إلى استئصال 1.035 من 1.412 الأسواق غير الرسمية التي تم تحديدها والبالغة (73٪)، وتمت إزالة 216 منها وإعادة ظهورها، بالإضافة إلى إعادة دمج 21.239 شخصًا يعملون في هذه الأسواق التي تم استئصالها من إجمالي 49.836 شخصًا (42٪).

يمكن القول أن هذه الظاهرة تؤدي إلى فقدان الخزينة العامة للدولة موارد مالية هامة، مما يحول عن تحمل أعبائها المختلفة، ويخلق صعوبات كثيرة في تسطير سياسة الإنفاق العام، وللحد من هذه الظاهرة قامت الدولة بوضع آليات للرقابة الضريبية.

1- **مشكلة الدراسة:** تبرز إشكالية هذه الدراسة في السؤال التالي:

-كيف تساهم الرقابة الضريبية في الحد من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ؟

2- الأدوات المستعملة في الدراسة:

- تم استخدام القوانين الجبائية للجزائر، مع تتبع تعديلات قوانين المالية السنوية والتكميلية.
- إحصائيات المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة للفترة(2011-2016).

3-**أهداف الدراسة:** تسعى الدراسة الوصول إلى الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على أحد المواضيع الرئيسية لتطوير إيرادات الميزانية العمومية.
-إبراز وتشخيص دور الرقابة الجبائية في الحد من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.
- توضيح العلاقة الموجودة بين الرقابة الجبائية وإيرادات الميزانية العمومية.

4- **أهمية الدراسة:** تستمد الدراسة أهميتها من الاعتبارات الهامة التالية:

- الاهتمام المتزايد بموضوع البحث في كيفية تنمية وتطوير الإيرادات العمومية خارج قطاع النفط.

-الصعوبات التي تمر بها المالية العمومية خاصة في المرحلة الحالية التي تشهد تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني.

5- **خطة الدراسة:** لغرض الوصول إلى أهداف الدراسة، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور كما يلي:

I- أساسيات حول ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

II- آليات وهياكل الرقابة الضريبية في الجزائر.

III- الرقابة الضريبية لمديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة(2011-2016) كهدف لمكافحة الاقتصاد الخفي.

المحور الأول: أساسيات حول ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي.

أولا:تعريف الاقتصاد غير الرسمي:

النشاطات الاقتصادية غير الرسمية هي تلك النشاطات التي لا تأخذها الحسابات الوطنية السنوية بعين الاعتبار، من تباين تقديرات حجمها ومن تعدد المصطلحات المستخدمة لوصفها في الصحافة والخطاب السياسي ("الاقتصاد الموازي، اقتصاد الظل، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد السري، الاقتصاد غير النظامي، الاقتصاد الذي لا يدفع عنه ضرائب، الخ...).[1] وسنستخدم في حديثنا عنها هنا مصطلح "الاقتصاد غير الرسمي" نظرا إلى عموميته، فهو يعني حسب تعريف مكتب العمل الدولي كل نشاط اقتصادي يقوم به عمال أو تقوم به وحدات اقتصادية لا تغطيها الأحكام الرسمية - أو تغطيها بشكل غير كاف. ويشمل هذا التعريف في الوقت ذاته نشاطات القطاع غير الرسمي (أي تلك التي تقوم بها مؤسسات اقتصادية غير محصاة، لا تتمتع بالصفة المعنوية) ونشاطات الأفراد داخل القطاع الرسمي نفسه (مثلا: عمال شركة تمتلك الصفة المعنوية القانونية لكنها لا تصرح بهم لدى صناديق الضمان الاجتماعي). ويبدو مصطلح "الاقتصاد غير الرسمي" أصدق تمثيلا لاتساع رقعة هذه النشاطات من مصطلح "الاقتصاد الموازي" الذي لا يأخذ في الحسبان وجود مناطق تقاطع بينها وبين النشاطات الاقتصادية الرسمية (مثلا: لجوء وحدات اقتصادية مسجلة إلى اليد العاملة المنزلية.

وعلى اختلاف المصطلحات المستعملة لوصفه، للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر تجليات كثيرة تدل على أهميته كمكون من مكونات اقتصاد البلاد، وهي أهمية ما فتئت تزداد بالتلازم مع دوران عجلة "الإصلاحات الليبرالية"

بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي بين 1994 و1998، وما عرفه من إغلاق للشركات العمومية (818 شركة بين 1994 و1997 حسب إحصائيات مفتشية العمل)، ومن تسريحات جماعية طالت 405 آلاف شخص.

ثانيا:مظاهر الاقتصاد غير الرسمي.

تشير أرقام الديوان الوطني للإحصائيات إلى أن 50.4 في المئة من السكان الذين يشتغلون بنشاط مهني في النصف الثاني من 2009 (أي 9.472.000 شخص) لم يكونوا مصرحا بهم لدى صناديق الضمان الاجتماعي. وترتفع هذه النسبة إلى 69.1 في المئة في أوساط العمال غير الدائمين وإلى 81.1 في المئة في أوساط العمال المستقلين (الأحرار). ويتضح من ذلك بأن حالة سوق العمل غير الرسمية هذه جزء من حالة أعم يميزها الاتساع المنتظم، منذ مطلع سنوات الـ 2000، لشريحتي الأجراء غير الدائمين والعمال المستقلين، أي بعبارة أخرى العمال الذين يحتلون المواقع الاجتماعية الأكثر هشاشة. هذا الاتساع، هو ما يفسر تراجَع نسبة البطالة في الجزائر 29.7 في المئة في 2000، 12.3 في المئة في 2017[2].

ثالثا: خصائص الاقتصاد غير الرسمي.

من بين خصائص الاقتصاد غير الرسمي مايلي:[3]

-أنه مأوى لأنشطة مشروعة وغير مشروعة والتي تدر دخلا مشروعا أو غير مشروعا، وتمارس النشط فيه مؤسسات صناعية وتجارية وخدمية.

-تجنب دفع المستحقات الضريبية المتعلقة بالنشاط.

- عدم التسجيل في الإحصاءات الرسمية وبيانات الدخل الوطني.

-تجنب المتطلبات التنظيمية كرخص ممارسة النشاط.

-علاقات العمل في الاقتصاد غي الرسمي تتسم العلاقات والمعرفة الشخصية.

-المرونة في تحديد الأجر في الاقتصاد غي الرسمي

المحور الثاني: آليات وهياكل الرقابة الضريبية في الجزائر.

أولا- الإطار النظري للرقابة الضريبية:

تعتبر الرقابة الضريبية أداة قانونية تسعى الإدارة الضريبية من خلالها إلى مراقبة تصريحات المكلفين والعمل على اكتشاف التهرب الضريبي، ضمن إطار واضح وطبقا لمواد ونصوص قانونية محددة.

1-**تعريف الرقابة الضريبية**:للرقابة الضريبية عدة تعاريف نذكرمنها:

حسبA. Hamini الرقابة الضريبية:" هي تشخيص محتوى الكتابات المحاسبية بما يتلاءم مع القانون الضريبي والتحقيق من هذا المحتوى مع الإثباتات والتصريحات المقدمة".[4]

وعرفهاعبد المنعم فوزي على أنها:" .. فحص لتصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة، سواء كانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التيتحتويها ملفاتهم الضريبية".[5]

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول بأن الرقابة الضريبية هي الأداة القانونية التي تعين السلطة المختصة للوقوف على الأخطاء وتقويمها، وبما أن الإدارة الضريبية إحدى هذه السلطات المختصة فإن رقابتها تمثل الوسيلة التي تمكنها من التحقيق بأن المكلفين ملتزمين في أداء واجباتهم الضريبية أم لا وتصحيح الأخطاء إن وجدت، إضافة إلى ذلك فهي مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة الضريبية قصد التحقيق من صحة ومصداقية التصريحات المكتتبة من طرف المكلفين، لغرض اكتشاف العمليات التدليسية التي ترمي إلى التملص والتهرب الضريبي.

2-أهداف الرقابة الضريبية:تتمثل الأهداف التي تسعى الرقابة الضريبية إلى تحقيقها فيما يلي:

2-1- الهدف القانوني:يتمثل في التأكد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين مع القوانين والأنظمة الضريبية، لذا وحرصا على سلامة هذه الأخيرة تركز الرقابة الضريبية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة عن أية انحرافات أو مخالفات يمارسونها للتهرب من دفع مستحقاتهم الضريبية.[6]

2-2- الهدف الإداري: تؤدي الرقابة الضريبية دورها للإدارة الضريبية من خلال الخدمات والمعلومات التي تقدمها والتي تساهم بشكل كبير وحيوي في زيادة الفعالية والأداء ويمكن تحديدها في النقاط التالية:[7]

- الرقابة الضريبية تساعد على التنبيه إلى أوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها مما يساعد الإدارة الضريبية على اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

- تحديد الانحرافات وكشف الأخطاء يساعد الإدارة الضريبية من المعرفة والإلمام بأسبابها وتقييم آثارها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات التي تنجم عن ذلك.

- تسمح عملية الرقابة الضريبية بإعداد الإحصائيات مثل نسب التهرب الضريبي.

2-3- الهدف المالي والاقتصادي: حيث تهدف الرقابة الضريبية إلى المحافظة على الأموال العامة من التلاعب والسرقة، أي حمايتها من كل ضياع بأي شكل من الأشكال، هذا لضمان دخول إيرادات أكبر للخزينة العمومية، وبالتالي زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، إذ أن الأهداف الاقتصادية للرقابة الضريبية موجودة ضمن العلاقة المركبة بين الاقتصاد والضريبة.[8]

2-4- الهدف الاجتماعي:حيث تهدف الرقابة الضريبية إلمنع ومحاربة انحرافات المكلفين بمختلف صورها مثل السرقة والإهمال أو تقصيرهم في أداء وتحمل واجباتهم اتجاه المجتمع تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين بالضريبة وهذا بإرساء مبدأ أساسي للاقتطاعات والمتمثل في وقوف جميع المكلفين على قدم المساواة أمام الضريبة.

3-أشكال الرقابة الضريبية:تأخذ الرقابة الضريبية لتصريحات المكلفين عدة أشكال، مثل ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم(01):أشكال الرقابة الضريبية

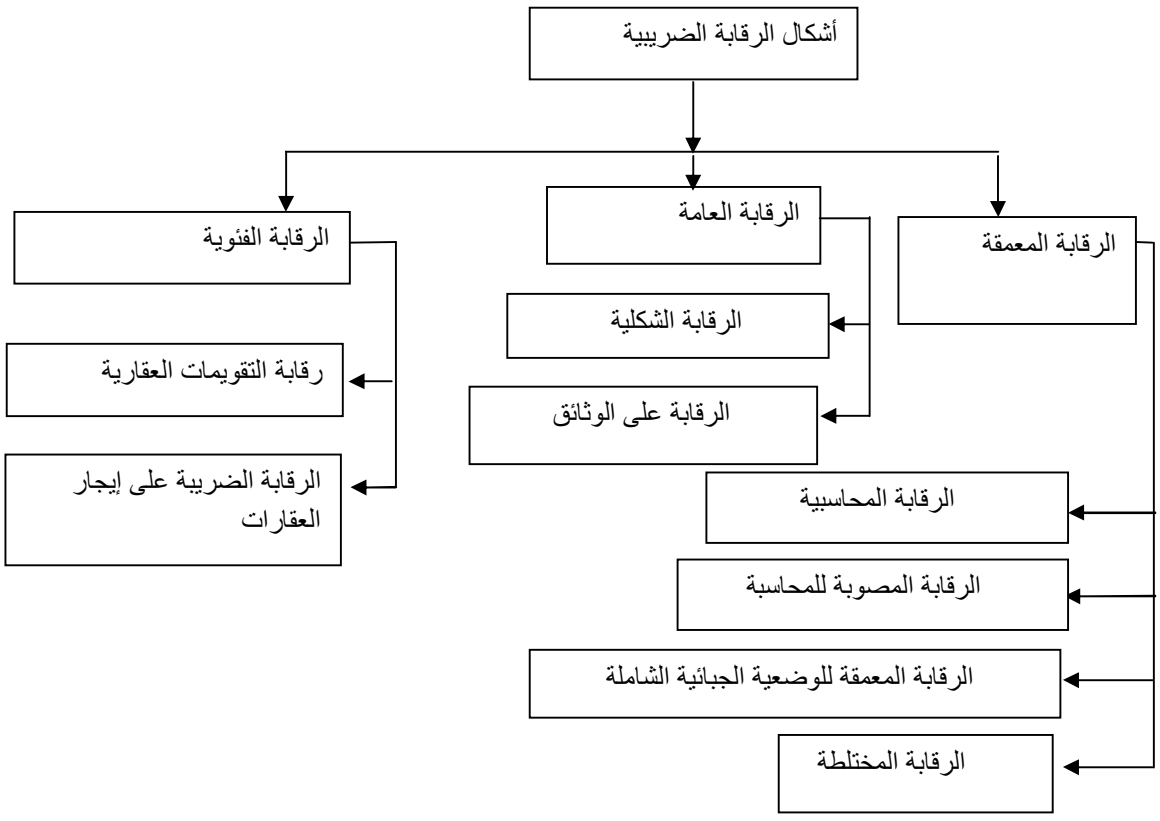

المصدر: من إعداد الباحثان، وزارة المالية،المديرية العامة للضرائب، قانون الإجراءات الجبائية لسنة 2012.

3-1 - الرقابة العامة:هي فحص تمهيدي للتصريحات وهي تنجز دون تنقل للأعوان خارج المصلحة ودون إجراء أبحاث خاصة وتتم داخل مصالح الضرائب وهي على نوعين:

أ-الرقابة الشكلية:تتم على مستوى مفتشية الضرائب في دائرة الاختصاص والتابعة لمكان ممارسة النشاط الخاضع للضريبة وهي تهدف إلى:[9]

-التأكد من هوية وعنوان المكلف بالضريبة.

-التأكد من عدم وجود أخطاء مادية على التصريحات.

-محاولة حصر المعلومات المهمة التي يتم اكتشافها من خلال التصريحات.

ب-الرقابة على الوثائق:تعني مجموعة الأعمال المنجزة والتي من خلالها تقوم مفتشيات الضرائب المعنية بانتهاج فحص انتقادي للتصريحات والوثائق اعتمادا على المعلومات المكونة للملف الجبائي، وبصفة خاصة تلك التي تمثل زيادة في رقم الأعمال، إذ تقارن كل محتويات التصريح بالوثائق الملحقة به ومجموع المعلومات التي هي بحوزة المصلحة، والتي تتحصل عليها من مختلف الهيئات والمؤسسات المتعاملة مع المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة على الوثائق، وذلك في إطار حق الاطلاع المخول لها.[10] وما يمكن إبرازه حول هذا النوع من الرقابة أنه جاء منصوص عليه في قانون الإجراءات الجبائية، حيث تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو اتاوة، ويتعين على المؤسسات والهيئات المعنية أن تقدم للإدارة الضريبية بناءا على طلبها، الدفاتر والوثائق المحاسبية التي تتوفر عليها.[11]

3-2-الرقابة المعمقة: ويقصد بها المراقبة التي تتضمن الفحص النقدي للتصريحات الضريبية المكتتبة من طرف المكلفين، ومدى تجانسها مع الوثائق والمعلومات التي في حوزة إدارة الضرائب أو الناتجة عن المراقبة والبحث المعمق والدقيق للوضعية الضريبية للمكلف، من أجل استدراك التهرب الضريبي، أما الجهات المخولة بعملية المراقبة فهي مديرية كبريات المؤسسات والمديرية الفرعية للرقابة الجبائية للولاية ومركز الضرائب، ويمكن التمييز هنا بين أربعة أنواع وهي:

أ- الرقابة المحاسبية:وتعني إتباع كل الطرق والوسائل والكيفيات التي تساعد في التأكد من صحة وتنظيم المحاسبة وفقا لقواعد وأسس علمية وعملية، باعتبار أن المحاسبة هي المرآة التي تعكس مختلف مراحل نشاط المؤسسة، وهي مصدر كل البيانات والمعلومات المالية، ولهذا اشترط المشرع الضريبي ضرورة مسك محاسبة قانونية حتى يتم إجراء التحقيق المحاسبي وقد جاء نص المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية صريحا حيث نص على:" أنه يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها"

ب-الرقابة المصوبة:حيثفي إطار تقوية جهاز الرقابة الضريبية، أنشأ قانون المالية التكميلي لسنة 2008 شكل جديد من الرقابة أكثر فعالية والمتمثل في التحقيق المصوب، هذا الشكل من الرقابة يسمح لأعوان الإدارة الضريبية بإجراء تحقيق مصوب في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب، لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقادمة، أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة ضريبية. وبصفة عامة التحقيق المصوب في المحاسبة هو إجراء رقابي مصوب، أقل شمولا، سريع وأقل بعدا من التحقيق المحاسبي، هو مدخل لفحص الوثائق الثبوتية والمحاسبية لفئة من الضرائب والرسوم ولمدة محددة يمكن أن تقل عن السنة المحاسبية.[12]

ج-الرقابة المعمقة للوضعية الجبائية الشاملة:وتم استحداثه بموجب الإصلاحات الضريبية لسنة 1991، وهو مجموع العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف والدخل المصرح به، أي بصفة عامة التأكد من التصريحات على الدخل الإجمالي.

يستلزم هذا التحقيق مقارنة المداخيل المصرح بها بالمداخيل المستنتجة من وضعية أملاك المكلف، حالة خزينته وكذا المتعلقة بسياق الحياة لسائر أفراد عائلته.[13]

د- رقابة الفرق المختلطة: بدأ العمل بها ابتداء من شهر أفريل 1996، حيث يجتمع الأعوان المعنيين ضمن الفرق المختلطة (ضرائب- جمارك- تجارة) من أجل تسطير برنامج العمل بتحديد عدد القضايا التي سجلت ضمن برنامج النشاط المقترح للمراقبة في إطار لجنة التنسيق الولائي، وأهم ما تقوم به الفرقة المختلطة ما يلي:[14]

- إعداد وتنفيذ البرنامج الولائي للفرق لكل ثلاثة أشهر خلال السنة، مع العلم أن فترة المراقبة تشمل ثلاثة سنوات.

- التنقل والتدخل لدى مراكز الضرائب، لتسجيل المعلومات المختلفة المتعلقة بالملفات الضريبية الخاصة بالمكلفين المبرمجين للمراقبة.

- التدخل بعين المكان لدى المكلفين المبرمجين، مع إجراء محاضر لجرد المخزونات والتأكد من وجود المحل التجاري.

3-3-الرقابة الفئوية:وتتم على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية للولاية ومراكز الضرائب، وهي تتعلق بمراقبة تصريحات المكلفين الخاصة بالمعاملات التي تتعلق بالعقارات المبنية وغير المبنيةفيما يخص البيع والمبادلة ونقل الملكية وعمليات الايجار، ويمكن التمييز بين نوعين من الرقابة الفئوية:

أ-رقابة التقويمات العقارية: وتعني مجموع العمليات التي تهدف إلى مراقبة الأثمان أو التقديرات المقدمة من الأطراف[15]، بخصوص عمليات نقل ومبادلة وقسمة الملكيات العقارية. إن مراقبة أسعار التقويمات العقارية المصرح بها تشكل أهم الآليات المستعملة في مكافحة التهرب الضريبي في هذا الميدان، وتعتمد مراقبة هذه الأسعار على القيمة العقارية السوقية، أي قيمة العقار في السوق، وهي الثمن الذي من الممكن أن يشترى أو يباع به العقار في السوق، مع الأخذ بعين الاعتبار العناصر المادية والعوامل القانونية للعقار وكذا المحيط الاقتصادي المتواجد فيه.

ب-رقابة الضريبة على إيجار العقارات: حيث تخضع المداخيل العقارية المتأتية من الإيجار الخاص بالعقارات ذات الاستعمال المدني أو التجاري أو المهني، للضريبة على الدخل الإجمالي بمعدل ثابت محرر من الضريبة[16]، ويقصد بالمراقبة الضريبية للمداخيل العقارية مجموع العمليات التي تهدف إلى مراقبة التصريحات الضريبية المكتتبة من طرف المكلفين الخاضعين للضريبة على المداخيل العقارية، والتأكد من مدى تطابقها مع بعض المعطيات، بما فيها المعطيات المادية وغير المادية، حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها.[17]

3-4-حالة معاينة التلبس الجبائي كآلية للرقابة الضريبية: حيث تم تأسيس في قانون المالية التكميلي لسنة2010آلية جديدة وهي عملية تطبيق الإدارة الجبائية على المكلفين بالضريبة المعنيين، في حالة معاينة التلبس الجبائي غرامة مالية قدرها ما بين 600000دج و2000000دج حسب رقم الأعمال، وزيادة على ذلك فإنه يترتب على جنحة التلبس الجبائي إقصاء المكلفين بالضريبة من الاستفادة من الضمانات المنصوص عليها في المواد19و156و158 من قانون الإجراءات الجبائية.[18]

ثانيا: الهياكل الإدارية والتنظيمية المخولة بعملية الرقابة.

تنظيم الإدارة الضريبية في الجزائر تم وفقا لمبدأ مركزية التنفيذ حيث تتولى الإدارة المركزية وظائف التخطيط والرقابة وإصدار التعليمات والتفسيرات وتنظيم شؤون الموظفين وتدريبهم والسهر على رفع الكفاءة الإنتاجية للإدارة الضريبية، بينما تتولى الإدارة التنفيذية كافة أعمال التنفيذ التي تتطلبهاإجراءات ربط وتحصيل ورقابة الضريبة.

1-الهياكل على المستوى المركزي:

1-1-المديرية المركزية للبحث والمراجعات الجبائية:تأسست سنة 1998 وتم تكليفها بدور محاربة التهرب الضريبي، في سنة 2007 تمت إعادة هيكلة هذه المديرية بموجب المرسوم التنفيذي رقم:07-364المؤرخ في 28-نوفمبر 2007، للتوجه بالخصوص لمحاربة التهرب الضريبي، حيث أصبحت المديرية المركزية للأبحاث والتدقيقات مكلفة بما يلي:[19]

-إنجاز وتدقيق محاسبة المؤسسات الخارجية عن نطاق اختصاص مديرية كبريات المؤسسات.

-تطبيق حق التحقيق والتفتيش في إطار محاربة الغش الجبائي بمساعدة مصالح العدالة والأمن الوطني.

-مراقبة مداخيل الأشخاص الطبيعيين (مراقبة الوضعية الشخصية) من خلال علامات الثراء الخارجية، ومستوى المعيشة والممتلكات، في إطار إخضاع المداخيل الخفية للجباية.

-متابعة المساعدات الدولية المتبادلة المنصوص عليها في الاتفاقيات الجبائية الدولية.

1-2-مديرية كبريات المؤسسات:تم تأسيسها بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 07جويلية 2005، المحدد لتنظيم المديريات الفرعية لمديرية كبريات المؤسسات، وقد بدأت في العمل ابتداء من سنة 2006، وتتكون هذه المديرية من خمسة مديريات فرعية وهي:(المديرية الفرعية لجباية المحروقات، المديرية الفرعية للتسيير، المديرية الفرعية للرقابة والبطاقية، المديرية الفرعية للمنازعات، المديرية الفرعية للوسائل).وسوف نركز على المديرية الفرعية للرقابة والبطاقية بصفتها المسؤولة عن مكافحة التهرب الضريبي، حيث أنها مكلفة بما يلي:

-تنفيذ برامج مراجعة المحاسبة ومتابعتها.

-اقتراح التسجيل في البرامج السنوية للمراقبة.

-البحث عن المعلومة الجبائية، واستغلالها مع انجاز التحقيقات والتحريات.

2-الهياكل على المستوى الجهوي:

تتكون المديرية الجهوية للضرائب من أربعة مديريات فرعيةوهي:(المديرية الفرعية للتكوين، المديرية الفرعية للتنظيم والوسائل، المديرية الفرعية للعمليات الجبائية والتحصيل، المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية والمنازعات).وسوف نركز على المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية والمنازعات بصفتها المسؤولة عن مكافحة التهرب الضريبي، حيث أنها مكلفة بتنفيذ توجيهات الإدارة المركزية والقيام بالمهام الموكلة إليها على المستوى المحلي وذلك في مجال المراقبة والمنازعات، وهي مكونة من ثلاثة مديريات فرعية.كما نشير إلى أن عدد المديريات الجهوية تسعة(09) على المستوى الوطني، وتتشكل كل مديرية جهوية من عدة مديريات ولائية.

في سنة 1998 ومع قرار إنشاء المديرية المركزية للبحث والمراجعات الجبائية، تم إنشاء ثلاثة مصالح خارجية وجهوية للتحقيق، وهران، والجزائر، قسنطينة، حيث تقوم بتنفيذ برنامج المراقبة الوطني المرسل من المديرية المركزية للبحث والمراجعات، وهذا البرنامج يخص المكلفين الطبيعيين والمعنويين الذين رقم أعمالهم تجاوز 10 مليون دج خلال فترة التحقيق، حيث يوزع البرنامج على فرق التحقيق الجهوية التابعة للمصالح الجهوية للتحقيق المختصة إقليميا، وتباشر عملها بجمع المعلومات الجبائية حول كل ملف، وفي حالة اكتشاف حالات غش وتهرب ضريبي فإن هذه الفرق تقوم بتطبيق الإجراءات والجزاءات العقابية المحددة في القوانين الجبائية، كما يمكن لهذه المصلحة

القيام بتحقيقات جبائية ميدانية بطلب من المديرية المركزية للبحث والمراجعات للمهمات ذات التهرب والغش الكبيرين.

هذه المصالح لها اختصاصات وتتدخل على المستوى الوطني، وتنظم المصلحة الجهوية للأبحاث والمراجعات في ثلاثة أقسام وهي:(قسم المراقبة والإحصائيات والتقييم، وقسم المساعدة على الرقابة، وقسم الوسائل). وسوف نركز على قسم المراقبة بصفته المسؤول عن مكافحة التهرب الضريبي، حيث أنه مكلف بما يلي:

-يعمل في شكل فرق لتنفيذ برامج المراقبة في عين المكان التي تحددها المديرية المركزية للأبحاث والتدقيقات، مع إعداد الإحصائيات المرتبطة بها.
-تنفيذ برامج تجميع المعلومات الجبائية المتصلة بتنفيذ المراقبة.
-تنفيذ حق الزيارة في إطار العمليات الجهوية وما بين الجهوية.

3-الهياكل على المستوى المحلي:

على مستوى مديرية الضرائب للولاية، نجد أن المديرية الفرعية للرقابة الجبائية بصفتها المسؤولة عن مكافحة التهرب الضريبي، من خلال إعداد وتنفيذ برامج التحقيقات الجبائية الميدانية للمكلفين، وإجراء تحقيقات لبعض النشاطات التي يمكن أن تكون محل للتهرب الضريبي، كما تقوم المديرية الفرعية للرقابة بما يلي:

- حيث أنها مكلفة بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة انجازها، وتتكون من أربعة مكاتب وهي:(مكتب البحث عن المعلومات الجبائية، مكتب البطاقيات والمقارنات، مكتب المراجعات الجبائية، مكتب مراقبة التقييمات)
- المساهمة مباشرة في مكافحة التهرب الضريبي من خلال، تسيير وتوزيع وترتيب الفهارس حسب المفتشيات للمعلومات التي تم جمعها أو الحصول عليها.
- استغلال كشوف الزبائن والموردين وبطاقات التشخيص لمتابعة الوضعية الجبائية للمكلفين.
- إنشاء وتسيير فهرس خاص بالأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين تمت برمجتهم في التحقيق المحاسبي والمعمق والمصوب.
- تقييم نشاطات مفتشيات الضرائب وإعطائها الاقتراحات والتوصيات من أجل تحسين البحث عن المادة الجبائية الخاضعة والاستغلال الجيد للمعلومات الجبائية المرسلة إليها.

-المديرية الفرعية للعمليات الجبائية تساهم هذه المديرية في مكافحة التهرب الضريبي من خلال(إعطاء الصبغة التنفيذية لجدول الضرائب، التركيز على الإحصائيات وتحليلها لتحسين وتوجيه البحث عن المعلومات الجبائية)

استحدثت المديرية العامة للضرائب بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 فيفري2009هيكل جديد للضرائب وهو مركز الضرائب، وهو مصلحة خارجية عملياتية ملحقة لمديرية الضرائب للولاية التي تعتبر وصية على المصالح الضريبية على المستوى الولائي، من أهدافه ومهامه:

-تحسين التسيير والرقابة لملفات المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي، وكذلك أصحاب المهن الحرة مهما كان نظامهم الضريبي.

-تحديد الإطار الضريبي الموحد لجميع المكلفينالتابعين لمركز الضرائب وجميع الضرائب والرسوم الخاضعين لها.

-تخفيض عدد المصالح الأساسية الحالية، وذلك بإنشاء مراكز الضرائب عوضا عن مفتشيات وقباضات الضرائب.

-تحسين وعصرنة الإجراءات المتعلقة بالضريبة.

المحور الثالث: الرقابة الضريبية لمديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة(2011-2016) كهدف لمكافحة الاقتصاد الخفي.

من أجل معرفة مدى نجاعة أي أسلوب من أساليب الرقابة الضريبية في مكافحة الاقتصاد الخفي، فإنه يجب الوقوف عند أرقام المردود المالي الناتج عن تطبيقات هذا الأسلوب أو ذاك عن طريق استظهار النتائج وتحليلها، هذا التقييم سيؤدي إلى اكتشاف السلبيات وكيفية تداركها أو تجنبها والايجابيات وكيف يمكن تثمينها.

أولا- تقديم المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة:

بموجب القرار رقم:484المؤرخ في1998/07/12المحدد للنطاق الإقليمي والتنظيم واختصاص المديريات الجهوية والولائية للضرائب، أصبحت المديرية الولائية للضرائب بالمسيلة تضم خمسة مديريات فرعية وهي:

(المديرية الفرعية للعمليات الجبائية، المديرية الفرعية للرقابة الجبائية، المديرية الفرعية للتحصيل، المديرية الفرعية للوسائل، المديرية الفرعية للمنازعات)، بالإضافة إلى 13مفتشية ضرائب و11قباضة للضرائب وهي موزعة على مختلف إقليم الولاية، وسوف نركز على المصالح المكلفة بمكافحة التهرب الضريبي وهي:

1- المديرية الفرعية للرقابة الجبائية: وهي المكلفة ب:

-مكافحة التهرب الضريبي من خلال رقابة المكلفين في عين المكان وفي زمن محدد.

-متابعة تنفيذ برامج الرقابة والمراجعة وإعداد الوضعيات الإحصائية والتقارير الدورية والتقييمية لبرامج الرقابة(الرقابة المصوبة، التحقيق المحاسبي، التحقيق المعمق للوضعية الجبائية الشاملة، الرقابة المختلطة، رقابة التقويمات العقارية).

2- مفتشيات الضرائب:عددها ثلاثة عشرة مفتشية على مستوى إقليم الولايةوهي مكلفةب:

-مكافحة التهرب الضريبي بصفتها الهيكل التنظيمي الأقرب من المكلفين، كما تضم مصالحها مختلف ملفات وتصريحات المكلفين، وهي تنفذ عمليات الرقابة العامة من خلال إعداد وتنفيذ ومتابعة برامج الرقابة(الرقابة على الوثائق، الرقابة الشكلية، رقابة ضريبة إيجار العقارات).

ثانيا- تقييم المردودية المالية لوضعية الرقابة الضريبية بمديرية الضرائب لولاية المسيلة: تبين الإحصائيات المقدمة من طرف المديرية الولائية للضرائب لولاية المسيلة للفترة(2011-2016)المردود المالي لنتائج الرقابة الضريبية كما يبرزه الجدول التالي:

جدول رقم(01):وضعية الرقابة الضريبية بمديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة(2011-2016).

البيان السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
أ-الرقابة العامة:						
-الرقابة الشكلية:	/	/	/	/	/	/
-الرقابة على الوثائق:						
-عدد أعوان الرقابة	22	22	22	22	22	30
-عدد الملفات المبرمجة	1066	591	1175	711	957	1315
-عدد الملفات المنفذة	782	505	1011	622	796	1093
-نتائج الرقابة(مليون دج)	452	243	276	307	55	232
ب-الرقابة المعمقة:						
-الرقابة المحاسبية:						
أعوان المراقبة	08	08	08	10	10	09
	5979	5866	6297	5856	6726	9265

-عدد الملفات القابلة للرقابة -عدد الملفات المبرمجة -عدد الملفات المنفذة -نتائج الرقابة(مليون دج)	17 17 37	28 28 49	24 24 40	21 21 64	25 25 67	33 33 175
-الرقابة المصوبة -عدد الملفات المبرمجة -عدد الملفات المنفذة -نتائج الرقابة(مليون دج)	4 4 10	4 4 8	6 6 12	06 04 12	08 08 8	10 10 26
-الرقابة المعمقة للوضعية الجبائية الشاملة: -عدد الملفات المبرمجة -عدد الملفات المنفذة -نتائج الرقابة(مليون دج)	06 06 4	07 07 7	06 06 6	05 05 7	0 0 0	05 05 8
-الرقابة المختلطة: -أعوان المراقبة -عدد الملفات المبرمجة -عدد الملفات المنفذة -نتائج الرقابة(مليون دج)	01 08 08 2	01 12 12 4	01 13 13 0.8	01 16 16 15	01 11 11 0	01 20 20 0.08

ج- الرقابة الفنوية:						
-رقابة التقويمات -أعوان الرقابة -عدد العقود المسجلة -عدد العقود المراقبة -نتائج الرقابة(مليون دج)	02 2891 149 23	02 3432 222 15	2 3920 286 17	02 4271 248 30	02 3579 356 21	02 4495 284 11
-رقابة ضريبة ايجار العقارات: -أعوان المراقبة -عدد العقود المبرمجة -عدد العقود المراقبة -نتائج الرقابة(مليون دج)	13 6753 1797 25	13 3098 759 13	13 9300 2370 25	13 4481 2654 28	13 6254 3225 45	13 3600 2530 11
مجموع نتائج الرقابة الضريبية (مليون دج)	557	342	384	104	198	466

المصدر:من إعداد الباحثان، بالاعتماد على إحصائيات المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة للفترة(2011-2016).

من خلال المعطيات المسجلة في الجدول السابق نستنتج ان نتائج الرقابة الجبائية كانت ايجابية حيث تم استرجاع 557 مليون دينار سنة 2011 ثم انخفض هذا المبلغ الى 342 مليون دينار ثم 384 مليون سنة 2013، 104 مليون دينار سنة 2014 ثم ارتفع إلى 198 مليون سنة 2016 وأخيرا كانت نتائج الرقابة سنة 2016 تقدر بـ 466 مليون، فكل هذه النتائج تعطي مؤشرات على وجود ظاهرة الاقتصار غير الرسمي عبر تراب ولاية المسيلة هذا من جهة، ومن جهة أخرى نستنتج أهمية الرقابة الجبائية في الحد من هذه الظاهرة.

الخلاصة:

في نهاية هذه الدراسة، يمكننا استخلاص بعض النتائج والتي يترتب عنها مجموعة من الاقتراحات لبلوغ الأهداف المرجوة **-استنتاجات الدراسة:**

من العرض السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

1-ارتفاع عدد الملفات القابلة للرقابة يقابله نقص في عدد الأعوان الموجهين للرقابة الضريبية، وهذا يعني أن عدد الملفات المخصصة لكل مراقب* مرتفع جدا.

2-نقص في التكفل المادي والاجتماعي المتعلق بأعوان الرقابة الضريبية.

3-ضعف لعمليات التكوين والتدريب المستمر لأعوان الرقابة.

4-اتساع السوق الموازية عبر اقليم الولاية.

5-ضعف التنسيق بين مختلف المصالح المحلية المختصة في الرقابة(ضرائب، جمارك، تجارة).

6-تتميز السوق التجارية في الجزائر بضعف ونقص التعامل بالفاتورة بين المتعاملين، وهذا ما يبين خرق وانتهاك المكلفين الخاضعين للقانون الخاص بالفاتورة.

7-نقص في استعمال وثائق الدفع المصرفية والبنكية والإلكترونية.

8-عدم المتابعة الدقيقة لتطبيق الإجراءات والعقوبات الردعية على المكلفين المتهربين ضريبيا.

-اقتراحات الدراسة:

بناءا على الاستنتاجات السابقة، ولتحقيق الأهداف المرجوة من تطبيق الرقابة الجبائية نوصي بـ:

1-إنشاء شرطة ضريبية مختصة في مكافحة الاقتصاد غير الرسمي.

2-تفعيل نظام المعلومات الضريبي عبر مختلف برامج المراقبة الضريبية عن طريق إنشاء مديرية مركزية لنظام المعلومات الضريبي.

3-إنشاء بطاقة ضريبية باعتبارها إحدى الوسائل التي تسعى للحد من الاقتصاد غير الرسمي.

4-إنشاء أسواق جوارية لنشاطي تجارة الجملة والتجزئة عبر تراب وفضاءات البلديات، من أجل القضاء على الأسواق الموازية.

5-إلزامية التعامل بالفاتورة في المعاملات التجارية.

6-إلغاء عقوبات الوعاء والتحصيل مع الاحتفاظ بالحقوق العادية المستحقة على المكلفين بعد تسديد المستحقات الرئيسية للرقابة الضريبية.

الهوامش:

[1]حامد بن داخل المطيري، قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، رسالة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ص:13.

[2] http://assafirarabi.com consulter le10-12-2018

[3] حامد بن داخل المطيري:24.

[4]A. HAMINI, L'AUDIT COMPTABLE ET FI MANIERE, EDITION BERTI, ALGER, 2001, P: 172.

[5]عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، الطبعة 1، منشاة المعارف، الإسكندرية، ص 223.

[6]محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر، عمان، 2000، ص 166.

[7]سهام كردودي، مرجع سابق، ص:49.

[8]MARC LERAY, LE CONTROLE FISCAL, EDITION LHURMATTAN, PARIS, 1993, P: 16-18.

[9]ولهي بوعلام، نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة-حالة الجزائر- المؤتمر العلمي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 2009، جامعة سطيف، الجزائر.

[10] المادة 46 من قانون الإجراءات الجبائية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، 2013.

[11]المادة 18الفقرة1من المرجع نفسه.

[12]المنشور رقم01/و م/م ع ض/م ب م/بتاريخ 15-06-2009/المتعلق بالتحقيق المصوب.

[13]ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، المديرية العامة للضرائب، مديرية البحث والمراجعات، 2010، ص :27.

[14] المرسوم التنفيذي رقم 97/290/ مؤرخ في 07/27 1997.

[15]عمر قليمي، الدليل العلمي في التسجيل والطابع، معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي، الجزائري التونسي، القليعة، الجزائر،1990، ص 73.

[16]المادة 2 و18 من قانون المالية لسنة 2002.

[17]CASIMIR JEAN PIERRE, POUR FAIRE FACE A UN CONTROL FISCAL, PARIS, 1998, P: 258.

[18]المادة 7من قانون المالية التكميلي لسنة2010.

[19]المرسوم التنفيذي رقم:07-364المؤرخ في 28 نوفمبر 2007 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية.

* عدد الملفات المخصصة لكل مراقب=عدد الإجمالي للملفات القابلة للمراقبة/العدد الإجمالي لأعوان الرقابة

التجربة الماليزية في تطوير صناعة السياحة المستدامة والدروس المستفادة منها

أ. دهيليس سمير
جامعة الجلفة/ الجزائر

أ.مزلف سعاد
جامعة الجلفة/ الجزائر

الملخص:

تعد السياحة من الصناعات الرائدة التي تدر دخلا كبيرا، ووصفت صناعة السياحة بالعملاق الاقتصادي الجديد والصناعة الأكثر نموا، حيث تسعى جاهدة معظم دول العالم على إختلاف مستوى تقدمها إلى زيادة نصيبها من الحركة السياحية حيث تولي صناعة السياحة أهمية متزايدة. تساهم السياحة بحوالي 12% من إجمالي الناتج العالمي، وتساهم بـ: 7% من حجم الاستثمارات العالمية، وتستوعب أكثر من 64 مليون فرصة عمل.

تهدف هده الدراسة لإبراز أهمية ودور القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال تشخيص واقع القطاع السياحي وتقييم أدائه في تحقيق التنمية الاقتصادية من اجل التوصل إلى السياسات التي تمكن من النهوض بالقطاع وعرض التجربة الماليزية في مجال الصناعة السياحية وكيفية الاستفادة منها.

الكلمات المفتاحية: السياحة، صناعة السياحة، التنمية السياحية، السياحة المستدامة.

Abstract:

Tourism is one of the leading industries that give a lot of income. The tourism industry is described as the new economic giant and the most developed industry, where most of the world is striving to diversify its share of the tourism movement. Tourism accounts for 12% of the world's total, contributes 7% of global investment and absorbs more than 64 million jobs.

This study aims to highlight the importance and role of the tourism sector in achieving sustainable development in Algeria by diagnosing the reality of the tourism sector and evaluating its performance in achieving economic development in order to reach policies that enable the advancement of the sector and presentation of the Malaysian experience in the field of tourism industry

key words: Tourism**,** tourism industry, Tourism development, Sustainable tourism.

مقدمة:

أصبحت السياحة واحدة من أهم لقطاعات الاقتصادية الموفرة للدخل في إقتصاديات الكثير من الدول حيث تمثل أحد هم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير في ميزان المدفوعات، إذ تساهم بفعالية غي زيادة الايرادات من النقد الأجنبي، كما تعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى مساهمتها في الحد من مشكلة البطالة، على أن السياحة لا يمكن أن تشكل عامل تنمية إلا إذا سعت جاهدة إلى تحقيق تنمية مستدامة حيث يستند التطور السياحي إلى معايير دائمة لا يؤثر على البيئة في المدى البعيد وأن يكون ناجعا اقتصاديا وعادلا بين السكان المحليين من الناحية الأخلاقية والاجتماعية، وغالبا ما كانت تتم الإشارة إلى الإطار المرجعي لترقية السياحة في إطار التنمية المستدامة.

والجزائر كغيرها من الدول نظرا للإمكانيات التي تحويها في هذا القطاع، أضحت تهتم بتطوير القطاع السياحي وتجلي ذلك من خلال زيادة الاستثمارات فيه وتبني برامج سياحية ضخمة تهدف إلى النهوض بهذا القطاع الاستراتيجي من أجل التخلص من الاقتصاد الريعي وخلق بدائل تنموية خارج القطاع النفطي.غير أن الواقع أثبت عدم نجاعة الاجراءات المتخذة ومحدودية القطاع في المساهمة في الاقتصاد وبالتالي لم يرقى لمستوى بديل تنموي. لذا فإن الإشكالية الرئيسية التي تعالجها هذه الدراسة هي:

كيف يمكن النهوض بالصناعة السياحية في الجزائر بناءا على التجربة الماليزية ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سنتطرق للمحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول السياحة المستدامة

المحور الثاني: واقع ومقومات السياحة في الجزائر.

المحور الثالث:عرض التجربة الماليزية والدروس المستفادة منها.

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول السياحة المستدامة

سنحاول من خلال هذا المحور، إبراز مدى أهمية القطاع السياحي ودوره في تمويل مختلف القطاعات، بالإضافة إلى إبراز مدى مساهمته في تجسيد التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التطرق للنقاط التالية:

1- السياحة

لقد ارتبط مفهوم السياحة بتعريف السائح فكان المدخل لتعريف السياحة وبذلك سوف يتم التطرق إليه أولا.

1- 1 تعريف السائح :Tourist يمكن تعريفه من خلال [1]:

- وهو الزائر المؤقت الذين يقيمون على الأقل لمدة 22 ساعة في الدولة التي يزورونها.
- كما يعرف على أنه أي شخص يزور دولة أخرى غير الدولة التي اعتاد الإقامة فيها لأي سبب غير السعي وراء عمل يجزي منه في الدولة التي يزورها.

1- 2 تعريف السياحة:

- السياحة في **اللغة**:تعني التجوال وعبارة ساح في الأرض تعني ذهب وسار على وجه الأرض[2].

ويعود أصل لفظ السياحة إلى اللغة اللاتينية وهو لفظ مستحدث فيها والمعروف بكلمة **Tourisme** فهو مشتق من اللغة الإنجليزية من كلمة **ToTour** أي يدور ويجول والمعروف باللغة الفرنسية **Tourner** وكلاهما مشتق من اللفظ اللاتيني **Tornare** الذي يؤدي نفس المعنى.

- أما السياحة **اصطلاحا**: تعني مجموع العلاقات التي تترتب على سفر وإقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما، وأن لا ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحا لهذا الأجنبي[3].

- لقد تم تعريف السياحة من قبل المنظمة العالمية للسياحة على أنها :مجموعة من النشاطات التي يقوم بها الأفراد خلال السفر، والانتقال إلى الأماكن خارج محيطهم المعتاد، بغرض الراحة أو لأغراض أخرى.

-وقد عرفها مؤتمر الأمم المتحدة على أنها :ظاهرة اجتماعية وإنسانية، تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة مؤقتة، لا تقل عن أربعة وعشرين ساعة ولا تزيد عن اثني عشرة شهرا، بهدف السياحة الترفيهية، العلاجية أو التاريخية، وللسياحة نوعان وهما السياحة الداخلية والسياحة الخارجية. [4]

2 - السياحة المستدامة ومبادئها: غدت السياحة المستدامة منهجا وأسلوبا تقوم عليه العديد من المؤسسات السياحية العالمية، وعلى غير ما يعتقد الكثير فإن تطبيق مفهوم السياحة المستدامة لا يعد مكلفا من الناحية المالية، فله عائده المعنوي والمادي، ويعود بالربح والفائدة على المؤسسات السياحية، وسنوضح هذا المفهوم أكثر من خلال الفروع الآتية:

2-1 إدخال مبدأ الاستدامة في تنمية السياحة[5]: اقترح مبدأ السياحة المستدامة أوائل عام 1988 من طرف المنظمة العالمية للسياحة، حيث كان من المتوقع من هذه السياحة المستدامة أن تؤدي إلى إدارة جميع الموارد بطريقة تتيح تلبية الاحتياجات الاقتصادية، الاجتماعية والجمالية مع الحفاظ في الوقت ذاته على سلامة الثقافة، والعمليات الإيكولوجية الأساسية، والتنوع البيولوجي والنظم المعينة للحياة.

ودعت لجنة التنمية المستدامة خلال دورتها السابعة إلى إنشاء فريق عامل معني بالسياحة لأصحاب المصالح المتعددين. وقد أنيطت بهذا الفريق العامل مهمة تنسيق تنفيذ برنامج العمل الدولي المتعلق بتنمية السياحة المستدامة الذي اعتمدته لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة ويشكل هذا الفريق العامل آلية ابتكاريه لبذل جهود تعاونية من قبل الفئات الرئيسية والحكومات والمنظمات الدولية من أجل تعزيز تنمية السياحة المستدامة.

2-2 مفهوم السياحة المستدامة ومكوناتها

2-2-1 مفهوم السياحة المستدامة: السياحة المستدامة هي نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر

الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها.[6]

– تعرف كذلك على أنها أهم أسس التنمية المستدامة وتطبيقات التسيير المستدامة في مجال السياحة، يمكن تطبيقها في كل أنواع السياحة وفي كل الاتجاهات أو الوجهات، ووفقا لمنظور المنظمة العالمية للسياحة الذي يشجع رغبات السياح وحاجات المجتمعات المضيفة بحيث يضمن تحقيق حماية، وتحسين الأفاق السياحية في المستقبل من خلال إدارة الموارد السياحية بطريقة تستجيب للحاجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنوع البيولوجي والعمليات البيئية والأنظمة المعيشية.و بالإضافة إلى التنمية السياحية أضيف مصطلح الاستدامة من خلال أن عملية السياحة تلبي حاجات السياح النفسية والحصول على متطلباتهم دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة في احتياجاتهم من الاستمتاع بالبيئة السياحية.

والاستدامة تشتمل بالضرورة على الاستمرارية، وعليه فإن السياحة المستدامة تتضمن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما في ذلك مصادر التنوع الحيوي، وتخفيف أثار السياحة على البيئة والثقافة، وتعظيم الفوائد من حماية البيئة والمجتمعات المحلية. وهي كذلك تحدد الهيكل التنظيمي المطلوب للوصول إلى هذه الأهداف.

2-2-2 مكونات السياحة المستدامة[7]: يمكن حصر مكونات السياحة مستدامة في عنصرين أساسيين، أحدهما مادي والآخر معنوي. ويتجلى المكون المادي للسياحة المستدامة بأن يعمل على توريث الطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة بنفس قوتها أو بقوة أعظم بحيث نضمن أن استهلاك الكميات اليوم لا يفوق الكميات المطلوبة استهلاكها غدا – أما المكون المعنوي للسياحة المستدامة فيعزي إلى كون السياحة من الناحية الاجتماعية والثقافية ليست محايدة، فهي تؤدي إلى حدوث تقابلات واحتكاكات بين نوعين من الثقافات (ثقافة الدولة المضيفة وثقافة دولة السياح)، مما يخلق تواصلا اجتماعيا وتواصلا بيئيا، فالسياحة المستدامة من المنظور الاجتماعي، ترمي إلى تعظيم سياحة ذات وجه بشري يتفادى المشكلات التي تثيرها في النسيج الاجتماعي وموروث الذمة الثقافية للأمة مما يتعين معه الاستجابة لحاجات ورغبات ثلاثة طوائف:

السياح: بتقديم ما يتلائم ورغباتهم واحتياجاتهم وهو ما يستوجب تنويع سياحة الغد.

موظفوا السياحة: وذلك بتحسين ظروفهم العملية وإتاحة فرص التأهيل المتواصل لهم.

سكان المقصد السياحي: بأن تأخذ السياحة شكلا يتلائم والثقافة المحلية لسكان المقصد وأن تساهم بطريقة ملحوظة في رفع مستوى الدخل والمعيشة وإلا تعرضت لظواهر الرفض المحلي.

2-2-3 مبادئ السياحة المستدامة: تتمثل مبادئ السياحة المستدامة في [8]:

– يجب أن يكون التخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها جزء من استراتجيات الحماية أو التنمية المستدامة للإقليم أو الدولة. كما يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بشكل متداخل وموحد يتضمن إشراك وكالات حكومية مختلفة، ومؤسسات خاصة ومواطنين سواء كانوا مجموعات أم أفراد لتوفير أكبر قدر من المنافع.

– يجب أن تتبع هذه الوكالات، والمؤسسات، والجماعات، والأفراد المبادئ الأخلاقية والمبادئ الأخرى التي تحترم ثقافة وبيئة واقتصاد المنطقة المضيفة والطريقة التقليدية لحياة المجتمع وسلوكه بما في ذلك الأنماط السياسية.

– يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بطريقة مستدامة وذلك من أجل الحماية والاستخدامات الاقتصادية المثلى للبيئة الطبيعية والبشرية في المنطقة المضيفة.

– يجب أن تهتم السياحة بعدالة توزيع المكاسب بين مروجي السياحة وأفراد المجتمع المضيف والمنطقة.

– يجب أن تتوفر الدراسات والمعلومات عن طبيعة السياحة وتأثيراتها على السكان والبيئة الثقافية قبل وأثناء التنمية، خاصة للمجتمع المحلي، حتى يمكنهم المشاركة والتأثير على اتجاهات التنمية الشاملة.

– يجب أن يتم عمل تحليل متداخل للتخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي قبل المباشرة بأي تنمية سياحية أو أي مشاريع أخرى بحيث يتم الأخذ بمتطلبات البيئة والمجتمع.

– يجب أن يتم تشجيع الأشخاص المحليين على القيام بأدوار قيادية في التخطيط والتنمية بمساعدة الحكومة، وقطاع الأعمال والقطاع المالي، وغيرها من المصالح.

– يجب أن يتم برنامج للرقابة والتدقيق والتصحيح أثناء جميع مراحل تنمية وإدارة السياحة، بما يسمح للسكان المحليين وغيرهم من الانتفاع من الفرص المتوفرة والتكيف مع التغيرات التي ستطرأ على حياتهم.

2-2- 4 أهمية السياحة المستدامة:

يرى كثير من المهتمين بقطاع السياحة، بأن لها دورا هاما في تنمية وتطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمعات الإنسانية بصفة عامة، كما أن هناك علاقة تشابك بين القطاع السياحي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، من خلال ما يحققه الإنفاق السياحي من مقررات انفاقية وزيادة في القوى الشرائية. ويمكن أن نلخصها في الجوانب التالية [9]:

– الجانب الاقتصادي: والذي يبرز في:

- **خلق مناصب عمل دائمة** : إن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، وهذا

ما يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتصل للقطاعات الأخرى التي تجهزه بالمستلزمات.

- **تدفق رؤوس الأموال الأجنبية** :تساهم السياحية في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة.
- **تحسين ميزان المدفوعات** : تؤدي التنمية السياحة تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، الإيرادات

السيادية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية، والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى[10].

-الجانب الاجتماعي :فالسياحة مطلب اجتماعي ونفسي هام وهي تساهم في تحسين مستوى المعيشة وتخفيض البطالة كما أن السياحة تمثل إحدى وسائل التفاهم والتلاقي الثقافي والحضاري بين الشعوب.

- الجانب الثقافي : أداة للاتصال الفكري وللتبادل المعرفي وتساعد على انتشار الثقافة والعادات والتقاليد بين الشعوب.

- الجانب البيئي: الوعي المتزايد بأهمية البيئة وضرورة حمايتها من أجل العمل على إنقاذ البيئة واستدامتها للأجيال القادمة، وتجسد ذلك فيما يسمى بالسياحة البيئة.

- الجانب السياسي :فهي تؤدي إلى تحسين العلاقات بين الدول وحل المشاكل السياسية لها[11].

3- البيئة والتنمية السياحية المستدامة

3-1 العلاقة بين البيئة والتنمية السياحية المستدامة: إن إقامة تنمية سياحية مستدامة أمر يترتب عليه الحفاظ على تنوع الأنظمة البيئية الموجودة، لأنها تمثل غالبا القاعدة الأساسية التي يقوم عليها هذا النشاط، فالتنمية السياحية المستدامة في جوهرها "عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات، ووجهة التطور التكنولوجي، والتغيير المؤسساتي أيضا في حالة انسجام وتناغم، وتعمل على تعزيز إمكانية ربط الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات الأساسية للسياح".[12] وهذه العملية بالطبع سيكون لها تأثير على البيئة، ومن ثم فإن العلاقة بين البيئة والتنمية السياحية المستدامة تعتبر من أهم العوامل التي تساعد على نمو حركة السياحة، نظرا لارتباطها بتوسيع قاعدة الخدمات والتسهيلات السياحية المقدمة للسائحين الوافدين.

- ولقد تضمن إعلان مؤتمر السياحة العالمي الذي انعقد بمدينة مانيلا سنة 1980 والذي دعت إليه منظمة السياحة العالمية، ووافقت عليه بالإجماع 108 دولة، أن الدول في حاجة إلى إعطاء الأولوية لمراقبة استخدام السياحة للموارد البيئية المعتبرة، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من التراث الطبيعي، من أجل منفعة الأجيال القادمة.و الجدير بالذكر أن الإعلان المشترك لمنظمة السياحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة، الموقع عام 1986 في أول يوليو، قد قام على أساس اقتناع المنظمتين بأن كلا من تنمية نشاطات الإجازات والترويح، المتفرعة عن الحق في الراحة ووقت الفراغ، الذي تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتضمن هذا الإعلان المشترك بين المنظمتين الدوليتين مايلي:

" إن حماية المكونات المختلفة لبيئة الإنسان وصيانتها وتحسينها، هي من الشروط الأساسية للتنمية المنظمة للسياحة المستدامة، وبالمثل فإن الإدارة الرشيدة للسياحة تؤدي بدرجة كبيرة إلى حماية البيئة الطبيعية والتراث الحضاري وتنميتها، كما تؤدي إلى رفع مستوى قيمة الحياة للإنسان"[13].

2-3 التوازن بين البيئة والتنمية السياحية المستدامة: إن البيئة ترتبط بالسياحة ارتباطا قويا متوازنا، بحيث إذا ارتفع مستوى البيئة في أي دولة سياحية كان ذلك عاملا هاما من عوامل الجذب السياحي، ودافعا مشجعا للمستثمرين السياحيين على الاتجاه نحو الاستثمار في صناعة السياحة وبذلك تنهض وتتطور هذه الصناعة الهامة وتصبح قادرة على المنافسة، ولهذا يجب أن تدخل البيئة كمحور أساسي في التخطيط الاستراتيجي للسياحة المستدامة من خلال عدة مقومات نذكر البعض منها:

-وضع خطة إستراتجية شاملة للحفاظ على البيئة وحمايتها من كل مصادر التلوث، في ضوء السياسة السياحية الموضوعة مسبقا، بحيث يؤخذ في الاعتبار تحقيق التوازن بين أهداف هذه السياسة والمحافظة على المنظومة البيئية بحالة جيدة، حتى يمكن استثمارها بشكل جيد لصالح السياحة.

- تقييم الآثار البيئية الناتجة عن المشروعات السياحية القائمة فعلا، وكذلك المشروعات السياحية المستقبلية، ودراسة مدى تأثير هذه المشروعات والأنشطة السياحية على الموارد البيئية المتاحة بالمنطقة وذلك في مراحل الإنشاء والتشغيل، لضمان الانسجام أو التوازن البيئي لهذه المشروعات، وكذلك للتعرف على مدى تأثير حجم الزيارات السياحية على المناطق الأثرية، واقتراح الحلول المناسبة للتغلب على الآثار السلبية المترتبة عليها بالنسبة للبيئة.

- الاهتمام بتنمية الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع بشكل عام، والعاملين في مجالات السياحة المختلفة والأجهزة السياحية الرسمية بشكل خاص، وذلك باستخدام مختلف وسائل الإعلام المتاحة (المقروءة، المسموعة والمرئية)، إلى جانب وضع البرامج البيئية التي يمكن أن ترتفع بمستوى السلوك لدى جماهير المجتمع وذلك للارتقاء بالبيئة والمحافظة عليها خاصة في مناطق المجتمع المحلي المجاور للمناطق الأثرية.

-كما يتضمن ضرورة رفع مستوى الوعي البيئي الأثري لدى السائحين الزائرين لهذه المناطق، للتعامل مع الآثار بشكل حضاري، للحفاظ على الثروة الأثرية أطول فترة ممكنة دون إهدار أو تلويث أو تشويه حتى تظل عنصرا أساسيا من العناصر الجاذبة لحركة السياحة[14].

المحور الثاني: واقع ومقومات السياحة في الجزائر.

1-الموارد السياحية الجزائرية: تمتلك الجزائر مقومات أساسية تؤهلها لتكون من أوائل الدول السياحية في العالم، إلا انه رغم ذلك تبقى بعيدة عن مراكب الدول الأخرى، كونها لم تستغل قدراتها أحسن استغلال وسنحاول الآن عرض أهم هذه المقومات السياحية.

1-1 المقومات الطبيعية: يمكن اعتبار الجزائر محظوظة في هذا المجال حيث منحها الله سحرا في جميع أرجائها، وتتمثل هذه الإمكانيات في ما يلي:

-الشريط الساحلي :يمتد على 1200 كلم وهو عبارة عن شواطئ رملية تتوزع على المدن الرئيسية للجزائر ويصل عدد البلديات الساحلية إلى 420 بلدية، يمكن أن تعتبر لوحدها أساسا لقيام السياحة الشاطئية ومن أهمها: الجزائر العاصمة، تيبازة، القالة، عنابة، سكيكدة، بجاية، جيجل، وهران.....الخ .

- المناطق الجبلية: تتمثل أساسا في سلسلة الأطلس التلي التي تمتد من الشرق إلى الغرب، بحيث تمتاز بمناظر خلابة وخصائص طبيعية كالكهوف ومن أهمها: مغارات أوقاس ببجاية، والمغارات العجيبة بجيجل وغيرها.

-الحظائر والمحميات الطبيعية: أحصت مديرية البيئة والغابات 11 حظيرة عبر التراب الوطني تتميز بتنوعها البيولوجي وتعتبر مناطق جذب سياحي يوجد منها 8 في الشمال وهي:**حظيرة جرجرة، حظيرة القالة، حظيرة ثنية الحد** توجد بولاية تيسمسيلت، **حظيرة بلزمة** توجد بولاية باتنة، **حظيرة تازا، حظيرة الشريعة، حظيرة قورايا ببجاية** تحوي 75 نوعا نباتيا و 220نوعا حيوانيا توجد بها أعلى قمة تبلغ1627 ، **حظيرة تلمسان،** وواحدة في الهضاب وهي **حظيرة الهضاب:** أو حظيرة جبل عيسى، وحظيرتين في الصحراء وهما :**حضيرة الهقار**:تقع في أقصى الجنوب **حظيرة طاسيلي ناجر**[2] .

- الحمامات المعدنية: تشتهر الجزائر بمواقع حموية تتوزع على مختلف ولايات الوطن تصل شهرتها إلى الخارج إلا أنها تجلب السياح من الداخليين بدرجة أكبر، يصل عددها إلى 202 منبع حموي اغلبها يتم استغلالها بطرق تقليدية بينما شيدت محطات ومراكز علاج أمام بعضها الأخر ومن أهمها: محطة بوحنفية في معسكر ومحطة حمام قرقور في سطيف وحمام المسخوطين في قالمة، ويمكن أن تعتبر هذه المنابع مصدرا لجذب وتطوير السياحة العلاجية

1- 2 المقومات التاريخية والثقافية والدينية :وتتمثل هذه الإمكانات في:

- المواقع الأثرية: توجد عدة مواقع أثرية لكن سنركز على تلك التي تم تصنيفها من قبل اليونيسكو كتراث عالمي وهي: **مدينة القصبة، مدينة تيبازة، تيمقاد:** أنشأت سنة 100 ميلادي، **الجميلة:** سجلت ضمن التراث العالمي في.1982**قلعة بني حماد:** صنفت تراثا عالميا بولاية بجاية سنة1980 ، **طاسيلي ناجر** :اكبر متحف في العالم لفن النحت على الصخور لفترة ما قبل التاريخ يضم أزيد من 15000رسما ونقشا للتغيرات المناخية والثروة الحيوانية والحياة البشرية للصحراء منذ حوالي 6000 سنة قبل الميلاد حتى القرون الأولى الميلادية، صنفت تراثا عالميا سنة1982 ، ويشهد الجميع على أن بها أجمل غروب شمس في العالم.

- الزوايا والمتاحف :هنالك العديد من المتاحف والزوايا في الجزائر التي تعتبر شاهدا على الحراك الديني والثقافي ومن أهمها: الزاوية العثمانية الرحمانية، الزاوية التيجانية، الزاوية العيساوية، المتحف الجزائري للآثار القديمة والفنون الإسلامية، متحف سيرتا، المتحف الوطني للمنمنمات والزخرفة وفن الخط، المتحف الوطني للفن الحديث والمعاصر، المتحف الوطني باردو وغيرها .

- الصناعات التقليدية: تشكل الصناعات التقليدية والحرف اليدوية إرثا حقيقيا يمكن استغلاله للترويج والجذب السياحي وذلك من خلال الصالونات والمعارض الوطنية والدولية، ويتميز بثرائه وتنوعه من منطقة إلى أخرى

كصناعة الملابس التقليدية بمختلف أنواعها، وكذا الحلي الفضية والذهبية. بالإضافة إلى مجموعة أخرى لا متناهية من الصناعات التقليدية التي تنتشر في جميع مناطق الجزائر ومنها:صناعة النحاس وصناعة الجلود، صناعة الأواني الطينية والفخارية، صناعة الزرابي....

-التراث الثقافي والشعبي: تتمتع الجزائر بموروث ثقافي ثري ومتنوع يساهم مساهمة حقيقية في عملية الجذب السياحي مثل الزخم الكبير من الفنون الشعبية كالفن الشعبي العاصمي، المالوف القسنطيني الغناء الأندلسي الأصيل، الطابع القبائلي، كل هذه الطبوع يمكن أن تكون أساسا للجذب السياحي من خلال المهرجانات والحفلات التي يتم تنظيمها , بالإضافة إلى ذلك يعتبر الطبخ التقليدي من العوامل التي يسعى السائح لاكتشافها

2-أداء القطاع السياحي في الجزائر:

يعتبر القطاع السياحي أحد أهم القطاعات الإنتاجية والأساسية في الكثير من الدول والجدول التالي يمثل بعض المؤشرات التي توضح مساهمة السياحة في الإقتصاد الوطني:

تطور بعض مؤشرات آداء القطاع السياحي في الجزائر من 2000 إلى 2015

السنوات	عدد السياح	الايرادات السياحية مليون دولار	المساهم في الناتج المحلي %	المساهمة في التشغيل (ألف)		حجم الاستثمارات في الناتج المحلي- مليار دولار
				العاملين المباشرين	إجمالي العاملين	
2000	8660000	102	3.1	154.7	392.4	0.297
2001	901000	100	3.2	166.3	338.3	0.412
2002	988000	111	3.3	180.5	379.3	0.628
2003	1166000	112	3.4	180.4	402.8	0.850
2004	1234000	178	3.6	227.5	518.1	1.840
2005	1443000	184	3.9	258.9	528	1.640
2006	1638000	220	3.3	239	576.3	1.840
2007	1743000	219	3.2	225.4	546.2	2.260
2008	1772000	323	3.1	227.7	515	2.080
2009	1912000	246	3.7	269.2	593.2	1.770
2010	2070000	246	3.4	254.1	539.4	1.554
2011	2395000	209	3.3	266.6	535,4	1.664
2012	2634000	217	3.3	292.2	583	1.774

1.814	634.5	321.4	3.6	367	2733000	2013
1.991	604.4	305.9	3.3	347	2301000	2014
1.6089	628.3	327.3	3.5	-	-	2015

World Source: World Development Indicators (WDI), November 2015
Travel and Tourism Council Data, 2016

-الإيرادات السياحية وعدد السياح: نلاحظ تزايد في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2013 تضاعف عدد السياح بنحو 3 مرات من سنة 2000 أين بلغ 86600 :سائح إلى سنة 2013 اين وصل العدد إلى 2733000 سائح، وترجع أسباب هذه الزيادة إلى عودة الأمن واسترجاع الجزائر لصورتها السياحية التي كانت غائبة لعشرية من الزمن. والاوضاع السياسية التي تعيشها بعض الدول العربية مثل تونس ومصر مما دفع السياح لاختيار الجزائر كوجهة بديلة .أما سنة 2014 فقد بلغ عدد السياح 2301000 : سائحا مسجلا تراجعا ب % 15,8 عن سنة2013 ، وترجع أسباب التراجع إلى تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل مما دفع السياح إلى اختيار وجهات بديلة.

أما بالنسبة للإيرادات السياحية بالعملة الصعبة فيلاحظ بأنها متذبذبة وضعيفة إذا ما قورنت بالإمكانيات المتاحة، وشهدت سنة 2014 انخفاضا في الايرادات السياحة بنحو % 5,44 عن سنة 2013 نتيجة تراجع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر.

-مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي: إن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 4 % وهي بعيدة جدا عن المتوسط العالمي المقدر ب % 10 وهذا يعكس مستوى تطور القطاع السياحي في الجزائر حيث لم يستفد القطاع من الاهتمام المطلوب، بسبب التركيز علر قطاع النفط وإهمال بقية القطاعات.

-مساهمة السياحة في التشغيل : عرف عدد العاملين في القطاع السياحي نمو ملحوظا خلال الفترة من 2000 إلى 2015 إلا أنه يبقى دون المستور المطلوب بسبب مراكز الإيواء غير المصنفة ونوعية الخدمات المقدمة.

3-آليات ترقية القطاع السياحي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة:

3-1 الهياكل السياحية التي تساهم في ترقية السياحة: تقوم المؤسسات السياحية الجزائرية بتنفيذ السياسة السياحية من خلال تنشيط وترقية السياحة .وتتمثل هذه المؤسسات في[15]:

- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة :ومن أهم مهامها :التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري وتوجيهه وترقيته، تجسيد السياسة الحكومية في مجال السياحة وإنجاز المخططات التنموية السياحية.

– **الديوان الوطني الجزائري للسياحة (O.N.A.T)**: يعتبر الديوان بمثابة أول مؤسسة سياحية أنشأتها الدولة قصد تنمية القطاع السياحي، هذا الديوان كان يعمل تحت وصاية وزارة الشؤون الاقتصادية وأوكلت له القيام بالمهام التالية: ممارسة الوصاية والرقابة على كل الهيئات والإدارات التي تقوم بالنشاط السياحي، استشارة السلطات العمومية حول المسائل السياحية والدعاية والإشهار، تطبيق النصوص والقوانين المتعلقة بالتنظيم في المجال السياحي، ترقية المنتوج الجزائري السياحي. وبعد إنشاء وزارة السياحة أصبح الديوان الوطني للسياحة يعمل تحت وصاية الوزارة، وأسندت له المهام التالية: الدعاية والإشهار.و إنجاز الاستثمارات السياحية، نظرا لانعدام الوسائل والأدوات الخاصة المتعلقة بإنجاز المشاريع، أجبرت الوزارة على إنشاء مكتب تقني داخل الديوان الوطني الجزائري للسياحة مكلف بإنجاز الدراسات التقنية.

– **الديوان الوطني للسياحة (O.N.T)** باشر هذا الديوان عمله في مارس 1990، وتمثلت مهامه الرئيسية في ترقية المنتوج السياحي وكذلك: منح الاعتماد الخاص لوكالات السفر والسياحة ومتابعتها ومراقبتها، توفير الإدارة الحقيقية لإعادة تحريك القطاع السياحي، توجيه المتعاملين السياحيين، حدد محاور تنمية القطاع السياحي، ينجز الدراسات العامة المتعلقة بتحديد مناطق التوسع السياحي في إطار التهيئة العمرانية.

– **النادي السياحي الجزائري (T.C.A)**: أنشأ سنة 1962 للقيام بالتنشيط السياحي، وتسويق المنتوج السياحي الجزائري، ونشاطه يتمثل في ما يلي: تنسيق وتنشيط التظاهرات السياحية مع المنظمات الوطنية والدولية. تنظيم الرحلات الدينية، الحج، العمرة...، تنظيم الرحلات السياحية المتنوعة عبر التراب الوطني وخارجه.

– **المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (E.N.E.T)**: أسندت لها مهمة القيام بالدراسات التقنية للمشاريع السياحية وكذا القيام بمهمة التنسيق.و إنجاز كل الدراسات التقنية المتعلقة بالقطاع السياحي.

– **الوكالة الوطنية للتنمية السياحية (A.N.D.T)**: أنشأت الوكالة الوطنية للتنمية السياحية تحت وصاية وزارة السياحة والصناعة التقليدية سابقا، ويمكن تصنيفها كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعتبر الأداة الأساسية المؤهلة للتسيير، التنمية الاستغلال العقلاني وحماية العقار السياحي. ومن بين خدمات الوكالة تنمية مناطق التوسع السياحي، وإعادة بلورة دراسات تهيئة لمناطق التوسع السياحي.

– **الحركات الجمعوية في السياحة:** يمكن تقدير الحركات الجمعوية في السياحة بحوالي 88 جمعية موزعة على مستوى التراب الوطني، وهذا العدد يضم أيضا عدد دواوين السياحة.

– **مديريات السياحة والصناعات التقليدية:** يوجد على مستوى الوطن 48 مديرية للسياحة، هذه المديريات تعمل على تنشيط وتنظيم السياحة على المستوى الولائي، من خلال تدعيم وتوسيع حجم الاستثمارات في هذا الميدان.

– **الوكالات السياحية**: وتتميز بتعدد أنشطتها، فهي تقوم بما يلي :بيع منتوجات مقدم السلع السياحية، بيع تذاكر النقل وتأجير السيارات للسياح.

3 –2 السياسات والإجراءات الحكومية المنتهجة لتطوير القطاع السياحي في الجزائر[16].

اتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات المؤسساتية والقانونية والاقتصادية بهدف النهوض بقطاع السياحة:

–قانون التنمية المستدامة للسياحة :صدر القانون رقم 03 – 01 في 17 فيفري 2003 والذي يتعلق بالتنمية

المستدامة للسياحة، وهدف هذا القانون إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل:

–ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة وإعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية قصد رفع قدرات الايواء والاستقبال وتثمين التراث السياحي الوطني.

–ادماج مقصد الجزائر ضمن السوق الدولية للسياحة من خلال ترقية الصورة السياحية وتنويع العرض السياحي وتطوير أشكال جديدة للأنشطة السياحية.

–تلبية حاجات المواطنين وطموحاتهم في مجال السياحة والاستجمام والتسلية وتحسين نوعية الخدمات السياحية .

–المساهمة في حماية البيئة وتحسين إطار المعيشة وتثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية .

–التطوير المنسجم والمتوازن للنشاطات السياحية وترقية الشغل في الميدان السياحي .

–قانون متعلق باستغلال الشواطئ :صدر القانون رقم03 – 02 في 17 فيفري 2003 والذي يحدد القواعد العامة

للاستعمال والاستغلال السياحي للشواطئ، وهدف إلى 14 تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط

تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسلية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

– **قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية** :صدر القانون رقم03 – 03المؤرخ في 17 فيفري2003، وهدف إلى: الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد السياحية قصد ضمان التنمية المستدامة للسياحة .

–إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الاقليم.

–إنشاء عمران مهيأة ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المتميز وكذا حماية المقومات الطبيعية للسياحة.

–المحافظة على التراث الثقافي والموارد السياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية.

-القانون المتعلق بتطوير الاستثمار: إن أهم ما جاء في الأمر 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 المعدل والمتمم بالأمر رقم 06 – 08 المؤرخ في **15 / 07 / 2006** المتعلق بتطوير الاستثمار هو مناخ الاستثمار وألية عمله، وهذا بغرض الوصول إلى استحداث نشاطات جديدة وتوسيع القدرات الانتاجية أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية والمساهمة فيه، كما شمل المفهوم الجديد للخصخصة الكلية والجزئية والاستثمارات المستفيدة من منح الامتياز أو الرخصة، وأكد هذا القانون على ما يلي – المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي.

-إلغاء التميز بين القطاع العام والقطاع الخاص.

- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وإنشاء شباك وحيد ضمن الوكالة يضم الإيرادات والهيئات المعنية بالاستثمار.

بالإضافة إلى تحديد تاريخ 25 جوان من سنة كيوم وطني للسياحة بموجب قرار مؤرخ في 29 ماي 2011

3-3 مبادئ التنمية السياحية المستدامة في الجزائر ودور الدولة فيها [17]: نص قانون 01/03 على مجموعة من المبادئ هي

-تكتسي تنمية الأنشطة السياحية وترقيتها طابع المصلحة العامة، تستفيد بهذه الصفة من دعم الدولة والجماعات الإقليمية ؛

-تخضع تنمية الأنشطة السياحية لقواعد ومبادئ حماية الموارد الطبيعية والمتاحات الثقافية والتاريخية، بغرض حماية أصالتها وضمان القدرة التنافسية للعرض السياحي وديمومته؛

- تقوم تنمية الأنشطة السياحية على المبادئ والكيفيات المحددة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ؛

- توفر الدولة الشروط الضرورية لترقية الاستثمار، كما تتكفل بالأعباء المرتبة عن إعداد الدراسات والأشغال القاعدية داخل مناطق التوسع السياحي ؛

-تلتزم الإدارات العمومية للدولة والجماعات الإقليمية و، كذا الهيئات العمومية في إطار اختصاصاتها بإدراج ترقية السياحة ضمن سياساتها القطاعية ؛

من خلال هذه المبادئ نلاحظ إدراك الدولة لضرورة تدخلها في توفير شروط التنمية السياحية، وهذا ما نصت عليه المادة 18من القانون 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة كما يلي: " تتخذ الدولة إجراءات وأعمال الدعم وتقدم المساعدات وتمنح الامتيازات المالية والجبائية النوعية الخاصة بالاستثمار السياحي، قصد تشجيع التنمية السريعة والمستدامة للسياحة واستحداث آثار ايجابية على الاقتصاد الوطني، كما تسعى في هذا الإطار إلى استحداث أدوات أخرى لدعم عملية التنمية السياحية و، بهذا أسندت عملية التنمية السياحية إلى الوكالة الوطنية لتنمية السياحة، كما تهدف إجراءات المساعدة هاته إلى:

- إعطاء دفع للنمو الاقتصادي ؛
- إدراج التنمية السياحية ضمن ديناميكية التطور والتكيف التكنولوجي ؛

- تشجيع القدرة التنافسية داخل القطاع؛
- تحسين الخدمات البنكية المتعلقة بدراسة ملفات تمويل المشاريع السياحية ؛
- اعتماد سياسة تكوين وتسيير الموارد البشرية، وتشجيع الاحترافية.

4- متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري:

-الإجراءات الاقتصادية والمالية (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025)

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لاطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية، ويعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع والقطاعات والمناطق عن مشروعها السياحي لأفاق 2025، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، يجب النظر إليها على أنها تعد خيارا بديلا بل أصبحت ضرورة لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات ويرتكز المخطط على خمس ديناميكيات

-مخطط الجزائر كوجهة سياحية.

-الأقطاب السياحية ذات الامتياز.

-مخطط الجودة السياحية.

-مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

-مخطط تمويل السياحة.

ويهدف هذا المشروع إلى دعم القطاع السياحي الى جانب قطاع المحروقات من خلال تحقيق جملة من الأهداف العامة والمادية وتحديد المشاريع ذات الأولوية.

المحور الثالث: التجربة الماليزية في تطوير صناعة السياحة والدروس المستفادة منها

1- مؤشرات السياحة في ماليزيا

بدأ قطاع السياحة في ماليزيا بالرواج بداية 1970، وأصبح ثاني أعلى مصدر للنقد الأجنبي للبلاد بعد قطاع الصناعات التحويلية[18]، واستمر في النمو حيث كان في بدايته يركز على السباحة الشاطئية وامتد ليشكل أنواع اخرى من السياحة كسياحة التسوق حيث تعتبر ماليزيا أهم وجهة سياحة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فهي تجتذب عادة عدد كبير من السياح بغرض إما الاستجمام والراحة وإما لممارسة الرياضة او للدراسة ومنهم للعلاج حيث عملت على تحسين البنى التحتية ما ساعدها على ذلك هو تمتعها بمقومات طبيعية وحضارية ومزايا إستراتيجية هامة أهمها[19]:

- مناخ ماليزيا الاستوائي وهذا المناخ يساعد على السفر طوال العام.
- تقدم ماليزيا خدمات سياحية بأسعار منخفضة وهذا ما جعلها وجهة سياحية للطبقة المتوسطة.

- تنوعت موارد ماليزيا السياحية، بدءا من الشواطئ الجبال والثقافة والتراث والغابات بالإضافة الى المنتجعات ومراكز التسوق.

- تعدد الثقافات فهي تتشكل من العرق الصيني والعرق الهندي وهذا ما جعلها تستقطب سياح كثر من الصين والهند بغرض الزيارات العائلية والترفيه والاستجمام.

وهذا ما ساهم في تطور كبير في عدد السياح الوافدين الى ماليزيا وهذا ما سوف نبينه في الجدول التالي:

جدول رقم 02: يوضح تطور تدفق السياح الدوليين على ماليزيا:

السنة	عدد السياح الوافدين	المداخيل بالرنجت الماليزي
2010	24.58 مليون سائح	56.5 بليون
2011	24.71 مليون سائح	58.3 بليون
2012	25.03 مليون سائح	60.6 بليون
2013	25.72 مليون سائح	65.4 بليون
2014	27.44 مليون سائح	72.0 بليون
2015	25.70 مليون سائح	69.1 بليون

المصدر: الموقع الرسمي للسياحة في ماليزيا http://www.tourism.gov.my/statistics

يوضح الجدول تطور عدد السياح في ماليزيا من سنة 2010 الى غاية سنة 2015 يلاحظ ان هناك تطور متزايد من سنة 2011 الى غاية 2014 الا انه تراجع عدد السياح في سنة 2015 حتى مداخيل ماليزيا من السياحة كانت في تزايد مستمر الى غاية 2015 حيث نلمس تراجع بنسبة - 4 %.

1-1 مساهمة صناعة السياحة في ماليزيا الناتج المحلي الإجمالي

و هذا المنحنى البياني يوضح مدى مساهمة السياحة في ماليزيا في الناتج المحلي الإجمالي GDP

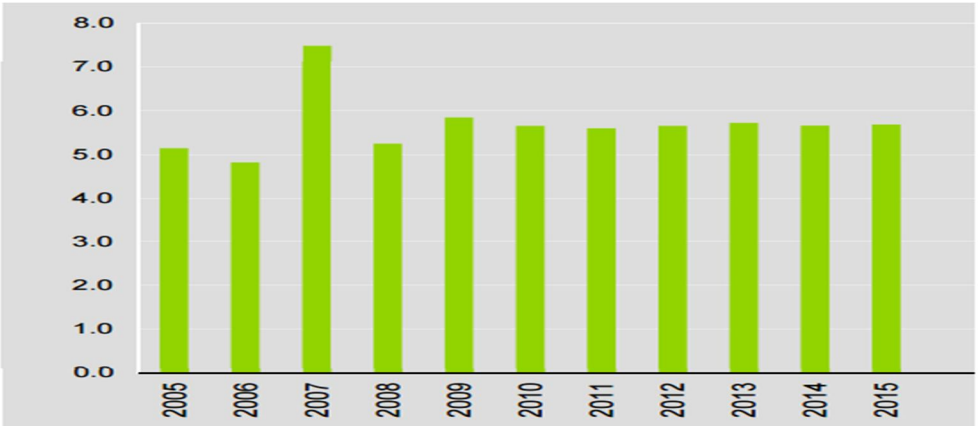

المصدر: تقرير المجلس العالمي للسفر والسياحة للمساهمة المباشرة لقطاع السياحة والسفر في ماليزيا لسنة 2015

يتضح من المنحى السابق إن قطاع السياحة في ماليزيا يساهم بنسبة تقارب 6 % في سنة 2015 في الناتج المحلي الخام وهي مساهمة هامة حيث حاضت السياحة على نفس الساهمة في السنوات السابقة وبلغت ذروتها في 2007 حين وصلت لنسبة 7.5% وانخفضت في 2008 الى 5.3 % الى انها عاودت الصعود في 2009.

2-1 مساهمة صناعة السياحة في ماليزيا في توفير فرص عمل:

حسب التقرير السنوي للمجلس العالمي للسفر والسياحة حول مدى مساهمة صناعة السياحة في ماليزيا في توفير مناصب فقد ساهمت في توفير 724.500 منصب عمل مباشر في سنة 2014 وهذا ما يمثل ما نسبة 5.3% من إجمالي عدد المناصب و5.4 % (749.500 منصب عمل مباشر) في سنة 2015 بنسبة نمو 3.5%.

وهذا ما يبينه المنحنى التالي:

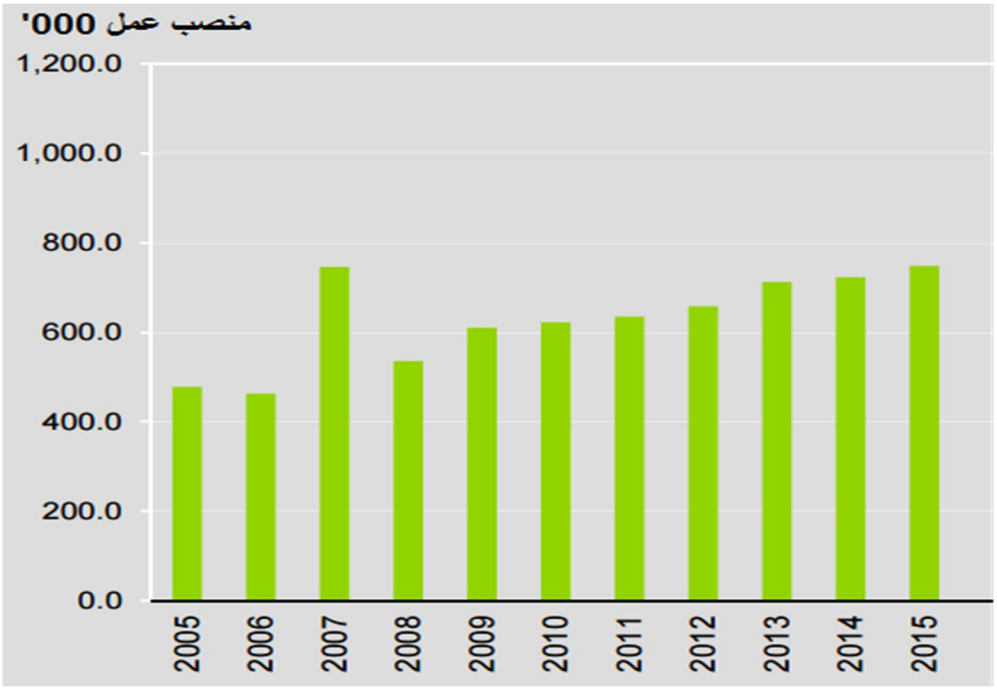

المصدر: تقرير المجلس العالمي للسفر والسياحة للمساهمة المباشرة لقطاع السياحة والسفر في ماليزيا لسنة 2015

يتبين من المنحى السابق أن مساهمة السياحة في توفير مناصب شغل في تزايد مستمر حيث بلغت ذروتها في سنة 2007 لتنخفض في سنة 2008 الى اقل من 600 الف منصب عمل إلا أنها واصلت النمو وبشكل مستمر الى غاية 2015.

2- إستراتيجية ماليزيا لتطوير صناعة السياحة

اتخذت ماليزيا استراتيجيات متعددة لتطوير صناعة السياحة من 2001 الى غاية 2015 واهم معالمها هي:

2-1 تشجيع الاستثمار الخاص في صناعة السياحة:

إن فعالية القطاع السياحي تتوجب إعادة الاعتبار للقطاع الخاص كشريك أساسي، لنهوض بالقطاع السياحي وإيمانا بأهمية هذا القطاع ولتشجيع المزيد من الاستثمارات من القطاع الخاص، أعدت الحكومة الماليزية حوافز في

شكل تمويل مالي، تم بموجبها إطلاق صندوقين خاصين في عام 2001، هما صندوق الهياكل الأساسية للسياحة والصندوق الخاص للسياحة والبنية الأساسية. وشملت المشاريع الرئيسية في إطار هذه الصناديق تطوير المنتجعات وتجديدها وتجديدها، فضلا عن توفير الهياكل الأساسية والخدمات ذات الصلة.

2-2 استضافة الأحداث والتظاهرات الدولية:

تعتبر إقامة تظاهرات ومسابقات عالمية فرصة كبيرة للترويج السياحي للبلد حيث حرصت الحكومة الماليزية في الفترات السابقة على تنظيم واستضافة العديد من الأحداث الدولية كمعرض ليما لانكاوي الدولي للملاحة والفضاء وبطولة العالم للهواة بين فريق الغولف، سباق لنكاوي للدراجات Le Tour de Langkawi سباقات F1 بطولة العالم للزوارق سباق الجائزة الكبرى وتعتبر كلها أحداث دولية وذات شعبية كبيرة.

حيث يمكن أن تجتذب التظاهرات الدولية الزوار الأجانب بشكل غير مباشر إما كوفود أو مشاركين أو مؤيدين أو فرق أو جماهير، ويجلب "المسافرين من رجال الأعمال ذوي الإنفاق المرتفع" الراغبين في إنفاق مبالغ كبيرة على المرافق مثل الإقامة والخدمات والمنتجات عالية الجودة.

2-3 ترويج ماليزيا كوجه تسوق عالمية:

بما أن سياحة التسوق أصبحت تحظى بشعبية كبيرة وتزداد يوما بعد يوم، ركزت ماليزيا جهودها على الترويج لماليزيا على أنها وجهة تسوق جذابة، وذلك بتنظيم الكرنفالات ومهرجانات التسوق السنوية ومنح خصومات مختلفة. حيث تتوفر ماليزيا على أكثر من 220 مؤسسة تسوق كبرى وتنوع المنتجات المتاحة كالأزياء والمجوهرات، الأجهزة الكهرومنزلية والحرف اليدوية.

2-4 استراتيجيات أخرى:

- عرض ماليزيا على أنها وجهة سياحية جذابة على مدار العام لما تملكه من تنوع في المناخ والتضاريس (غابات وشواطئ وجبال)
- التركيز على المنتجات التي تلبي الاحتياجات الخاصة مثل الرحلات البحرية وسياحة اليخوت؛
- العمل أكثر على توفير السلامة والأمان، ورفاهية السياح.
- توفير وتعزيز شبكة الإتصالات وتكنولوجيا الإعلام ؛
- تشجيع السياحة الداخلية وتسهيلها؛
- تشجيع الأنشطة التسويقية والترويجية ؛
- التركيز على التدريب وتكوين الموارد البشرية من أجل تقديم خدمات جيدة؛
- تكثيف التسويق والترويج للمنتجات السياحية في الأسواق الرئيسية في آسيا، الهند الصين وأوروبا ؛

3- الإجراءات اللازمة لدعم إستراتيجية التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر بناءا على التجربة الماليزية:

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي باشرته الجزائر يهدف بالدرجة الأولى إلى دعم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة والمخفضة لمستويات البطالة والسياحة من بين هذه القطاعات التي عولت عليها الحكومة الجديدة لتحقيق ذلك في ظل الخطاب السياسي الجديد الذي أكد على ضرورة الاهتمام بالسياحة كقطاع واعد لتنمية مستدامة في ظل الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها الجزائر ومكانتها الإستراتيجية والجيو سياسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والتي بدأت تستعيدها مع نهاية التسعينيات تلك المرحلة السوداء في تاريخ الإقتصاد الجزائري التي أدت إلى تراجع أداء كل القطاعات عامة والقطاع السياحي على الأخص بسبب تدهور الأوضاع الأمنية، وإذا ما أرادت الجزائر تفعيل هذا القطاع الاستراتيجي يجب عليها القيام بما يلي:

3-1 دعم التكوين: باعتبار العنصر البشري هو المحور الأساسي في تقديم الخدمات السياحية فلابد أن يستفيد من عمليات التكوين والتدريب ليرقى بمستوى الخدمات إلى تطلعات السياح ولذلك لابد من: [20]

- إعادة النظر في البرامج التكوينية لغرض تكييفها مع تطور الاحتياجات والتقنيات الحديثة لتسيير النشاط والخدمة السياحية باقتناء دعامات بيداغوجية وعصرية وإعادة تأهيل الأساتذة
- تأسيس بكالوريا تقنية في السياحة قصد ضمان توفير مهنيين متخصصين ومسيرين في ميدان السياحة.
- فتح فرع "الاقتصاد السياحي " بالجامعات مع توسيعه إلى ما بعد التدرج.
- مواصلة إدماج مهن السياحة في النظام الوطني للتكوين المهني والتربية الوطنية.
- إعداد برنامج للتبادل وتحسين المستوى مع معاهد دولية متخصصة في التكوين.

3-2 دعم النوعية: إن تدهور الخدمات السياحية في الجزائر يعتبر من أهم العراقيل التي تقف أمام توافد السياح إلى الجزائر لهذا وجب الاهتمام بهذا الجانب ومنحه العناية اللازمة للقضاء على هذا الضعف الكبير في صناعة السياحة الجزائرية مما يستوجب:

- مواصلة عملية التقييس والتنظيم ومراقبة النشاطات والمهن في قطاع السياحة.
- توعية المتعاملين باللجوء إلى نظام منح شهادات النوعية المعتمدة والمعمول بها في ميدان السياحة المستدامة.
- تحسين محيط السياحة من خلال التطبيق الصارم للإجراءات والقواعد المتعلقة بالنظافة العمومية، حماية التراث الحضاري والثقافي، حماية الموارد الطبيعية وتسهيل إجراءات دخول وتنقل السياح.
- فتح وتكثيف خطوط جوية وبحرية جديدة باتجاه الدول الكبرى الموفدة للسياح الأجانب.

3-3 دعم الترويج السياحي: يعتبر الترويج السياحي اليوم محور عملية التسويق السياحي ولذا يجب أن تهتم الإستراتيجية الجديدة بدعمه وتوفير كل الإمكانيات اللازمة للوصول إلى الأهداف المسطرة وذلك عن طريق أخذ التدابير التالية[21]:

- اعتماد تقنيات الإعلام والاتصال الحديثة وتعميمها على كافة متعاملي قطاع السياحة.
- إنجاز ونشر تحقيقات في المنشورات وقنوات التلفزيون المتخصصة.

- تنظيم رحلات استكشافية وإعلامية لفائدة الصحافة المتخصصة وصانعي الأسفار.
- تنظيم مواسم ثقافية ذات بعد دولي مثل مهرجان تيمقاد، جميلة....الخ.
- إعداد دراسات للأسواق السياحية.
- إشراك الحركة الجمعوية والمنظمات المهنية في الترويج السياحي.
- تكثيف المشاركة في المعارض والصالونات المتخصصة في الخارج.

3-4 رفع طاقات الإيواء: يعتبر مؤشر طاقات الإيواء من أهم المؤشرات التي تدل على تقدم القطاع أو تأخره، فإن السائح عندما يفكر في السفر خاصة خارج بلاده فإن أول ما يبحث عنه بعد تذكرة السفر هو مكان إقامته ومستوى الخدمات المقدمة في ذلك المكان[22].

3-5 العمل على استقرار الإطار التنظيمي والتشريعي للنشاط السياحي: إن صدور ميثاق السياحة 1966 أدى إلى إرساء سياسة سياحية تهدف إلى تطوير السياحة الخارجية وعملت كل البرامج المسطرة آنذاك والمؤسسات القائمة على القطاع على تجسيد ذلك على الواقع ولكن مع بداية 1970 والمخطط الرباعي الأول تم إعادة حل هذه المؤسسات وتأسيس مؤسسات أخرى وبصدور ميثاق 1976 وتوجه المسؤولين نحو تطوير السياحة الداخلية وتحول في السياسة المنتهجة أدى إلى إعادة النظر في التنظيم القائم على رأس القطاع سنة 1980، هذا التنظيم الجديد الذي تعرض إلى تغيير وتعديل بعد ثلاث سنوات إلى أن تم إعادة هيكلة المؤسسات أو تصنيفها وفقا لبرنامج التعديل الهيكلي الذي خضعت له الجزائر، والذي أدى في كل مرة إلى إصدار قوانين تتماشى مع السياسة المنتهجة مما أسفر عن تضارب في الاختصاصات والتداخل في المهام بين المؤسسات القائمة على القطاع فانعكس سلبا حتى أن الوزارة القائمة على القطاع عرفت تغيرات كثيرة فمن وزارة السياحة والصناعات التقليدية إلى وزارة السياحة إلى وزارة تهيئة الإقليم .إن عدم استقرار التنظيم يؤدي إلى فشل التنظيم في أداء مهامه.

الخلاصة:

بناءا على ما سبق يتضح أن للسياحة دور هام في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مساهمتها في جلب العملة الصعبة وتحسين ميزان المدفوعات، وقدرتها على خلق فرص العمل وتوليد الدخل، وقد حظيت باهتمام الكثير من الدول باختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية والمنظمات الدولية كالمنظمة العالمية للسياحة.

ومع تراجع أسعار النفط أضحت الكثير من الدول تبث عن بديل وبالرغم من أن الجزائر تمتلك مقومات الجذب السياحي لما تتوفر عليه من تنوع الفريدة من نوعه، إلا أن قطاع السياحة لا يرقى إلى المستوى المطلوب ولم يلعب الدور المنوط به، وهذا راجع لعديد من العراقيل والمعوقات منها:

- نقص الترويج السياحي ؛
- ضعف الهياكل القاعدية المخصصة للقطاع؛
- نقص الوعي السياحي لدى المواطنين؛

و عليه يتوجب على الدولة الجزائرية الاعتماد على اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير التي من شأنها ان تساهم بشكل كبير في تطوير وتفعيل دور هذا القطاع الفعال وأهمها:

- تشجيع الخواص للاستثمار في هذا القطاع وذلك بتسهيل الحصول على القروض وتخفيف الأعباء الضريبية عليهم.
- العمل على تحسين مستوى الخدمات الفندقية كما ونوعا.
- تثمين وتحسين صورة الجزائر أمام الخارج وكذا الجزائريين؛
- إيلاء أهمية كبرى للتوعية بأهمية السياحة عبر تنظيم الحملات الإعلامية الواسعة من أجل المساهمة في تصحيح المفاهيم المغلوطة داخل وخارج الوطن.
- الترويج للسياحة الجزائرية عبر مختلف الوسائل كالجرائد، التلفاز والانترنت؛
- دراسة شكاوى واحتجاجات النزلاء في الفنادق والعمل على معالجتها؛
- الاهتمام بتأهيل اليد العاملة في قطاع الفندقة والسياحة.

المراجع والهوامش:

[1] جميل أحمد، حجار مرهون إيمان، **القطاع السياحي وجودة خدماته وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي بالدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حمة لخضر، الوادي، يومي 02 – 03 / 11 / 2016، ص 6.

[2] كواش خالد، **السياحة مفهومها، أركانها، أنواعها**، الطبعة الأولى، دار التنوير، الجزائر، 2007، بتصرف، ص12.

[3] محمود كامل، **السياحة الحديثة**، الهيئة المصرفية للكتاب، مصر، 1975، ص 16.

[4] درواسي مسعود، رباحي صبرينة، **أهمية تنشيط القطاع السياحي محليا ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي بالدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، يومي 02 – 03 / 11 / 2016، ص 5.

[5] برنامج الأمم المتحدة www.unep.org/bh .

[6] برنامج الأمم المتحدة: www.unep.org/bh.

[7] نفس المرجع السابق، ص 106.

[8] www.unep.org/bh برنامج الأمم المتحدة .

[9] درواسي مسعود، رباحي صبرينة، مرجع سابق، ص 7.

[10] عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، مقال، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، العدد 04 / جوان /2016، ص 68.

[11] الهام يحياوي، **دور نشر ثقافة الجودة في تحقيق التنمية السياحية بالجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة باتنة، العدد 07، 2012، ص81.

[12] أحمد فوزي ملوخية، التنمية السياحية، مكتبة بستان المعرفة، جامعة الاسكندرية، ص 49.

[13] أحمد عبد الكريم سلامة، التنمية السياحية والتشريعات البيئية في مصر، جامعة حلوان، مصر، ص 286.

[14] نفس المرجع السابق، ص 287.

[15] إلهام يحياوي. مرجع سابق، ص 85.

[16] عبد الرزاق مولاي، خالد بورحلي، مرجع سابق، ص 75.

[17] عوينان عبد القادر، **السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012 /2013، ص ص 279-280.

[18] National Tourism Plan, 2004-2010 Main Report, 2004. p 9.

[19] Pradeep Kumar Nair et Toney K. Thomas, Sustainable Tourism in Malaysia, Varia, vol 8,2013 p60.

[20] عامر عيساني، **الأهمية الإقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، الجزائر، 2009-2010، ص 121.

[21] عامر عيساني، مولحسان أيات الله، **التنمية السياحية في الجزائر واقع وأفاق**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات أعمال المؤتمر الدولي حول "تطوير السياحة والفندقة في الوطن العربي"، جامعة شرق الأوسط، الأردن، أيام 06، 07، و08 سبتمبر 2012، ص09.

[22] شرفاوي عائشة، **السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية**، اطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر 03، 2014-2015، ص170.

إدارة الجودة الشاملة كأحد المداخل المساهمة في تحقيق الأداء المتميز
-دراسة حالة وكالة موبيليس بسكرة

د.مهديد فاطمة الزهراء — **جامعة برج بوعريريج**/ الجزائر

أ. **مصمودي طلال** — **جامعة برج بوعريريج**/ الجزائر

الملخص:

هدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع تطبيق معايير ومبادئ إدارة الجودة الشاملة على مستوى وكالة موبيليس بسكرة، ودراسة مدى تأثيرها على تحقيق الأداء المتميز، باعتبارها احد المداخل الحديثة لتحسين الإنتاجية وزيادة الإرباح وتحسين سمعتها في السوق المحلي والخارجي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استعمال استمارة تم تطويرها وتوجيهها إلى العاملين في الوكالة محل الدراسة، تقيس وتكشف واقع تطبيق متطلبات ومبادئ وأبعاد إدارة الجودة الشاملة، وأثرها في تحقيق الأداء المتميز وهذا باستخدام برنامج الحزم الاجتماعية الإحصائية SPSS v21

الكلمات المفتاحية: الجودة، الأداء، إدارة الجودة الشاملة، الأداء المتميز، وكالة موبيليس.

Abstract

This study aimed to identify the reality of applying the principles of TQM at Mobilis Biskra agency. And study their impact on achieving excellence performance, As one of the modern approaches to improving productivity, increasing profits and improving its reputation in the domestic and foreign markets. To achieve the objectives of the study,we use a form which developed and directed to the staff of the agency under study.she Measure and reveal the reality of applying the requirements, principles and dimensions of TQM. And its impact on achieving outstanding performance using the social statistical packages program SPSS v21.

Keywords: Quality, Performance, Total Quality Management, Performance Excellence, Mobilis Agency.

تمهيد:

لقد شكلت القيم والمفاهيم والمبادئ التي صاحبت قيام الثورة الصناعية أساس تحول المجتمع إلى مجتمع صناعي، وما المنظمات والمؤسسات الحالية إلا مفاهيم كانت ضرورية في حينها وانطلقت منها المنظمات في بناء وتطوير هياكل ووضع أسس تطوير أدائها، ولكن مع التغيرات العالمية التي حدثت بطريقة فجائية وأحيانا سريعة تجاوزت قدرات هذه المنظمات على التكيف مع الواقع و أدت إلى عجزها عن مواصلة معدل الأداء، إذ أدى تفعيل دور ما سمي بالقوى الأربعة المتمثلة في الزبون والمنافسة والتغيير والتعقيد من جهة، وظهور التكتلات الاقتصادية، والمنظمات العالمية فضلا عن الثورة الهائلة في المعلوماتية والاتصالات في جهة أخرى، إلى إعادة التفكير في المفاهيم والمبادئ التي تأسست عليها هذه المنظمات والتي كانت تتناسب مع أحوال العصر القائم آنذاك و البحث عن مناهج حديثة تتناسب مع هذه التغيرات لمحاولة الوصول إلى حصص سوقية جديدة معتمدة في ذلك على تحقيق الأسبقيات التنافسية ومن أبرزها أسبقية الجودة، غير أنها لا تكفي لوحدها لتحقيق هذا التوجه بل لابد من تبني الاتجاهات الأكثر حداثة والنظم في إدارتها، ولعل من ابرز هذه الاتجاهات إدارة الجودة الشاملة (TQM/Total qualité management)، التي تأتى في مقدمة الأفكار الإدارية التي شكلت الوعاء الجديد المتناسب مع تلك المعطيات والقادر على مواجهتها بفعالية، وقد أكدت الأدبيات والدراسات أن مفاهيم إدارة الجودة الشاملة كانت هي قاعدة الأساس التي انطلقت منها حركة البحث عن الأداء المتميز ، أهميتها في تحسين الربحية وتعزيز المركز التنافسي فضلا عن الاستجابة لتوقعات الزبائن وتحسين معدلات الإنتاجية الأمر الذي يعكس أهمية هذا المدخل في تحقيق أداء متميز لأداء المنظمة وعلى جميع المستويات.

إشكالية الدراسة:

من هنا يمكن صياغة الإشكالية التالية :

ما هو اثر إدارة الجودة الشاملة على الأداء المتميز بالمؤسسات الاقتصادية؟

ضمن هذه الإشكالية تندرج الأسئلة الفرعية التالية :

- هل تتوفر المؤسسة محل الدراسة على مؤشرات الأداء المتميز ؟
- إلى أي مدى يلتزم أفراد وكالة موبيليس بمبادئ ومعايير إدارة الجودة الشاملة؟
- هل توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية لإدارة الجودة الشاملة على الأداء المتميز بوكالة موبيليس؟

الفرضيات:

من أجل تحقيق أهداف البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** تلتزم وكالة موبيليس بتطبيق معايير ومبادئ إدارة الجودة الشاملة.
- **الفرضية الثانية:** تتميز وكالة موبيليس بالتفوق والتميز في الأداء.

- **الفرضية الثالثة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين إدارة الجودة الشاملة والأداء المتميز بوكالة موبيليس ببسكرة.
- **الفرضية الرابعة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين مبادئ إدارة الجودة الشاملة والأداء المتميز.

تتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :

- توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين بعد دعم الإدارة العليا والأداء المتميز بمحل الدراسة.
- توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين بعد التحسين المستمر والأداء المتميز بمحل الدراسة.
- توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين بعد التركيز على العاملين والأداء المتميز بمحل الدراسة.
- توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين بعد التركيز على العملاء والأداء المتميز بمحل الدراسة.

- **أهمية الدراسة**

حاول هذه الدراسة أن تسلط الضوء على واقع وكالة موبيليس من خلالها قياس مستويات الأداء المحقق على مستوى المؤسسة ، والتعرف على مدى تطبيق وإدراك مفهوم إدارة الجودة الشاملة من خلال تطبيق أبعاد إدارة الجودة الشاملة (دعم الإدارة العليا ،التحسين المستمر، التركيز على العاملين والتركيز على العملاء)، والتوصل إلى النتائج في هذا السياق.

- **نموذج الدراسة:**

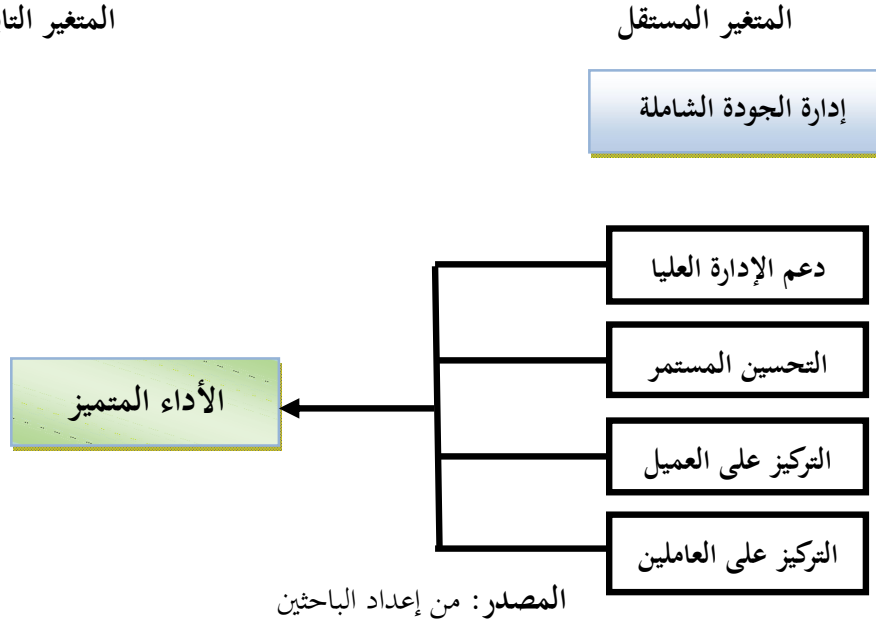

المصدر: من إعداد الباحثين

المحور الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة

الفرع الأول: ماهية إدارة الجودة الشاملة

سنحاول في هذا العنصر عرض مفهوم إدارة الجودة الشاملة عن طريق تقديم تعاريف مختلفة للجودة، الجودة الشاملة وإدارة الجودة الشاملة.

أولا: مفهوم إدارة الجودة الشاملة

1) مفهوم الجودة: يرجع مفهوم الجودة Quality إلى الكلمة اللاتينية Qualitas التي يقصد بها طبيعة الشخص أو الشيء ودرجة صلاحيته .وكانت تعني قديما الدقة والإتقان ، [1]

ويعرفها E-deming على أنها "دقة متوقعة تناسب السوق بتكلفة منخفضة بمعنى مطابقة الاحتياجات".[2]

2) مفهوم إدارة الجودة الشاملة:

يرى تشوكتر Schuctyer آن إدارة الجودة الشاملة عبارة عن " ثقافة مميزة في الأداء ، حيث يعمل ويكافح المديرون بشكل مستمر لتحقيق توقعات العملاء والمستفيدين، وأداء العمل بشكل صحيح منذ البداية مع تحقيق الجودة بفعالية عالية وفي اقصر وقت ممكن"[3].

جابلونسكي Jablonski يرى أنها :" شكل تعاوني لأداء عمل يعتمد على القدرات المشتركة لكل من الإدارة والعاملين ، بهدف تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية بصفة مستمرة من خلال فرق العمل".[4]

يرى هوفر Hoffher وزملاؤه أن إدارة الجودة الشاملة :" فلسفة إدارية مصممة لجعل المنشاة أكثر سرعة ومرونة، بحيث تسهم هذه الطريقة في ظهور نظام متين التركيب يوجه جهد كل موظف إلى كسب ثقة العميل، كما تسهم هذه الطريقة في استحداث بيئة تسمح بمشاركة منتسبي المنشاة جميعهم في التخطيط وتنفيذ أساليب التحسين المستمر لتلبية رغبات الزبون".[5]

إدارة الجودة الشاملة احد ابرز المفاهيم الجديدة التي تعمل على إحداث تغييرات جذرية في أسلوب عمل المؤسسة وفي فلسفتها وأهدافها ، بهدف إجراء تحسينات شاملة في جميع مراحل العمل بالشكل الذي يتفق مع المواصفات المحددة والمتفقة مع رغبات العملاء في سبيل الوصول ليس فقط إلى إرضاء العملاء وإسعادهم وإنما إلى إبهارهم من خلال تقديم سلع وخدمات لا يتوقعونها.

ثانيا: أهمية إدارة الجودة الشاملة

إن المنظمة التي تتبنى هذه الفلسفة تطور إمكانياتها التنافسية وتعزز موقفها بالحفاظ على نقاط القوة التي تملكها والتخلص من نقاط ضعفها عن طريق تعديل طرق العمل وتدريب المستخدمين والاستماع بشكل أدق للمستهلكين الذين يمثلون المصدر الأول والأخير للمعلومات التي تحدد المنظمة من خلالها الخصائص المناسبة في منتجاتها حيث تكمن الأهمية فيما يلي: [6]

1) **أهميتها بالنسبة للزبائن:** لقد أصبح زبون اليوم أكثر وعيا إذا ما قورن بالأجيال السابقة، ولعل هذا الوعي قد لا يدل على أمر إيجابي البتة، إذا ما علمنا أنه ردة فعل ضرورية لانتقاء المنتج الصحيح من السوق الذي انفتح على الجيد والرديء فازدادت عمليات الشراء تعقدا وتغيرت السلوكات والعادات الاستهلاكية بعد أن كانت بسيطة ميسورة، وأصبح من الأولويات تفحص سياسات التبيين ومعرفة بلد المنشأ والكثير من المعلومات التي لم تكن ضمن اهتمامات الأولين ، وفي ظل هذا الواقع و التعقيدات الحديثة التي أصبحت مشكلا تعاني منه الشركات، وجدت هذه المؤسسات مخرجا في تبني أنظمة إدارة الجودة الشاملة كالإيزو ووضع رموز هذه الشهادات على أغلفة منتجاتها أو في أروقة مبانيها دلالة على الجودة التي تلتزم بها أمام مستهلكيها وكنتيجة لهذا تحول نظر الزبون إلى انتقاء منتجات المؤسسات الحاصلة على شهادات الجودة أكثر من غيرها.

2) **أهميتها بالنسبة للمؤسسة المنتجة:** يمكن حصرها فيما يلي

- يعد مستوى الجودة من أهم المؤثرات على المزيج التسويقي الذي بدوره يؤثر هو الآخر على حجم المبيعات وعند توفر مستوى الجودة المطلوب للسلعة فان العميل سيكرر شرائها ويقنع الآخرين بها؛

- تحقيق الربحية وزيادة القدرة التنافسية في السوق ، حيث أن الجودة هي أحد أبرز الجوانب الأساسية، لإعطاء ميزة خاصة للسلعة في ظل الجودة العالية للمنتجات المعروضة ؛

- تعمل الجودة على تقليص تكاليف النوعية والقضاء عليها.

3) **أهميتها بالنسبة للموظفين والعاملين:** تكمن أهمية إدارة الجودة الشاملة للموظفين والعاملين فيما يلي

- توفر بيئة عمل تشجع على الابتكار وزيادة معدلات الإنتاجية والجيد، وكذلك التشجيع على طرح الأفكار والرؤى التطويرية لتحسين وتطوير إجراءات العمل؛

- ارتفاع معدلات الرضا الوظيفي بين العاملين، واختصار الوقت في انجاز الأعمال؛
- تطوير وتبسيط إجراءات العمل، وسهولة قياس أداء العاملين وفق معايير واضحة؛
- رفع مستوى التعاون و التكامل بين الإدارات، وتدريب العاملين على العمل بروح الفريق الواحد؛
- استبعاد المهام والأعمال عديمة الفائدة أو المتكررة، ورفع مستوى الثقة وزيادة الكفاءة العملية بين العاملين والعملاء.

الفرع الثاني: ماهية الأداء المتميز

التميز هو عمل الأشياء بطريقة صحيحة وبدرجة عالية من الدقة والاحتراف، وهو الطريقة العلمية لقياس الانجازات من خلال معرفة رضا العاملين والزبائن وأصحاب المصلحة بالمنظمة.[7]

أولا: مفهوم الأداء المتميز

يعرف التميز التنظيمي بأنه حالة من الإبداع الإداري والتفوق التنظيمي التي تحقق مستويات غير عادية من الأداء، مما ينتج عنه انجازات تتفوق على ما يحققه المنافسون ويرضي العاملون وكافة أصحاب المصلحة في المنظمة[8]، وإدارة التميز هي القدرة على توفيق وتنسيق عناصر المنظمة وتشغيلها في تكامل وترابط لتحقيق أعلى معدلات الفاعلية والوصول بذلك إلى مستوى المخرجات الذي يحقق رغبات ومنافع وتوقعات أصحاب المصلحة المرتبطين بالمنظمة.[9]

ويعرف Thomas. O and Frank. B الأداء التميز بأنه القدرة على التوفيق بين جميع احتياجات أصحاب المصلحة من داخل وخارج المنظمة، ولتحقيق دلك يتعين على المنظمات وضع إطار عملياتي يمثل كافة مكوناتها، فضلا على أن التميز يعتبر حل لإدارة الأداء بكامل المنظمة.[10]

أما عادل زايد فيوضح فكرة التميز ليست تميز المنتج أو الخدمة التي تقدمها المنظمة، ولكنها مفهوم اكبر يتضمن جودة كل الجوانب التنظيمية اللازمة لتحقيق رضا العميل وقيادة السوق ومختلف نتائج الأعمال الأخرى، وهو شعار ترفعه العديد من المنظمات الحديثة وتتخذه رسالة أساسية لها.

يعرف ماكس ويل « Max Well » الأداء المتميز" بأنه ينبع من انجاز البنود الصحيحة بالطريقة الصحيحة، وهو بذلك يتماشى مع مبادئ إدارة الجودة الشاملة "[11]

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف الأداء المتميز بأنه قدرة الفرد أو المنظمة على أداء الأعمال المطلوبة منهم بدرجة عالية من الإتقان والانضباط والجودة بدون ترك مجال للخطأ أو الانحراف، بوجود إدارة تتميز بالتفوق والريادة، ومهارات قادرة على إنجاز نتائج غير مسبوقة.

ثانيا: دوافع الأداء المتميز

شهد النصف الثاني من القرن العشرين تغير العديد من المفاهيم الإدارية، ولجأت معظم المنظمات إلى تبني فكر إداري جديد من اجل التميز، لان المنظمات التي تعتنق فكرا إداريا جامدا لفترة طويلة يصعب عليها أن تجد لنفسها مكانا تنافسيا مرموقا، ولذلك فإنها تستجيب للعديد من القوى الداعمة للتميز، ويمكن بصفة عامة تحديد أهم القوى الداعمة كما يلي: معدلات تغير سريعة؛ منافسة بلا حدود؛ حفظ المكان والمكانة؛ تنامي الشعور بالجودة ؛ تكنولوجيا المعلومات.

شكل رقم (1) : الأسباب الداعمة للتميز

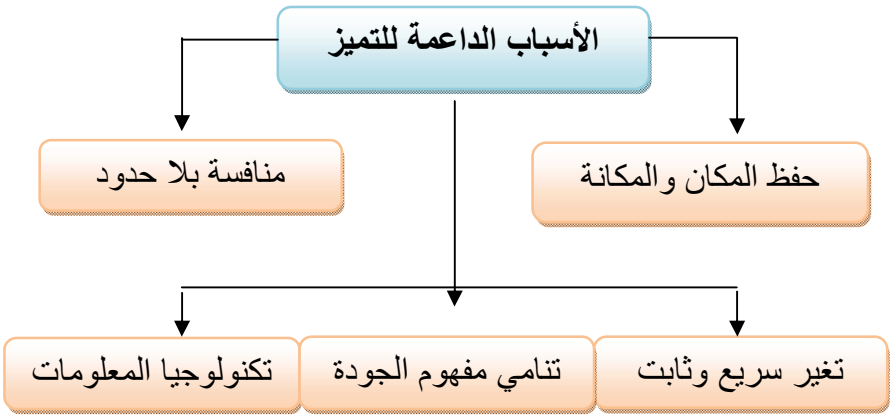

المصدر: عادل زيد، الأداء التنظيمي المتميز، الطريق إلى منظمة المستقبل، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2002، ص 7.

المحور الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

سنحاول في هذا المحور إسقاط الأسس السابقة على ميدان الدراسة المتمثل في وكالة موبيليس– بسكرة – وذلك من خلال التعرف على أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على الأداء المتميز.

الفرع الأول :منهجية الدراسة

تماشيا مع طبيعة هذه الدراسة، ومن اجل تحقيق أهدافها ودراسة الإشكالية المطروحة وتحليل أبعادها ونتائجها والإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات، قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يرتكز على الوصف العلمي الدقيق للظاهرة المدروسة وصفا كميا أو وصفا نوعيا، وتم توزيع 30 استمارة على عمال الوكالة، وتكونت من محورين رئيسيين هما:

- **محور البيانات العامة** تتضمن البيانات الشخصية التي تخص أفراد مجتمع الدراسة وهي :الجنس، السن، المستوى التعليمي، الوظيفية الحالية والأقدمية في الوكالة.
- **محور البيانات الموضوعية:** شمل في المجموع **39** عبارة مقسمة بين متغيرين مستقل وتابع إدارة الجودة الشاملة والأداء المتميز.
- **قياس ثبات الاستبيان** :لقد تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ Cronbach Alpha لقياس الثبات الكلي للاستبيان والاتساق الداخلي لعباراته، فكانت قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الإستبيان ولكل بعد كما في الجدول الموالي

جدول رقم (01) يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

المتغيرات	الأبعاد	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
المتغير المستقل إدارة الجودة الشاملة	دعم الإدارة العليا	07	0.827
	التحسين المستمر	05	0.786
	التركيز على العميل (رضا الزبون)	06	0.853

	التركيز على العاملين	06	0.817
المتغير التابع الأداء المتميز	الأداء المتميز	15	0.760
ألفاكرونباخ الكلية		39	0.885

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن قيمة معامل ألفاكرونباخ الكلية تمثل نسبة عالية حيث تساوي **0,885** وهي تفوق **0.6** مما يدل على أن عبارات الاستبيان تتسم بالتناسق الداخلي وبالموثوقية وهذا ما يجعلها صالحة للدراسة والتحليل واستخلاص النتائج، أيضا قيمة معامل ألفاكرونباخ الخاصة بكل بعد من أبعاد المتغير المستقل إدارة الجودة الشاملة ذات مصداقية حيث جاءت ألفاكرونباخ للبعد الأول والثاني والثالث والرابع على الترتيب : **0,827** ،**0,786** ،**0,853**، **0,817** ، نفس الشئ بالنسبة لعبارات المتغير التابع الأداء المتميز حيث اتسمت بالثبات وبلغ قيمة المعامل الفاكرونباج **0,760** .

الفرع الثاني: وصف وتحليل بيانات الدراسة

أولا: الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق المتغيرات الشخصية

الجدول التالي يوضح الخصائص الشخصية لأفراد العينة والتي يتم تحليلها فيما بعد:

جدول رقم (02) :يوضح توزيع أفراد العينة حسب المعلومات الشخصية

المعلومات الشخصية		التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	19	63,3
	أنثى	10	33,3
	المجموع	29	96,7
	القيم المفقودة	1	3,3
العمر	أقل من 30	/	/
	40-31	16	53,3

	50-41	11	36,7
	أكبر من 50	2	6,7
	المجموع	29	96,7
	القيم المفقودة	1	3,3
المستوى التعليمي	**متوسط آو أقل**	1	3,3
	ثانوي	7	23,3
	جامعي	22	73,3
	المجموع	30	100
	القيم المفقودة	/	/
الوظيفة التي يشغلها العامل حاليا	**إطار**	20	66,7
	مسؤول تحكم	5	16,7
	عون تنفيذي	4	13,3
	المجموع	29	96,7
	القيم المفقودة	1	3,3
الأقدمية في المؤسسة	**أقل من 5**	5	16,7
	10-05	9	30,0
	أكثر من 10	12	40,0
	المجموع	26	86,7
	القيم المفقودة	4	13,3

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يبين الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة حسب كل متغير وكانت النتائج كالآتي:

1) الجنس: نلاحظ أن عدد الإناث بلغ **10** بنسبة مئوية **33,3** من مجموع مجتمع الدراسة، في حين بلغ عدد الذكور**16** بنسبة **63,3** من عينة الدراسة، مما سبق يمكن نستنتج أن هناك تنوع من الجنسين.

2) العمر: حسب متغير العمر يتبين لنا من الجدول أعلاه أن أكبر نسبة كانت للفئة**31-40**حيث بلغ عدد أفراد هذه الفئة**16** بنسبة مئوية بلغت **63.3** تليها **41-50** حيث بلغ عدد أفراد هذه الفئة **11** فردا بنسبة مئوية بلغت **36,7** وأخيرا الفئة الأكبر من **50** بفردين ونسبة مئوية تساوي إلى **6,7** وعليه نستنتج وجود تنوع في الفئات العمرية في عينة الدراسة، وكانت فئة الشباب هي العنصر الأكثر تواجدا.

3) المستوى التعليمي: يوضح الجدول أن من أفراد المجتمع لهم مستوى تعليمي يتمثل في شهادة عليا حيث بلغ عددهم **22** فرد بنسبة **73,3**، تليها فئة الذين يبلغ مستواهم الثانوي ب**07** أفراد بنسبة **23,3** ، وأخيرا فئة متوسط أو اقل بلغ عدد أفرادها **01** بنسبة **3.30** مما سبق نلاحظ وجود تنوع في المستوى التعليمي لأفراد المجتمع وخاصة الحاملين لشهادات عليا، وهذا راجع إلى طبيعة الخدمات المقدمة من طرف الوكالة والتي توظف لأجلها اليد العاملة الحاملة للشهادات، وبدرجة أقل للفئات الأخرى التي ستشغل أعوان تحكم، لذا وجب على الوكالة الاستثمار في هذه الإطارات وتحفيزها والاهتمام بها لأنها تساهم بشكل كبير في تقديم خدمة مميزة وبالتالي التحسين من الوصول إلى الأداء المتميز.

4) الوظيفة التي يشغلها العامل حاليا: من خلال الجدول نلاحظ توفر الوكالة لعدد كبير من الإطارات حيث بلغ عددهم **20** فردا أي بنسبة **66,7** وهذا جاء منطقيا مع نسبة إحصائية المستوى التعليمي لأصحاب الشهادات ، تليها فئة مسؤولي التحكم ب **05** أفراد ونسبة تقدر **ب 16,7** أيضا هي متناسقة مع عدد أفراد فئة الأفراد الذين يبلغ مستواهم التعليمي الثانوي ، وأخيرا فئة أعوان التنفيذ ب **04** أفراد ونسبة **13,3**.

5) الأقدمية في المؤسسة: يوضح الجدول اختلاف في سنوات الخبرة لدى المبحوثين حيث نجد أن فئة الأفراد الذين يمتلكون خبرة أكثر من **10** سنوات جاءت في المرتبة الأولى ب **12** فردا ونسبة **40,0** ، تليها الفئة الأقل منها مباشرة أي من **05** إلى **10** سنوات ب **09** أفراد ونسبة **30** وأخيرا الموظفون الأقل من **05** سنوات ب **05** أفراد ونسبة **16,7**. نستطيع أن نستنتج على ضوء النتيجة السابقة أن معظم خبرات أفراد المجتمع لها خبرة لا باس بها ، وأكثر من 05 سنوات مما يجعلها قادرة على تقديم خدمة ذات جودة شاملة وبالتالي تقديم أداء متميز .

ثانيا : تحليل وتفسير محاور الدراسة

نتعرض في هذا الجزء إلى اختبار الفرضيات التي سبق طرحها وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المتوفرة في برنامج.

1) اختبار الفرضية الأولى:

تلتزم وكالة موبيليس بتطبيق معايير ومبادئ إدارة الجودة الشاملة.

لإثبات هذه الفرضية نعتمد على حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمبادئ إدارة الجودة الشاملة وتحليل عباراته وهو المتغير المستقل، ويتم دراسة كل بعد من أبعاد إدارة الجودة الشاملة كل على حدى.

جدول رقم (03) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمبادئ إدارة الجودة الشاملة

الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
01	دعم الإدارة العليا	4,57	0,36	عاليــة
02	التحسين المستمر	4,44	0,38	عاليــة
03	التركيز على العميل (رضا الزبون)	4,29	0,40	عاليــة
04	التركيز على العاملين	4,54	0,41	عاليــة
مبادئ إدارة الجودة الشاملة		4,46	0,26	عاليــة

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الكلي للمتغير المستقل(إدارة الجودة الشاملة) جاء بدرجة **موافقة عالية**، حيث بلغ **4,46** بانحراف معياري **0,26** وهذا ما يعني أن وكالة موبيليس تقوم بتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة بأبعادها الأربعة سابقة الذكر حيث جاءت كلها بمتوسطات مرتفعة مما يعكس درجة موافقة عالية من قبل أفراد العينة لمدى توفرها، ومنه نستنتج قبول فرضية أن **وكالة موبيليس تقوم بتطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة.**

2) اختبار الفرضية الثانية:

تتميز وكالة موبيليس بالتفوق والتميز في الأداء

الجدول التالي يوضح مدى توفر الأداء المتميز بوكالة موبيليس ببسكرة

جدول رقم (04):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة الخاصة بعبارات المتغير التابع الأداء المتميز

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
		النسبة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما			
01	تُسند الإدارة العليا الوظائف بحسب قدرات العمال.	التكرار	13	15	02	/	/	4,37	0,61	**عالية**
		النسبة	43,3	50	6.7	/	/			
02	تُحقق الإدارة العليا أهداف العمل.	التكرار	07	23	/	/	/	4,23	0,43	**عالية**
		النسبة	23,3	76,7	/	/	/			
03	يستوعب الهيكل التنظيمي إجراء التغييرات التي تحتاجها الوكالة.	التكرار	12	18	/	/	/	4,40	0,49	**عالية**
		النسبة	40	60	/	/	/			
04	تمتلك الوكالة الرؤيا المستقبلية إزاء ما تسعى إلى تحقيقه.	التكرار	10	17	03	/	/	4,23	0,63	**عالية**
		النسبة	33,3	56,7	10	/	/			
05	تنسجم الإستراتيجية مع الأهداف التي تسعى الوكالة إلى تحقيقها.	التكرار	15	13	02	/	/	4,43	0,63	**عالية**
		النسبة	50	43.3	6.7	/	/			
06	توفر الإستراتيجية المناخ الذي يعزز من مستويات الأداء المطلوبة.	التكرار	11	19	/	/	/	4,37	0,49	**عالية**
		النسبة	36,7	63,3	/	/	/			

07	تنسجم ثقافة الوكالة مع القيم التي يؤمن بها العمال.	التكرار	11	17	02	/	/	4,30	0,60	**عالية**
		النسبة	36.7	56.7	6.7	/	/			
08	تعكس ثقافة الوكالة الاحترام المتبادل بين المدراء والعمال.	التكرار	11	17	02	/	/	4,23	0,63	**عالية**
		النسبة	36.7	56.7	6.7	/	/			
09	تسعى الإدارة العليا في الوكالة باستمرار إلى تحقيق مركز تنافسي جيد.	التكرار	10	17	03	/	/	4,37	0,55	**عالية**
		النسبة	33,3	56,7	03	/	/			
10	تمتلك الوكالة كفاءات بشرية قادرة على حل المشاكل.	التكرار	17	12	01	/	/	4,53	0,57	**عالية**
		النسبة	56.7	40	3.3	/	/			
11	تتميز الوكالة بإدارة جيدة للسيولة والتدفقات النقدية.	التكرار	12	17	01	/	/	4,37	0,55	**عالية**
		النسبة	40	56.7	3.3	/	/			
12	تتميز الوكالة بتقديم خدمات متميزة. للزبائن.	التكرار	13	14	03	/	/	4,33	0,66	**عالية**
		النسبة	43,3	46,7	10	/	/			
13	كفاءات الموظفين حققت الإبداع والتميز.	التكرار	13	15	02	/	/	4,37	0,61	**عالية**
		النسبة	43,3	50	6.7	/	/			
14	تعتمد الوكالة على الوسائل التكنولوجية الحديثة في تقديم خدماتها.	التكرار	14	16	/	/	/	4,47	0,50	**عالية**
		النسبة	46,7	53,3	/	/	/			
15	يمتلك العامل القدرة على التفكير والإبداع في العمل.	التكرار	09	21	/	/	/	4,30	0,47	**عالية**
		النسبة	30	70	/	/	/			
المتوسط الكلي								**4,35**	**0,27**	**عالية**

المصدر :من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الكلي للمتغير التابع (الأداء المتميز)جاء بدرجة **موافقة عالية**، حيث بلغ **4,35** بانحراف معياري **0,27** وهو ما يعكس مدى تجانس استجابات أفراد العينة، وهذا المتوسط يقع في الفئة

الخامسة وهو يشير إلى الموافقة المرتفعة لأفراد العينة على المقياس الخماسي بين ، ويمكن ترتيب العبارات الرئيسية المندرجة تحت هذا المتغير كما يلي:

أولا: جاءت العبارة رقم **10** والخاصة ب "**تمتلك الوكالة كفاءات بشرية قادرة على حل المشاكل** " في الترتيب الأول من حيث درجة انتشاره في الميدان محل الدراسة، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذا البعد إلى**4.53** درجة بانحراف معياري بلغ **0,57** ، ويمكن القول أن درجة الموافقة حسب معيار" ليكارت "على امتلاك الوكالة لكفاءات بشرية قادرة على حل المشاكل جاء مرتفعا جدا.

ثانيا: جاءت العبارة رقم **14** والخاصة ب " **تعتمد الوكالة على الوسائل التكنولوجية الحديثة في تقديم خدماتها** " في الترتيب الثاني من حيث درجة انتشاره في الميدان محل الدراسة، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذا البعد إلى**4,47** درجة بانحراف معياري بلغ **0,50** ، ويمكن القول أن درجة الموافقة حسب معيار" ليكارت "على اعتماد الوكالة على الوسائل التكنولوجية الحديثة في تقديم خدماتها جاء مرتفعا جدا.

ثالثا: جاءت العبارة رقم **05** والخاصة ب " **تنسجم الإستراتيجية مع الأهداف التي تسعى الوكالة إلى تحقيقها** " في الترتيب الثالث من حيث درجة انتشاره في الميدان محل الدراسة، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذا البعد إلى **4,43** درجة بانحراف معياري بلغ **0,49** ، ويمكن القول أن درجة الموافقة حسب معيار" ليكارت "على إنسجام الإستراتيجية مع الأهداف التي تسعى الوكالة إلى تحقيقها جاء مرتفعا جدا.

رابعا: جاءت العبارة رقم **03** والخاصة ب "**يستوعب الهيكل التنظيمي إجراء التغييرات التي تحتاجها الوكالة** " في الترتيب الأول من حيث درجة انتشاره في الميدان محل الدراسة، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذا البعد إلى **4,40** درجة بانحراف معياري بلغ **0,49** ، ويمكن القول أن درجة الموافقة حسب معيار" ليكارت "على مرونة الهيكل التنظيمي لإجراء التغييرات التي تحتاجها الوكالة جاء مرتفعا جدا.

خامسا: جاءت العبارات رقم **01** و **06** و**09** و **11** و **13** والخاصة بما يلي على الترتيب" **تُسند الإدارة العليا الوظائف بحسب قدرات العمال**" ، " **توفر الإستراتيجية المناخ الذي يعزز من مستويات الأداء المطلوبة** "، " **تسعى الإدارة العليا في الوكالة باستمرار إلى تحقيق مركز تنافسي جيد** "، " **تتميز الوكالة بإدارة جيدة للسيولة والتدفقات النقدية** "، " **كفاءات الموظفين حققت الإبداع والتميز** "، في الترتيب الخامس من حيث درجة انتشارهم في الميدان محل الدراسة، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة لكل من العبارات على الترتيب إلى **4,37** درجة بانحراف معياري بلغ **0,61** للعبارة الأولى والثالثة عشر، **0,49** للعبارة السادسة و**0,55** للعبارة التاسعة و الحادية عشر ويمكن

القول أن درجة الموافقة حسب معيار" ليكارت "حرص الوكالة على إسناد الإدارة العليا الوظائف بحسب قدرات العمال والسعي باستمرار إلى تحقيق مركز تنافسي جيد، وتوفر الإستراتيجية المناخ الذي يعزز من مستويات الأداء المطلوبة ويؤدي إلى ظهور كفاءات من الموظفين تحقق الإبداع والتميز وتميز الوكالة بإدارة جيدة للسيولة والتدفقات النقدية، جاءت مرتفعة جدا.

سادسا: جاءت العبارة رقم **12** والخاصة ب "**تتميز الوكالة بتقديم خدمات متميزة للزبائن** " في الترتيب العاشر من حيث درجة انتشاره في الميدان محل الدراسة، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة على هذا البعد إلى **4,33** درجة بانحراف معياري بلغ**0,66**، ويمكن القول أن درجة الموافقة حسب معيار" ليكارت "على تقديم الوكالة خدمات متميزة للزبائن بدرجة مرتفعة.

سابعا : جاءت العبارتان رقم **07** و **15** والخاصة ب" **تنسجم ثقافة الوكالة مع القيم التي يؤمن بها العمال**"، " **يمتلك العامل القدرة على التفكير والإبداع في العمل**" في الترتيب الحادي عشر من حيث درجة انتشارهما في الميدان محل الدراسة، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة لكلا العبارتين إلى **4,30** درجة بانحراف معياري بلغ **0,60** للعبارة الأولى و **0.466** للعبارة الثانية، ويمكن القول أن درجة الموافقة حسب معيار" ليكارت " انسجام ثقافة الوكالة مع القيم التي يؤمن بها العمال و امتلاك عمالها القدرة على التفكير والإبداع في العمل درجة موافقة مرتفعة.

ثامنا: جاءت العبارات رقم **02** ، **04** ، **08** والخاصة بما يلي على الترتيب" **تُحقق الإدارة العليا أهداف العمل**" ، "**تمتلك الوكالة الرؤيا المستقبلية إزاء ما تسعى إلى تحقيقه**" ، "**تعكس ثقافة الوكالة الاحترام المتبادل بين المدراء والعمال** في الترتيب الثالث عشر من حيث درجة انتشارهم في الميدان محل الدراسة، حيث بلغ متوسط درجة الموافقة لكل من العبارات على الترتيب إلى **4.23** درجة بانحراف معياري بلغ **0,43** للعبارة الثانية ،و **0,63** للعبارتين الرابعة والثامنة، ويمكن القول أن درجة الموافقة حسب معيار" ليكارت "حرص الوكالة على أن الإدارة العليا تحقق أهداف العمل و تمتلك الرؤيا المستقبلية إزاء ما تسعى إلى تحقيقه كما أن انعكاس ثقافة الوكالة وتبادل الاحترام بين المدراء والعمال جاء بدرجات موافقة مرتفعة.

3) اختبار الفرضية الثالثة

وكانت هذه الفرضية على النحو التالي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين إدارة الجودة الشاملة والأداء المتميز بوكالة موبيليس ببسكرة

وللإجابة على هذه الفرضية يمكن الاعتماد على مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (05) : مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة.

الأبعاد		دعم الإدارة العليا	التحسين المستمر	التركيز على العاملين	التركيز على العملاء	الأداء المتميز
دعم الإدارة العليا	معامل بيرسون	**1**	/	/	/	/
	الدلالة المعنوية	/	/	/	/	/
التحسين المستمر	معامل بيرسون	**0,087**	**1**	/	/	/
	الدلالة المعنوية	**0,647**		/	/	/
التركيز على العاملين	معامل بيرسون	**0,319**	**0,221**	**1**	/	/
	الدلالة المعنوية	**0,086**	**0,241**	/	/	/
التركيز على العملاء	معامل بيرسون	**0,061**	**0,331**	**0,160**	**1**	/
	الدلالة المعنوية	**0,747**	**0,074**	**0,399**	/	/
الأداء المتميز	معامل بيرسون	**0,358**	**0,562****	**0,488****	**0,390***	**1**
	الدلالة المعنوية	**0,052**	**0,001**	**0,006**	**0,033**	/

المصدر :من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات برنامج SPSS

يبين الجدول أعلاه أن جميع معاملات الارتباط بين أبعاد المتغير المستقل **إدارة الجودة الشاملة** (دعم الإدارة العليا ، التحسين المستمر، التركيز على العاملين، التركيز على العملاء) والمتغير التابع **الأداء المتميز** تراوحت بين **0,358** إلى

0,562 ما يدل على وجود علاقة ارتباط طردية من ضعيفة إلى قوية بين أبعاد إدارة الجودة الشاملة والأداء المتميز، كما أننا نلاحظ وجود علاقة ارتباط قوية طردية بين بعد التحسين المستمر والأداء المتميز بقيمة تقدر ب **56.20%** تليها علاقة متوسطة بين بعد التركيز على العاملين والأداء المتميز ب **48.80%**، ثم علاقة أيضا متوسطة بين بعد التركيز على العملاء والأداء المتميز مقدرة ب **39%** ، واخيرا علاقة ضعيفة بين بعد دعم الإدارة العليا والأداء المتميز ب **35.80 %** .

ومن خلال هذا التحليل يتبين لنا وجود علاقة ارتباط من ضعيفة إلى قوية موجبة بين أبعاد المتغير المستقل إدارة الجودة الشاملة والمتغير التابع الأداء المتميز، وهذا ما يثبت صحة الفرضية التي تفترض:**وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل إدارة الجودة الشاملة والمتغير التابع الأداء المتميز بمحل الدراسة**

4) اختبار الفرضية الرابعة

تمحورت هذه الفرضية على النحو التالي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 لمبادئ إدارة الجودة الشاملة على الأداء المتميز بمحل الدراسة.

ومن أجل معرفة إذا كانت هناك العلاقة ذات الأثر نعتمد على الانحدار البسيط، وتتفرع عن هذه الفرضية إلى أربع فرضيات تمثل كل واحدة منها بعد من أبعاد إدارة الجودة الشاملة التي تم التطرق إليها وهي كالأتي:

- ✓ **الفرضية الفرعية الأولى :توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين بعد دعم الإدارة العليا والأداء المتميز.**

H0- لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين دعم الإدارة العليا وتحقيق الأداء المتميز

H1- توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين دعم الإدارة العليا وتحقيق الأداء المتميز

تهدف هذه الفرضية إلى معرفة إذا كان هناك علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين **دعم الإدارة العليا وتحقيق الأداء المتميز**، ونستخدم انحدار الخطي البسيط لاختبار هذه الفرضية، حيث يتمثل المتغير المستقل في دعم الإدارة العليا أما لمتغير التابع فهو تحقيق الأداء المتميز في بادئ الأمر نقوم باختبار القدرة التفسيرية لنموذج ومن ثمة معالجة الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (6): نتائج اختبار القدرة التفسيرية للنموذج.

البيان	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيم F	القيمة الاحتمالية
دعم الإدارة العليا	0.358	0.128	4.118	0.052

المصدر :من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات برنامج SPSS

من الجدول أعلاه يتضح أن معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع هو**0.358** مما يدل على وجود ارتباط ضعيف موجب، وبلغ معامل التحديد **0.128** مما يعني أن المتغير المستقل (دعم الإدارة العليا) يفسر ما نسبته **12,8 %**من المتغير التابع، أما النسبة المتبقية ترجع للعوامل الأخرى، وبلغت القيم الاحتمالية **0.052** وهي أكبر من (**0.05**) وبالتالي يتم رفض الفرضية **H1** ، التي كان محتواها وجود علاقة بين دعم الإدارة العليا وتحقيق الأداء المتميز، وقبول الفرضية **H0** التي تنفي وجود علاقة أثر بين دعم الإدارة العليا وتحقيق الأداء المتميز.

✓ **الفرضية الفرعية الثانية :توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين بعد التحسين المستمر والأداء المتميز.**

H0- لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين بعد التحسين المستمر وتحقيق الأداء المتميز

H1- توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين التحسين المستمر وتحقيق الأداء المتميز

تهدف هذه الفرضية إلى معرفة إذا كان هناك علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين التحسين المستمر وتحقيق الأداء المتميز، ونستخدم انحدار الخطي البسيط لاختبار هذه الفرضية، حيث يتمثل المتغير المستقل في التحسين المستمر أما لمتغير التابع فهو تحقيق الأداء المتميز في بادئ الأمر نقوم باختبار القدرة التفسيرية لنموذج ومن ثمة معالجة الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (7) : نتائج اختبار القدرة التفسيرية للنموذج.

البيان	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيم F	القيمة الاحتمالية
التحسين المستمر	0.562	0.316	12.960	0.001

المصدر :من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات برنامج SPSS

من الجدول أعلاه يتضح أن معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع هو**56.20 %** مما يدل على وجود ارتباط متوسط موجب، وبلغ معامل التحديد**0.316** مما يعني أن المتغير المستقل (التحسين المستمر) يفسر ما نسبته **31,6 %**من المتغير التابع، أما النسبة المتبقية ترجع للعوامل الأخرى، وبلغت القيم الاحتمالية **0.001** وهي أقل من (**0.05**) وبالتالي يتم قبول الفرضية **H1** ، التي كان محتواها وجود علاقة بين التحسين المستمر وتحقيق الأداء المتميز، ورفض الفرضية **H0** التي تنفي وجود علاقة أثر بين التحسين المستمر وتحقيق الأداء المتميز.

ولمعرفة تأثير العلاقة بين المتغير المستقل على المتغير التابع بصورة انفرادية نستخدم اختبار (**T**) لتحليل الانحدار البسيط والجدول التالي يوضع النتائج:

جدول رقم (8) : نتائج تحليل الانحدار البسيط لعلاقة التحسين المستمر على الأداء المتميز

المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة Béta	T	القيمة الاحتمالية
الثبات	2,571	0,497		5,175	0,000
التحسين المستمر	0,401	0,111	0,562	3,600	0,001

المصدر :من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات برنامج SPSS

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة معامل المتغير المستقل**0,401**، وبلغت قيم T المقابلة له 3,600 عند مستوى معنوية**0,001** وهي أقل من المستوى (**0.05**) ومنه تقبل الفرضية **H1** التي تنص بوجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين التحسين المستمر والأداء ا لمتميز.

والمعادلة التالية توضح هذه العلاقة:

$$Y= 0.401\ X + 2.571$$

حيث **Y** : المتغير التابع (الأداء المتميز)

X: المتغير المستقل(التركيز على العاملين)

✓ **الفرضية الفرعية الثالثة :هل توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين بعد التركيز على العاملين والأداء المتميز؟**

H0- لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين بعد التركيز على العاملين وتحقيق الأداء المتميز

H1- توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين دعم التركيز على العاملين وتحقيق الأداء المتميز

تهدف هذه الفرضية إلى معرفة إذا كان هناك علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين التركيز على العاملين وتحقيق الأداء المتميز، ونستخدم انحدار الخطي البسيط لاختبار هذه الفرضية، حيث يتمثل المتغير المستقل في التركيز على العاملين أما المتغير التابع فهو تحقيق الأداء المتميز في بادئ الأمر نقوم باختبار القدرة التفسيرية لنموذج ومن ثمة معالجة الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (9) : نتائج اختبار القدرة التفسيرية للنموذج

البيان	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيم F	القيمة الاحتمالية
التركيز على العاملين	0.488	0.238	8.738	0.006

المصدر :من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات برنامج SPSS

من الجدول أعلاه يتضح أن معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع هو **48.80%** مما يدل على وجود ارتباط متوسط موجب، وبلغ معامل التحديد **0.238** مما يعني أن المتغير المستقل(التركيز على العاملين) يفسر ما نسبته **23,8 %**من المتغير التابع، أما النسبة المتبقية ترجع للعوامل الأخرى، وبلغت القيم الاحتمالية **0.006** وهي أقل من (**0.05**) وبالتالي يتم قبول الفرضية **H0** ، التي كان محتواها وجود علاقة بين التركيز على العاملين وتحقيق الأداء المتميز، ورفض الفرضية **H1** التي تنفي وجود علاقة أثر بين التركيز على العاملين وتحقيق الأداء المتميز.

ولمعرفة تأثير العلاقة بين المتغير المستقل على المتغير التابع بصورة انفرادية نستخدم اختبار **T** لتحليل الانحدار البسيط والجدول التالي يوضع النتائج:

جدول رقم (10) : نتائج تحليل الانحدار البسيط لعلاقة التركيز على العاملين على الأداء المتميز

المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة Béta	T	القيمة الاحتمالية

الثبات	2,943	0,479		6,140	0,000
التركيز على العاملين	0,329	0,111	0,488	2,956	0,006

المصدر :من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات برنامج SPSS

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة معامل المتغير المستقل**0,329**، وبلغت قيم **T** المقابلة له **2,956** عند مستوى معنوية **0,006** وهي أقل من المستوى (**0.05**) ومنه تقبل الفرضية **H1** التي تنص بوجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين التحسين المستمر والأداء ا لمتميز، والمعادلة التالية توضح هذه العلاقة:

حيث **Y** : المتغير التابع (الأداء المتميز)

$$Y= 0,329\ X+2,943$$

X: المتغير المستقل(التركيز على العاملين)

✓ **الفرضية الفرعية الرابعة :توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين بعد التركيز على العملاء والأداء المتميز.**

H0- لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين **التركيز على العملاء** وتحقيق الأداء المتميز

H1- توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين **التركيز على العملاء** وتحقيق الأداء المتميز

تهدف هذه الفرضية إلى معرفة إذا كان هناك علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين **التركيز على العملاء** وتحقيق الأداء المتميز، ونستخدم انحدار الخطي البسيط لاختبار هذه الفرضية، حيث يتمثل المتغير المستقل في **التركيز على العملاء** أما لمتغير التابع فهو تحقيق الأداء المتميز في بادئ الأمر نقوم باختبار القدرة التفسيرية لنموذج ومن ثمة معالجة الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (11) نتائج اختبار القدرة التفسيرية للنموذج

البيان	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيم F	القيمة الاحتمالية
التركيز على العملاء	0.390	0.152	5.020	0.033

المصدر :من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات برنامج SPSS

من الجدول أعلاه يتضح أن معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع هو **39%** مما يدل على وجود ارتباط متوسط موجب، وبلغ معامل التحديد **0.152** مما يعني أن المتغير المستقل(**التركيز على العملاء**) يفسر ما نسبته **15.20 %** من المتغير التابع، أما النسبة المتبقية ترجع للعوامل الأخرى، وبلغت القيم الاحتمالية **0.033** وهي أقل من (**0.05**) وبالتالي يتم قبول الفرضية **H1** ، التي كان محتواها وجود علاقة بين **التركيز على العملاء** وتحقيق الأداء المتميز، ورفض الفرضية **H0** التي تنفي وجود علاقة أثر بين **التركيز على العملاء** وتحقيق الأداء المتميز.

ولمعرفة تأثير العلاقة بين المتغير المستقل على المتغير التابع بصورة انفرادية نستخدم اختبار **T** لتحليل الانحدار البسيط والجدول التالي يوضع النتائج:

جدول رقم (12) نتائج تحليل الانحدار البسيط لعلاقة التركيز على العملاء على الأداء المتميز

المتغيرات المستقلة	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة Béta	T	القيمة الاحتمالية
الثبات	3,195	0,519	/	6,156	0,000
التركيز على العملاء	0,255	0,114	0,390	2,240	0,033

المصدر :من إعداد الباحثين انطلاقا من مخرجات برنامج SPSS

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة معامل المتغير المستقل **0,255**، وبلغت قيم **T** المقابلة له **2,240** عند مستوى معنوية **0,033** وهي أقل من المستوى (**0.05**) ومنه تقبل الفرضية **H1** التي تنص بوجود علاقة أثر ذات دلالة إحصائية بين التحسين المستمر والأداء ا لمتميز.

والمعادلة التالية توضح هذه العلاقة:

$$Y= 0.255\ X +3.195$$

حيث:

Y : المتغير التابع (الأداء المتميز)

X : المتغير المستقل (التركيز على العملاء)

خاتمة

تمحورت إشكالية الدراسة حول التعرف على دور إدارة الجودة الشاملة في تحقيق الأداء المتميز في مؤسسة موبيليس وكالة بسكرة ، بهدف إيجاد العلاقة بين مبادئ إدارة الجودة الشاملة والأداء المتميز ، وتمت معالجة هذه الإشكالية وفق محورين الأول نظري حددت فيه أدبيات الموضوع، أما الثاني تطبيقي حددت فيه أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة، وبعدها تم تحليل بيانات الاستمارة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج ساهمت في حل مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها وفرضيتها، وفيما يلي عرض لأهم النتائج المتوصل إليها:

01- تمتلك الوكالة الرؤيا المستقبلية لتحقيق مركز تنافسي جيد، حيث تتبع إستراتيجية منسجمة مع أهدافها وتوفر المناخ الذي يعزز من مستويات الأداء المطلوبة.

02- تقوم وكالة موبيليس بالتشاور مع المرؤوسين بهدف التوصل إلى تحديد واضح لمهام العمل وفق هيكل تنظيمي مرن يستجيب للتغيرات التي تطرأ على المحيط.

03- حرص الوكالة على جذب واستقطاب كفاءات متخصصة وعقد دورات تدريبية لجميع الموظفيّن، وعلى جميع المستويات.

04- تسعى الوكالة إلى التحسين المستمر، وهذا عن تحديث أساليب العمل والأجهزة المستخدمة وطرق تقديم الخدمة وتشجيع مبادرات التحسين للخدمة المقدمة.

05- بالنسبة للفرضية الأولى والثانية أثبتنا صدقها من خلال حساب المتوسطات الحسابي و الانحرافات المعيارية لمبادئ إدارة الجودة الشاملة والأداء المتميز وتحليل عباراتهما ، وتبين أن وكالة موبيليس تتميز بالتفوق والتميز في الأداء في الوكالة، كما أنها تتوفر على مبادئ إدارة الجودة الشاملة.

06- بالنسبة للفرضية الثالثة أثبتنا صدقها من خلال استخدام مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، حيث تبين أن هناك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل إدارة الجودة الشاملة والمتغير التابع الأداء المتميز.

07- أما الفرضية الرابعة فقد تم إثبات اثر 3 أبعاد لإدارة الجودة الشاملة (التركيز على التحسين المستمر ، التركيز على العملاء والتركيز على العاملين) على الأداء المتميز في وكالة موبيليس بسكرة من خلال نتائج تحليل الانحدار البسيط، وتم رفض بعد دعم الإدارة العليا في تأثيرها على الأداء ا لمتميز .

التوصيات

في ضوء ما توصل إليه الباحثان من خلال هذه الدراسة تقترح التوصيات التالية:

01- ضرورة تركيز الوكالة على الاستمرار في تطبيق عناصر إدارة الجودة الشاملة كخيار استراتيجي والتي ستدعم جهودها لفتح أسواق جديدة وجذب زبائن جدد

02- حث العملين على تنمية و تطوير مهاراتهم بشكل مستمر وتقديم الدعم المادي لهم وتحفيزهم وإبقاء المناخ المناسب لمشاركتهم الفعالة في تحديد الأهداف واتخاذ القرارات.

03- السعي دوما لتحقيق رضا الزبون باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق الربح للمؤسسة وبقاءها واستمرارها، وهذا من خلال دراسة سلوكياته انطباعاته وانتقاداته أيضا والتي تشكل فرصا لخلق خدمات جديدة .

الهوامش

[1] مأمون الدرادكة وطارق شلبي،الجودة في المنظمات الحديثة،دار الصفاء للنشر،عمان،ط1 ، 2002 ،ص15

[2] Neville jean Philipe. La qualité en question. Revue Française de Gestion, Mars,Avril,Mai. 1996. p39

[3]عبد الفتاح فريد، "المنهج العلمي لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات العربية "، دار الكتب ، القاهرة ، 1996 ، ص24

[4]جابلونسكي جوزيف، ترجمة نسيم الصمادي ، "تطبيق إدارة الجودة الكلية "، مجلة خلاصات العدد 6 ، الرياض ، 1993 ، ص4

[5] Hoffherr, G.D et al ,"Break-Through thinking in Total Quality Management" ,Engle wood Cliffs, Newjersey ,1994,p3.

[6]درادكة مأمون والشبلي طارق، مرجع سابق ، ص ص-61 63

[7] Kinji.G. Total Quality Management .Kinji Business Scorecard.12(6).2001.P701

[8]علي السلمي، خواطر في الادارة المعاصرة، دار غريب، مصر، 2001، ص80.

[9]علي السلمي، إدارة التميز، مكتبة الإدارة الجديدة، دار غريب للنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص21.

[10] Thomas Oestreich and Frank Buytendjik. Management Excellence. Oracle Corporation, USA, Sepember 2008, P5

[11]على السلمي، إدارة التميز، مرجع سبق ذكره، ص 112.

السياحة في الجزائر قطاع استراتيجي للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة

زعيش محمد
جامعة باجي مختار عنابة / الجزائر

بولقرون رندة
جامعة باجي مختار عنابة / الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة واقع السياحة في الجزائر، وهذا كون قطاع السياحة من القطاعات الاستراتيجية للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

توصلت الدراسة لجمة من النتائج من اهمها تتمتع الجزائر بجملة من الامكانيات خاصة الطبيعية من تنوع المناخ والتضاريس ومناطق خلابة تجعل منها وجهة سياحية بامتياز، كما يساهم قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال توفير مناصب العمل، وزيادة الناتج المحلي الاجمالي

الكلمات المفتاحية : السياحة، التنويع الاقتصادي، التنمية المستدامة، مناصب عمل، الناتج المحلي الاجمالي.

Résumé:

Cette étude a pour objectif de connaitre la réalité du tourisme en Algérie, car le secteur du tourisme est l'un des secteurs stratégiques de la diversification économique et du développement durable.

L'étude a atteint un certain nombre de résultats, L'étude a abouti à un certain nombre de résultats, le plus important étant que l'Algérie bénéficie de nombreuses potentialités, notamment la diversité naturelle du climat, le relief et les zones panoramiques en font une destination touristique d'excellence, le secteur du tourisme contribue au développement économique de l'Algérie en créant des emplois et en augmentant le produit intérieur brut.

Mots-clés: Tourisme, diversification économique, développement durable, emplois, produit intérieur brut.

تمهيد:

تعتبر السياحة من اهم القطاعات التي تحظى باهتمام كبير على الصعيد العالمي، فالسياحة اليوم في العديد من الدول تعد من اهم الموارد الاقتصادية، نظرا لما تذر به على الاقتصاد على غرار توفير مناصب العمل وزيادة الناتج المحلي الاجمالي...الى غير ذلك، والجزائر كغيرها من الدول تسعى لترقية هذا القطاع خاصة في ظل ازمة النفط التي مست اقتصادها مع اواخر سنة 2014، حيث اصبح من الضروري تنويع اقتصادها الذي الى حد الساعة قائم على المحروقات بنسبة شبه كلية.

ان الجزائر تتمتع بإمكانيات كبيرة طبيعية وبشرية تخولها للنهوض بقطاع السياحة وجعله قطاع استراتيجي يسمح لها بالخروج من اشكالية المورد الوحيد الذي اصبح خطر كبير يهدد اقتصاد الجزائر.

- **إشكالية الدراسة:**

من هنا يمكن صياغة الإشكالية التالية :

هل يمكن ان يكون قطاع السياحة في الجزائر قطاع استراتيجي للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة؟

وللإجابة على هذه الاشكالية تم طرح الأسئلة التالية:

- ما هو واقع قطاع السياحة في الجزائر ؟
- كيف يساهم قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟

- **الفرضيات:**

- تتمتع الجزائر بإمكانيات كبيرة تجعل منها قطب سياحي بامتياز؛
- يساهم قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال مساهمته في خلق مناصب العمل بالإضافة لزيادة الناتج المحلي الاجمالي.

- **أهمية الدراسة**

تتضح أهمية الدراسة من خلال أهمية قطاع السياحة باعتباره قطاع جوهري يساهم في إصلاح الاوضاع الاقتصادية الراهنة .

- **أهداف الدراسة**

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

-التعرف على واقع قطاع السياحة في الجزائر ؛

-تسليط الضوء على أهم مساهمات قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

- **منهج الدراسة**

من أجل الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب موضوع الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

- **هيكل الدراسة**

للإجابة على الاشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى:

أولا: الاهمية الاقتصادية للسياحة واشكالها في الجزائر؛

ثانيا: واقع قطاع السياحة في الجزائر؛

ثالثا: مساهمة قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أولا: الاهمية الاقتصادية للسياحة واشكالها في الجزائر

1-الدور الاقتصادي للسياحة

يمكن ابراز الاهمية الاقتصادية للساحة فيما يلي:[1]

- خلق مناصب عمل دائمة: ان القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الاخرى، وهذا ما يعني امكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتصل للقطاعات الاخرى التي تجهزه بالمستلزمات.

- تدفق رؤوس الاموال الاجنبية: تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الاجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة.

- تحسين ميزان المدفوعات: السياحة تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، ويتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، الايرادات السيادية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية، والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الاخرى.

2-اشكال السياحة في الجزائر

نظرا للإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها الجزائر خاصة الطبيعية، جعل السياحة فيها تأخذ عدة اشكال على غرار غيرها من الدول، حيث يوضح الجدول التالي اشكال السياحة في الجزائر.

جدول رقم (1): اشكال السياحة في الجزائر

الشكل	مضمونه
السياحة الصحراوية	تشكل الصحراء قبلة سياحية بامتياز للأجانب، نظرا للمناخ الصحراوي الذي يتميز بشمس ساطعة معتدلة في فصلي الشتاء والربيع، مما يشجع على السياحة الشتوية. توفر الصحراء انشطة ترفيهية عديدة مثل: التزحلق على الرمال التسابق بالجمال...الخ، كما تجذب هواة التصوير الفوتوغرافي من كل انحاء العالم، بالإضافة الى حب الاستكشاف لدى السائح بالاحتكاك بالعادات والتقاليد الصحراوية، وكذا اختلاف الهندسة العمرانية الصحراوية الفريدة من نوعها.
السياحة الشاطئية	تتوفر الجزائر على شريط ساحلي بطول 1200 كلم على ضفاف البحر الابيض المتوسط، جعلها تزخر بعدد كبير من الشواطئ، ما بين الرملي والصخري لذلك فإن السياحة لا تنقطع خلال موسم الاصطياف بالجزائر، فهي تتمتع بالمناخ المتوسطي المعتدل شبه المداري في المناطق الساحلية، كما تتوفر الشواطئ الجزائرية على مناظر طبيعية خلابة، تتجسد في مجموعة من الجزر الطبيعية مثل جزيرة العوانة بجيجل...الخ.
السياحة الحموية	تدعى كذلك بالسياحة العلاجية أو الاستشفائية، وهي كل تنقل لأغراض علاجية طبيعية بواسطة مياه المنابع الحموية ذات المزايا الاستشفائية العالية أو بواسطة مياه البحر. تتوفر الجزائر على أكثر من 200 منبع للمياه الجوفية أغلبها قابل للاستغلال كمركبات حموية عصرية، مثل حمام الشلالة بقالمة، حمام بوغرارة وشيقر بتلمسان...إلخ، والتي تتوفر على مركبات سياحية ومصحات صحية.
السياحة البيئية	تعرف السياحة البيئية بأنها زيارة الأماكن والمناطق الطبيعية، بغرض الراحة والاستجمام وحب الاستكشاف التي توفره الثروات الطبيعية التي تملكها الجزائر من المحميات، الحدائق، الغابات والمجاري المائية الشلالات، الأنهار...إلخ، تتجسد كذلك في زيارة الثروة الغابية والنباتية في الجبال عن طريق التخييم الذي يساهم في التنمية السياحية الجبلية، والتزحلق على الثلوج وتسلق الجبال، وتضفي الطبيعة مشاهدة الحيوانات التي تشتهر بها تلك المنطقة دون غيرها مثل طائر الحبار، النسور القبائلية...إلخ. وتتوفر الجزائر على 06 محميات طبيعية مصنفة من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية للعلم والثقافة.
السياحة	هي كل نشاط استجمام يكون الدافع الرئيسي منه هو البحث عن المعرفة والانفعالات من خلال

الثقافية	استكشاف تراث عمراني مثل المدن والقرى والمعالم التاريخية والحدائق والمباني الدينية أو تراث روحي مثل الحفلات التقليدية والتقاليد الوطنية أو المحلية. تتعلق السياحة الثقافية بزيارة المهتمين بالمدن العتيقة الأثرية، لاكتشاف الحضارات التي عاشتها هذه الدول، والجزائر كغيرها من البلدان تملك مدن تاريخية كاملة تبين هويتها الحضارية، مما جعل 07 مناطق منها تصنف كمواقع للتراث العالمي من قبل منظمة اليونسكو.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على ريطاب عز الدين، الصناعة السياحية من البدائل الممكنة للريع الاقتصادي –حالة الجزائر–، مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 10، أغسطس 2015، ص ص: 160-164.

3–دوافع السياحة والاستثمار السياحي في الجزائر

هناك عدة اسباب للسياحة في الجزائر و للاستثمار السياحي بها، حيث يوضح الجدول التالي اهم الدوافع للسياحة والاستثمار السياحي بالجزائر.

جدول رقم (2): اهم دوافع السياحة والاستثمار السياحي في الجزائر

الدافع	مضمونه	
امكانيات طبيعية	***المساحة**: مساحة شاسعة تقدر بـ 2381741 كم^2 ***مناخ متنوع**: مناخ البحر الابيض المتوسط شمالا، مناخ صحراوي جنوبا ***شريط ساحلي** ***تنوع التضاريس والمناطق الخلابة** على امتداد مساحة الجزائر حيث كل منطقة لها خصوصيتها.	
استقرار اقتصادي	***الناتج الداخلي الخام : 160** مليار دولار أمريكي؛ ***معدل النمو : 4٪**؛ * **معدل النمو خارج مجال المحروقات: 5٪**؛	* **الديون الخارجية**: 3 مليار دولار أمريكي؛ ***احتياطي الصرف**: 114 مليار دولار أمريكي
بنى تحتية قابلة للاستعمال حديثة تتوافق مع	* **الطرقات**: 112039 كلم (المرتبة 40 عالميا، والثالثة إفريقيا) بما في ذلك 29 573 كلم من الطرق الوطنية * **المطارات**: 36 مطار منها 16 دولية **الموانئ**: 45 مرفق بحري منها 11 ميناء تجاري، ميناءين للنفط، 31 ميناء للصيد و ميناء واحد للترفيه، و2200 إشارة بحرية.	

المعايير الدولية	* **السكك الحديدية** :يبلغ طول شبكة خطوط السكك الحديدية **4498**كلم منها 3854 كلم خط مستغل و 2380كلم طول اخر في إطار الإنجاز. * النقل: مترو واحد في الجزائر بطول 5،9 كم مع ثلاثة امتدادات بطول 4.9 كم في طور الإنجاز، 3 تراموای (الجزائر العاصمة ، وهران وقسنطينة و4 في طور الإنجاز (ورقلة، سيدي بلعباس و سطيف)، سيارات الركاب:416، العربات: 10873، عربة قطار مكهربة: 64، قطارات الديزل: 7، قاطرات المازوت:261، القاطرات المكهربة:14.
يد عاملة مؤهلة شابة وتنافسية	* 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي في التعليم؛ * **6.24%** من الميزانية التشغيلية للدولة في التعليم العالي؛ * **86%** معدل محو الأمية؛ * **63.6%** من سكان الجزائر في سن التكوين سنويا؛ * **96%** معدل التمدرس؛ * 2 500 000 متخرج وحاصل على شهادة منذ، 1962 متخرج من 97جامعة، 10مراكز جامعية، 20مدرسة وطنية عليا، 7مدارس عادية و 12مدرسة تحضيرية؛ * 1.5 مليون طالب جامعي منهم 35 000 مسجل في تكوين الدكتوراه 90 000 في الماستر؛ * ما يقارب عن 643 700مسجل في التكوين المهني سنويا، منهم 200 000 (في المعدل) متخرجين من 1213مؤسسة (معاهد ومراكز).
تكلفة عوامل انتاج تنافسية	* **الطاقة:** • **الغاز الطبيعي**: 0.21 إلى 0.40 اورو/حراري • **الكهرباء**: 1 إلى 4 سنتيم أورو/كيلو واط ساعة للمتوسط * **الأجور**: 180 إلى 900 أورو (الحد الأدنى للأجر القاعدي هو 180 أورو). * **البنزين**: 0.30 أورو/ل، المازوت 0.17 أورو/ل
اجراءات تشجيع وتحفيز الاستثمار	* مزايا جبائية وشبه جبائية تصل إلى **10** سنوات من الإعفاء اعتمادا على توقع وحجم المشروع (الرسم على القيمة المضافة، حقوق الجمركة ، حقوق نقل الملكية، القانون العام، الضريبة على الأرباح، الرسم على النشاط المهني والرسم على العقار) ؛ * مزايا إضافية أخرى :

- التسديد الجزئي أو الكلي للمصاريف المتعلقة بأشغال البنى التحتية في إطار النظام الاستثنائي؛
- تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الاجتماعي عند توظيف الشباب طالبي الشغل؛
- منح الامتياز على الأوعية العقارية بصيغة التراضي على مدة 33سنة قابلة للتجديد و التي تؤدي نفس حقوق الملكية الناشئة عن التنازل؛
- تخفيض على مبلغ الإتاوة الإيجارية للأصول العقارية و الممتلكات العقارية المقتناة في إطار إنجاز المشروع الاستثماري؛
- مزايا جبائية وشبه جبائية خلال مدة حياة المشروع للمشاريع المصدرة؛
- تستفيد الاستثمارات المنجزة ضمن بعض النشاطات التابعة للفروع الصناعية، صناعة الحديد والتعدين، اللدائن الهيدروليكية، الكهربائية والكهرو منزلية، الكيمياء الصناعية، الميكانيك وقطاع السيارات، الصيدلانية، صناعة الطائرات، بناء السفن وإصلاحها، التكنولوجيا المتقدمة، صناعة الأغذية، النسيج والألبسة، الجلود و المواد المشتقة، الخشب وصناعة الأثاث من إعفاء مؤقت لمدة خ5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على النشاط المهني و منح تخفيض قدره 3 %من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية؛
- تستفيد المداخيل العائدة من النشاطات التي يمارسها الأشخاص الطبيعيون أو الشركات في ولايات إيليزي، تندوف، أدرار وتامنغست ولديهم موطن جبائي في هذه الولايات ويقيمون بها بصفة دائمة من تخفيض في القانون العام قدره 50 % من مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، لمدة 5 سنوات ابتداء من أول جانفي سنة 2015؛
- يرخص للخزينة بالتكفل بالفوائد البنكية للاستثمارات المنجزة من طرف مؤسسات القطاع الصناعي، الموجهة لاقتناء التكنولوجيا والتحكم فيها، بغرض تعزيز معدل الإدماج الصناعي لمنتجاتها وقدراتها على المنافسة؛
- تمدد إلى غاية 31 ديسمبر سنة 2019، تطبيق النسبة المنخفضة للحقوق الجمركية على عمليات اقتناء التجهيزات والتأثيثات غير المنتجة محليا حسب المواصفات

	الفندقية التي تدخل في إطار عمليات العصرنة والتأهيل تطبيقا لمخطط "جودة السياحة الجزائرية"، قائمة التجهيزات والتأثيث و التي حددها القرار الوزاري المشترك ل 2 مارس 2014؛ • تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الاجتماعي (عند توظيف الشباب طالبي الشغل): - الشمال: 56 % إلى 80 % - الهضاب العليا و الجنوب: 72% إلى 90%
مساعدات في التمويل من خلال البنوك العمومية	* نسبة الفوائد :5.5%؛ * تخفيض قدره 2% وتستطيع أن تصل إلى 4.5%(بالنسبة لمشاريع السياحة في الجنوب)؛ * شبكة تتكون من 29 بنك و مؤسسة مالية معتمدة في الجزائر: • 14 بنك خاصة و6 بنوك عمومية و9 مؤسسات مالية • 11.400 مليار دينار قروض للاقتصاد في عام 2017) * وجود شركات الإيجار؛ * توفر صناديق الاستثمار: • الصندوق الوطني للاستثمار: نسبة مشاركة تصل إلى 34٪ في المشاريع الكبيرة • 05 صناديق استثمار ولائية موزعة عبر كامل التراب الوطني : المشاركة بنسبة 49٪ في رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة * إمكانية اللجوء إلى مؤسسات ضمان التمويل: صندوق ضمان قروض الاستثمار، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
اتفاقيات الحماية والتحكيم الدولي	* الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحماية المستثمرين، المتعلقة بالضمانات والتحكيم الدولي؛ * التوقيع على 48 اتفاقية ثنائية و المتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات؛ * التوقيع على 65 اتفاقية ثنائية للازدواج الضريبي.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على http://www.andi.dz/index.php/ar

ثانيا: واقع السياحة في الجزائر

1-تطور دخول السياح للجزائر

يوضح الجدول التالي تطور عدد السياح الوافدين للجزائر خلال الفترة 2011-2015

جدول رقم (3): تطور عدد السياح الوافدين للجزائر

		2011	2012	2013	2014	2015
اجمالي السياح	العدد	2394887	2634056	2732731	2301373	1709994
	نسبة النمو	15.66	9.98	3.75	-15.78	-25.70
الاجانب	العدد	901642	981955	964153	940125	1083121
	نسبة النمو	37.66	8.91	-1.81	-2.49	15.21
الجزائريون المقيمون بالخارج	العدد	1493245	1652101	1768578	1361248	626873
	نسبة النمو	5.49	10.64	7.05	-23.03	-53.95

المصدر:

http://cf.cdn.unwto.org/sites/all/files/pdf/rscpb_algerie_1atelier_algerie.pdf

من خلال الجدول السابق نلاحظ تزايد عدد السياح الوافدين للجزائر خلال الفترة 2011-2013 ولكن هذا التزايد كان بنسبة نمو متناقصة سنة بعد اخرى حيث اكثر من 60 % من السياح هم جزائريون مقيمون بالخارج، والذي يكون السبب الرئيسي لقدومهم الجزائر هو زيارة الاهل والاقارب بصفة خاصة، لتعرف سنة 2014 تراجع في اجمالي السياح الوافدين للجزائر، وسجلت سنة 2015 هي الاخرى انخفاض اكثر حدة من السنة التي قبلها، يرجع هذا الانخفاض للتراجع الكبير في قدوم الجزائريون المقيمون بالخارج، قابله ارتفاع ملحوظ في عدد السياح الاجانب الوافدين للجزائر، حيث اصبحت نسبة الاجانب تشكل اكثر من 60 % من اجمالي السياح الوافدين للجزائر، وهذا تقدم ملحوظ في جذب الجزائر للسياح الاجانب نتيجة الجهود المبذولة من قبل السلطات لترقية قطاع السياحة.

2-توزيع السياح الاجانب الوافدين للجزائر

يوضح الجدول رقم (4) توزيع السياح الاجانب الوافدين للجزائر خلال الفترة 2011-2015 وهذا حسب سبب الزيارة، في حين يوضح الجدول رقم (5) توزيع السياح الاجانب الوافدين للجزائر خلال الفترة 2011-2015 حسب بلدهم الاصلي، حيث يشمل التوزيع لعشر اهم بلدان بقط يأتون منها السياح الاجانب.

جدول رقم (4): توزيع السياح الاجانب الوافدين للجزائر حسب سبب الزيارة

السنة	الترفيه والاستجمام		رحلة عمل		مهمة	
	العدد	نسبة النمو	العدد	نسبة النمو	العدد	نسبة النمو
2011	629912	-	267789	-	3941	-
2012	702226	11.48	276404	3.22	3325	-15.63
2013	672353	-4.25	288756	4.47	3044	-8.45
2014	611568	-9.04	327218	13.32	1339	-56.01
2015	723098	18.24	358785	9.65	1238	-7.54

المصدر:

http://cf.cdn.unwto.org/sites/all/files/pdf/rscpb_algerie_1atelier_algerie.pdf

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان السبب الرئيسي لقدوم السياح الاجانب للجزائر هو الترفيه والاستجمام، حيث ان اكثر من 65% من السياح الاجانب يأتون للجزائر لهذا السبب وهذا على مدار كل سنوات الدراسة، ليكون السبب الثاني لقدوم الاجانب الى الجزائر هو رحلة عمل حيث تتراوح النسبة بين 28% و 34% خلال سنوات الدراسة، وهذا راجع للاستثمارات الاجنبية في الجزائر سواء المجسدة على ارض الواقع او التي هي في طور الدراسة، ليكون سبب مهمة يتذيل الترتيب في اسباب الزيارة بنسبة تكاد تكون معدومة حيث لم تتخطى نسبة 0.45% من اجمالي السياح الاجانب وانخفضت سنة 2015 لـ 0.11%، وهي نسبة ضعيفة جدا.

جدول رقم (5): توزيع السياح الاجانب حسب البلد الاصلي لهم

البلد	2011	2012	2013	2014	2015
تونس	485033	531596	533222	473956	575300
فرنسا	112241	119518	118726	121272	149669
المغرب	17218	21125	26760	37961	53437
الصين	20153	25383	24444	27620	48056
اسبانيا	28051	33049	34455	37314	32381
تركيا	9653	10369	14549	21307	31533
ايطاليا	19127	23070	22460	20251	20695
المانيا	9492	9937	10188	11192	9562

البرتغال	5584	7257	8413	8252	8872
بريطانيا	7992	7412	7183	7757	7686

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على

http://cf.cdn.unwto.org/sites/all/files/pdf/rscpb_algerie_1atelier_algerie.pdf

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان اكبر نسبة من السياح الاجانب الوافدين للجزائر هم من جنسية تونسية وهذا بسبب قرب تونس من الجزائر وسهولة الوصل خاصة الى كل من الطارف وعنابة بحكم حدودها، وكذا سهولة الاجراءات للدخول للجزائر، وبالتالي القدوم للترفيه والاستجمام كما يعود السبب الثاني لقدوم التونسيين بكثرة للجزائر هو اقتناء بعض الاغراض التي تكون باهظة الثمن بتونس مقارنة بالجزائر على غرار قطع غيار السيارات، لتحتل بعدها فرنسا المركز الثاني في جنسية الاجانب و هذا لكون عدد كبير من الفرنسين اصولهم جزائرية وبالتالي يترددون على الجزائر هم وابناؤهم واصدقاؤهم الفرنسين من اجل التعرف على الجزائر وبالتالي الترفيه والاستجمام، وكذلك يعود سبب قدومهم الى الجزائر بسبب العمل ، اما فيما يخص الصين، اسبانيا، تركيا، ايطاليا، المانيا، البرتغال وبريطانيا يعود في الاغلب سبب الزيارة للاستثمارات والشراكة الاجنبية لهذه البلدان بالجزائر.

3-المؤسسات الفندقية والوكالات السياحية في الجزائر

حيث يوضح الجدول رقم (6) وضعية الحظيرة الفندقية الوطنية في الجزائر لسنة 2014 ، في حين يوضح الجدول رقم (7) تصنيف الوكالات السياحية في الجزائر لسنة 2014، اما الجدول رقم (8) فيوضح عدد المرشدين السياحيين المعتمدين في الجزائر.

جدول رقم (6): وضعية الحظيرة الفندقية الوطنية في الجزائر سنة 2014

	التوزيع حسب الطابع						التوزيع حسب الشكل القانوني		
	حضري	ساحلي	صحراوي	حموي	مناخي	عمومي	خاص	جماعات محلية	مختلط
العدد	872	209	60	26	18	65	1059	54	07
المجموع	1185								

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على

http://www.matta.gov.dz/images/statourisme.pdf

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان 73.6 % من الفنادق بالجزائر هي فنادق حضرية، و 17.6% فنادق ساحلية، 5.1% فنادق صحراوية، 2.2% فنادق حموية و1.5% فنادق مناخية، اي ان اغلب الفنادق في الجزائر هي فنادق حضرية، اما بخصوص توزيع الفنادق من حيث الطابع القانوني فنجد ان 89.4% من الفنادق في الجزائر هي فنادق خاصة، و5.5% هي فنادق عمومية، 4.6% جماعات محلية و0.6% فنادق مختلطة، حيث يمكن القول ان اغلب الفنادق في الجزائر هي فنادق خاصة بالدرجة الاولى.

جدول رقم (7): عدد الوكالات السياحية في الجزائر لسنة 2014

	الوكالات السياحية الناشطة		عدد الفروع الناشطة	
	فئة "أ"	فئة "ب"	فروع الفئة "أ"	فروع الفئة "ب"
العدد	415	800	82	64
المجموع	**1215**		**146**	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على

http://www.matta.gov.dz/images/statourisme.pdf

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان 65.8% من الوكالات السياحية الناشطة في الجزائر هي وكالات سياحية فئة "ب" وبالباقي هي وكالات سياحية فئة "أ"، حيث نجد ايضا ان فروع الفئة أ تمثل 56% من اجمالي الفروع الناشطة.

جدول رقم (8): عدد المرشدين السياحيين المعتمدين في الجزائر لسنة 2014

	مرشد وطني	مرشد محلي	المجموع
2014	26	28	54

المصدر: http://www.matta.gov.dz/images/statourisme.pdf

نلاحظ من خلال الجدول السابق ان عدد المرشدين السياحيين يكأد يكون مناصفة بين مرشد وطني ومحلي، الا انه على العموم يعتبر عدد قليل جدا، فبلد كالجزائر يتمتع بعدد لا حصر له من المناظر والمناطق الاثرية يكون به 54 مرشد سياحي معتمد فقط.

4-بعض اشكال السياحة في الجزائر بالأرقام

حيث يوضح الجدول رقم (9) موسم الاصطياف في الجزائر خلال سنة 2014، والجدول رقم (10) يوضح السياحة الصحراوية في الجزائر خلال سنة 2014، اما الجدول رقم (11) فهو يوضح السياحة الحموية في الجزائر خلال سنة 2014.

جدول رقم (9): موسم الاصطياف في الجزائر خلال سنة 2014

	الشواطئ المرخصة للسباحة	الشواطئ الغير مرخصة للسباحة	التردد على الشواطئ
العدد	381	194	107987394
المجموع	**576**		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على

http://www.matta.gov.dz/images/statourisme.pdf

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان 66% من اجمالي الشواطئ هي شواطئ مرخصة للسباحة اما الباقي فهي شواطئ غير مرخصة للسباحة، حيث هناك تزايد في عدد الشواطئ المرخصة للسباحة في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 التي كان عدد الشواطئ المرخصة للسباحة بها 370 شاطئ و206 شاطئ غير مرخص للسباحة، وهذا حسب ما ورد في احصائيات سنة 2014 الصادرة عن وزارة السياحة والصناعة، رافقه زيادة عدد التردد على الشواطئ التقليدية، وهذا ما يوضح مجهودات الدولة في ترقية السياحة سواء الداخلية او الخارجية عن طريق توفير اكبر عدد ممكن من آليات الترفيه حيث تعتبر الشواطئ المقصد الاول للمصطفين خلال فصل الصف.

جدول رقم (10): السياحة الصحراوية في الجزائر خلال سنة 2014

السنة	المقيمين	الاجانب	المجموع
30 نوفمبر 2014	224730	21508	246238

المصدر: http://www.matta.gov.dz/images/statourisme.pdf

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان 91% من السياح الذين يقومون بالسياحة الصحراوية هم سياح جزائريون مقيمون بالخارج، وتبقى النسبة الضعيفة المتبقية للسياح الاجانب.

الجدول رقم (11): السياحة الحموية في الجزائر خلال سنة 2014

السنة	العدد		المؤسسات الناشطة				مشاريع في طور الانجاز	مشاريع متوقفة
	المنابع الحموية	منح استغلال المياه	مركز حموي		مركز العلاج بمياه البحر			
			عمومية	خاصة	عمومية	خاصة		

		الحموية						
2014	202	50	8	7	1	1	20	11

المصدر: http://www.matta.gov.dz/images/statourisme.pdf

من خلال الجدول السابق نلاحظ انه لدينا 202 منبع حموي في الجزائر، حيث خلال سنة 2014 تم 50 منحة لاستغلال المياه الحموية وهذا بسبب ترقية السياحة الحموية، كما انه هناك مركزين فقط بالجزائر للعلاج بمياه البحر احدهما عمومي والاخر خاص، في حين لدينا 15 مركز حموي بين عمومي وخاص، ويوجد 20 مشروع في طور الانجاز قابله 11 مشروع متوقف لعدة اسباب من اهمها عدم الحصول على التمويل.

5-الاستثمار السياحي في الجزائر

يوضح الجدول الموالي المشاريع الاستثمارية السياحية في الجزائر خلال الفترة 2002-2016

جدول رقم (12): المشاريع الاستثمارية في قطاع السياحة في الجزائر الفترة 2002-2016

	عدد المشاريع الاستثمارية		القيمة بمليون دج	مناصب الشغل
	الاجمالية	في قطاع السياحة		
الاجمالية	63804	1018	974396	62069
الاجنبية	822	14	113772	6309

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان 1.60% عدد المشاريع في قطاع السياحة من اجمالي المشاريع، وهي نسبة ضئيلة جدا، وكانت نسبة قيمتها من اجمالي المشاريع 7.61%، حيث ساهمت في توفير مناصب شغل بنسبة 5.45%، حيث نصيب الاستثمارات الاجنبية في قطاع السياحة كان 1.70% من اجمالي الاستثمارات الاجنبية في الجزائر وهي نسبة غير مقبولة لان جل الاستثمارات الاجنبية في الجزائر تصب في قطاع المحروقات، على اعتبار ان اقتصاد الجزائر هو اقتصاد ريعي محض، نسبة قيمة هذه المشاريع كانت 5.13% من اجمالي المشاريع الاجنبية، ساهمت بتوفير مناصب شغل بنسبة 5.28% من اجمالي ما وفرته الاستثمارات الاجنبية في الجزائر.

ثالثا: مساهمة قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية في الجزائر

تتضح مساهمة قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال مساهمته في زيادة الايرادات، المساهمة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي، بالاضافة الى مساهمته في توفير مناصب عمل، وهذا ما توضحه الجداول الثلاثة التالية.

جدول رقم (13): ايرادات ونفقات قطاع السياحة في الجزائر

السنة	الايرادات		النفقات		الميزان السياحي
	الايرادات الجارية بالأسعار للدولار الامريكي	نسبة الايرادات من اجمالي الصادرات %	النفقات الجارية بالأسعار للدولار الامريكي	نسبة نفقات من اجمالي الواردات %	
2011	30000000000	0.39	59500000000	1.00	-29500000000
2012	29500000000	0.39	59800000000	0.96	-30300000000
2013	32600000000	0.48	53100000000	0.81	-20500000000
2014	34800000000	0.55	68400000000	0.96	-33600000000
2015	35700000000	0.95	76500000000	1.21	-40800000000
2016	24300000000	0.74	47510000000	0.79	-23210000000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على https://data.albankaldawli.org

من خلال الجدول السابق نلاحظ تذبذب في ايرادات قطاع السياحة حيث عرفت سنة 2012 انخفاض في الايرادات مقارنة بسنة 2011 مع بقاء نسبة مساهمة هذه الايرادات من اجمالي صادرات الجزائر ثابتة، لتسجل السنوات 2013، 2014 و2015 على التوالي ارتفاع في ايرادات هذا القطاع قابله زيادة نسبة ايرادات السياحة من اجمالي الصادرات، لتعود سنة 2016 وتسجل انخفاض في الايرادات ادى الى انخفاض في نسبة مساهمة السياحة في اجمالي الصادرات، ولكن على العموم نسبة مساهمة السياحة من اجمالي الصادرات تكاد تكون منعدمة فهي لم تتجاوز 1%، كما نجد ان النفقات على قطاع السياحة عرفت هي الاخرى تذبذب ففي سنة 2012 كانت هناك زيادة في النفقات قابلها انخفاض نسبة النفقات من الواردات، لتسجل سنة 2013 انخفاض في النفقات رافقه انخفاض في نسبة النفقات من اجمالي الواردات، لتعرف سنتي 2014 و2015 على التوال زيادة في النفقات قابلها زيادة في نسبة النفقات من الواردات، لتسجل سنة 2016 انخفاض ملحوظ في النفقات مما ادى الى انخفاض نسبة النفقات من الايرادات. وبالتالي يمكن القول ارتفاع العجز في الميزان السياحي خلال سنة 2012، ليعرف سنة 2013 انخفاض في هذا العجز، ليعود ويسجل مجددا ارتفاع في العجز خلال سنتي 2014 و2015 على التوالي، ليعرف سنة 2016 انخفاض في العجز لأكثر من النصف.

الجدول رقم (14): مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر

الوحدة: بليون دولار امريكي

المساهمة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المباشرة	4.45514	4.60399	5.11664	4.98135	5.45238	5.39816	5.44334
الاجمالية	8.74432	9.53902	10.4047	10.2669	11.1331	11.1841	11.258

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على https://www.wttc.org/datagateway

من خلال الجدول السابق نلاحظ زيادة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي سواء المباشرة او الاجمالية، وهذا على مدار السنوات من 2011 الى غاية 2013، لتسجل سنة 2014 انخفاض في كلا المساهمة المباشرة والاجمالية، وهذا بسبب تراجع عدد السياح الوافدين للجزائر خلال هذه السنة، ليعود سنة 2015 ويسجل قطاع السياحة ارتفاع في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، ليواصل سنة 2016 ارتفاع في اجمالي المساهمة مع انخفاض في المساهمة المباشرة، ليستمر سنة 2017 في زيادة المساهمة المباشرة والاجمالية.

جدول رقم (15): مساهمة قطاع السياحة في الجزائر في توفير مناصب العمل

السنة	المساهمة المباشرة		اجمالي المساهمة	
	النسبة من اجمالي العمالة	عدد الوظائف (الوحد الف)	النسبة من اجمالي العمالة	عدد الوظائف (الوحد الف)
2011	2.61231	266.589	5.31992	542.903
2012	2.80536	289.204	5.99356	617.875
2013	2.9625	321.892	6.24298	678.333
2014	2.76353	302.233	5.90518	645.821

2015	2.9297	324.615	6.16343	682.917
2016	2.83282	318.294	6.03097	677.636
2017	2.817	320.052	5.97411	678.745

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على https://www.wttc.org/datagateway

من خلال الجدول السابق نلاحظ خلال السنوات 2011-2013 هناك زيادة في مساهمة قطاع السياحة في توفير مناصب العمل سواء كانت مساهمة مباشرة او اجمالية، رافقه زيادة نسبة مساهمة قطاع السياحة في توفير مناصب العمل، لتسجل سنة 2014 انخفاض في توفير مناصب العمل وبالتالي انخفاض نسبة مساهمتها من اجمالي العمالة، لتعود ويسجل قطاع السياحة ارتفاع في مناصب العمل الذي وفرها قابله زيادة نسبة مساهمته من اجمالي العمالة في الجزائر وهذا على الصعيدين المساهمة المباشرة والاجمالية، لتعرف سنة 2016 انخفاض في مساهمة هذا القطاع في توفير مناصب العمل مما ادى الى انخفاض نسبة مساهمته من اجمالي العمالة، لتسجل سنة 2017 ارتفاع في عدد مناصب العمل من خلال كلا المساهمتين المباشرة والاجمالية، لكن قابل هذا الارتفاع انخفاض طفيف في مساهمة قطاع السياحة من اجمالي العمالة.

وفي الاخير يمكن القول ان نسبة مساهمة قطاع السياحة في توفير مناصب عمل تبقى محتشمة جدا فهي لم تتجاوز 3% من اجمالي مناصب العمل في الجزائر.

الخاتمة

تعتبر السياحة كنز في يد الجزائر، كون هذه الاخيرة تتمتع بمقومات طبيعية كبيرة تجعل من ترقية هذا القطاع ليس بالمعجزة، خاصة في الظروف الراهنة التي يعيشها اقتصاد الجزائر، فالسياحة تسمح بتحقيق تنمية مستدامة عن طريق خلق مناصب عمل، زيادة ايرادات الدولة بالعملة الاجنبية، زيادة الناتج المحلي الاجمالي، استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، كما يعتبر الاستثمار السياحي من الاوراق الرابحة لدى الجزائر، نظرا لتوفر الارضية الخصبة لهذا النوع من الاستثمار، وما سيسفر عنه هذا الاستثمار من تحقيق تنمية اقتصادية كبيرة وبالتالي النهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات.

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج من اهمها:

- تتمتع الجزائر بجملة من الامكانيات خاصة الطبيعية من تنوع المناخ والتضاريس ومناطق خلابة تجعل منها وجهة سياحية بامتياز، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الاولى القائلة تتمتع الجزائر بإمكانيات كبيرة تجعل منها قطب سياحي بامتياز؛

– تأخذ السياحة في الجزائر خمسة اشكال وهي السياحة الصحراوية، الشاطئية، الحموية، البيئية، الثقافية؛

– هناك جملة من الدوافع للسياحة والاستثمار السياحي في الجزائر بداية من امكانياتها الطبيعية، استقرارها السياسي، بنى تحتية قابلة للاستعمال حديثة تتوافق مع المعايير الدولية، وصولا الى المزايا العديدة التي تقدمها الدولة لتشجيع الاستثمار السياحي؛

– يساهم قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال توفير مناصب العمل، كما يساهم في الناتج المحلي الاجمالي، كما يساهم في التصدير وهو ما يؤكد صحة الفرضية الاولى القائلة يساهم قطاع السياحة في التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال مساهمته في خلق مناصب العمل بالإضافة لزيادة الناتج المحلي الاجمالي؛

– تراجع توافد السياح للجزائر في السنوات الاخيرة، حيث يعتبر عدد السياح الاجانب الوافدين للجزائر قليل جدا مقارنة بالإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر؛

– من اهم اسباب توافد السياح الاجانب الى الجزائر هي الترفيه والاستجمام، حيث اكثر جنسية لهؤلاء الاجانب هي تونسية؛

– حسب احصائيات سنة 2014 لوزارة السياحة والصناعة التقليدية، تضم الجزائر 1185 مؤسسة فندقية، 1215 وكالة سياحية، 146 فرع للوكالات السياحية، 54 مرشد سياحي معتمد في الجزائر؛

– نسبة الاستثمار السياحي ضئيلة جدا في الجزائر مقارنة بإجمالي الاستثمارات سواء المحلية او الاجنبية المباشرة؛

– نسبة ايرادات قطاع السياحة في الجزائر من الصادرات شبه معدومة فهي لم تتعدى 1%؛

– يساهم قطاع السياحة في الجزائر في السنوات الاخيرة في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة متزايدة نوعا ما من سنة الى اخرى؛

– يساهم قطاع السياحة في توفير مناصب العمل ولكن بنسبة محتشمة لم تتجاوز 7% من اجمالي مناصب العمل المتوفرة في الجزائر.

الاقتراحات

– يجب على السلطات الجزائرية إعطاء قطاع السياحة أهمية أكبر، فهو من أهم الخيارات الاستراتيجية للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة؛

– الترويج السياحي بتقنيات عالمية، لجذب انتباه السياح؛

– توفير المرافق الترفيهية ومدن الالعاب في كافة ولايات الوطن والتي تكون بمواصفات عالمية؛

– زيادة الامن بالمناطق الجبالية والصحراوية، فالمواطن الجزائري لا يذهب للسياحة بهذه المناطق خوفا من عدم استتباب الامن، فما بلك بالسياح الاجانب؛

- الاهتمام بنظافة المدن على غرار المدن السياحية التي تعتبر وجهة للجزائر.

الهوامش

1. عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 4، جوان 2016، ص 68.

2. على ريطاب عز الدين، الصناعة السياحية من البدائل الممكنة للريع الاقتصادي –حالة الجزائر–، مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 10، أغسطس 2015، ص ص: 160-164.

3. http://www.andi.dz/index.php/ar

4. http://cf.cdn.unwto.org/sites/all/files/pdf/rscpb_algerie_1atelier_algerie.pdf

5. http://www.matta.gov.dz/images/statourisme.pdf

6. https://data.albankaldawli.org

7. https://www.wttc.org/datagateway

جديد مشروع قانون المالية 2019 مقارنة بـ2018، وسعر البرميل المرجعي الذي يضمن التوازن للميزانية العامة الجزائرية

د. سلماني عادل

جامعة غرداية / الجزائر

الملخص:

حاولنا في هذه الرقة البحثية التطرق إلى أهم ما جاء به قانون المالية 2019 مقارنة بقانون المالية لسنة 2018 مقارنة بالأرقام من خلال الميزانيتين، وكذلك الإجابة حول سؤال السعر المرجعي الأمثل والمناسب لتحقيق التوازن للميزانية العامة لسنة 2019 حسب تقرير وكالة بلومبرغ نيوز الأمريكية.

وللإجابة على هذه الإشكالية نستعين بالنقاط التالية:

1- مفهوم، خصائص، أهمية الميزانية العامة للدولة (حالة الجزائر)

2- أهم ما جاء في قانون المالية لسنة 2019 مقارنة بسنة 2018 (بالأرقام)

3- سعر البرميل المرجعي الذي يحقق التوازن للموازنة الجزائرية حسب وكالة "بلومبرغ نيوز" الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: الميزانية العامة، قانون المالية، بيان السياسة العامة، وكالة بلومبرغ نيوز الأمريكية.

Absract

In this research paper we tried to address the most important provisions of the Finance Law 2019 compared to the Finance Law of 2018 compared to the figures through the budgets, as well as the answer to the question of the reference price optimal and appropriate to achieve balance of the Public l budget for the year 2019, according to the report of the agency Bloomberg News.

To answer this problem we use the following points:

1. Concept, Characteristics, Importance of the State Budget (Algeria Case)
2. The most important provisions of the Finance Act of 2019 compared to 2018 (in figures)
3 - The price of reference barrel, which balances the Algerian budget, according to the agency, "Bloomberg News" America.

Keywords: Public Budget, Finance Law, Policy Statement, Bloomberg News Agency.

مقدمة

من البديهي أنه لا وجود لمالية الدولة قبل وجود الدولة ذاتها، وقبل هذا الوجود فقد كانت هناك تجمعات عامة اتخذت شكلا من أشكال التجمع وكان لها ماليتها التي نظمتها كل جماعة بحسب ظروفها الخاصة الخاضعة للأعراف والقواعد المنظمة للجماعة.

يكتسي علم المالية العامة أهمية بارزة في كافة الدول، باعتباره المرآة العاكسة لحالة الدولة الاقتصادية والسياسية خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة.

تطور علم المالية العامة مع التطورات في المفاهيم لدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد مر هذا الدور بعدة مراحل، كانت المرحلة الأولى تسمى "الدولة الحارسة" والمرحلة الثانية "الدولة المتدخلة" والمرحلة الثالثة "الدولة المنتجة".

فبعد أن كان علم المالية العامة قاصرا على دراسة الوسائل التي تحصل بها الدولة على الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها العامة الضرورية، أصبح إلى جانب ذلك أداة في يد الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

يتناول علم المالية العامة إيرادات ونفقات الدولة من خلال جباية الإيرادات وتوجيهها في صورة إنفاق عام لإشباع الحاجات العامة، ولا شك في أن مقابلة الإيرادات والنفقات العامة في بيان واحد بما يصطلح على تسميته بالميزانية العامة أصبحت تشكل أداة مهمة بيد الدولة للتأثير على كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

إن الاتجاه السائد في مختلف الأنظمة أن إعداد الميزانية العامة للدولة والتحضير الأولي لها يتم بمعرفة السلطة التنفيذية ، ففي بريطانيا عملية الإعداد هي من صلاحيات وزير الخزانة ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية من صلاحيات مكتب الميزانية التابع لرئيس الجمهورية ،أما في فرنسا هي من صلاحيات وزير المالية تحت سلطة الوزير الأول، أما في الجزائر تنص المادة 119 من دستور 1996" لكل من رئيس الحكومة والنواب حق المبادرة بالقوانين على السواء" وهو ما يعطي الحق لكل من السلطتين التشريعية والتنفيذية في إعداد القوانين بما فيها قانون المالية، غير أن المادة 122 من الدستور حددت مجال البرلمان بالمصادقة على الميزانية فقط دون إعدادها ،وبمفهوم المخالفة فإن عملية إعداد وتحضير الميزانية تنفرد بها السلطة التنفيذية كونها الأكثر إطلاعا في شؤون الجباية والإنفاق ،تعتبر وزارة المالية الإطار الأساسي لتحضير مشروع قانون المالية، حيث يتمتع وزير المالية بصلاحيات واضحة في هذا الشأن لكن تحت سلطة الوزير الأول.

حولنا التطرق إلى أهم ما جاء به قانون المالية 2019 مقارنة بقانون المالية لسنة 2018 مقارنة بالأرقام من خلال الميزانيتين؟ وكذلك الإجابة حول سؤال السعر المرجعي الأمثل والمناسب لتحقيق التوازن للميزانية العامة لسنة2019 حسب تقرير وكالة بلومبرغ نيوز الأمريكية ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نستعين بالنقاط التالية :

1- مفهوم، خصائص، أهمية الميزانية العامة للدولة (حالة الجزائر)

2- أهم ما جاء في قانون المالية لسنة 2019 مقارنة بسنة 2018 (بالأرقام)

3- سعر البرميل المرجعي الذي يحقق التوازن للموازنة حسب وكالة "بلومبرغ نيوز" الأمريكية.

1- مفهوم، خصائص، أهمية الميزانية العامة:

1-1 مفهوم الميزانية العامة:

تعددت التعاريف الخاصة بالميزانية سواء أكان ذلك في الفقه المالي أو التشريعات الوضعية ،وسنعرض بعض التعريفات على النحو التالي:

يستخدم اصطلاحا الموازنة العامة والميزانية العامة بشكل مترادف ،ويؤديان نفس المعنى في كتب ومؤلفات المالية العامة[1]

- الميزانية العامة هي توقع وإجازة للنفقات العامة والإيرادات العامة عن مدة مقبلة عادة ما تكون سنة.
- نلاحظ أن التعريف السابق يعتبر من التعاريف التقليدية لأنه لم يحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، بينما التعاريف الآتية تعتبر من التعاريف الحديثة لأنها تتماشى مع دور الدولة الحديثة المتدخلة
- الميزانية العامة تمثل بيانا معتمدا يتضمن تقديرات لإيرادات الدولة ونفقاتها لفترة زمنية مستقبلية غالبا ما تكون سنة بقصد تحقيق أهداف معينة[2]
- الميزانية العامة للدولة هي وثيقة تعدها الحكومة توضح فيها تصورتها لأنشطتها وبرامجها ومشروعاتها التي تعتزم القيام بها خلال فترة زمنية مقبلة ،عادة تكون سنة يطلق عليها السنة المالية ،وتكلفة هذه الأنشطة والبرامج والمشروعات ويمثل إجمالي توقعات الحكومة حول التكلفة المالية لهذه الأنشطة المختلفة الإنفاق العام المتوقع خلال العام المقبل، وتوقعات الحكومة لما سوف تحصله من موارد عامة من مختلف المصادر خلال السنة المالية القادمة، والذي يطلق عليه الإيرادات العامة.
- بينما تعرفها بعض التشريعات القانونية على النحو التالي:[3]

- القانون الفرنسي: الموازنة هي الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وإيراداتها ويؤذن بها، ويقررها البرلمان في قانون الميزانية الذي يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية .
- القانون البلجيكي: يعرفها على أساس أنها بيان الواردات والنفقات العامة خلال الدورة المالية
- القانون الجزائري: يعتبر القانون رقم 84-17 المجسد لقانون الميزانية في الجزائر حيث عرفها في المادة 06 "تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة محددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"[4]

يعرفها المشرع الجزائري في المادة 03 من القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية على أنها "الوثيقة التي تقدر وترخص للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها"[5]

وتأسيسا على ما سبق يمكننا تعريف الميزانية العامة بأنها" وثيقة تضم توقعا للإيرادات العامة والنفقات العامة لمدة زمنية مقبلة عادة تكون سنة ،وتكون بإجازة من قبل السلطة التشريعية بغرض تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية"

2-1 خصائص الميزانية العامة:

بناءا على مختلف المفاهيم المتعلقة بالميزانية العامة التي ذكرناها سابقا ،يمكن توضيح الخصائص التالية للميزانية العامة:[6]

- الصفة التقديرية للميزانية العامة: الميزانية العامة تعد للمستقبل لسنة مقبلة ،وبذلك لا يمكن معرفة النفقات التي ستصرف والإيرادات التي ستحصل بالضبط خلال المدة المذكورة، ولكن قد يكون من الممكن تحديد قسم من النفقات بصورة تقريبية ،كمخصصات السلطات العامة ورواتب الموظفين الدائمين ،وأقساط الدين العام ،لكن النفقات الأخرى كنفقات اللوازم والأشغال وغيرها من النفقات ،لا يمكن أن تحدد سلفا ،لأنها تقوم على افتراضات مختلفة يصعب التنبؤ بها عند تحضير مشروع الميزانية.
- الإذن بالميزانية (الإجازة من قبل السلطة التشريعية): فالميزانية لا تصبح وثيقة رسمية جاهزة للتنفيذ إلا بعد أن تجاز من قبل السلطة التشريعية بالنيابة عن الشعب ،وتعتبر هذه الإجازة من أهم خصائص الميزانية العامة التي تميزها عن الميزانية الخاصة ،والإجازة في الميزانية العامة تنجم عن تقسيم الصلاحيات بين هيئات الدولة ،فالحكومة تحضر الميزانية وتنفيذها ولكن البرلمان هو الذي يصوت عليها، أي يعطي للحكومة الإجازة بصرف النفقات وتحصيل الإيرادات المذكورة في الميزانية.
- الميزانية العامة محددة المدة (سنوية الميزانية): وهو ما نعرفه عموما باسم سنوية الميزانية لأنها توضع عادة لمدة سنة، والباحثون في المالية العامة متفقون على أن هذا التدبير هو تدبير سليم وموفق، فلو وضعت الميزانية لأكثر من سنة لكان من العسير التنبؤ ،ولو أن الميزانية وضعت لأقل من سنة لكانت الإيرادات تختلف في كل ميزانية.
- الميزانية العامة حطة سنوية لتحقيق أهداف المجتمع: تضع الدولة خطة اقتصادية شاملة ،ومن ثم تقرر إلى جانبها السياسات والبرامج لتحقيق الأهداف التي وردت في الخطة الشاملة، إلا أنه يمكن أن تكون هناك انحرافات ،فتعصف بالبرنامج المسطر للميزانية العامة بغية إرضاء طبقة معينة دون أخرى، أو قطاع دون الأخر أو يصبح برنامجا دعائيا يعده الحزب الحاكم ، ليخوض فيه إحدى المعارك الانتخابية، ولكن حتى لا تتحول الميزانية العامة إلى هذه الاتجاهات ، فلا بد من تحديد واضح للأهداف التي يعد البرنامج من أجلها، لأن الميزانية العامة هي

الإطار الذي ينعكس فيه اختيار الحكومة لأهدافها خاصة بعد انتقال دور الدولة إلى التدخل و التوجيه في الشؤون الاقتصادية ،وانتشار التخطيط واستخدام الوسائل المالية، اتضح مدى الصلة الوطيدة بين النشاط المالي للدولة والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ،والأدوات المختلفة التي يمكن استخدامها للتأثير على الحياة الاقتصادية ،وبرزت أهمية الكميات (المتغيرات) المالية للإيرادات والنفقات وما تتميز به من مرونة في الاستخدام لتحقيق أهداف المجتمع

1-3 أهمية الميزانية العامة:

للميزانية العامة للدولة دورا هاما سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية[7]

- الأهمية السياسية للميزانية العامة: تحتل الميزانية العامة من الناحية السياسية أهمية كبيرة في الدول ذات الأنظمة النيابية والديمقراطية ، ذلك أن إرغام السلطة التنفيذية في كل عام اللجوء إلى البرلمان ليعتمدها نواب الشعب تمهيدا لصرف النفقات العامة وتحصيل الإيرادات العامة، يعني ذلك إخضاعها للرقابة المستمرة لهذه المجالس، وتتجلى رقابتها على أعمال الحكومة من خلال قدرتها على تعديل الاعتمادات التي تطلبها أو حتى رفضها لمشروع قانون المالية، التي تتقدم به السلطة التنفيذية ومما يزيد في الدلالة على هذه الأهمية أن الثروات والاضطرابات والتغيرات التي تتناول الدساتير موضوعا لها تعود معظم أسباب حدوثها إلى سوء واضطراب الأحوال المالية وما يترتب على ذلك من زيادة مطالبة المواطنين بتوسيع مدى سلطتها فيما يتعلق بالإشراف على المسائل المالية في الدولة.
- الأهمية الاقتصادية للميزانية العامة :

تمثل الميزانية العامة أداة مرنة بيد الحكومة تستعملها لتحقيق أغراضها التي من أهمها الأهداف الاقتصادية المتمثلة بمعالجة التضخم والانكماش وتوازن ميزان المدفوعات وتوجيه سياسة الاستثمار والادخار والاستهلاك بما يكفل تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين ،إضافة إلى ذلك فهي أداة تستطيع الدولة من خلالها معرفة وضعها المالي ،لأن الميزانية العامة تمثل بيانا مفصلا لتقدير إيرادات ونفقات الدولة وكيفية استعمالها لتسيير مرافقها العامة وأداء التزاماتها المختلفة ،وبعبارة أخرى فهي الوثيقة المالية التي توضح الوضع المالي والاقتصادي للدولة فهي لم تعد مجرد توقع وسماح للنفقات والإيرادات العامة، إنما أصبحت مرآة عاكسة لاتجاهات مالية الدولة وحركتها وفقا لبرنامج السلطة التنفيذية.

- الأهمية الاجتماعية للميزانية العامة:

الميزانية العامة وسيلة للتأثير في الحياة الاجتماعية وتوجيهها، ويظهر ذلك من خلال سياسة إعادة توزيع الدخل التي تنفذها الحكومة بواسطتها، فالميزانية وجه اجتماعي وهي كالمصفاة التي يمكن أن تسهم في إقامة العدالة الاجتماعية ولكن لا يمكن الاعتماد على الميزانية العامة وحدها في تحقيق ذلك.

2- أهم ما جاء في قانون المالية لسنة 2019 مقارنة بسنة 2018 (بالأرقام)

يعتمد مشروع قانون المالية لـ سنة 2019 على إطار حذر للاقتصاد الكلي، ويقترح نفقات ميزانية بانخفاض طفيف مقارنة مع السنة السابقة مع الإبقاء على السياسة الاجتماعية للدولة، ويعتمد المشروع على سعر مرجعي لبرميل النفط بـ 50 دولار ،ومعدل نمو 2.6 %،ومعدل تضخم 4.5%، وعلى صعيد الميزانية يتوقع مشروع القانون إيرادات بـ 6.508 مليار دج، بارتفاع طفيف مقارنة بسنة 2018 منها 2.714 مليار دج جباية بترولية.

أما نفقات الميزانية المتوقعة فتقدر بـ 8.557 مليار دج، بانخفاض طفيف مقارنة بسنة 2018، وتقدر ميزانية التسيير بـ 4.954 مليار دج، بارتفاع بسيط يرجع للوضعية الأمنية على الحدود وإلى ارتفاع التحويلات الاجتماعية.
وقد خصص علاف مالي للتحويلات الاجتماعية خلال سنة 2019 بـ 1.763 مليار دج، مقابل 1.670 مليار دج سنة 2018 أي ما يعادل 21% من مجموع ميزانية الدولة، ويسجل رصيد الخزينة المتوقع لسنة 2019 عجزا يقارب 2.200 مليار دج.[8]

ويتضمن قانون المالية 2019 مبلغ قدره 4.954.47 مليار دج، لتغطية نفقات التسيير مقابل 4.584.46 مليار دج لسنة 2018.

وفيما يلي توزيع هذه الميزانية (نفقات التسيير) حسب القطاعات لسنة 2019 مقارنة مع 2018:

جدول رقم (01): توزيع الميزانية (نفقات التسيير) حسب القطاعات لسنة 2019 مقارنة مع 2018

الوحدة :مليار دينار جزائري

	2019	2018
رئاسة الجمهورية	8.22	7.86
مصالح الوزير الأول	4.49	4.45
الدفاع الوطني	1.230	1.118.3
الداخلية والجماعات المحلية	418.4	425.57
الشؤون الخارجية	38.06	35.21
العدالة	75.86	74.54
المالية	86.98	86.82
الطاقة	50.8	50.8

الصناعة والمناجم	4.72	4.61
الفلاحة والتنمية الريفية	235.29	211.81
المجاهدين	224.96	225.17
الشؤون الدينية والأوقاف	25.28	25.24
التجارة	18.38	19.98
الموارد المائية	14.14	14.01
البيئة والطاقات المتجددة	2.13	2.13
الأشغال العمومية والنقل	49.96	25.28
السكن والعمران والمدينة	16.28	16.62
التربية الوطنية	709.55	709.55
التعليم العالي والبحث العلمي	317.33	313.33
التكوين والتعليم المهنيين	46.84	46.84
العمل والشغل والضمان إج	153.7	154.01
السياحة والصناعات التقليدية	3.2	3.15
الثقافة	15.28	15.27
التضامن الاجتماعي	67.38	67.38
العلاقات مع البرلمان	0.23	0.23
الصحة والسكان	398.97	392.16
الشباب والرياضة	35.46	35.23
الاتصال	21	20.7
البريد وتكنولوجيا الاعلام	2.31	2.34
المجموع الفرعي	4.276.3	4.109.48
التكاليف المشتركة	678.18	474.98
المجموع	4.954.47	4.584.46

المصدر : من إعداد الباحث حسب مشروع قانون المالية لـ2019

ويرتقب مشروع قانون المالية لـ 2019 تحصيل إيرادات بقيمة 6.507.9 مليار دج، تتشكل من 3.793.43 مليار دج من الإيرادات العادية و2.714.47 مليار دج من الجباية النفطية.

أما في الجانب التشريعي يقترح مشروع قانون المالية لـ2019 إجراءات **تهدف لتحسين تسيير المالية العمومية** وتعزيز **محاربة التهرب الضر**يبي وتشجيع **القطاع الص**ناعي:[9]

- في إطار محاربة التهرب الضريبي للمؤسسات أدرج مشروع قانون المالية جهاز ضد الإفراط من شأنه أن يحد من خصم بعض الأعباء، (مالية أو غيرها) التي تقدمها المؤسسات الخاضعة للضريبة، ويتعلق الأمر بالحد من تكاليف المساعدة التقنية والمالية وكذا الحد من خصم الفوائد المالية المدفوعة للمؤسسات أو بين المؤسسات ذات الصلة.

- ومن التدابير الرئيسية الواردة في ذات المشروع نجد تشجيع الإنتاج المحلي للمدخلات في صناعة الطاقة المتجددة بهدف تشجيع الإدماج الوطني، ويراجع هذا الإجراء معدلات الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة بهدف السيطرة على استيراد المكونات الوسطية والمنتوج النهائي المولد الكهروضوئي .

- وفيما يخص التنمية المحلية يقرر مشروع قانون المالية لـ2019 تعزيز نظام التضامن ما بين الجماعات المحلية للحد من اللامساواة بين الجماعات المحلية وبالتالي ضمان التوازن الميزانياتي للجماعات المحلية المحرومة ،وسيسمح تحقيق هذا التضامن المالي بين البلديات التي لديها فائض في الإيرادات مقارنة باحتياجاتها وذلك بمنح إعانات لفائدة الجماعات المحلية التي تعاني من صعوبات مالية.

- وفيما يتعلق بقطاع الصناعة يقترح مشروع القانون مطالبة المؤسسات المنتجة للسلع بالكشف عن البيانات المتعلقة بالإنتاج المادي والمدخلات المستعملة مع إعداد تقرير سداسي عن نشاطاتها توجه إلى المديريات الولائية المكلفة بالصناعة، وحسب معدوا مشروع القانون فإن هذا الاقتراح يندرج ضمن الجهود التي تبذلها وزارة الصناعة والمناجم الرامية إلي إرساء قاعدة بيانات موثوقة حول إنتاج القطاع الصناعي الوطني مع العلم أنه لا يوجد في الوقت الحالي أي قاعدة بيانات موثوقة مما يعيق وضع إستراتيجية صناعية للدولة.

- وفيما يتعلق بالسكن يقدم مشروع القانون إجراءين الأول يخول للخزينة التكفل بنسبة 100% للقروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية في إطار انجاز الشطر الخامس من 90 ألف سكن من برنامج عدل، أما بالنسبة للإجراء الثاني فهو يتعلق بالسكن الإيجاري الترقوي والذي يستفيد بموجب قانون المالية لـ 2019 من دعم الدولة لاسيما الامتيازات المتعلقة بمنح الأراضي والإعانات في إطار القروض التي تمنحها البنوك للمقاولين العقاريين المكلفين بتنفيذ برامج السكن.

- كما ينص مشروع القانون على إعفاء مؤسسات النقل الجوي للمسافرين والبضائع وكذلك الفروع التابعة لها والتي تمارس أنشطة تتعلق بالنقل الجوي من الرسوم والضرائب المستحقة الدفع عند شراء واصلاح خارج الوطن للمحركات والمعدات وقطع الغيار والمعدات الأرضية للازمة لهذه الطائرات أثناء التشغيل ،ومن شأن هذا الإعفاء تكييف النظام

الجمركي المطبق على المؤسسات الوطنية مع النظام الذي اعتمدته البلدان المجاورة وهذا لتطور القدرات التنافسية لشركات الطيران الوطنية.

- من جهة أخرى يسمح مشروع قانون المالية لسنة 2019 لصندوق الاستثمار الوطني بمنح قروض طويلة الأجل تصل 40 سنة بمعدل مدعم وهذا من أجل تعزيز قدرات الصندوق لدفع معاشات ،مع العلم أن السلطات العمومية اتخذت عدة تدابير بهدف تحقيق التوازن المالي على المدى الطويل وكذا تحسين التغطية المالية للنظام الوطني للمعاشات.

3- سعر البرميل المرجعي الذي يحقق التوازن للموازنة حسب وكالة "بلومبرغ نيوز" الأمريكية.

أكد تقرير دولي متخصص نشرته وكالة "بلومبرغ"[10] ،أن الجزائر بحاجة إلى برميل نفط لا يقل عن 105 دولار، لضمان التوازن في الميزانية العامة للدولة لسنة 2019، موضحا أن حصة الجزائر من الإنتاج النفطي داخل منظمة "أوبيك" لا تتعدى 3.5%.

سجل التقرير أن سوق النفط العالمي أصبح يعاني من التخمة نتيجة الفوائض الموجودة ،وهو ما اعترف به وزير النفط السعودي في أعقاب الاتفاق الذي تضمن تخفيضا للإنتاج من قبل "أوبيك" والدول الشريكة، لاسيما روسيا، بواقع 1.2 مليون برميل يوميا،وتتجه دول "أوبيك" لإقناع أطراف جديدة بالعمل على خفض إنتاجها لضمان استقرار في سوق النفط ،حيث يبقى عدد من الدول المنتجة الصغيرة من بين أكبر الدول المتضررة لحاجتها لبرميل النفط مرتفع نسبيا، ومن بين هذه الدول الجزائر، التي أفاد التقرير الدولي المتخصص بحاجتها إلى برميل النفط بـ 105.70 دولار للبرميل ،مشيرا إلى أن الجزائر رهينة بشكل كبير لإيرادات النفط والغاز لتحصيل إيرادات هامة.

واعتبر التقرير أن الجزائر ساهمت بشكل وفير في التوصل إلى اتفاق خفض الإنتاج في 2016، وأن الإنتاج الجزائري من النفط لا يتعدي 1.05 مليون برميل يوميا، ومع ذلك تلعب دورا مهما داخل "أوبيك" ،كما تعتبر الجزائر في الظرف الحالي أن متوسط سعر يتراوح ما بين 70-80 دولار للبرميل لا يضر المستهلكين.

كما أفاد التقرير نفسه تسجيل ارتفاع محسوس لإنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري، وهو ما من شأنه أن يقوض القرارات المتخذة، حيث يرتقب أن يرتفع الإنتاج الأمريكي بمعدل 1.18 مليون برميل يوميا في 2019 حسب ما كشفت عنه هيئة إدارة الإعلام للطاقة الأمريكية، ما يعني تقريبا ما اتفق على تخفيضه من قبل دول "أوبيك" والبلدان الشريكة.

وفي السياق نفسه، عدد التقرير حاجة الدول لمتوسط سع نفط يضمن توزانا نسبيا لموازناتهم، حيث يصل المتوسط بالنسبة لأنغولا 78 دولار و 68.10 دولار لإيران و 54دولار للعراق، مقابل 132.80 دولار لليبيا و 124 دولار لفنزويلا و 40 دولار لروسيا و80.90 دولار للعربية السعودية، و47 دولار لقطر.[11]

خاتمة:

عرفت المالية العامة في الجزائر تقدما ملحوظا من حيث التأطير القانوني لمختلف جوانبها بعدما عاشت فراغا قانونيا كبيرا، ولكن رغم هذه التطورات القانونية لازال النظام المالي الجزائري يعرف حدودا من جانبين على الخصوص:

- مواصلة اعتماد الميزانية العامة بالأساس على الجباية البترولية.
- نقص الشفافية في التسيير المالي .

يعتمد تمويل نفقات الدولة بالأساس على الجباية البترولية بنسبة تتراوح بين 51% و 64%، الأمر الذي يطرح بحدة وبصفة مستعجلة ضرورة وكيفية تعويض هذا المورد تحسبا لانخفاضه أو زواله مستقبلا.

لا شك أن هناك جهودا حكومية منذ التسعينيات القرن الماضي من أجل تشجيع الاستثمار الداخلي وزيادة حجم الإنتاج الوطني مستعملة التحفيزات الجبائية والإعانات المالية مع تبسيط الإجراءات والشروط لفتح المشاريع الاقتصادية ،لكن بقيت هذه الجهود محدودة الفعالية ولم تظهر بعد انعكاساتها بعد على مشروع قانون المالية لسنة 2019 .

ويتمثل العائق الثاني الذي تعاني منه المالية العامة في نقص الشفافية عند تسييرها، تحديد مضمون الميزانية كما ورد النص عليه في القانون المتعلق بقوانين المالية ،بحيث لا تضم الميزانية العامة للدولة إلا العمليات المالية النهائية من موارد ونفقات، وبذلك تقصى منها الموارد المؤقتة مثل القروض، والنفقات المؤقتة مثل القروض والسلفات التي تمنحها الدولة للغير، والتي تفتح لها حسابات خاصة على مستوى الخزينة العمومية، ولا تخرج عن الميزانية العامة العمليات المؤقتة فحسب، بل يشمل هذا الإقصاء حتى بعض العمليات التي تكتسي الطابع النهائي، وهكذا أصبحت تسحب شيئا فشيئا من الميزانية العامة عمليات نهائية بطبيعتها لتدرج في حسابات خاصة للخزينة ،وأهم هذه الموارد الرسوم شبه الجبائية والرسوم البيئية، ورسم السكن....

والجدير بالملاحظة أن عدد هذه الحسابات في تزايد سريع وتشمل كافة نشاطات الدولة بالإضافة إلى أنها لا تخضع للبرلمان سواء من حيث ترخيص المعلومات المرتبطة بها أو مراقبة كيفية استخدامها، إنها تمول بواسطة موارد خاصة أو تخصيصات من الميزانية العامة أو الاثنين معا.

وبهذا الشكل يضعف ويتلاشى الغرض الأساسي من وجود الميزانية العامة للدولة، أي تمكين البرلمان من المصادقة على وثيقة واحدة تضم جميع موارد الدولة ونفقاتها مهما كان نوعها أو طبيعتها من أجل تيسير الرقابة السياسية وتجسيد الديمقراطية.

لا بد أن لا ننسى أن الغرض الأساسي من وجود البرلمان يعود تاريخيا لضرورة إيجاد هيئة شعبية منتخبة تتمتع بسلطة منح الترخيص للحاكم لقبض الموارد وصرف النفقات من خلال المصادقة على الميزانية العامة للدولة.

الهوامش

[1] محمد ساحل، **المالية العامة النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة للدولة**،طبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع،الجزائر،2017، ص 226

[2] سعد اللحياني، **الموازنة العامة في النظام الاقتصادي الإسلامي**، ص1، العنوان الالكتروني: www.kantakji.com/fiqh/files/economie/498 /

[3] بن حمادي عبد القادر، **تحليل الموازنة العامة في ظل الإصلاحات دراسة حالة الجزائر**، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2002،ص 2

[4] القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية ص 40

[5] قانون رقم 90-21 مؤرخ في 18 أوت 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية رقم 35،الصادرة بتاريخ 15 أوت 1990 ،ص21

[6] محمد ساحل، **المالية العامة النفقات العامة الإيرادات العامة الميزانية العامة للدولة**، مرجع سبق ذكره ،ص 224-226

[7] نفس المرجع، ص 232

[8] مقال منشور في الجريدة الالكترونية للعدد 2018/10/27 ،الجزائر الآن، **أهم ما جاء في مشروع قانون المالية لـ2019**، visite le site web www.Algerie-in.com/ a 12h35 13/12/2018

[9] نفس المرجع السابق

[10] **Blomberg news وكالة أنباء** دولية تأسست في 1990، يقع مقرها في نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية ،تأسست في البداية تحت اسم بلومبرغ بيزنس لتقديم التقارير المتعلقة بالأخبار المالية، أسسها كل من مايكل بلومبرغ رجل الأعمال الأمريكي والصحفي الأمريكي ماتيو وينكر.

[11] ح ص ،**تقرير دولي متخصص يؤكد** ،مقال منشور بجريدة الخبر اليومي ،صفحة الاقتصاد،العدد 9077 ،ص 11

أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي على حوكمة الشركات
"دراسة حالة المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة سكيكدة

د. شلابي عمار
جامعة سكيكدة / الجزائر

الملخص:

تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة تطبيق الإفصاح المحاسبي وأثره على حوكمة المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة سكيكدة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة، وبعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤثر على حوكمة المؤسسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، حوكمة الشركات، القوائم المالية.

Abstract

The study dealt with the analysis and discussion of the application of accounting disclosure and its impact on the governance of economic institutions. The case study of the Algerian public institution for water The Skikda unit. The descriptive analytical method was used in conducting the study. After analyzing the data and testing the hypotheses, On the governance of economic institutions.

Keywords : Disclosure accounting, Corporate governance, financial statements.

تمهيد

يعد الإفصاح المحاسبي من أهم مبادئ حوكمة الشركات، من خلال إعداد ومراجعة المعلومات وعرضها بما يتفق ومعايير الجودة، وتوفيرها للمستخدمين في الوقت المناسب وبالتكلفة الملائمة، وهذا يعني وجود مجموعة متكاملة من المعايير التي يجب أن تراعى في المؤسسات أولا وفي والاقتصاد الوطني ثانيا، لضمان نجاح المؤسسات وتحقيق غايتها، وضمان مساهمتها في نمو الاقتصاد الوطني بشكل عام.

الإشكالية: من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي على حوكمة الشركات؟

ويتفرع عن هذا التساؤل أسئلة فرعية تتمحور حولها الدراسة على النحو التالي:

1. هل تطبيق الإفصاح المحاسبي في الميزانية يؤثر على حوكمة الشركات؟

2. هل تطبيق الإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل يؤثر على حوكمة الشركات؟
3. هل تطبيق الإفصاح المحاسبي في السياسات المحاسبية المتبعة يؤثر على حوكمة الشركات؟

الفرضيات:

1. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإفصاح افي قائمة المركز المالي وحوكمة الشركات.
2. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإفصاح ا في قائمة الدخل وحوكمة الشركات.
3. توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين عنصر الإفصاح في السياسات المحاسبية وحوكمة الشركات.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية البحث في التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق الإفصاح المحاسبي والاستفادة منه في تطوير الممارسات المحاسبية وبالتالي الوصول إلى حوكمة الشركات.

أهداف الدراسة: الوقوف على العلاقة المتداخلة بين الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم استخدام أسلوب الاستبانة وتوزيعها على مختلف الأطراف المعنية بتطبيق الإفصاح المحاسبي، وتم استخدام الإصدار 19 من برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة باسم (SPSS).

حدود الدراسة: تتعلق الحدود الزمانية في دراسة تطبيق الإفصاح المحاسبي وأثره على حوكمة الشركات في شهر أفريل سنة 2018، أما الحدود المكانية تتمثل في المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة سكيكدة، وذلك من خلال دراسة حالة عن طريق الاستبيان وزعت على الموظفين في المؤسسة.

المحور الأول: الدراسة النظرية

أصبح العديد من مستخدمي التقارير والقوائم المالية، "والذين يعتمدون عليها كمصدر أساسي للمعلومات"[محمد نواف حمدان عايد، 2006، ص: 89]، يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح، وذلك بهدف توفير معلومات مالية ذات جودة عالية، لأصحاب المصالح ومساعدتهم في اتخاذ القرارات، كما أثارت أزمة الثقة بين الإدارة والملاك، ضرورة إيجاد معايير لأفضل الممارسات في إدارة ومراقبة المؤسسات والإشراف الفعال عليها، فبرزت حوكمة الشركات كأحد المواضيع الملحة على جدول أعمال المؤسسات.

أولا: تعريف الإفصاح المحاسبي: يعني به شمول التقارير والقوائم المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صفة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية، كما يعنى به الإفصاح عن المعلومات التي وصلت إليها المؤسسة في شكل تقارير وقوائم مالية [محمد نواف حمدان عايد، 2006، ص: 153]، لتقييم درجة المخاطرة التي

تتعرض لها المؤسسة والوصول إلى القرار الذي يمكنها من تحقيق أهدافها والتي تتناسب مع درجة المخاطرة" [خالد الخطيب، 2002، ص: 152].

ثانيا: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية: يرتكز الإفصاح على المقومات التالية:

1. **تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:** تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، مما يضع معدي هذه التقارير أمام خيارين رئيسيين[محمد مطر، 2004، ص: 337]:

الخيار الأول: إعداد التقرير المالي وفق نماذج متعددة حسب تعدد احتياجات الفئات التي ستستخدم هذا التقرير، وهذا الخيار صعب التطبيق، ويتعارض مع مبدأ الجدوى الاقتصادية للتقارير التي تؤكد على أن تكلفة المعلومات يجب أن لا تزيد عن العائد المتوقع منها.

أما الخيار الثاني: فيكون بإصدار تقرير مالي واحد لكنه متعدد الأغراض، بحيث يلبي جميع احتياجات المستخدمين المحتملين وهذا الخيار أيضا مثل سابقه غير واقعي ومن الصعب تطبيقه لأن تطبيقه سيجعل التقارير المالية كبيرة الحجم ومفرطة جدا في التفاصيل.

وإزاء هذه المشكلة يقترح الباحثون حلا معقولا بتطبيق نموذج التقرير المالي الذي يلبي احتياجات مستخدم مستهدف يتم تحديده من بين الفئات المتعددة، ليتم بعد ذلك جعل هذا المستخدم محورا أساسيا في تحديد أبعاد الإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية، "مع إعطاء عناية أكبر لاحتياجات ثلاث فئات رئيسية هم الملاك الحاليون، الملاك المحتملون والدائنون"[محمد مطر، 2004، ص: 340].

2. **تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية:** يجب ربط الغرض التي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر الملائمة، وتعد معلومة ما ملائمة لمستخدم معين إذا كان من المتوقع أن يستفيد منها في أغراض معينة [خالد الخطيب، 2002، ص: 158].
3. **طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:** وتتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حاليا في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، الأرباح المحتجزة، قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، إضافة إلى معلومات أساسية أخرى تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.
4. **تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:** يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها، بحيث يمكن للمستخدم قراءتها بيسر وسهولة.

5. **توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:** يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في نهاية السنة المالية، مع الأخذ في الاعتبار أن إقفال الحسابات الختامية يستغرق بعض الوقت، وقد تتضمن تشريعات الدول فترة محددة كحد أقصى لنشر القوائم المالية.[خالد أمين عبد الله، 1995، ص: 44]

ثالثا: تعريف حوكمة الشركات: هو الترجمة العربية للمصطلح الإنجليزي «Gouvernance corporate» [Stephane Mercier, 2004, p: 10]، وقد عرفتها مؤسسة التمويل الدولية IFC بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"، كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها "مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح"، وعرفها معهد المدققين الداخليين (IIA) أنها:"الإجراءات المستخدمة من طرف ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير الإشراف على إدارة المخاطر ومراقبتها والتأكيد من كفاءة الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيم المؤسسة" [طارق عبد العال حماد، 2005، ص: 49]، ومفهوم الحوكمة، يحافظ على حقوق المساهمين والعاملين وأصحاب المصالح وغيرهم، من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية وفقا لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة.[إبراهيم السيد المليحي، 2008، ص: 15].

رابعا: أهمية حوكمة الشركات: تنبع أهمية حوكمة الشركات في جوانب متعددة لعل من أهمها ما يلي:

1. **الاقتصاد:** تحافظ على استقرار الأسواق المالية وجدب الاستثمارات ، وتقليص حجم المخاطر.
2. **المؤسسات:** تساعد على محاربة الفساد، والحصول على التمويل، وبناء الثقة مع أصحاب المصالح.
3. **المساهمين:** تضمن حقوق المساهمين مثل حق التصويت والمشاركة في القرارات الجوهرية، وتعظيم حقوق المساهمين، وتحديد مخاطر الاستثمار.[نصر علي عبد الوهاب وآخرون، 2009، ص: 25]
4. **أصحاب المصالح:** فالحوكمة الرشيدة تعزز مستوى ثقة مجتمع المتعاملين للإسهام في رفع مستوى أداء المؤسسة وتحقيق أهدافها الإستراتيجية. [دادن عبد الغني وآخرون، 2012، ص: 3]

خامسا: أهداف الحوكمة: إن الهدف الأساسي من الإفصاح هو التأكد من توافر المعلومات المالية وغير المالية بمعنى الإفصاح الفوري عن الأحداث الجوهرية التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة لكافة المتعاملين مع المؤسسة في وقت واحد وبالشكل الذي يساهم في اتخاذ قرارات الاستثمار [ماجد إسماعيل أبو حمام، 2009، ص ص: 51- 52]، ويتمثل هدف حوكمة الشركات حسب كل من "مينو ومنكس" في الإجابة على التساؤلين التاليين: [Robert A. BMON KS, NELL MINOW, 2011, P: 13]

- كيف نجعل المديرين ملتزمين بالعمل على إدارة أموال المساهمين وكأنه مالهم الخاص؟
- كيف نخلق القيمة في المؤسسة وإدارتها بطريقة تقلل من تضارب مصالح بين مختلف الأطراف؟

ولهذا فالحوكمة تهدف إلى ضمان النمو وتحسين قيمة المؤسسة من جانب، وضمان فاعلية العلاقة بين إدارة المؤسسة والأطراف المتعاملة معها من جانب آخر، [عدنان تايه النعيمي وآخرون، 2009، ص: 47] أي تعظيم أهداف المساهمين وباقي أصحاب المصلحة فيها، وذلك من خلال السعي إلى تحقيق هدفين هما: [Jacob Lamm and others, 2010]

1. **خلق القيمة للمؤسسة:** بما يضمن لها تحقيق عوائد مناسبة للمساهمين، خلق مناصب شغل، وكذلك المساعدة على استمرار حياة المؤسسة خاصة في ظروف المنافسة والتحدي الاقتصادي.
2. **خلق الشفافية في المؤسسة:** فالشفافية هي نافذة هامة للإدارة على العمل الداخلي للمؤسسة، فكلما كانت النافذة أوضح، كلما كانت القدرة على إدارة المؤسسة بفعالية أحسن.

سادسا: أثر الإفصاح المحاسبي على حوكمة الشركات: الآليات التي يتطلبها الإفصاح تتضمن:

1. **الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات الغير مالية:** سواء كانت كمية مثل: عدد العمال، الحصة السوقية، وغيرها، أو وصفية مثل: مستوى المنافسة، الحالة الاقتصادية العامة، الكفاءة الإدارية، الإستراتيجية الرئيسية للإدارة، الأسواق الرئيسية التي يتم توزيع المنتجات فيها وغيرها، و"ما يؤكد على أهمية المعلومات غير المالية التعليمات التي أصدرتها لجنة البورصة الأمريكية الخاصة بالإفصاح عن المعلومات غير المالية" [زبيدي البشير، 2016، ص: 99].
2. **التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي:** للوصول إلى سعر عادل للسهم في السوق المالي يجب أن يتحول الإفصاح من اختياري إلى إلزامي، رغم عدم ترحيب الادارة بمتطلبات التوسع في الإفصاح لأسباب نذكر منها [زبيدي البشير، 2016، ص: 101]: "الخوف على مركز المؤسسة التنافسي، وتعارض مصالحها مع أهداف مستخدمي التقارير، وتجنب إعداد التقارير الموسعة".
3. **تدعيم الإفصاح الإلكتروني:** وهو إفصاح اختياري حاليا، ويتجه ليصبح إلزاميا في المستقبل [غزاي سبيل طالع المطيري، 2012، ص: 18].

إن العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح علاقة ذات اتجاهين، حيث يمكن القول بأن الإفصاح يعمل على تدعيم وزيادة فاعلية حوكمة الشركات، كذلك تعمل حوكمة الشركات على تدعيم الإفصاح من خلال توفيرها لمعايير الإفصاح والشفافية [بن الطاهر حسين وآخرون، 2012، ص: 07]، فالحوكمة تعمل على تحسين الصورة الذهنية للمؤسسات، كذلك مصداقيتها وتدعو إلى إدخال الاعتبارات الأخلاقية وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي [موسى سهام وآخرون، 2012، ص 11]، ويمكن إبراز الدور الذي يقوم به الإفصاح المحاسبي في تعزيز مبادئ حوكمة الشركات، من خلال:

1. **الإفصاح المحاسبي أداة لتعزيز الثقة والمصداقية في التقارير المالية:** "يجب استخدام أساليب الإفصاح لكي تنسجم مع طبيعة المعلومات المالية وأهميتها النسبية ومن أكثر الأساليب استخداما هي الملاحظات الهامشية،

الإيضاحات بين القوسين، الملاحظات الإضافية، الكشوفات التحليلية المرفقة"[بالرقي تيجاني، 2008، ص ص: 3-4]، ولكي تقوم المؤسسة بالإفصاح الأمثل يجب التركيز على الجانبين التاليين وهما: [بالرقي تيجاني، 2006، ص: 80]

- **التجميع الأمثل للبيانات:** تشمل على التفاصيل التي تكفي لتزويد مستخدميها بالمعلومات المختلفة.
- **الشرح الأمثل للبيانات:** إضافة شرح تكميلي للعناوين الرئيسية والفرعية والقيم المالية في القوائم.

2. **الإفصاح المحاسبي أداة مهمة للتأكد من سلوك المؤسسات وحماية حقوق المساهمين:** يعد الإفصاح "مطلبا ضروريا يعكس الواقع الحقيقي للمؤسسات ومدى التزامها بالقوانين والتعليمات التي تقرها الجهات المسئولة من أجل التأكد من حسن إدارتها بأسلوب علمي يؤدي إلى حماية أموال المساهمين وتوفير معلومات عادلة وشفافة لجميع الأطراف ذات العلاقة، وفي الوقت نفسه توفر أداة جيدة للحكم على أداء مجلس الإدارة ومحاسبتهم، وبالتالي فإن إلزام المؤسسات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومبادئ الحوكمة يؤدي بالضرورة إلى رفع جودة القوائم المالية بما تتضمنه من إفصاح".[ماجد إسماعيل أبو حمام، 2009، ص ص: 61- 62]

المحور الثاني: الدراسة الميدانية

مقدمة: نظرا لطبيعة الموضوع واهتمامه بالإفصاح المحاسبي وأثره على حوكمة الشركات، تم اختيار مؤسسة جزائرية مختصة في توزيع المياه بولاية سكيكدة، للقيام بالدراسة التطبيقية، وهي مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يقع مقرها الاجتماعي ببلدية حمادي كرومة، ولاية سكيكدة، تخضع لوصاية وزارة الموارد المائية، حلت محل جميع الهيئات المكلفة بالخدمة العمومية لإنتاج وتوزيع المياه الصالحة للشرب, يبلغ عدد عمالها 764 عامل إلى غاية 30-04-2018 منهم 145 إطارا والباقي موزعون كأعوان تمكين وأعوان تنفيذ.

أولا: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة الظاهرة، وجمع الحقائق والمعلومات المتعلقة بها ومن ثم تحليلها للوصول إلى النتائج والتوصيات.

1. **مصادر جمع البيانات:** اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المتمثلة في الكتب، الدوريات، الدراسات السابقة، تقارير التسيير للمؤسسة العمومية الجزائرية للمياه، وبعض المواقع ذات الصلة على شبكة الإنترنت والبيانات الأولية، من خلال تصميم استبيان كأداة رئيسية للبحث.
2. **مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة المستهدفة من رؤساء المصالح، المحاسبين، الموظفين والمتعاملين، وقد تم استخدام طريقة العينة العشوائية البسيطة، حيث تم توزيع 85 استبانة، واسترداد 50 استبانة صالحة.
3. **متغيرات الدراسة:** الدراسة الميدانية تشمل على المتغير المستقل والمتغير التابع كما يلي:

المتغير المستقل: يتمثل في الإفصاح المحاسبي والذي يتم قياس مدى تطبيقه في المؤسسات من خلال الميزانية أو قائمة المركز المالي، قائمة الدخل والسياسات المحاسبية المتبعة.

المتغير التابع: هو حوكمة الشركات وتقاس بوجود إطار تنظيمي وقانوني فعال، حقوق المساهمين، الوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية، المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين، الإفصاح والشفافية، ومهام ومسؤوليات مجلس الإدارة، وبما أن المؤسسة عمومية فإن المساهم الوحيد هي الدولة، وقد تم استبدال المساهمين بالمسيرين.

ثانيا: أداة الدراسة: قمنا بتصميم استبيان محكم، وقد تم تقسيم الاستبانة إلى مجموعتين: تتكون المجموعة الأولى من جميع البيانات الشخصية لعينة الدراسة، وتتناول المجموعة الثانية تطبيق الإفصاح المحاسبي وأثره على حوكمة الشركات دراسة حالة المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة سكيكدة، وتم تقسيمه إلى محورين، يناقش المحور الأول واقع تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة سكيكدة، والذي بدوره ينقسم إلى عناصر الإفصاح المحاسبي وكل عنصر يتكون من 5 إلى 6 فقرات، أما المحور الثاني فيناقش أثر الإفصاح المحاسبي على حوكمة الشركات في المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة سكيكدة, ويتكون من 10 فقرات.

وقد تم استخدام مقياس ليكارتسكال (Likert Scale) ليكارت الخماسي، حسب الجدول التالي:

جدول رقم 01: يبين درجات مقياس ليكارت الخماسي

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة (الوزن)	5	4	3	2	1

المصدر: محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي: الدليل التطبيقي للباحثين، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 115.

ولتحديد طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) يتم حساب المدى كما يلي:

المدى = الحد الأعلى – الحد الأدنى = 5 – 1 = 4

ثم تقسيم المدى على عدد الخلايا (4\5 = 0.08), ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى للخلية, والجدول التالي يفسر النتائج:

جدول رقم 02: إجابات الأسئلة ودلالتها

الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	الرمز	الإجابة
أقل من 36%	من 1 إلى أقل من 1.80	1	غير موافق بشدة
من 36% إلى أقل من 52%	من 1.80 إلى أقل من 2.60	2	غير موافق
من 52% إلى أقل من 68%	من 2.60 إلى أقل من 3.40	3	محايد
من 68% إلى أقل من 84%	من 3.40 إلى أقل من 4.20	4	موافق

الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	الرمز	الإجابة

المصدر: عبد الفتاح عز حسن، مقدمة في الإحصاء الوصفي باستخدام SPSS، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، السعودية، 2008، ص 540.

ثالثا: الأساليب الإحصائية المستخدمة: استخدمنا الأساليب الإحصائية والاختبارات المعلمية التالية:

- **الإحصاءات الوصفية**: تضمنت التكرارات والنسب، والمتوسطات والانحرافات المعيارية النسبية.
- **معامل آلفاكرونباخ**: يكون هذا المقياس ذو مصداقية إذا كانت القيمة المحسوبة تساوي 60% فأكثر.
- **معامل الارتباط بيرسون**: لدراسة علاقة المتغيرات المستقلة بالتابعة والمتغيرات المستقلة ببعضها.
- **الانحدار**: لمعرفة درجة تأثير المتغير المستقل في التابع.

1. **صدق وثبات الاستبانة**: تم دراسة صدق وثبات الاستبانة عن طريق التحكيم ومعامل آلفاكرونباخ، لقياس ثبات الاستبيان كما يلي:

جدول رقم 03: يمثل معامل الثبات آلفا كرونباخ

الرقم	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل آلفا كرونباخ
1	**واقع تطبيق الإفصاح المحاسبي في المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة سكيكدة**	**16**	**0.974**
1.1	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في الميزانية أو قائمة المركز المالي	6	0.939
2.1	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل	5	0.810
3.1	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية للسياسات المحاسبية المتبعة	5	0.931
2	**أثر الإفصاح المحاسبي على حوكمة المؤسسات**	**10**	**0.821**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أن معاملات الثبات لمجموع فقرات الاستبانة أكبر من 0.60 أي أنها تدل على أن الاستبانة مقبولة لإجراء الدراسة الميدانية لموضوع البحث.

رابعا: خصائص وتحليل عينة الدراسة: تبين الجداول التالية خصائص عينة الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم 04: خصائص عينة الدراسة

المؤهل العلمي	ليسانس	ماستر	ماجستير	دكتوراه	أخرى	المجموع
التكرار	19	1	0	0	30	50
النسبة	%38.0	%2.0	%0	%0	%60.0	%100

التخصص العلمي	محاسبة	تدقيق	اقتصاد	إدارة أعمال	أخرى	المجموع
التكرار	25	0	1	1	23	50
النسبة	%50.0	%0.0	%2.0	%2.0	%46.0	%100
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	إلى أقل من 10 سنوات	إلى أقل من 15 سنة	إلى أقل من 20 سنة	من 20 سنة فأكثر	المجموع
التكرار	3	20	11	1	15	50
النسبة	%6.0	%40.0	%22.0	%2.0	%30.0	%100
المنصب الوظيفي	مدير فرعي	مدقق مالي	محاسبين	رئيس مصلحة	آخرون	المجموع
التكرار	0	0	5	6	39	50
النسبة	%0.0	%0.0	%10.0	%12.0	%78.0	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

خامسا: اختبار الفرضيات واستخلاص النتائج: تكون الفقرة إيجابية عندما يكون أفراد العينة موافقون على محتواها أي إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.0105 (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05)، وتكون الفقرة سلبية عندما أفراد العينة لا يوافقون على محتواها أي إذا كانت قيمة T المحسوبة أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.0105- (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05)، وتكون آراء أفراد العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05.

1. نتائج أفراد العينة الخاصة بمحور مستوى تطبيق الإفصاح المحاسبي

1.1 الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في الميزانية أو قائمة المركز المالي: بلغت عبارات هذا الفرع من المحور ستة فقرات، والجدول التالي يلخص نتائج المعالجة الإحصائية كما يلي:

جدول رقم 05: الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة المركز المالي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	النتيجة
1	تفصح هذه المؤسسة عن جميع بنود عناصر الميزانية بشكل شامل.	3.84	0.889	%76.8	30.545	0.000	موافق
2	تفصح هذه المؤسسة عن البنود الإضافية لقائمة المركز المالي بشكل	3.84	0.889	%76.8	30.545	0.000	موافق

	مناسب ومستقل.						
3	تقوم المؤسسة بالإفصاح بشكل مستقل عن الأرصدة الدائنة والمدينة وطبيعة ودرجة سيولة الموجودات.	3.36	1.367	%67.2	17.385	0.000	محايد
4	توفر المؤسسة المعلومات المالية الضرورية وذلك بتصنيف البنود المالية حسب طبيعتها بشكل مناسب في الميزانية.	4.18	0.691	%83.6	42.789	0.000	موافق
5	تفصح هذه المؤسسة عن البنود الغير عادية في قائمة المركز المالي لإكسابها مزيدا من الشفافية.	4.00	1.010	%80	28.000	0.000	موافق
6	يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية المرتبطة بظروف نشأتها في ذلك التاريخ.	4.16	0.710	%83.2	41.414	0.000	موافق
الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في الميزانية أو قائمة المركز المالي		**3.90**	**0.834**	**%78.0**	**33.054**	**0.000**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا الفرع هو 3.90 والوزن النسبي 78.00% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60.00% وقيمة T المحسوبة تساوي 33.054 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.0105 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0,05، مما يعني أن المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة سكيكدة تفصح عن المعلومات المحاسبية في الميزانية أو قائمة المركز المالي.

2.1 الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل: بلغت عدد فقرات هذا الفرع من المحور خمسة فقرات، والجدول التالي يلخص نتائج المعالجة الإحصائية كما يلي:

جدول رقم 06: الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسا	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	النتيجة

		بي					
1	تفصح هذه المؤسسة عن البيانات في صلب قائمة الدخل.	3.84	90.88	%76.8	530.5	0.000	موافق
2	تفصح المؤسسة عن الإيضاحات للبيانات المالية في قائمة الدخل لسهل فهمها ومقارنتها مع بيانات المؤسسات الأخرى.	4.1	0.416	%82	169.6	0.000	موافق
3	تفصح المؤسسة عن مصروف الفوائد ومصروف ضريبة الدخل بشكل مستقل.	3.86	1.069	%77.2	325.5	0.000	موافق
4	تفصح المؤسسة عن الخسائر الطارئة وتحميلها على حساب الأرباح والخسائر.	4.16	0.370	%83.2	79.43	0.000	موافق
5	تهتم المؤسسة بالإفصاح عن المبيعات والإيرادات التشغيلية الأخرى بشكل مستقل.	3.82	0.896	%76.4	30.13	0.000	موافق
الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل		**3.956**	**0.589**	**%79.1**	**47.515**	**0.000**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا الفرع هو 3.956 والوزن النسبي هو 79.1% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% وقيمة T المحسوبة تساوي 47.515 أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي 2.0105 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يعني أن المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة سكيكدة تطبق عنصر الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل.

3.1 الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية للسياسات المحاسبية المتبعة بلغت عدد فقرات هذا الفرع من المحور خمسة فقرات، والجدول التالي يلخص نتائج المعالجة الإحصائية كما يلي:

جدول رقم 07: الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية للسياسات المحاسبية المتبعة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	النتيجة
1	تفصح هذه المؤسسة في التقارير المالية عن السياسات المحاسبية المطبقة.	4.00	0.571	0.0%8	5049.	0.000	موافق
2	تقوم هذه المؤسسة بتطبيق معايير محاسبية متعارف عليها دوليا.	4.16	0.738	%83.2	39.83	0.000	موافق
3	تقوم هذه المؤسسة بنشر قوائم مالية مجمعة في حالة وجود مؤسسات تابعة خاضعة لسيطرتها.	3.52	0.789	4.70%	31.56	0.000	موافق
4	تفصح هذه المؤسسة عن معلومات بخصوص طرق حساب الاهتلاكات.	4.16	0.681	%83.2	43.20	0.000	موافق
5	تقوم هذه المؤسسة بتطبيق معايير محاسبية محلية (خاصة بالبلد الذي تنتمي إليه.)	4.16	0.710	%83.2	41.41	0.000	موافق
الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية للسياسات المحاسبية المتبعة		**4.00**	**0.621**	**0%80.**	**45.57**	**0.000**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا الفرع هو 4.00 وبانحراف معياري قدره 0.621 ووزنه النسبي 80% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، وقيمة T المحسوبة تساوي 45.57 وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي 2.0105 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يعني أن المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة سكيكدة تفصح عن المعلومات المحاسبية في السياسات المحاسبية المتبعة.

تم التأكد من تطبيق المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة سكيكدة لكل عناصر الإفصاح المحاسبي وبنسب متفاوتة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 08: نتائج عينة الدراسة حول المحور الأول (واقع تطبيق الإفصاح المحاسبي)

الرقم	محتوى المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	النتيجة
1	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في الميزانية أو قائمة المركز المالي	93.	0.834	%78.0	33.05	0.000	موافق
2	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل	63.9	0.589	%79.2	47.51	0.000	موافق
3	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية للسياسات المحاسبية المتبعة	4.00	0.621	%80.0	45.57	0.000	موافق
واقع تطبيق الإفصاح المحاسبي		**3.951**	**0.672**	**0.79%**	**41.559**	**0.000**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

المتوسط الحسابي لجميع العناصر الذي يساوي 3.951 والانحراف المعياري 0.672 والوزن النسبي 79.0% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60.0% وقيمة T المحسوبة تساوي 41.559 أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.0105 ومستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يعني بأن المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة سكيكدة تتوفر على عناصر الإفصاح المحاسبي.

2. نتائج أفراد العينة الخاصة بمحور حوكمة الشركات: بلغت فقرات هذا الفرع من المحور عشرة فقرات، وهي تمثل مبادئ حوكمة الشركات، والجدول التالي يلخص نتائج المعالجة الإحصائية كما يلي:

جدول رقم 09: نتائج إجابات أفراد العينة الخاصة بحوكمة الشركات

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	النتيجة
1	توفر هيكل تنظيمي يحدد المسؤوليات والصلاحيات ويساهم في تطوير الحوكمة.	3.9	0.505	%78.0	54.60	0.000	موافق
2	يتمتع المسيرون بكل حقوقهم.	4.08	0.566	%81.6	51.00	0.000	موافق
3	تسمح الإجراءات بإعطاء المعلومات الداخلية لكل المسيرين.	3.9	0.678	%78.0	40.70	0.000	موافق

4	وجود آليات لحماية حقوق أصحاب المصالح (العاملون, الموردون, الجهات الرسمية , الزبائن)	4.18	0.436	%83.6	67.56	0.000	موافق
5	تتوفر قنوات للإفصاح عن المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة.	3.76	0.981	%75.2	27.11	0.000	موافق
6	يشمل الإفصاح أي تغيير هام حول الأصول والالتزامات.	4.1	0.614	%82.0	47.18	0.000	موافق
7	الإفصاح على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الرئيسيين والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم.	3.26	0.944	%65.2	24.43	0.000	محايد
8	يشرف المسئولين على عمليات الإفصاح والاتصالات.	3.86	0.729	%77.2	37.46	0.000	موافق
9	الإفصاح الأمثل يعزز الثقة والمصداقية في التقارير المالية	3.72	0.573	%74.4	45.92	0.000	موافق
10	الإفصاح المحاسبي ينعكس إيجابا على حوكمة الشركات	3.72	0.573	%74.4	45.92	0.000	موافق
أثر الإفصاح المحاسبي على حوكمة الشركات		**3.848**	**0,221**	**77%**	**64,57**	**0.000**	**موافق**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المحور هو 3.848 والانحراف المعياري هو 0.221 والوزن النسبي 74.4% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60% وقيمة T المحسوبة تساوي 64.57 وهي أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي 2.0105 ومستوى الدلالة 0.000 هي أقل من 0.05، مما يعني أن المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة سكيكدة تتوفر على مبادئ حوكمة الشركات.

3. دراسة العلاقات الارتباطية: سيتم من خلال هذا المطلب استخدام معامل الارتباط بيرسون بهدف اختبار فرضيات الدراسة، حيث يبين الجدول الموالي معاملات الارتباط بين عناصر المتغير المستقل الإفصاح المحاسبي والمتغير التابع حوكمة الشركات.

الجدول رقم 10: العلاقة الارتباطية بين واقع تطبيق الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات

الرقم	واقع تطبيق الإفصاح المحاسبي	حوكمة المؤسسات		
		معامل الارتباط	مستوى الدلالة	حجم العينة
1	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في الميزانية أو قائمة المركز المالي	0.342	0.015	50
2	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل	060.3	300.0	50
3	الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية للسياسات المحاسبية المتبعة	930.2	390.0	50

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

1.3 العلاقة الارتباطية بين عنصر الإفصاح المحاسبي في قائمة المركز المالي وحوكمة الشركات: نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الارتباط المحسوبة تساوي 0.342 مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية وضعيفة بين عنصر الإفصاح المحاسبي في الميزانية أو قائمة المركز المالي وحوكمة الشركات عند مستوى دلالة 0.015 وهي أقل من 0.05.

2.3 العلاقة الارتباطية بين عنصر الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل وحوكمة الشركات: يتبين لنا أن قيمة مستوى الدلالة يساوي 0.030 وهي أقل من 0.05، كما أن قيمة معامل الارتباط المحسوبة تساوي 0.306 مما يدل على وجود علاقة ارتباط طردية ولكن ضعيفة بين عنصر الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل وحوكمة الشركات.

3.3 العلاقة الارتباطية بين عنصر الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية للسياسات المحاسبية المتبعة وحوكمة الشركات: نلاحظ من الجدول أن قيمة معامل الارتباط المحسوبة تساوي 0.293، وأن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.039 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة ارتباط طردية ولكن ضعيفة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05.

4. تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة بالانحدار البسيط: لتدعيم علاقات الارتباط بين عناصر الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات، نستعمل نموذج معادلة الانحدار البسيط لاختبار الفرضيات.

1.4 تحليل علاقة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الميزانية وحوكمة الشركات:

جدول رقم 11: يبين تحليل التباين للمتغير التابع Y

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
الانحدار	1.016	1	1.016	342.6	0.015
البواقي	9687.	84	0.160		
المجموع	**8.705**	**49**			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن قيمة مستوى المعنوية تساوي (Sig = 0.015)، وهي عبارة عن اختبار المعنوية الإحصائية، وبما أن مستوى المعنوية أقل من 0.05 فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق عنصر الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة المركز المالي وحوكمة الشركات.

جدول رقم 12: يبين العلاقة الارتباطية بين عنصر الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة المركز المالي وحوكمة الشركات

متغير النموذج	المعلمات		T	Sig
	B	الخطأ المعياري		
الثابت	3.175	0.273	11.621	0.000
X	0.173	0.069	2.518	0.015

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أنه يمكننا صياغة النموذج الذي نستنتج من خلاله وجود علاقة طردية كما يلي:

$$Y = 3.175 + 0.173\ X$$

2.4 تحليل علاقة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل وحوكمة الشركات:

جدول رقم 13: يبين تحليل التباين للمتغير التابع Y

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig

الانحدار	817.0	1	0.817	974.4	0.030
البواقي	7.888	84	0.164		
المجموع	**8.705**	**49**			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول يتبين أن قيمة مستوى المعنوية تساوي (Sig = 0.030) وهي عبارة عن اختبار المعنوية الإحصائية، وبما أن مستوى المعنوية أقل من 0.05 فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0، ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق عنصر الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل وحوكمة الشركات.

جدول رقم 14: يبين العلاقة الارتباطية بين الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل وحوكمة الشركات

متغير النموذج	المعلمات		T	Sig
	B	الخطأ المعياري		
الثابت	980.2	3390.	577.7	0.000
X	2190.	980.0	2.230	0.030

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أنه يمكننا صياغة النموذج الذي نستنتج من خلاله وجود علاقة طردية كما يلي:

$$Y = 2.980 + 0.219\ X$$

3.4 تحليل علاقة الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في السياسات المحاسبية المتبعة وحوكمة الشركات

جدول رقم 15: يبين تحليل التباين للمتغير التابع Y

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
الانحدار	749.0	1	0.749	518.4	0.039
البواقي	7.956	84	0.166		
المجموع	**8.705**	**49**			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول يتبين أن قيمة مستوى المعنوية تساوي (Sig= 0.039) وهي عبارة عن اختبار المعنوية الإحصائية، وبما أن مستوى المعنوية أقل من 0.05 فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0، ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق عنصر الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في السياسات المحاسبية المتبعة وحوكمة الشركات.

جدول رقم 16: يبين العلاقة الارتباطية بين الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في السياسات المحاسبية المتبعة وحوكمة الشركات

متغير النموذج	المعلمات		T	Sig
	B	الخطأ المعياري		
الثابت	051.3	3790.	047.8	0.000
X	1990.	940.0	2.125	0.039

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أنه يمكننا صياغة النموذج الذي نستنتج من خلاله وجود علاقة طردية كما يلي:

$$Y = 3.051 + 0.199\ X$$

5. تحليل علاقة الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات:

جدول رقم 17: يبين تحليل التباين للمتغير التابع Y

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
الانحدار	897.0	1	0.897	512.5	0.023
البواقي	7.808	48	0.163		
المجموع	**8.705**	**49**			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول يتبين أن قيمة مستوى المعنوية تساوي (Sig = 0.023)، وبما أن مستوى المعنوية أقل من 0.05 فإننا نرفض الفرضية الصفرية H_0، ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات.

جدول رقم 18: يبين العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع Y

متغير النموذج	المعلمات		T	Sig
	B	الخطأ المعياري		
الثابت	3.053	0.343	8.890	0.000
X	0.201	0.086	2.348	0.023

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أن قيمة مستوى المعنوية (Sig) للمتغير المستقل X أقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية لهذا المتغير ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات.

نتائج اختبار الفرضيات: من خلال ما تم عرضه في سياق البحث وقصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية فقد تم التوصل إلى النتائج من خلال الدراسة النظرية والميدانية كما يلي:

الفرضية الأولى: والتي تنص على أنه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق عنصر الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في الميزانية أو قائمة المركز المالي وحوكمة الشركات، تم تأكيدها، حيث تبين أن قيمة الارتباط المحسوبة تساوي 0.342 مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية وضعيفة بين عنصر الإفصاح المحاسبي في الميزانية وحوكمة الشركات عند مستوى دلالة 0.015 وهي أقل من 0.05، أما معادلة الانحدار فتم صياغتها على الشكل التالي: Y = 3.175 + 0.173 X

الفرضية الثانية: والتي تنص على أنه: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق عنصر الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل وحوكمة الشركات، تم تأكيدها، حيث تبين أن قيمة الارتباط المحسوبة تساوي 0.306 مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية وضعيفة بين عنصر الإفصاح المحاسبي في قائمة الدخل وحوكمة الشركات عند مستوى دلالة 0.030 وهي أقل من 0.05، أما معادلة الانحدار فتم صياغتها على الشكل التالي: Y = 2.980 + 0.219 X

الفرضية الثالثة: والتي تنص على أنه: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق عنصر الإفصاح المحاسبي للمعلومات المحاسبية في السياسات المحاسبية المتبعة وحوكمة الشركات، تم تأكيدها، حيث تبين أن قيمة الارتباط المحسوبة تساوي 0.293 مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية وضعيفة بين عنصر الإفصاح المحاسبي في السياسات المحاسبية المتبعة وحوكمة الشركات عند مستوى دلالة 0.039 وهي أقل من 0.05، أما معادلة الانحدار فتم صياغتها على الشكل التالي: Y = 3.051 + 0.199 X

الخاتمة: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي على حوكمة الشركات، ومن خلال ما تم عرضه في الدراسة، خلصنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

النتائج: انتهى البحث إلى النتائج التالية:

- على الرغم من أن المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه تطبق الإفصاح المحاسبي، إلا أن الأمر لازال بحاجة إلى المزيد من المتابعة لمستجدات المتعلقة بالإفصاح للوصول إلى مزيد من الحوكمة.
- إن الالتزام بمتطلبات الإفصاح من شأنه تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وقابليتها للتحقيق، وبالتالي بعث ثقة المستثمر فيها، حيث يسمح الإفصاح المحاسبي بتخفيض درجة عدم التأكد بين المستثمرين.

الاقتراحات: بناء على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، نوصي بما يلي:

- العمل على زيادة مستوى الإفصاح في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطائهم مزيدا من الأمن والأمان.
- العمل على منح صلاحيات ودور أوسع لأصحاب المصالح في ممارسة الدور الرقابي على الإدارة.
- استعمال الانترنت للتواصل بين الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة لعرض أهم الأحداث الجوهرية الخاصة بالمؤسسة في وقت حدوثها ونشر المعلومات المحاسبية المرحلية كخطوة اقتصادية لتقليل حدة التفاوت في حيازة المعلومات المحاسبية.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب

1. إبراهيم السيد المليحي، دراسة واختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في بيئة الممارسات المهنية في مصر، الكويت، 2008.
2. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمات المالية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005.
3. عبد الوهاب نصر علي، دور آليات المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات، مؤسسة المراجعة الخارجية الحديثة وفقا لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية، الجزء الثالث، الدار الجامعية 2009.
4. عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، الإدارة المالية المتقدمة، دار اليازوري، الأردن، 2009.
5. عبد الفتاح عز حسن، مقدمة في الإحصاء الوصفي باستخدام SPSS، دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع، السعودية، 2008.
6. محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2004.

7. محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي: الدليل التطبيقي للباحثين، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

المجلات العلمية:

1. خالد أمين عبد الله, الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية، المحاسب القانوني، العدد 92، تشرين أول 1995.

خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، 2002.

الرسائل الجامعية:

1. زبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي، دراسة حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015-2016.
2. غزاي سبيل طالع المطيري، العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية على الإنترنيت في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الكويتية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2011-2012.
3. ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2009.
4. محمد نواف حمدان عايد، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية دراسة تطبيقية، مذكرة ماجستير علوم، تخصص محاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، كلية العلوم المالية والمصرفية، القاهرة، 2006.

الملتقيات العلمية:

1. بالرقي تيجاني، الإفصاح المحاسبي وأثره على كفاءة الأسواق المالية الناشئة، ملتقى دولي، السوق المالي بين النظري والتطبيق في إطار تجارب الدول العربية، جامعة عنابة، 2008.
2. بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أيام 06 – 07 ماي 2012.
3. دادن عبد الغني، سعيدة تلي، فعالية الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 6، 7 ماي 2012.

4. موسي سهام، خالدي فراح، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 06-07 ماي 2012.

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية

1. Robert A. BMON KS, NELL MINOW, Corporate gouvernance, Publishing, Fifth Edition, USA, 2011.
2. Stephane Mercier, corporate gouvernance, corporate copyright, Bruscelles, 2004.
3. Jacob Lamm and others, under control: gouvernance across the enterprise, CA Press Inc, New York 2010.

الصيرفة الإسلامية في الجزائر الواقع المعوقات والحلول

أ.خالدي عصام
جامعة المسيلة/ الجزائر

أ.بن التاج موسى
جامعة ورقلة/ الجزائر

د. غربي حمزة
جامعة المسيلة/ الجزائر

الملخص:

عرفت المصارف الإسلامية في مختلف بلدان العالم الإسلامي والغربي تطورا ملحوظا لما تكتسبه من خصائص في أساليب التمويل والاستثمار المرتكز على مبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى هذا الأساس كان تطور العديد من المصارف على مستوى العالم ككل، والجزائر كإحدى دول هذا العالم عملت على إدخال مجموعة من الإصلاحات على أنظمتها التشريعية والقانونية، بهدف فتح المجال أمام أعمال الصيرفة الإسلامية لما لها من إقبال كبير من طرف المؤسسات الاقتصادية المسلمة، فهي قديمة من حيث المنشأ، حديثة من حيث تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، وبالرغم من ذلك فإن نشاطات هذه المصارف تشهد تطوراً من سنة إلى أخرى منذ صدور قانون 1991/05/20، إلى غاية 2018 ليصل إلى أكثر من ست بنوك سنة 2018.

قامت الجزائر على غرار العديد من الدول العربية والغربية بتبني نظام الصيرفة الإسلامية، لما في ذلك من مقاصد دينية وعقائدية، وذلك بعد صدور قانون 1991/05/20، والذي فتح المجال أمام بنك البركة الجزائري سنة 1990 وبنك السلام سنة 2008، وعدة بنوك أخرى، وبالرغم من المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لفتح المجال أمام الصيرفة الإسلامية إلا أن ذلك يبقى محدوداً بحكم تصريحات القائمين على عمل البنوك الإسلامية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: مصارف إسلامية، تمويل إسلامي، أساليب التمويل، صعوبات التمويل.

Abstract

Islamic banks in various countries of the Islamic and Western world have developed a remarkable development of their characteristics in the methods of financing and investment based on the principles of Islamic law. On this basis, many banks have developed in the world as a whole. Algeria, as one of the countries of this world, In order to open the way for the Islamic banking business because of its high demand from the Islamic economic institutions, they are old in terms of origin, modern in terms of application in the Algerian banking system. However, the activities of these banks Has been developing from year to year since the promulgation of the law 20/05/1991, until 2018, to reach more than six banks in 2018.

Algeria, along with many other Arab and Western countries, adopted the Islamic banking system because of its religious and ideological goals. This was followed by the law of 20/05/1991, which opened the way for Al Baraka Bank of Algeria in 1990 and Al Salam Bank in 2008, Despite the great efforts exerted by the Algerian state to open the way for Islamic banking, this is limited by the statements of those working on Islamic banks in Algeria

Keywords: Islamic Banking, Islamic Finance, Financing Methods, Financing Difficulties

تمهيد

أدركت العديد من الدول باختلاف اقتصادياتها على أهمية تمويل المؤسسات ودوره الفعال في تحقيق التنمية وفي بناء النسيج الصناعي المتكامل وتحفيز القطاع الخاص، ومن ثمة تنمية الاقتصاد والمساهمة في إحداث القيمة المضافة واستحداث مناصب الشغل للفئات والتخصصات المختلفة،

فللتمويل أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني سواء في البلدان المتقدمة أو النامية خاصة في ظل تحرير التجارة الخارجية وزيادة التنافسية بين صادرات مختلف الدول، لتوفير احتياجات المؤسسات الصغيرة أو الكبيرة على حد سواء.

ففي ظل المزايا والإيجابيات المختلفة لمختلف مصادر التمويل، وجب دعم وتطوير هذه المصادر من خلال استحداث مصادر جديدة وتبسيط الإجراءات التنظيمية والقانونية، واستحداث آليات تسهل من عملية التمويل للمؤسسات ومن توفير مختلف تشكيلات مصادر التمويل المناسبة.

ورغم كل الجهوذ المبذولة من قبل الدولة الجزائرية للنهوض بقطاع التمويل من خلال محاولتها تحسين مناخ الإستثمار واستحداث عدة هيئات وآليات للتمويل، كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) وغيرها من الوكالات، غير أن هذا القطاع لازال يعاني من العديد من المعيقات التي تحده، حتى يكون بديل حقيقي للمحروقات خاصة في ظل تراجع الموارد النفطية، ولعل أهم هذه العوائق التي تعيق المؤسسات الجزائرية وتحد من فرص نجاحها توجد إشكاليات في التمويل ومرافقة المشاريع، نظرا لنقص مواردها المالية ونقص الضمانات المقدمة للبنوك، للحصول بموجبها على قروض، إضافة إلى الفوائد المترتبة عن هذه الأخيرة والتي أصبحت تزيد من تكاليف المؤسسات باعتبارها تكاليف تابثة، وبالتالي تفقدها ميزتها التنافسية مع المؤسسات الأخرى من جهة، ومن جهة أخرى، فالعديد من الأشخاص الراغبون في إنشاء مشاريع يعمدون على التعامل بالقروض الربوية، على خلاف باقي المؤسسات التي يربطها الوازع الديني لتمتنع عن التعامل بمثل هده التعاملات.

وعلى ضوء ما تم التطرق إليه من إشكاليات التمويل الربوية وتعقيدها، بات من الضروري البحث عن بدائل تمويلية أخرى تكون ملائمة، حيث يوجد من أهم هذه البدائل التمويل الإسلامي، إذ أن التمويل بالصيغ الإسلامية لا يعتمد على الفوائد والربا، مما يساهم في تحقيق العدالة بين طرفي المعاملة.

وعليه، جاءت هذه الورقة البحثية لمعالجة وتحليل الإشكالية الآتية :

ما هي تحديات ومعوقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر كبديل لتمويل المؤسسات؟

يتم معالجة هذه الإشكالية من خلال محاور المقال كما يلي:

- مفاهيم عامة حول التمويل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- صيغ وأشكال التمويل الإسلامي؛

- البنوك والمؤسسات المالية التي تتعامل بصيغ التمويل الإسلامي في الجزائر؛
- معيقات التمويل الإسلامي بالجزائر؛
- عرض تجارب بعض الدول الرائدة في الصيرفة الإسلامية.

1- صيغ وأشكال التمويل الإسلامي[1]

وضع الإسلام صيغا عديدة لاستخدام المال واستثماره بالطرق المشروعة، سواء بتعاون المال مع المال أو بتعاون المال مع العمل، وهي ما يمكن تسميتها بصيغ التمويل، وسيتم عرض أهم صيغ التمويل الإسلامي.

1-1- المضاربة

المضاربة في اللغة هي مفاعلة من الضرب في الأرض وهو السير فيها، فقد جاء في القاموس المحيط "وضارب له اتجر له في ماله وهي القراض"، أما اصطلاحا فيقول تعالى في سورة المزمل : " و آخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله " (المزمل: الآية 18)". يعرف بن رشد المضاربة بما يلي : أن يعطي الرجل للرجل المال على أن يتجر به على جزء معلوم بأخذه العامل من ربح المال أي جزء كان مما يتفقان عليه 'ثلثا ' أو ربعا ' أو نصفا '

ويجب الإشارة إلى أن المضاربة لا تعتمد عليها البنوك كثيرا لما لها من مخاطرة وطول الأجل في المعاملة.

أما عن الصيغ الشبيهة بالمضاربة فيقصد بها المزارعة و المساقاة، وسميت بالمزارعة أو المساقاة لأنها تشبه المضاربة من حيث كونها تضم مالا و إن اختلفت أشكال هذا المال.

1-2- المزارعة

المزارعة في اللغة هي مفاعلة من الزرع وهو الإثبات. أما في الاصطلاح فهي دفع أرض وحب لمن يزرعه و يقوم عليه أو مزرع لمن يعمل عليه بجزء مشاع من المتحصل، ويلزم العامل ما فيه صلاح الثمرة و الزرع و زيادتها من السقي و الحرث و الآلة وغيرها.

1-3- المساقات

ينبثق لفظ المساقات في اللغة منبثق من سقي الثمرة، و هي مفاعلة على تسرب بساق، أما في الاصطلاح فالمساقات هي ذلك النوع من الشركات التي تقوم على أساس بذل الجهد من العمل في رعاية الأشجار المثمرة وتعهدها بالسقي والرعاية على أساس أن يوزع الناتج من الثمار بينهما بنسبة معينة متفق عليها.

1-4- المشاركة

تعرف المشاركة في الاصطلاح بأنها عبارة عن تعاقد بين اثنين أو أكثر على العمل للكسب بواسطة الأعمال أو الأموال أو الوجاهة (مراكزهم الشخصية) ليكون الغنم بينهم حسب الإتفاق .

[1] مفهوم التمويل و مصادره في الإقتصاد الإسلامي ، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الإقتصادية، ملحق الخروبة الطابق الأول.

1-5- المرابحة

المرابحة في اللغة مشتقة من الربح كأن نقول أربحته على سلعته أي أعطيته ربحا. أما في الاصطلاح فالمرابحة هي البيع بالزيادة ربح على الثمن الأول، وهي اشتراك البائع والمشتري في قبول الأرباح بالقدر المحدد. وتنقسم البيوع الإسلامية إلى بيوع الأمانة وهي التي يتم الاتفاق فيها على سعر السلعة بين البائع والمشتري مع الاختيار بسعرها الأصلي، وهي بيع الوقعية أي ثمن البيع أقل من ثمن الشراء، وكذا بيع التولية والتي تعني ثمن البيع يساوي ثمن الشراء، أما بيع المرابحة فهي أن يكون ثمن البيع أكبر من ثمن الشراء. وأخيرا بيوع المساومة وهي التي يتم الاتفاق فيها على سعر السلعة دون اشتراط معرفة ثمنها الأصلي أي بالمساومة بين الطرفين .

1-6- الإجارة

الإجارة في اللغة من أجر يأجر، وهو ما أعطيت من أجر في عمل . أما اصطلاحا فهي عقد على منفعة مباحة ,معلومة، تؤخذ شيئا فشيئا مدة معلومة من عين معلومة .

1-7- السلم

السلم في اللغة يعني السلف، وقد يسمي سلما لتسليم رأس المال في المجلس، و يسمى سلفا لتقديم رأس المال فكان المشتري أسلف للبائع. أما اصطلاحا فهو أن يسلم عوضا حاضرا في عوض موصوف في الذمة إلى أجل.

فالسلم إذا هو عكس البيع لأجل، ففي الأول يتم تعجيل الثمن و يؤجل المثمن، وأما الثاني فيجعل المثمن ويؤجل الثمن، وقد شرع السلم على الطرفين لأن المبيع يكون نازلا في القيمة عن البيع العادي، فيستفيد البائع من قبض رأس المال المعجل لينفقه على حوائجه المختلفة، و يستفيد المشتري في إنقاص الثمن.

1-8- المغارسة

المغارسة في اللغة من الغرس، أما في الاصطلاح فقد عرف ابن رشد المغارسة بأنها عند مالك أن يعطي الرجل أرضه لرجل على أن يغرس فيه عدد معلوم من الثمار، فإذا بلغت الثمار، فإن للغارس جزء من الأرض والغلة متفق عليها. أي أن المغارسة تكون في الأشجار، حيث يقوم الشريك العامل بغراسة أرض بيضاء لحساب صاحبها حتى إذا أصبح ذلك الشجر ذا نتاجا، أخذ هذا العامل جزءا من الأرض و الشجر كأجرة له على ذلك.

1-9- الإستصناع

الاستصناع في اللغة هو طلب الصنع. أما في الاصطلاح فعقد الإستصناع هو طلب صنع شيء ما على صنعة معينة بثمن معلوم. و جب وصف الشيء المطلوب صنعه بدقة و تحديد مقاسه و مادته الخام وغيرها من صناع المصنع.

2- البنوك والمؤسسات المالية التي تتعامل بطرق تمويل إسلامية بالجزائر

ينشط في الجزائر العديد من الهيئات المالية التي تتعامل بطرق التمويل الإسلامية، سيتم عرضها في العنصر الموالي للمقال.

2-1- نظرة شاملة عن المنظومة المالية الإسلامية في الجزائر

يعتبر توجه الجزائر للتمويل الإسلامي حديث العهد مقارنة بباقي الدول العربية، لاسيما في الميادين التي تعمل وفق الأسس الحديثة والنظريات المعاصرة، ونظرا للقبول الذي تحظى به تلك المعاملات في البيئة الجزائرية، الأمر الذي دفع الحكومة للتفكير في جمع الأموال عن طريق طرح سندات بدون فائدة تجنبا للإشكال المرتبط بمختلف أشكال الربا والمعاملات الربوية، فيما شرعت عدة بنوك ومؤسسات مصرفية في دراسة جدوى طرح منتجات مصرفية على أساس صيغ تمويل إسلامية، وتتوّجه أغلب البنوك لاعتماد صيغة جديدة خاصة بالقروض الإسلامية أو ما يُعرف بالقروض التساهمية التشاركية.

جدول رقم (1): يوضح ملكية المصارف الإسلامية في الجزائر

إسم المصرف	ملكية المصرف
بنك البركة الجزائري Banque Al Baraka Algérie	بحريني – جزائري
المؤسسة المصرفية العربية الجزائر Bank ABC	بحريني – جزائري
بنك الخليج الجزائر Gulf Bank Algeria	كويتي – جزائري
بنك الثقة الجزائرTrust Bank Algeria	كويتي – جزائري
بنك السلام الجزائرAl Salam Bank	البحرين

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على عدة منشورات ووثائق

ويوضح الجدول الموالي نسبة مساهمات كل من المصرف والمستثمر في تمويل المشروع، والتي تختلف من بنك لآخر.

جدول رقم (2): يوضح نسبة مساهمات كل من المصرف والمستثمر في تمويل المشروع

	البنك	نسبة مساهمة البنك في التمويل	نسبة مساهمة صاحب المشروع في التمويل
1	بنك البركة الجزائري	%80	%20
2	بنك الخليج الجزائر	%70	%30
3	المؤسسة المصرفية العربية الجزائر	% 00	% 00
5	بنك السلام الجزائر	% 70	% 30
6	بنك الثقة الجزائر	% 80	% 20

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على المواقع الالكترونية للبنوك

2-2- بنك البركة الجزائري Banque Al Baraka Algérie:

بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري ومجموعة البركة المصرفية البحرينية في إطار القانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، تم إنشاؤه في 20 ماي 1991 برأس مال قدره 500.000.000 دج، و بدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعليا خلال شهر سبتمبر1991.

ولبنك البركة الجزائري الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات و استثمارات، و ذلك موافقة مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية.

يوضح الجدول الموالي تاريخ إنشاء وتطور بنك البركة.

جدول رقم (06): بطاقة تقنية توضح مسار وأعمال البنك

السنة	البيـــان
1991	- إنشاء بنك البركة الجزائري.
1994	- إستقرار و توازن المالي للبنك.

1999	– مساهمة البنك في إنشاء شركة التأمين (البركة و الأمان).
2000	– تصنيف البنك في المراتب الأولى من بين البنوك الخاصة.
2002	– إعادة توجيه سياسة البنك نحو قطاعات جديدة من السوق، هي قطاع المهنيين و الأفراد.
2003	– إنشاء شركة عقارية "دار البركة" برأس مال قدره 1.550.000.000 دج.
2006	– رفع رأس مال البنك الى 2.500.000.000 دج.
2009	– رفع رأس مال البنك مرة ثانية إلى 10.000.000.000 دج.
2015	– إنشاء معهد البحوث و التدريب في المالية الإسلامية (م.ب.ت.م.إ)؛ – إنشاءشركةالخبراتالعقارية "ساتكإيمو" برأسمالقدره 15.000.000 دج.

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على الموقع الالكتروني لبنك البركة

بعيدا عن التقوقع في دائرة الوساطة المالية الصرفة، فإن بنك البركة الإسلامي وفضلا عن الدور المالي الذي تحكمه اتفاقيات تحدد الشروط المالية، كالمبلغ ومدة الالتزام وتحديد مسار التمويل، فإن البنك يؤدي دورا تجاريا هاما بصفته شريكا وطرفا في العمل، ضمن إتفاقية تجارية تحدد كيفيات المعاملة، بتدخله في نشاطات الإنشاء والتمويل وتسويق الثروات بالصيغ التمويل الإسلامية المختلفة (الإجارة أو الاعتماد الايجاري، السلم، الإستصناع، المشاركة)، وضمن هذا الإطار يعد بنك البركة الإسلامي مالكا مشتركا، في حالة التمويل بالمضاربة أو المشاركة، ومؤديا للخدمة في العمليات التجارية أو إيجار عين تم اقتناؤها مسبقا من قبل هذا البنك، وذلك في حالة التمويل بالمرابحة أو الإيجار (الاعتماد الإيجاري والإيجار المنتهي بالتمليك) أو تمويل بالسلم أو بالإستصناع لتجهيزات أو عقارات من قبله أو من قبل الغير.

2-3- بنك الخليج الجزائر Gulf Bank Algeria[1]

تأسس بنك الخليج الجزائر في 15 ديسمبر سنة 2003 بموجب القانون الجزائري، من طرف ثلاث شركات دولية مرموقة (برقان بنك Burgan Bank بقيمة 60% بنك تونس العالمي Bank Tunis International 30%، البنك الأردني الكويتي 10%) برأس مال قدره 10 مليار دينار جزائري،

يقوم بنك الخليج الجزائر بالتعامل وفق صيغ التمويل الإسلامي أبرزهما الإجارة والمرابحة، بحيث تصل نسبة التمويل المقدمة من طرف البنك هي 70 % من قيمة المشروع، فيما يدفع المستثمر أو صاحب المشروع ما قيمته 30 %.

[1] www.ag-bank.com, consulter le 18/08/2018.

2-4- المؤسسة المصرفية العربية الجزائرBank ABC

تأسست المؤسسة المصرفية العربية Bank ABC في 24 سبتمبر 1998 بالجزائر ، من طرف مؤسسات مختلفة (المؤسسة العربية المصرفية 87.62 %، الشركة العربية للاستثمار، السعودية 4.18%، الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين، الجزائر، 2.09%، المؤسسة الدولية المالية، واشنطن، 1.85%، شركات جزائرية خاصة أخرى، 4.26%)، حيث تقوم المؤسسة المصرفية العربية بالجزائرBank ABC بالتعامل وفق صيغ التمويل الإسلامي، بعقود المرابحة والإجارة والاستصناع.

2-5- بنك السلام الجزائر[1] Al Salam Bank

مصرف السلام الجزائري، بنك يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، تم تأسيسه كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم إعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.

إن مصرف السلام-الجزائر يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين وكذا مختلف المستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية.

يقوم مصرف السلام الجزائري بتمويل مختلف المعاملات التجارية والإستثمارية، وكذا كافة الإحتياجات في مجال الاستغلال والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها (المشاركة، المضاربة، الإجارة، المرابحة، الإستصناع، السلم، البيع بالتقسيط، البيع الآجل، وغيرها).

2-6- بنك الثقة الجزائرTrust Bank Algeria

تأسس بنك الثقة الجزائر TBA برأسمال خاص. بدأ النشاط في أبريل 2003 برأسمال أولي قدره 750 مليون دينار – تم رفعه من السنة التاسعة من التشغيل، أي في عام 2012، إلى 13 مليار دينار.

يقوم البنك بالاستثمار في مجموعة متنوعة من الصناعات، بما في ذلك الخدمات المصرفية والمالية، التأمين وإعادة التأمين، والتطوير العقاري والصناعة والسياحة.

3- معوقات وصعوبات التمويل الإسلامي بالجزائر

[1]https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-97-0.html.

تعد البنوك الإسلامية حديثة النشأة في الجزائر من حيث التأسيس والمعاملات، غير أنها وبالرغم من ضيق مجال النشاط المتاح والمتوفر أمامها، تواجهها العديد من العقبات والمضايقات في الميدان، لا سيما فيما يتعلق بالجانب القانوني، حيث استطاعت تحقيق نتائج مرضية إلى حد ما، كما تمكنت من إستحداث بديل شرعي للمواطن الذي سئم من المعاملات الربوية المنهي عنها شرعا والمخالفة للشريعة الإسلامية، وهو ما تبينه الطلبات المتزايدة على الخدمات المصرفية الإسلامية في وقت تبقى فيه السوق الجزائرية يسودها الاحتكار أمام تكاثر مثل هذا النوع من المصارف. كما أن الإطار التشريعي والقانوني لا يسهل نشأة البنوك الإسلامية في الجزائر، وذلك بسب السياسة المصرفية التي تنتجها الجزائر وعدم قابليته لتكييف أعماله وفق طبيعة البنوك.

4- واقع عمل البنوك الإسلامية في الجزائر

تعمل المصارف الإسلامية في الجزائر كغيرها من المصارف الإسلامية في العالم، من حيث اعتمادها على التمويلات قصيرة الأجل كصيغة المرابحة، ولا يخفى على الكثير أن هاته المصارف في الآونة الأخيرة تعمل وفق صيغتي المرابحة والتجارة في مجالات محدودة كالعقارات والمنقولات بمختلف أنواعها، وإهماله لقطاعات حيوية أخرى، وهو ما يقلل من الدور التنموي الكبير والمنوط بالبنوك الإسلامية عند إنشائها مثل الاستثمار في المشاريع الإنتاجية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتشغيل اليد العاملة، وخير دليل على ذلك البنوك الإسلامية في الخليج التي تعمل في بيئة تعتمد أساساً على الاستيراد لضيق مجالات الاستثمار الإنتاجي، وعلى النظير لذلك فإن المصارف الإسلامية في الجزائر تعمل في بلد يتميز باتساع مجالات الاستثمار لوفرة الموارد الطبيعية والبشرية المختلفة.

والملاحظ من أن بعض البنوك الإسلامية في الجزائر لم تتحرر من الفكر والتقاليد الفرانكفونية والأنجلوساكسونية ولا زالت إلى اليوم تعمل وفق القروض التجارية تحت مسميات مصارف إسلامية، والتي ترى بأنه يجب أن تعمل وفق القروض قصيرة الأجل للحفاظ على السيولة، الأمر الذي يثير شكوك مختلف الزبائن لدى هذه المصارف.

إضافة إلى عدم اهتمام المصارف الإسلامية بتكوين مختلف الموظفين وإلمامهم بالمعلومات الكافية حول النظام المصرفي الإسلامي والمعاملات المالية الإسلامية، إذ أن العدد الأكبر من اليد العاملة بهته المصارف تم جلبها من البنوك التقليدية الأخرى، كما أن لجان الفتوى لهذه المصارف غير معروفين لدى العامة، كما أن البعض من هاته البنوك يظهر تعاملا إسلاميا فيه دسائس تخالف الشرع، وهذا رغبة في بعض البنوك تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، دون أن تهمهم طريقة العمل المشروعة مع الأفراد.

عدم تفهم طبيعة عمل البنوك الإسلامية بالشكل الكافي من طرف المتعاملين معها في المجتمع الجزائري والذي يرى في بعض إيرادات البنك دخلا ربويا محضا، كما أن المودعين يطالبون البنك بمعدل أرباح لا يقل عن معدل الفائدة السائد في السوق، وهذا الأمر يعيق عمل المصارف، كما تجد مختلف المصارف الإسلامية في الجزائر إشكالية في التعامل مع البنك

الجزائر المركزي، إذ من المعلوم أنه من الناحية القانونية يوجد ثلاثة نماذج من البيئات التي تعمل فيها المصارف الإسلامية في مختلف بلدان العالم و هي:

- **نموذج نظام إسلامي كامل**، وهو النموذج الموافق والمطابق لأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، كما هي حالة بعض الدول العربية والإسلامية مثل إيران وباكستان والسودان.
- **نموذج نظام ذو قوانين خاصة لمراقبة أعمال البنوك الإسلامية**، وهو نموذج ذو قوانين خاصة تعدها هذه الدول بما يتناسب وسياساتها مثل ماليزيا، تركيا، الإمارات، اليمن، الكويت، لبنان.
- **نموذج نظام تخضع فيه البنوك الإسلامية للقوانين المنظّمة للبنوك الأخرى**، وهي حالة بقية البلدان الإسلامية و الغربية من ضمنها الجزائر تعمل وفق النموذج الأخير، حيث إن قانون النقد والقرض (القانون رقم 10-90) وتعديلاته المختلفة ينظم عمل جميع البنوك في الدولة الجزائرية، وذلك رغم الاختلاف في طبيعة العمل بين البنوك الإسلامية المختلفة والبنوك التقليدية الأخرى.

5- عرض تجارب بعض الدول الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية

توجد عدة تجارب رائدة لبلدان رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، سيتم الاقتصار على التجربة السودانية والتجربة الماليزية.

5-1- نبذة عن نشأة المصارف الإسلامية

تعود البداية الأولى لنشأة المصارف الإسلامية إلى عام 1940، عندما نشأت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة، وفي عام 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم والذي ظهر في دولة باكستان، بوضع أساليب تمويل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، إلا أن المحاولات الجادة في العصر الحديث للتخلص من المعاملات المصرفية الربوية بدأت عام 1963 عندما أنشأت مصارف الادخار المحلية في الدقهلية في مصر، وهي بمثابة صناديق إدخار لصغار الفلاحين، ثم تبعها إنشاء بنك ناصر الاجتماعي عام 1971 بالقاهرة لغرض جمع وصرف أموال الزكاة والقرض الحسن، ثم تلتها محاولات عديدة منها في باكستان، ثم جاء البنك الإسلامي بالسعودية في عام 1974، ويليه بنك دبي الإسلامي في 1975، ثم بنك فيصل (السوداني) في 1977، وبعدها الكويت ومصر والأردن وبقية الدول، وبعدها انتشرت البنوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم، حتى إن البنوك التقليدية فتحت نوافذ أو فروع أو بنوك إسلامية، مثل سيتي بنك ولويدز وغيرها، وفي 21 فبراير 2016، أعلن صندوق النقد الدولي عن خططه لإدراج التمويل الإسلامي رسميا ضمن إطاره الرقابي، وفي نفس اليوم أصدرت مجموعة البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية أول تقرير عالمي عن التمويل الإسلامي، فيما بدا اهتماما مفاجئا بالقطاع الذي يشهد نموا متسارعا.

5-2- تجربة السودان

تعتبر تجربة السودان في مجال الصيرفة والمؤسسات المالية الإسلامية من التجارب الرائدة في العالم، باعتبار أن السودان من البلدان القليلة التي تطبق نظام صيرفة إسلامي كامل وشامل على كل المصارف فيها، وأصابت في تجربتها هذه كثيرا من النجاح والريادة، ودفع هذا النجاح المؤسسات المالية الإسلامية والبنوك المركزية والمؤسسات العالمية إلى السعي لمعرفة حيثيات هذه التجربة والإشادة بما اشتملت عليه من مميزات وإضافات كبيرة للصناعة المصرفية العالمية.

تقديرا لكل هذا الاهتمام ووفاء لهذه التجربة قدم البنك المركزي السوداني هذا التوثيق والتحليل للعامة من اقتصاديين ومتعاملين وزبائن وجمهور، وقد شمل هذا التوثيق ستة مخططات هي:

- مخطط الوثائق – التي أسست بها هذه التجربة وغذتها بالتعديل والاستدراك والتطوير؛
- مخطط الرقابة الشرعية – باعتبار أن الشريعة هي عماد هذه التجربة؛
- مخطط الجهاز المصرفي –باعتبارها الأجهزة التي تضطلع بالنشاط المصرفي؛
- مخطط المؤسسات المالية المساعدة – باعتبارها الأجهزة التي تضطلع بالنشاط المصرفي؛
- مخطط الرقابة والإشراف المصرفي – باعتبارها أهم وظائف المصرف المركزي؛
- مخطط السياسة النقدية: باعتبارها أهم وظائف المصرف المركزي.

كما وضع المصرف المركزي السوداني لهذا العمل منهجية علمية جيدة لإعداد هذه المخططات ومراجعتها والالتزام بها التزاما دقيقا في مراجعة الدراسات، وما وصل السودان لهذه المرتبة المتقدمة في مجال الصيرفة الإسلامية إلا حرصا من الجهات الوصية، وتكاثف الجهود مع المصارف العاملة في السودان، وجهود المؤسسات الإسلامية كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية، ومراقبة أهل السودان لهذا النشاط.

5-3- تجربة ماليزيا

بدأ الماليزيون يهتمون بعمل آلية تقوم بادخار المال لتمكينهم من الحج، حيث قاموا بتأسيس منظمة اسمها (تابون حجي) تهتم بادخار المال والاستثمار في طرق موافقة لمبادئ وأصول الشريعة الإسلامية، بعيدا عن الفوائد والربا المحرمة شرعا الذي تتعامل به البنوك التقليدية، وبعد نجاح هذا النموذج للادخار الإسلامي أقيمت العديد من الندوات والمؤتمرات أهمها كان ندوة للبروفيسور (أنجوك عزيز) بعنوان «تطوير الاقتصاد وفق آلية الحجاج»، ومن ثمة بدأ اهتمام الحكومة الماليزية بعمل المصارف الإسلامية ، وكان ذلك عام 1981 بتأسيس هيئة عامة تتكون من عشرين خبيرا مصرفيا لدراسة إمكانية عمل المصارف الإسلامية في ماليزيا، ورفع التقارير والنتائج للحكومة الماليزية وكانت النتائج إيجابية، وفي عام 1983 أسس أول بنك إسلامي مستقل تحت اسم «بانك إسلام».

بعد الأداء المشجع والمثمر لبنك إسلام رسمت الحكومة الماليزية هدفها في أن تكون ماليزيا من أهم المراكز العالمية للصيرفة الإسلامية، فسمحت للبنوك التقليدية بفتح نوافذ إسلامية وفق شروط وضوابط معينة، وفي عام 1999 تم

تأسيس ثاني بنك إسلامي تحت اسم «بنك معاملات»، وبعد هذه الفترة تم السماح بإعطاء رخص للبنوك الإسلامية الأجنبية بالعمل في ماليزيا، فبدأ بنك الراجحي السعودي وبنك التمويل الكويتي وغيرهما من البنوك في فتح فروع والعمل في ماليزيا.

لم يكن النمو في ماليزيا مقتصرا على نطاق تأسيس بنوك إسلامية وإنما اتجهوا نحو النمو العلمي لتطوير البحث العلمي في مجال التمويل والخدمات المصرفية الإسلامية فقام البنك المركزي الماليزي بإنشاء جامعة متخصصة فقط في تدريس البنوك الإسلامية وعمل شهادات ومعايير عالمية، حيث تمنح شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد، وتعطي أيضا الماجستير والدكتوراه وتقدم عددا كبيرا من المقاعد المجانية للمتفوقين في هذا المجال وتختص أيضا بإعداد كوادر متخصصة تغطي احتياج الجامعات للتدريس في هذا المجال.

الخاتمة

إن صناعة التمويل الإسلامي في الأوساط الإسلامية لهو حل أمثل من نواحي شتى، أولها إرضاء للرب بالنسبة للمسلمين من جراء تطبيقهم لأحكام الدين الإسلامي، ثانيا عمل مشروع حقيقي لا يرتكز على أسعار الفائدة وفي النهاية يتحمل الربح والخسارة طرفي العقد، أما بالنسبة للدول الغربية فإن صناعة التمويل الإسلامي بمثابة مُنتج له زبائنه وسوقه، وهو عدد المسلمين حول العالم، أي أكثر من ملياري نسمة، وبالتالي فإن اهتمام حكومات الدول الغربية بالتمويل الإسلامي ورغبتها الشديدة في الولوج إلى هذه الصناعة، يأتي ضمن حرصها على جذب رؤوس أموال المسلمين، واستثمارها في مشروعات تنموية وطنية تعود بالفائدة على بلادها، كما يرى بعض المختصين أن ما يحدث الآن في قطاع التمويل الإسلامي، هو تطبيق لنظرية كينز للطلب الكلي الفعال، والتي تنص على أنه عند دخول النظام الاقتصادي حالة ركود، فإن هذا يعني انكماش حجم الاستثمار، وبما أن العالم يعاني ركود اكبيرا، فإن إنعاش الاقتصادي تحقق بالدرجة الأولى بتخفيض سعر الفائدة إلى أقل معدل ممكن.

ومن خلال ما تم عرضه تم التوصل إلى النتائج الموالية:

- عدم مرونة السياسة المصرفية الجزائرية أثر على تطور البنوك الإسلامية وعلى نشأتها في الجزائر؛
- عدم مرونة القوانين الجزائرية لا يشجع على تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، بل وأدى إلى تثبيط عمل المصارف الإسلامية في الجزائر ومحدودية منجاتها ومعاملاتها.
- عدم وجود رقابة بنكية كافية على عمل المصارف التي تدعي أنها تعمل وفق طرق إسلامية، إضافة إلى عدم تكليف هيئة علماء يقومون بمراقبة طرق عمل هاته البنوك إضافة إلى الفتاوى المتعلقة بها؛

- غلاء نسبة أرباح البنوك وصعوبة الإجراءات فيها، إضافة إلى نسبة التمويل المقدم من طرف البنك وصاحب المشروع لهو معيق بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحتاج إلى سيولة لضمان سيرورة عملها وإستمرار نشاطها.

وعلى ذلك، فإن يمكن عرض الاقتراحات الأتية:

- ضرورة تطبيق نظام إسلامي مركزي في شتى المعاملات المالية بعيدا عن أسعار الفائدة التي باءت بالفشل وأدت إلى الأزمات؛

- على الدول إنشاء هيئة علماء دين مختصين في الفتاوى الخاصة بالمصارف الإسلامية إضافة إلى مراقبة عمل هاته المصارف من ناحية خرق لأحكام الشريعة حتى لا يقع الناس في خلط الفتاوى وشبهة المعاملات؛

- ضرورة توسعة عمل المصارف الإسلامية في الجزائر لتشمل جميع القطاعات، والقيام بعمليات التنمية وتشجيع القطاعات النامية، وتسهيل إجراءات التصدير والاستيراد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع ضرورة اشتراط استيراد المواد الأولية فقط غير الموجودة بالجزائر وتعزيز الصادرات المختلفة؛

- يجب تكاثف جهود مختلف الهيئات والإدارات ذات العلاقة بالصناعة الإسلامية لتعزيز مثل هذه المبادرات، كما يجب عليها تشجيع ومساندة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر عصب الصناعة في مختلف البلدان.

المراجع:

1. سامي حمود، **تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق و الشريعة الإسلامية**، الطبعة الثالثة، دار التراث، القاهرة، مصر، 2016.
2. سليمان ناصر، **تجربة البنوك في الجزائر – الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة**. مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد الرابع، سنة 2006.
3. الجمهورية الجزائرية، **قانون، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001** ،الجريدة الرسمية رقم 77 ،بتاريخ 15 ديسمبر 2001.
4. J. M. AURIAC et les autres, Economie d'entreprise, Costeilla, Paris, 1995, P :49.

مواقع إلكترونية:

1. بنك الخليج الجزائر**https://www.ag-bank.com**، تاريخ الزيارة 2018/12/01 على الساعة 17:57.

2. بنك السلام الجزائر **https://alsalamalgeria.com**، تاريخ الزيارة 2018/12/01 على الساعة 18:00

3. بنك البركة الجزائري **http://www.albaraka-bank.com/ar/**،تاريخ الزيارة 2019/01/05 على الساعة 10.00.

أثر الشكل القانوني على سياسة توزيع الأرباح – دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية

د. بدروني عيسى
جامعة المسيلة/ الجزائر

الملخص:
السؤال الجوهري المطروح في الأدبيات التي تطرقت إلى سياسة توزيع الأرباح كان حول مدى إمكانية الوصول إلى سياسة مثلى إن وجدت، تسمح بتعظيم ثروة المساهمين. بغية الإجابة على هذا السؤال، فقد اختلفت الآراء حوله. Black (1976) ولغز توزيع الأرباح (Dividend Puzzle)، غموض أو غياب سياسة مثلى لتوزيع الأرباح. ولحل هذا اللغز يظهر أنه من الضروري فهم العناصر التي تحدد اختيار سياسة توزيع الأرباح، الشكل القانوني للمؤسسة على سبيل المثال.

Abstract
The fundamental question raised in the literature on profit distribution policy was whether access to an optimal policy, if any, would allow for maximizing shareholder wealth. In order to answer this question, opinions differed. Black (1976) and the Dividend Puzzle, ambiguity or absence of an optimal dividend distribution policy. Solving this puzzle shows that it is necessary to understand the elements that determine the choice of profit distribution policy, the legal form of the institution, for example.

مقدمة

يمكن تقسيم النظريات التي تطرقت إلى سياسة توزيع أرباح السهم إلى ثلاث فئات أساسية أولها مبني على حيادية سياسة توزيع الأرباح وحسبها فقرار توزيع الأرباح ليس له أي أثر على قيمة ثروة المساهم السوقية، ونظرية حيادية توزيع الأرباح لـ Modigliani et Miller (1961) .

وهناك فئة أخرى من النظريات والتي ترى أن سياسة توزيع الأرباح تعتبر قرار مهم في إدارة المؤسسة فهو من أهم الطرق التي يمكن أن تسمح للمسيرين بتوزيع السيولة على المساهمين لإشباع رغباتهم أو محاولة منهم إيصال مغزى معين أو غير ذلك، فبذلك تعتبر أن قرار توزيع الأرباح في مؤسسة له عدة أبعاد مختلفة يجب مراعاتها قبل اتخاذه، ومن بين هذه النظريات: نظرية الوكالة التي تدرس التأثير الموجود بين سياسة توزيع الأرباح وعلاقة الوكالة.

يعتبر الشكل القانوني للمؤسسات الجزائرية من بين المحددات الأساسية للوكالة، فالمؤسسات التي لا تريد تمل تكاليف للوكالة، تكون دائما متجهة إلى الشكل القانوني ذات الشخص الوحيد، أو ذات المسئولية المحدودة، لأن هذين الشكلين القانونيين يقللان كثيرا من تكاليف الوكالة، حيث يكون المسير مالك في نفس الوقت.

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما هو أثر الشكل القانوني على نسب توزيع الأرباح في المؤسسات الجزائرية الخاصة؟**

وبغية الإجابة على هذه الإشكالية، يتم التركيز على نظرية الوكالة لما لها من علاقة مع الشكل القانوني للمؤسسات، ودراسة أثر الشكل القانوني على توزيع أرباح السهم في المؤسسات الخاصة الجزائرية من خلال عينة من المؤسسات مكونة من 266 مؤسسة خاصة جزائرية، ثم إيجاد العلاقة بين توزيع أرباح السهم والشكل القانوني للمؤسسة في نظرية الوكالة.

أولا: نظرية الوكالة

1-نشأة نظرية الوكالة: تنشأ نظرية الوكالة نتيجة الفصل بين ملكية المؤسسة وتسييرها (Jensen and Meckling (1976)، أي أن الوكالة تكون غالبا عندما تكون المؤسسات ذات أسهم، فمن المعروف أنه بزيادة حجم المؤسسات واتساع نطاقها انفصلت الملكية عن التسيير، ومن ثم ظهر ما يسمى بطبقة المسيرين، ومن هنا بدأت علاقات الوكالة.

2- تعريف الوكالة: فالوكالة هي بمثابة عقد يقوم فيه المالك بتفويض شخصي أو آخرين في القيام بتسيير المؤسسة نيابة عنهم، وأهم شرط في عقد الوكالة هو ذلك الخاص بقيام الوكيل بأداء مسئولياته بما يحقق ويعظم مصلحة المالك، وذلك مقابل حصول الوكيل على الأجر المناسب مقابل تأدية مسئولياته، فبطبيعة الحال المسيرون يتمتعون بمعلومات أكثر من المساهمين عن وضعية المؤسسة، فممكن للمسيرين أن يهتموا بتحقيق أهدافهم الشخصية بدل تحقيق أهداف المساهمين. وفى هذه الحالة فالأمر يتطلب نوعا من التكاليف التي يتحملها المساهمين لضمان أهدافهم، ومن هنا يأتي أحد المصادر الأساسية لتكلفة الوكالة التي يتحملها المساهمين لضمان مراقبة على المسيرين تسمح بتحقيق أهدافهم[1].

وبغية تخفيض التكاليف، تلجأ المؤسسات إلى طريقة التسيير الذاتي، أي المالك هو المسير، وهذا ما يتفق غالبا مع المؤسسات ذات الشخص الوحيد، أو ذات المسئولية المحدودة، أو حتى المؤسسات العائلية.

3- أسباب احتجاز الأرباح: تلجأ المؤسسات إلى حجز الأرباح بغية تخفيض احتمال عدم وجود مصادر خارجية لتمويل استثماراتها المستقبلية، كما تهدف من وراء هذه العملية إلى تخفيض أو تجنب الوقوع في العسر المالي والمرتبط خاصة باحتمال وجود نتائج استغلال سالبة في المستقبل، وبالخصوص فالمؤسسات التي تستثمر في البحث والتطوير هي التي تحتفظ بمبالغ معتبرة لأجل تمويل العملية من جهة، ومن جهة أخرى توفير السيولة للاستثمارات المحتملة. وبتوفير السيولة من خلال حجز الأرباح فالمؤسسة تتجنب تحمل تكاليف الصفقات الخاصة بالمصادر خارجية للتمويل (المتعلقة بالبحث

وإصدار أسهم و/أو سندات لتوفير السيولة)، ومن ناحية أخرى فممكن أن تتولد تكاليف أخرى (مثلا تكلفة الوكالة) جراء الإحلال بين إصدار أسهم أو سندات جديدة. في المتوسط فتكلفة إصدار السندات تتراوح بين 1 و3%، أما تكلفة إصدار الأسهم هي بين 3,5 و7%[2].

4- أثر أرباح السهم على المؤسسة: عدة دراسات في هذا المجال (1967 إلى 1993) أثبتت أن الإعلان عن الزيادة في أرباح السهم بقيمة 10% تؤدي إلى ارتفاع سعر السهم بنسبة 1,34%، ومن جهة أخرى فالإعلان عن تخفيض أرباح السهم بنفس النسبة السابقة يؤدي إلى انخفاض في سعر السهم بنسبة 3,71%، كما أن سعر السهم يتغير تناسبيا مع التغير في أرباح السهم، ومع ثوابت العوامل الأخرى فاستجابة السوق المالية للتغير في سعر السهم يكون قويا في حالة انخفاض أرباح السهم مقارنة بارتفاعها[3].

5- علاقة التمويل بتكاليف الوكالة وأرباح السهم: البحث عن التمويل المناسب من شأنه تخفيض تكاليف الوكالة، لجوء المؤسسة إلى التمويل عن طريق الديون يرفع احتمال إفلاسها والذي يؤدي بتكاليف الوكالة إلى الارتفاع فبإمكان المؤسسة أن تلجأ إلى سياسة توزيع الأرباح لتأكيد صحتها المالية، فتوزيع الأرباح من شأنه تخفيض تكلفة الوكالة. وعليه فإن الزيادة في توزيعات الأرباح، قد تكون مؤشرا على أن إدارة المؤسسة لا تفرط في استخدام أموال المساهمين لإشباع المنافع غير المالية التي تكون نتيجة قيام المسيرين باستعمال فائض التدفقات النقدية في مصلحتهم الخاصة كاختيار الاستثمارات التي تعظم من منفعتهم الشخصية دون منفعة المساهمين، وبذلك فتوزيع الأرباح من شأنه تخفيض المجال الذي يمكن للمسيرين أن يستعملوه لتحقيق الأغراض الشخصية، وترتفع بذلك القيمة السوقية للمؤسسة ((Jensen, 1986 و(Easterbrook (1984)[4]، ومن ثم فإن تكلفة الوكالة تقل بزيادة توزيعات أرباح السهم.

وفي المقابل، فإن الزيادة في توزيعات هذه الأرباح، قد يعني في الوقت نفسه حاجة المؤسسة إلى أموال خارجية إضافية مثل إصدار الأسهم الجديدة، مما يزيد من تكاليف الإصدار والمعاملات المالية. واعتماد المؤسسة على الديون في هيكلها المالي يؤدي بظهور مشكل الوكالة بين المساهمين والمسيرين من جهة والمسيرين وأصحاب الديون من جهة أخرى.

6- تكلفة الوكالة: عندما ترتفع نسبة الديون في الهيكل المالي للمؤسسة، فحتما ترتفع مخاطر المؤسسة مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح المتوقعة، ويرتفع بذلك معدل الفائدة على الديون، وكذا الضمانات المطلوبة، وبالتالي تكلفة التمويل ترتفع ما يؤثر سلبا على قيمة المؤسسة.

فتكلفة الوكالة ترتفع مع ارتفاع نسبة المديونية في المؤسسة، ما يجعل المؤسسة تبحث عن النسبة المثلى لتوزيع الأرباح للتقليل من مشكل الوكالة، كما أن لجوء المؤسسة إلى توزيع الأرباح والتمويل عن طريق الديون فهذا ممكن أن يؤدي إلى أن تكون الديون الجديدة بشروط تحد من توزيعات المؤسسة للأرباح ((Easterbrook (1984). وفي حالة هناك

فصل قوي بين المسيرين والمساهمين فإن نسبة الأرباح الموزعة تكون منخفضة ذلك أن قوة الفصل تنقص من قدرة المساهمين على التحكم في تصرفات المسيرين[5].

7- نموذج الوكالة لتوزيع أرباح السهم: يبين نموذج الوكالة لتوزيع الأرباح (La Porta et al,2000) أنه عندما يمتلك المساهمون حقوق أكبر فإنهم يستطيعون استخدام قوتهم للتأثير في سياسة توزيع الأرباح ويستطيع المساهمون تلقي حقوق أكبر، وهذا ما لا يتوافق مع المؤسسات ذات الشخص الوحيد.

تفترض نظرية الوكالة: إن المساهمين يفضلون خيار توزيع أرباح السهم أكثر من الأرباح المحتجزة وقد يكون هذا الخيار لتوزيع الأرباح أقوى في الأسواق الناشئة Markets Emergingوهي الأسواق المالية في الدول النامية التي تشهد نمواً ملحوظا خلال عدد من السنين، ويشمل ذلك على الشرق الأوسط، آسيا أوروبا الغربية، أمريكا الجنوبية أفريقيا روسيا وغيرها، ذات الحماية الأضعف للمستثمر. وبالتالي يجب أن تتم سياسة توزيع الأرباح في ضوء أهداف المؤسسة وبما يسهم في تعظيم ثروة المساهمين.

ثانيا: توزيع أرباح السهم

يعتبر توزيع أرباح السهم أحد السياسات المالية الأساسية في المؤسسة، فكل مؤسسة تنتهج السياسة التي ترى فيها منفعة لها، فاختلاف الشكل القانوني من شأنه أن يؤدي إلى اختلاف خصائص المؤسسة، وبالتالي اختلاف سياسة التوزيع المتبعة من مؤسسة إلى أخرى.

1- تعريف توزيع أرباح السهم

توزيع أرباح السهم يكون إما نقدا أو عن طريق إصدار أسهم جديدة، أو تجزئة الأسهم والعكس (أي تجميع الأسهم)،والتي هي في الغالب بديل عن إصدارات جديدة من أجل تعزيز القابلية التسويقية للسهم وتحفيز النشاط في السوق المالية.

فتوزيع الأرباح يكون بفضل قرار من مجلس الإدارة،ففي الواقع العملي توجد عدة سياسات تعتمد عليها المؤسسة في التعامل مع أرباحها، فكل مؤسسة تختار الطريقة الأنسب لها للتعامل مع الأرباح دون الخروج عن قاعدة تعظيم القيمة السوقية لها.

2- سياسات توزيع أرباح السهم

وإن كان توزيع الأرباح هو واحد، إلا أن السياسة التي يتم بها تختلف من مؤسسة إلى أخرى، ومن فترة إلى أخرى في نفس المؤسسة، فدوام الحال والوضعيات المالية لا يؤكدها شيء، لذلك فتغير العناصر المكونة للمكانة المالية للمؤسسة، واختلاف المؤسسات، كل هذا يوحي بأن هناك سياسات توزيعية متنوعة حيث يمكن سرد أهمها انطلاقا من الأدبيات المالية التي تطرقت إلى هذا العنصر فيما يلي.

3- أنواع سياسات توزيع أرباح السهم

هناك عدة سياسات لتوزيع أرباح السهم تختلف من مؤسسة إلى أخرى، ومن فترة لأخرى، ومن مكان لأخر، حيث يمكن حصر أهم هذه السياسات في الأنواع التالية[6]:

- سياسة الفائض أو المتبقي: أي يتم توزيع الباقي من سد الحاجيات الاستثمارية المختلفة للمؤسسة.
- سياسة توزيع مبلغ نقدي ثابت: أي أن المؤسسة تقوم بتوزيع مبلغ نقدي ثابت، دون النظر إلى العوامل الأخرى.
- توزيع النسبة الثابتة من الأرباح: أي يتم توزيع نسبة ثابتة من الأرباح التي تحققها المؤسسة سنويا.
- سياسة النمط المستقر مع العلاوة الإضافية: أي تكون التوزيعات ثابتة مع علاوة إضافية، حسب الظروف.
- نسبة منخفضة من الأرباح مع علاوات إضافية: يتم التوزيع بنسبة ثابتة، مع قابلية توزيع علاوات إضافية.
- حصول المساهمين على نسبة ثابتة: أي أن ما يحصل عليه المالك فعليا يكون بنسبة ثابتة.
- عدم التوزيع على المدى القصير: حيث تمتنع المؤسسة عن التوزيع على فترات، حسب الحالة المالية.
- توزيع الأرباح كنسبة من القيمة السوقية للسهم: يتم ربط التوزيعات بالقيمة السوقية للأسهم.
- التوزيع بمعدل نمو ثابت: تقوم المؤسسة بالزيادة في التوزيعات من فترة لأخرى بمعدل نمو ثابت.
- أرباح السهم الاستثنائية أو الخاصة: تقوم المؤسسة بتوزيعها في فترات غير منتظرة.

4- عوامل الإحلال بين طرق توزيع الأرباح

قد يكون من الصعب إتباع سياسة توزيع أرباح تخدم الجميع بالنظر لتضارب المصالح بين المساهمين وتزداد هذه الصعوبة كلما زاد حجم المؤسسة، وإن اختلفت الطريقة التي من خلالها يتم توزيع السيولة على المساهمين، إلا أن هذه الطرق لا يمكن الإحلال بينها، فهناك عوامل أساسية يتم مراعاتها للوصول إلى الهدف المنشود[7]:

- المرونة في الإحلال بين السياسات المختلفة.
- المحتوى المعلومات للسياسة المعتمدة في التوزيع.
- درجة التأثير المنتظرة على هيكلة المساهمين.

التأثير على خيارات الأسهم stock-options للمسيرين.

- التكلفة الضريبية التي يتم تحملها على أرباح السهم، حيث يتم النظر إلى ما يحصل عليه المساهم فعليا.
- الحاجة إلى الدخل لدى الملاك، فممكن أن تدفع الحاجة إلى الدخل المؤسسة لتوزيع الأرباح.
- القواعد والقيود القانونية التي تحكم توزيع أرباح السهم، فلا يمكن توزيع الأرباح في حالة العسر المالي مثلا.
- الحاجة إلى التوسع والاستثمار في المؤسسة، فيمكن أن يثبط هذا الوضع من توزيع الأرباح.
- الحاجة لتسديد الديون المختلفة، غالبا ما تستعمل المؤسسة الأرباح في تسديد ديونها المختلفة.

- عمر المؤسسة وأثره على الأرباح، فدورة حياة المؤسسة يؤثر على التوزيعات المنتظرة.
- وضعية السيولة في المؤسسة، فتوفرها يسهل التوزيع على بسياسات مختلفة، عكس محدوديتها.
- معدل الأرباح، أي ثبات أو تغير اتجاهات الأرباح المحققة والمتوقعة.

ثالثا: التحليل الوصفي للعينة

يتم التطرق في هذا المطلب إلى وصف العينة من خلال العدد، حجم المؤسسة، قطاع نشاطها وشكلها القانوني، إلى غير ذلك من المتغيرات التي يمكن أن تفيد في الدراسة.

1- عينة الدراسة

تتكون العينة من 549 مؤسسة خاصة جزائرية، تم الحصول عليها من المركز الوطني للسجل التجاري (CNRC)[8] بناء على النشرات الرسمية للإعلانات القانونية (BOAL)[9]التي يصدرها المركز، وكذالك اعتمادا على موقع المركز الموجود على الانترنيت. المعطيات التي تم التحصل عليها خاصة بالنشاط التجاري لسنتي 2013 و2014، وتضم هذه المعطيات:الحسابات الاجتماعية: الميزانية وجدول حساب النتيجة والشكل القانوني، وقرارات الجمعية العامة.

كما تم استعمال موقع الانترنيت في استخراج المعطيات التالية: التمييز بين المؤسسات الخاصة والعامة، معرفة قطاع نشاط المؤسسة وسنة إنشاءها، تركيبة المساهمين ومجلس الإدارة وكما تم التأكد من الشكل القانوني للمؤسسة.

2- الشكل القانوني لمؤسسات العينة

توجد أربعة أنواع من الأشكال القانونية هي: (ذات الأسهم، ذات الأشخاص، ذات المسئولية المحدودة، ذات الشخص الوحيد وذات المسئولية المحدودة EURL, SARL, SNC, SPA)، فمن المنتظر أن تختلف نسبة توزيع أرباح السهم باختلاف الشكل القانوني، فهذه الأشكال القانونية تختلف فيما بينها في عدة نقاط، منها: عدد المساهمين، نوع الملكية، المسئولية اتجاه التزامات المؤسسة. فقد وضع المشرع الجزائري هذه الأنواع المختلفة تلبية لرغبات المستثمر الجزائري، خاصة وأن بورصة الجزائر لازالت بعيدة كل البعد عن عالم المال والأعمال، ما يعني أن الشركات ذات الأسهم لا تجد ما يشجعها على التطور وزيادة عددها، ذلك أن مثل هذه المؤسسات تتطلب بورصة لتداول الأوراق المالية (الأسهم).

الأشكال القانونية المختلفة لمؤسسات العينة هي:EURL, SARL, SNC, SPA.

جدول رقم (01): الأشكال القانونية لمؤسسات العينة

الشكل القانوني	SARL	EURL	SNC	SPA	المجموع
عدد المؤسسات	297	168	45	39	549
النسبة	54,10%	30,60%	8,20%	7,10%	100%

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على عينة الدراسة

نسبة كبيرة من مؤسسات العينة ذات الشكل القانوني SARL (بنسبة54,10%)، أما المؤسسات EURL فهي تمثل 30,60%من العينة، في حين فإن المؤسساتSNC تمثل 8,20%فقط والمؤسساتSPA فتمثل 7,10%من العينة. ومن خلال هذا الجدول يتضح أن المؤسسات الخاصة الجزائرية ذات الشكل القانونيSARLبنسبة كبيرة ثم يليهEURL، وبعده SNCوSPAبنسب صغيرة، والملاحظ من هذا الجدول أن المؤسسات لازالت بعيدة عن ولوج عالم التمويل عن طريق السوق المالية (الأسهم) وفتح رأس المال للاكتتاب العام، وهذه النتيجة مؤكدة من طبيعة عمل بورصة الجزائر، حيث إن رغم التعداد الكبير للمؤسسات الجزائرية العامة والخاصة، إلا أنه لم يئن بعد لتكون هذه البورصة الملاذ الآمن للمؤسسة.

3- توزيع أرباح السهم في مؤسسات العينة

يتم التركيز في هذه النقطة على مجموعة من المعلومات التي من شأنها أن تعطي صورة عن وضعية توزيع أرباح السهم في المؤسسة الخاصة الجزائرية.

جدول رقم (02): إحصائيات عن أرباح السهم(Dividendes-DIV)

	الأرباح السنوية		أرباح السهم الموزعة	
السنة	2013	2014	2013	2014
القيمة الدنيا	-269 887 251,58	-213 664 214,77	-	-
القيمة العظمى	1 691 785 881,25	1 893 279 789,18	4 140 068 484,16	2 706 000 000,00
المتوسط	21 036 498,59	20 840 546,47	18 496 002,72	12 199 089,82
الانحراف المعياري	135 468 509,61	134 728 534,85	197 699 022,90	132 635 369,42
متوسط نسبة التوزيع			%24,49	%93,37
عدد المؤسسات التي قامت بالتوزيع			277	139
نسبة المؤسسات التي قامت بالتوزيع			50,46%	25,32%
عدد المؤسسات التي قامت برفع نسبة التوزيع			89 (16,21%)	
عدد المؤسسات التي قامت بخفض نسبة التوزيع			205 (37,34%)	
عدد المؤسسات التي غيرت نسبة التوزيع			294 (53,55%)	
عدد المؤسسات التي لم توزع خلال فترة الدراسة			231 (42,08%)	

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على عينة الدراسة.

يتضح من الجدول أن هناك تراجع في متوسط قيمة الأرباح الموزعة بالرغم من التحسن الملحوظ في قيمة الأرباح السنوية.حيث يتم حساب نسبة التوزيع(Taux de Distribution des Dividendes-TDD) كما يبينه القانون التالي:

$$TDD = \frac{\text{Dividendes}}{\text{Résultat net}}$$

نسبة التوزيع المتوسطة هي 49,24% في سنة 2013 مقابل 37,93%في2014، فيحين فنسبة المؤسسات التي قامت بعملية التوزيع انخفضت خلال السنتين إلى النصف، كما يلاحظ من الجدول أن هناك عدد معتبر من المؤسسات التي لم تقم بالتوزيع خلال طول فترة الدراسة.

فمن هذا الجدول يتضح أن هناك عوامل ما تحد وتحدد النسبة من الأرباح التي يمكن توزيعها في المؤسسات الخاصة الجزائرية، فكل المعلومات السابقة دلت على أن قرار توزيع الأرباح ليس بالسهل أخذه، فتقريبا نصف عينة الدراسة لم توزع خلال السنتين، الأمر الذي يوحي بوجود عوامل ما ساهمت في إيجاد هذه الحالة الملاحظة.

جدول رقم (03): مبلغ أرباح السهم الموزعة من طرف مؤسسات العينة (الوحدة: مليون دج)

	مبلغ الأرباح الموزع	>10	8-10	6-8	4-6	2-4	0-2	المجموع
2013	عدد المؤسسات	47	15	9	19	33	426	549
	النسبة	8,56%	2,73%	1,64%	3,46%	6,01%	77,60%	100%
2014	عدد المؤسسات	36	9	6	16	17	465	549
	النسبة	6,56%	1,64%	1,09%	2,91%	3,10%	84,70%	100%

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على عينة الدراسة

يتضح من الجدول أن النسبة الكبيرة من مؤسسات العينة لها قيمة توزيع تقل عن 2 مليون دج حيث أن هذه النسبة تتعدى 75 بالمائة في كلا السنتين، وهذا طبعا يتوافق مع ما تم التوصل إليه سابقا والخاص بأن نسبة كبيرة من مؤسسات العينة هي صغيرة الحجم يقل رقم أعمالها عن 50 مليون دج.

جدول رقم (4):نسبة توزيع أرباح السهم في مؤسسات العينة

	نسبة توزيع أرباح السهم	>1	0,8-1	0,6-0,8	0,4-0,6	0,2-0,4	0-0,2	المجموع
2013	عدد المؤسسات	54	88	15	19	49	324	549
	النسبة	9,84%	16,03%	2,73%	3,46%	8,93%	59,02%	100%
2014	عدد المؤسسات	22	91	9	7	8	412	549

	النسبة	4,01%	16,58%	1,64%	1,28%	1,46%	75,05%	100%

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على عينة الدراسة

ما نسبته 60% في المتوسط خلال السنتين من مؤسسات العينة لها نسبة توزيع أقل من 20% وهي نسبة منخفضة، وإذا قورنت مع النتائج السابقة أين تم التوصل إلى أن نسبة كبيرة من مؤسسات العينة لم تقم بالتوزيع خلال السنتين، فالتفسير الممكن لهذه النتيجة هي أن أرباح السهم ليست بالعامل الوحيد الذي يتم الاعتماد عليه في مكافئة المساهمين فهناك عوامل أخرى مثل الأجر خاصة إذا كان معظم أو كل مساهمي المؤسسة عاملين بها، وما يؤكد هذه النتيجة هو أن معظم مؤسسات العينة ليست بمؤسسات ذات أسهم، ما يزيد من احتمالية شغل المساهم أحد الوظائف الإدارية في المؤسسة، فيتحصل بذلك على مبالغ (أجور) مكان توزيع الأرباح.

والعامل الآخر الذي يمكن أن يفسر انخفاض نسبة توزيع أرباح السهم هو أن معظم المؤسسات الخاصة الجزائرية هي مؤسسات عائلية مما يعني أنه لا حاجة باللجوء إلى أرباح السهم لإعطاء الصورة المثالية للمؤسسة، حيث أنه من خلال معطيات العينة الخاصة بالملكية وتسيير المؤسسة تم التوصل إلى أنه يوجد 342 مؤسسة يوجد فيها فرد من العائلة فأكثر، وإذا تم استثناء مؤسسات ذات الشخص الوحيد وذات المسئولية المحدودة والبالغ عددها 168 مؤسسة، فإنه يبقى ما يقارب 174 مؤسسة تخضع لسيطرة العائلة بنسبة تفوق 50 بالمائة.

كما تبين أيضا أن ما نسبته 90 % من مؤسسات العينة لا يتعدى فيها عدد الملاك 4 مساهمين ما يعني أن تضارب المصالح يكون تقريبا شبه منعدم.كما يمكن تفسير هذا الانخفاض في توزيع الأرباح بأن المؤسسات الخاصة الجزائرية تحتفظ بالسيولة من أجل مسايرة النمو وإعادة استثمار أرباحها.

النسبة المتوسطة لتوزيع أرباح السهم منحصرة بين 0,2و 0,8، وتمثل هذه الفئة ما نسبته 15,12% من مؤسسات العينة. أما بالنسبة للفئة التي لها نسبة توزيع أرباح السهم مرتفعة أي أكثر من 80% فهي تمثل 25,87% من العينة في سنة 2013.أما في سنة 2014 فإن هناك زيادة في عدد المؤسسات ذات التوزيع المرتفع وذات التوزيع المنخفض، مقابل تراجع عدد المؤسسات ذات التوزيع المتوسط.هذه النتائج يمكن تبيانها في الجدول الموالي.

4- نسبة توزيع أرباح السهم والشكل القانوني للمؤسسة

الجدول رقم (04): نسبة توزيع أرباح السهم والشكل القانوني للمؤسسة

الشكل القانوني	EURL		SARL		SNC		SPA	
السنة	2013	2014	2013	2014	2013	2014	2013	2014
0	94	140	151	222	7	26	20	22
0-0,2	17	1	29	0	3	0	3	1
0,2-0,8	24	5	51	12	1	0	7	7

0,8>	33	22	66	63	34	19	9	9
المجموع	168	168	297	297	45	45	39	39
متوسط نسبة التوزيع	37,00%	49,93%	48,63%	30,79%	102,44%	44,65%	45,22%	32,92%

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على عينة الدراسة.

نتائج هذا الجدول مماثلة للنتائج السابقة، حيث أن العدد الأكبر من مؤسسات العينة لم توزع أرباح السهم، كما أن نسبة المؤسسات التي توزيعاتها مرتفعة أكثر من تلك التي توزيعاتها متوسطة، وعدد المؤسسات التي نسبة توزيعاتها متوسطة أكبر من عدد المؤسسات التي نسبة توزيعاتها منخفضة، وهذا مهما اختلف الشكل القانوني.في حين أن المؤسسات التي توزيعاتها متوسطة تقارب نسبتها 0,00%بالنسبة للمؤسسات ذات الأشخاص SNC.

كما يظهر من الجدول أن توزيعات المؤسسات ذات الأسهم لم تتغير خلال السنتين، حيث أن عددها بقي ثابتا، مما يدل على أن هذه المؤسسات لا تغير نسب التوزيع على المدى القصير، على عكس من المؤسسات ذات المسئولية المحدودةEURLوSARL.

أما بالنسبة لمتوسط نسبة التوزيع، فمؤسسات ذات الشخص الوحيد وذات المسئولية المحدودة EURL قامت برفع هذه النسبة من 37,00%سنة 2013 إلى 49,93%سنة 2014، أما باقي المؤسسات فالعكس، فالمؤسسات ذات الأشخاصSNCمثلا قد خفضت من النسبة المتوسطة للتوزيع بأكثر من النصف.

بناء على الجدولأعلاه يتضح أن هناك صنفين من المؤسسات الجزائرية، مؤسسات لم تقم بتوزيع أرباحها وتمثل النسبة الأكبر، ومؤسسات توزع نسبة مرتفعة من أرباح السهم. أما المؤسسات التي توزع نسبة متوسطة من أرباح السهم فهي منخفضة، فبنزع المؤسسات التي ليس لديها توزيعات تبقى عينة صغيرة فقط لها توزيعات ضعيفة.

شكل رقم (4–20): متوسط نسبة توزيع أرباح السهم حسب الشكل القانوني

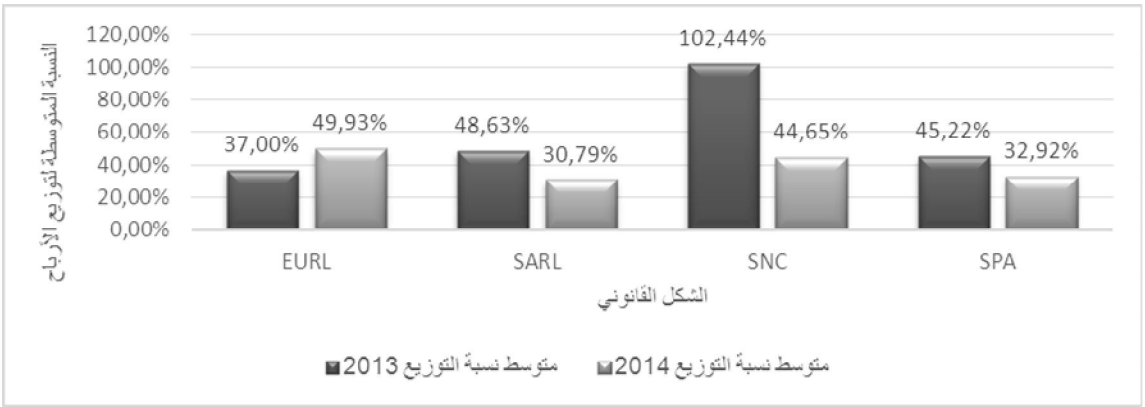

المصدر: تم إعداد الشكل بناء على عينة الدراسة.

يتضح من الشكل أن هناك اختلاف كبير بين مؤسسات الشكل القانونيSNC وباقي الأشكال القانونية، خاصة خلال سنة 2013.

الخلاصة

تم التوصل من خلال التحليل الوصفي للعينة إلى أن عدد المؤسسات ذات الأسهم قليل جدا مقارنة بباقي الأشكال القانونية، ومؤسسات **SNC** هي الأكثر توزيعا لأرباح السهم، كما أن عدد مؤسسات الأسهم الموزعة لم يتغير خلال السنتين، رغم انخفاض نسبة التوزيع فيها.

المؤسسات ذات الشكل القانونيSNCهي الأكثر توزيعا لأرباح السهم، ذلك أن مثل هذه المؤسسات تعطي الاهتمام الكبير للمالك، فتصبح القرارات التي يتخذها المسير لابد وأن تتوافق مع رغبات كل المالكين، وخوفا من ظهور المشاكل التي يمكن أن تعصف بالمؤسسة، يلجأ المسير إلى توزيع مبالغ معتبرة على شكل أرباح السهم لكسب رضا الملاك.

كما أن عدد الشركات ذات الأسهم الموزعة لم يتغير خلال السنتين، رغم الانخفاض الطفيف لنسبة التوزيع فيها،وهذا يدل على خوف مسيري هذه المؤسسات من تغيير نسب التوزيع من سنة إلى أخرى، والعمل على الحفاظ على نمط يتجه إلى الثبات، ولا يتم تغييره إلا بحجج مقنعة، وهذا يعني أن اختلاف الشكل القانوني يؤثر على النسب الموزعة من أرباح السهم تبعا لخصائص كل شكل قانوني.

يعتبر الشكل القانوني أحد محددات توزيع أرباح السهم في المؤسسات الخاصة الجزائرية، فهذه المتغيرة تدل كذلك على مدى انتشار الملكية والعلاقة الموجودة بين الملاك.فالمؤسسات ذات الشخص الوحيد وذات المسئولية المحدودة كان لها أثر سلبي على نسب توزيع أرباح السهم، ذلك أن مثل هذه المؤسسات تكون الملكية والتسيير محصورة في شخص واحد في أغلبها، فقليلا ما يتم إسناد التسيير لشخص آخر، ولذلك لا تولي مثل هذه المؤسسات لتوزيع الأرباح الاهتمام، فهي لا تعاني من مشاكل الوكالة، ولا تبحث عن حوكمة (الحاكم هو المالك)، إلى غير ذلك من الخصائص، كل هذا دفع بهذه المؤسسات إلى تفضيل احتجاز الأرباح على توزيعها، إما لاستعمالها في تمويل الاستثمارات أو لتسديد الالتزامات والخوف من الوقوع في العسر المالي، وهذا يتوافق كثيرا مع نظريتي الحوكمة والوكالة، اللذان ينصان على أثر انتشار الملكية ونوعية التسيير على أرباح السهم.

أما المؤسسات ذات الأشخاص فلها أثر إيجابي على احتمال توزيع أرباح السهم، لماذا؟، كيف ولا وأن هذه المؤسسات يتمتع فيها المالك بكل حقوقه ومسئول عن كل ما يقوم به المسير، وأمام هذه المسؤولية لا يجد المساهم أي أجر إلا مطالبة المسير بتوزيع الأرباح (خاصة عندما يكون المساهم ليس مسير) خوفا من الانتهازية، فبقاء الأموال في المؤسسة يعني فتح الباب على مصراعيه للتلاعب بها واستعمالها في مصلحة طرف دون آخر.

الهوامش

[1]JENSEN M.C. et MECKLING W.H.., **Theory of the firm: managerial behavior agency costs and ownership structure**, *Journal of Financial Economics*, October 1976, PP. 305-360.
[2]Berk Jonathan, DeMarzo Peter et autres ; **Op-cit**,2008 ; P : 584.
[3]**Idem**; P : 588.
[4]Manos Ronny; **Op-cit,** 2001. P 26.
[5]Damodaran Aswath**;Op-cit,** 2007. P 906.
[6] بدروني عيسى، محددات توزيع أرباح السهم في المؤسسات الخاصة دراسة حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2017، ص ص 11-16.
[7]Quiry Pascal, Yann Le Fur ;**Op-cit,**2008. PP : 909-911.
[8]Centre National du Registre de Commerce.
[9]Bulletin Officiel des Annonces Légales.

أثر الشكل القانوني على سياسة توزيع الأرباح – دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية

د. محمد البشير بن عمر
جامعة الوادي/ الجزائر

مجدوب علاء الدين
جامعة الوادي/ الجزائر

الملخص:

بالرغم من الإصلاحات التي تبنتها الجزائر سنة 1992 التيكان من بين أهم أهدافها إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وفي ظل الزيادة المستمرة في حصيلة الجباية العادية والتي لها أثر كبير في زيادة الإيرادات العامة، وبالتالي زيادة موارد الدولة، حيث تساهم بنسبة أكثر من40% في الإيرادات العامة، إلا انها لا تزال محدودة وضعيفة مقارنة بحصيلة الجباية البترولية التي ظلت مهيمنة على إجمالي الإيرادات العامة، إضافة إلى عدم قدرةالإصلاح الضريبي في التأثير في هيكل الجباية العادية الذي بقيت تسيطر عليه الضرائب المباشرة بصورة كبيرة وواضحة، لذلك أصبح من الضروري جدا على الجزائر السعي أكثر إلى رد الإعتبار للجباية العادية من خلال الإعتماد على تطوير هذه الأخيرة وتفعيلها لتمويل العجز الذي أصاب الميزانية العامة في الآونة الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: الجباية العادية، تمويل الميزانية العامة، الجباية البترولية، الضرائب. الجزائر.

Abstract

despite the reforms adopted by Algeria in 1992, which was among the most important goals is the replacement of petroleum taxation with ordinary taxation, and withthe continuous increase in the proceeds of ordinary taxation, which had a significant impact on the increase in public revenues and thus increaseresources of state, Where contribut more than 40% in public revenues, however, itsstill limited and weak compared to the outcome of the petroleum taxation, which has been dominant on the total public revenues, in addition to the inability of tax reform to affect the structure of the ordinary taxation, which remained controlled by direct taxes significantly and clearly, Therefore, it is very necessary for Algeria to seek more to reconsider the ordinary taxation by relying on its development and activating it to finance the deficit that hit the public budget in recent times.

Keywords: Ordinarytaxation, Financing of the General Budget, general budget deficit, petroleum taxation, taxes, Algeria.

مقدمة

تعد الجباية إحدى أدوات السياسة المالية للدولة إذ تلعب دورا أساسيا ومهما في البرامج التي تضعها الدول بهدف تحقيق الإصلاح الإقتصادي، ومعالجة الإختلالات. ويمتد دورها للتأثير في تخصيص الموارد وضبط الإستهلاك، وتحقيق الإستقرار الإقتصادي، وتشجيع الإدخار، وتوجيه الإستثمار، كما تؤثر على العائدات العامة للدولة. والجزائر كغيرها من دول العالم تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الجبائية، المتمثلة في الجباية البترولية التي تضم عائدات البترول، والجباية العادية المتكونة أساسا من الضرائب العائدة إلى الميزانية، إلا أن إعتماد الجزائر على الجباية البترولية بصفة شبه كلية في تمويل ميزانيتها، أدى بها للوقوع في أزمة مالية التي نتج عنها آثار سلبية عديدة من أهمها عجز الميزانية، وبالتالي أصبح من الضروري جدا على الدولة وضع استراتيجية جبائية فعالة من أجل التجنب أو التخفيض من نتائج إنهيار البترول وذلك من خلال الإعتماد على تطوير وتفعيل الجباية العادية لتخفيض على الأقل العجز الذي أصاب ميزانيتها في الآونة الأخيرة. على ضوء ما تقدم ارتأينا طرح إشكالية هذا البحث في التساؤل المحوري التالي: **إلى أي مدى يمكن للجباية العادية أن تساهم في تمويل الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2000– 2016)؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم البحث إلى العناصر التالية:

أولا: مفهوم الجباية العادية ومكوناتها

1- **تعريف الجباية العادية:** وإن مفهوم الجباية العادية يشمل عدة عناصر منها: الإتاوة والرسم والضريبة حيث تستعمل هذه الأخيرة كمورد أساسي لإيرادات الدولة ومن هنا تظهر أهمية الضرائب في النظام الجبائي:

أ. **الضريبة:** تعرف الضريبة أيضا بأنها مبلغ من المال تفرضه الدولة وتجبيه من المكلفين بصورة جبرية ونهائية، ودون مقابل وذلك من أجل القيام بتغطية النفقات العمومية[1].

ب. **الرسم:** يعرف الرسم على أنه مبلغ نقدي تقتضيه الدولة جبرا من بعض الأشخاص مقابل ما تقدمه لهم من نفع خاص ومثل ذلك: رسوم البريد، رسوم التعليم، الرسوم القضائية...[2].

ج. **الإتاوة:** يمكن تعريف الإتاوة على أنها مبلغ من المال تلزم الدولة بعض ملاك العقارات بدفعه مقابل منفعة خاصة تحققت لهم، نتيجة قيام الدولة بأعمال الهدف منها أصلا تحقيق نفع عام كإنشاء شارع أو تخطيط ميدان...[3].

2- **مكونات الجباية العادية:** يمكن تلخيص مكونات الجباية العادية في الجزائر كالآتي:

أ. **ضرائب مباشرة:** تعرف الضرائب المباشرة على أنها كل ما يفرض على الدخل أو رأس المال، أو أن تفرض الضريبة المباشرة على وجود الثروة، الدخل ورأس المال، تحت يد الممول[4].

ب. ضرائب غير مباشرة: يقصد بها تلك الضرائب التي لا تفرض على الأشخاص مباشرة وإنما تفرض على النشاطات الإقتصادية التي يمارسونها وعليه فإنها تحصل كلما حدثت الوقائع التي تؤدي قانونا إلى فرضها[5].

ثانيا: تطور الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة (2000– 2016)

1– تعريف الميزانية العامة للدولة: عرف المشرع الجزائري الميزانية في المادة 03 من القانون 90-21«الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والإستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها.»[6]

2– مكونات الميزانية العامة: تتكون من:

أ. **النفقات العامة:** هي مبالغ نقدية تخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بهدف إشباع الحاجات العامة[7]، وتقسم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين رئيسين هما:

- **نفقات التسيير**:هي تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمكونة من الموظفين ومصاريف صيانة العتاد، المعدات والأدوات وغيرها[8].
- **نفقات التجهيز**: هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار، يتولد عنها زيادة الناتج الوطنيالاجمالي وبالتالي زيادة ثروة البلاد، وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بالوسائل وهذا قصد الوصول الى تحقيق تنمية مستدامة[9].

ب. **الإيرادات العامة:** يمكن تعريف الإيرادات العمومية بأنها مجموع الموارد المقابلة لمجموع الأعباء المقدرة في الميزانية والتي تحقق توازن هذه الأخيرة[10]، ويمكن تقسيم الإيرادات العامة في الجزائر إلى قسمين أساسين هما:

- **الموارد العادية**: وتتكون من:**الإيرادات الجبائية** وتتمثل هذه الإيرادات في مختلف الضرائب والرسوم وهي: حواصل الضرائب المباشرة؛ حواصل التسجيل والطابع، حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال، حواصل الضرائب غير المباشرة؛ حواصل الجمارك.**والإيرادات غير الجبائية** وتشمل: حواصل ومداخيل أملاك الدولة؛ الحواصل المختلفة للميزانية؛ الإيرادات النظامية، **الإيرادات الأخرى:** ويقصد بها تلك التي تحصل عليها الدولة بصورة غير دورية وغير منتظمة، بل تلجأ إليها الدولة من وقت لآخر، كالقروض والإصدار النقدي، وبيع جزء من ممتلكاتها، والهبات والوصايا.
- **الجباية البترولية:** تعد من أهم مصادر تمويل الميزانية العامة بنسبة أكبر من 50% وتتكون هذه الجباية من إقتطاعين وهما:[11]الضريبة على إنتاج النفط السائل والغازي؛ ضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة من النشاطات النفطية المتعلقة بالبحث والاستغلال.

3- تطور الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2016)

تعتمد الدولة من أجل ضمان سيرورة المصالح العمومية وتنفيذ مخططاتها السنوية على مصادر متنوعة لضمان الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها، هذه الإيرادات تتمثل أساسا في إيرادات الجباية العادية، وإيرادات الجباية البترولية وإيرادات أخرى غير جبائية (عادية)، والجدول الموالي يبن تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2016).

جدول رقم(01):تطور الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2016) الوحدة: مليار دج

البيان / السنوات	الإيرادات العادية			مجموع الإيرادات العامة	نسبة الزيادة أو النقصان في الإيرادات العامة %
	الجباية البترولية	الجباية العادية	إيرادات أخرى الموارد العادية		
2000	720.00	349.50	55.42	**1124.92**	/
2001	840.60	398.23	150.90	**1389.73**	23.54
2002	916.40	482.89	177.39	**1576.68**	13.45
2003	836.06	524.92	164.57	**1525.55**	-3.24
2004	862.20	580.40	163.79	**1606.39**	5.29
2005	899.00	640.47	174.52	**1713.99**	6.69
2006	916.00	720.88	205.04	**1841.92**	7.46
2007	973.00	766.75	209.30	**1949.05**	5.81
2008	1 715.40	965.28	221.76	**2902.44**	48.91
2009	1 927.00	1146.61	201.75	**3275.36**	12.84
2010	1 501.70	1297.94	275.00	**3074.64**	-6.12
2011	1 529.40	1527.09	433.32	**3489.81**	13.50
2012	1 519.04	1908.57	376.42	**3804.03**	9.00
2013	1 615.90	2031.01	248.40	**3895.31**	2.39
2014	1 577.73	2091.45	258.56	**3927.74**	0.83
2015	1 722.94	2354.64	474.96	**4552.54**	15.90
2016	1 682.55	2482.20	846.83	**5011.58**	10.08

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على منشورات المديرية العامة للتقدير والسياسات، 2017.

من خلال الجدول رقم (01) يمكن تمثيله في الشكل التالي:

شكل رقم(01): تطور الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2000 – 2016)

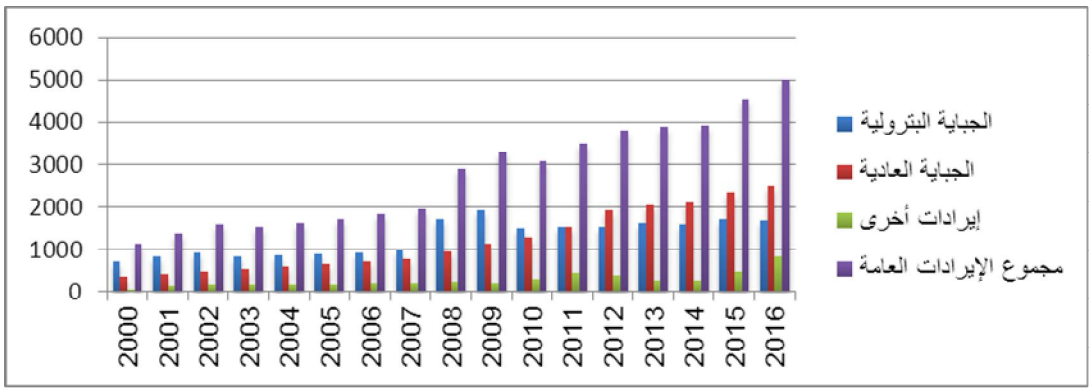

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على معطيات الجدول رقم (01).

نلاحظ أن الإيرادات العامة للدولة متغيرة من سنة إلى أخرى، وأنها تمتاز بعدم الإستقرار والثبات النسبي، حيث نجد أن الإيرادات العامة ازدادت خلال الفترة 2000-2002فبلغت قيمة قدرها 1576.68مليار دج وذلك في سنة 2002، لكن في سنة 2003 انخفضت الإيرادات العامة وذلك بنسبة **3.24%**، بلغت قيمة الإيرادات العامة فيها ما قيمته 1525.55مليار دج، وهذا راجع إلى انخفاض كل من محاصيل الجباية البترولية بنسبة **8.76%**بسبب أزمة 2001 الذي كان لها أثر واضح على أسعار النفط خلال هذه السنة، والموارد العامة الأخرى، ثم خلال الفترة 2004-2009 ازدادت محاصيل الجباية البترولية والجباية العادية حيث بلغت قيم قدرها 1927.00 مليار دج، 1146.61 مليار دج على التوالي سنة 2009، أما الموارد العادية الأخرى هي أيضا عرفت الزيادة حتى سنة 2008 والتي قدرت فيها بـ.221.76 مليار دج،ثم إنخفضت بنسبة ضئيلة فيسنة 2009 فأصبحت قيمتها تقدر بـ 201.75، لكن هذا لم يأثر على الإيرادات العامة خلال هذه الفترة،فبلغت في سنة 2009 ما قيمته 3275.36 مليار دج حيث كان متوسط نسبة الزيادة في الإيرادات العامة **14.5%**، وفي سنة 2010 انخفضت حصيلة الجباية البترولية بنسبة **22.07%**، وهي نسبة كبير وهذا راجع لإنخفاض أسعار النفط نتيجة الأزمة العالمية التي حدثت في سنة 2008، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة فقدرت في سنة 2010 بـ 3074.64مليار دجأي بنسبة **6.12%**، ثم ارتفعت قيمة الإيرادات العامة مرة أخرى خلال الفترة 2011-2016 حيث قدرت بـ 5011.58 مليار دج في سنة 2016 أي بمتوسط نسبة زيادة بلغت **8.61%**، وهذا بالرغم من التذبذب الذي عرفته الجباية البترولية أبرزها سنة 2014 حيث عرفت أسواق النفط تراجع في أسعارها مما أدى إلى إنخفاض حصيلتها بنسبة **2.63%**، وكذا الموارد العادية الأخرى التي شهدت إنخفاض من 2011-2013 وارتفاع من 2014-2016 فقدرت في سنة 2016 بـ 846.83

مليار دج، فيحين أن الجباية العادية واصلت إستمرار الزيادة في حصيلتها خلال هذه الفترة فبلغت أقصاها سنة 2016 بقيمة 2482.20 مليار دج.

4- تطور النفقات العامة للجزائر خلال الفترة (2000- 2016)

إضافةً إلى جانب الإيرادات العامة، فإنّ الميزانية العامة للدولة تشمل جانب النفقات العامة الذي يبيّن الأعباء والمصاريف المدفوعة من طرف أجهزة الدولة لتحقيق المنفعة العامة، وتأخذ هذه النفقات شكل نفقات التسيير ونفقات التجهيز ويمكننا دراسة تطّور هذه النفقات من خلال الجدول التّالي الذي يوضّح تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز وبالتالي النفقات العامة للفترة (2000-2016):

الجدول رقم (02): تطور النفقات العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2016) الوحدة: مليار دج

البيان / السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات العامة	نسبة التطور%
2000	856.19	321.93	**1178.12**	/
2001	963.63	357.39	**1321.02**	12.13
2002	1097.71	452.93	**1550.64**	17.38
2003	1122.76	567.41	**1690.17**	9.00
2004	1251.05	640.71	**1891.76**	11.92
2005	1254.13	806.90	**2052.03**	8.47
2006	1437.87	1015.14	**2453.01**	19.54
2007	1673.93	1434.63	**3108.56**	26.72
2008	2217.78	1973.27	**4191.05**	34.82
2009	2300.02	1946.31	**4246.33**	1.32
2010	2659.08	1807.86	**4466.94**	5.19
2011	3879.20	1974.36	**5853.56**	31.04
2012	4782.63	2275.53	**7058.16**	20.57
2013	4131.53	1892.60	**6024.13**	-14.65
2014	4494.33	2501.44	**6995.77**	16.12
2015	4617.01	3039.32	**7656.33**	9.44
2016	4591.40	2792.20	**7383.60**	-3.56

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات المديرية العامة للتقدير والسياسات، 2017.

من خلال الجدول رقم (02) يمكن تمثيله في الشكل التالي:

شكل رقم(02): مقارنة بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (2000– 2016)

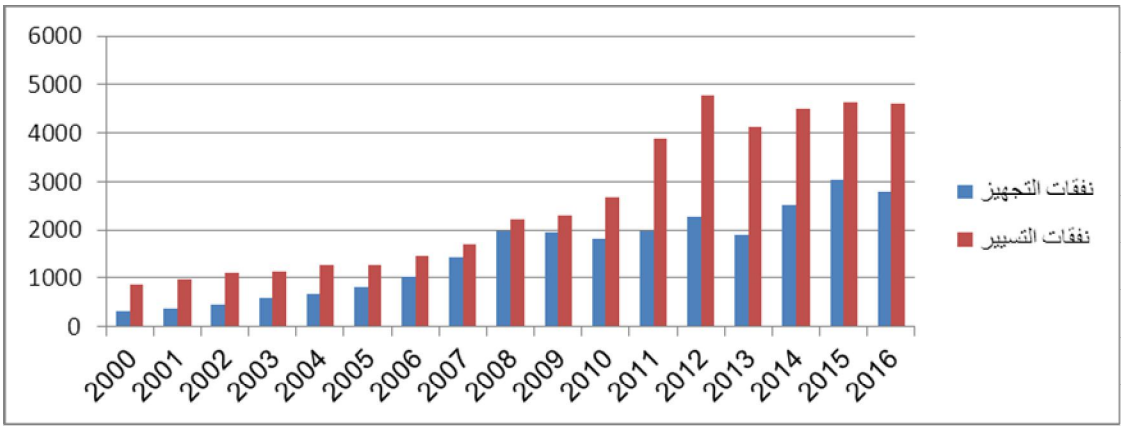

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على معطيات الجدول رقم(02).

نلاحظ أن النفقات العامة متزايدة من سنة لأخرى بنسب متفاوتة، حيث قدرت النفقات العامة في سنة 2000 ب 1178.12 مليار دج، حيث كانت نفقات التسيير تمثل نسبة **72.67%**منها، كما قدرت النفقات العامة سنة 2001 بـ1321.02مليار دج, أي ارتفعت بنسبة **12.13%**،وارتفعت هذه النسبة إلى**17.38%**في سنة 2002، إلا أنها انخفضت في سنة 2003 أين قدرت بـ **9%** رغم أنها حققت ماقيمته 1690.17مليار دج، وفي سنة 2004 قدرت النفقات العامة بـ 1891.7 مليار دج أي إرتفعت بما قيمته 201.59 مليار دج مقارنة بسنة 2003، كما قدرت نفقات التسيير ونفقات التجهيز على التوالي بـ 1251.05 مليار دج 640.71مليار دج، واستمرت النفقات في الإرتفاع إلى غاية سنة 2008 أين قدرت النفقات العامة بـ 4191.05 مليار دج وهذا راجع إلى الإرتفاع التي عرفته نفقات التسيير ونفقات التجهيز حيث قدّرت بـ 2217.78 مليار دج و1973.27 مليار دج على التوالي،وعـُبِّر عن هذه الزيادة بنسبة **34.82%** والتي تعتبر أكبر نسبة للتطور، إلا أنها في سنة 2009 إنخفضت هذه النسبة إلى غاية **1.32%**رغم أن النفقات العامة حققت ماقيمته4246.33 مليار دج،ثم خلال الفترة 2010-2012ارتفعت قيمة النفقات العامة فقد قدرت سنة 2012 بـ 7058.16 مليار دج وهذه الزيادة راجعة أساسا إلى الإرتفاع المحسوس التي عرفته نفقات التسيير حيث قدرت قيمتهابـ 4782.63 مليار دج سنة 2012 وكانت قيمة الزيادة 2123.55 مليار دج مقارنة مع سنة 2010، كما يمكن تفسير هذه الزيادة في النفقات بالزيادة في الأجور التي عرفتها بعض القطاعات، إلا أنه في سنة 2013 عرفت النفقات العامة انخفاضا أين قدرت بـ 6024.13مليار دج أي بفارق 1034.03 مليار دج مقارنة مع سنة 2012 والتي حينها سجلت أدنى نسبة للتطور فكانت **17.65%-**وهذا الانخفاض راجع للسياسة التي اتبعتها الحكومة آنذاك والتي عرفت بسياسة ترشيد النفقات، إلا أن هذه السياسة لم تصمد طويلا فقد ارتفعت النفقات مجددا خلال الفترة 2014-2015 أين قدرت النفقات العامة بـ 6995.77 مليار دج

و7656.33 مليار دج على التوالي والتي تعتبر أكبر قيمة منذ سنة 2000، هذا الإرتفاع راجع أساسا إلى الزيادة في نفقات التجهيز، ثم انخفضت مجددا في سنة 2016 فكانت قيمتها 7383.60 مليار دج وكانت نسبة التطور سالبة فقدرت بـ**3.56%-**

وفي الأخير نجد أن النفقات العامة، نفقات التسيير ونفقات التجهيزتأخذ قيم متذبذبة لاسيما في السنوات الأخيرة وهذا راجع إلى السياسة المنتهجة أو المتبعة من قبل الدولة والمتزامنة مع الأزمة المالية الراهنة مع غياب الموارد الكافية لتغطية هذه النفقات في ظل انخفاض وتقهقر أسعار البترول.

5-تطور رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2016)

إن تطور الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2016)، إرتبط بشكل كبير ومباشر بتطور الإيرادات العامة من جهة وإلى السياسة المتبعة في جانب النفقات من جهة أخرى، وفي محاولة لعرض تطور هذه الميزانية سوف يتم التطرق إلى رصيد الميزانية العامة خلال السنوات من 2000 إل غاية 2016 وكذا مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): رصيد الميزانية ومساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية خلال الفترة (2000- 2016) الوحدة: مليار دج

البيان / السنوات	رصيد الميزانية العامة	رصيد صندوق ضبط الإيرادات بعد الإقتطاع FRR	مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية العامة
2000	-53.19	232.17	-
2001	68.70	171.53	-
2002	26.03	27.97	-
2003	-164.62	320.89	-
2004	-285.37	721.68	-
2005	-338.04	1842.68	-
2006	-611.08	2931.04	91.53
2007	-1159.51	3215.53	531.95
2008	-1288.60	4280.07	758.18
2009	-970.97	4316.46	364.28
2010	-1392.29	4842.83	791.93
2011	-2363.75	5381.70	1761.45
2012	-3254.14	5633.75	2283.26
2013	-2128.81	5563.51	2132.47
2014	-3068.02	4408.15	2965.67
2015	-3103.78	2073.84	2886.50

2016	-2285.91	784.45	1387.93

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على منشورات المديرية العامة للتقدير والسياسات، 2017.

نلاحظ أن رصيد الميزانية العامة للجزائر عرف عجزا مستمر خلال الفترة (2000-2016)، حيث سجل رصيد الميزانية سنة 2000 عجزا قدره 53.19- مليار دج، إلا أنها عرفت توازن خلال سنتي 2001 و2002 حيث قدر رصيد الميزانية بـ 86.70 مليار دج و26.03 مليار دج على التوالي، بسبب إرتفاع الإيرادات العامة(الراجع لإرتفاع أسعار المحروقات) أكثر منه في النفقات العامة، كما أن رصيد سنة 2002 أقل من رصيد سنة 2001 وذلك راجع إلى أن الزيادة في الإيرادات العامة صاحبه زيادة أكبر في النفقات مما جعل رصيد ينخفض، وبعد سنة 2002 عاد العجز ليغطي الميزانية من جديد بل وإزداد من سنة لأخرى خلال الفترة 2003-2008 حيث بلغ العجز في سنة 2008 ما قدره1288.60- مليار دج، وهذا راجع إلى قيام الدولة بزيادةحجم الإنفاق العام بوضع العديد من الخطط التنموية خلال تلك الفترة، وفي سنة 2009 إنخفضت قيمة العجز فأصبح يقدر بـ 970.97- مليار دج، أي إنخفض بنسبة 24.64%، وهذا راجع إلى أن الزيادة في الإيرادات العامة كانت أكبر من الزيادة في النفقات العامة في تلك السنة، ثم عادةقيمة العجز إلى الإرتفاع وبأكبر من القيم السابقة وهذا خلال الفترة 2010-2012 فوصلت قيمة العجز في سنة 2012 قيمة 3254.14- مليار دج،وهي أكبر قيمة يسجلها رصيد الميزانية من عجز، ويرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة للنفقات العامة بسبب النفقات العامة خاصة المشاريع التي تبنتها الدولة لدفع عجلة التنمية،وفي سنة 2013انخفضت قيمة العجز نظرا لانخفاض في جانب نفقات التسيير وجانب نفقات التجهيز، يرجع ذلك إلى التعليمات المقدمة من طرف الحكومة بخصوص ترشيد الإنفاق العام، ثم عادت قيمة العجز إلى الإرتفاع خلال سنتي 2014 و2015 فسجل رصيد الميزانية عجز بقيمة 3068.02- مليار دج و3103.78- مليار دج على التوالي، وهذا راجع إلى إنهيار أسعار البترول في منتصف سنة 2014 مما أدى إلى إنخفاض الجباية البيترولية وبالتالي كانت الزيادة في الإيرادات العامةضئيلة مقارنة بالزيادة في النفقات العامة، وفي سنة 2016 إنخفضت قيمة العجز والتي قدرت بـ2285.91- مليار دج.

كما لعب صندوق ضبط الإيرادات دورا هاما في تمويل عجز الميزانية، وهذا ابتداءا من سنة 2006 حيث كانت أول إسهاماته تجاه الميزانية، فمول عجزها بقيمة 91.53 مليار دج، واستمرت هذه المساهمات في الزيادة إلى غاية سنة 2012 أين قدرت بـ2283.26 مليار دج، ثم انخفضت في سنة 2013 حيث قدرت بـ 2132.47 مليار دج، لإعتماد الدولة على إيرادتها في تغطية نفقاتها، وفي سنة 2014 ارتفعت نسبة مساهمة الصندوق في تمويل عجز الميزانية والتي قدرت بـ 2965.67 مليار دج، والتي تعتبر أكبر مساهمة قدمها الصندوق منذ إنشائه سنة 2000، وهذا راجع إلى إنهيار أسعار البترول، مما أدى إلى إنخفاض إيرادات الجباية البترولية الذي نتج عنه إنخفاض في إيرادات الصندوق، حيث أصبح رصيد الصندوق بعد الإقتطاع يقدر بـ 4408.15 مليار دج سنة 2014، وهي تعتبر أول مرة ينخفض

فيها رصيد الصندوق منذ أنشائه، واستمر هذا الرصيد في الإنخفاض إلى غاية 2016، حيث بلغت قيمته 784.45مليار دج، بعد مساهمته في تغطية عجز الميزانية بقيمة 1387.93لتفس السنة.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن رصيد الميزانية يتأثر دائما بحجم النفقات أكثر من الايرادات، لكن في الفترات التي عرفت فيها إيرادات الميزانية تزايدا بسبب تزايد قيمة صادرات النفط حتى وإن لم يختفي العجزإلا أنه تقلص مقارنة بالفترات التي عرفت فيها قيمة صادرات النفط وإيرادات الميزانية انخفاضا، كما أنصندوق ضبط الإيردات لعب دورا مهما في تجاوز الانعكاسات السلبية لانخفاض أسعار البترول. إذ سمحت الفوائضالمالية بالصمود أمام انعكاسات الأزمة المالية العالمية.

ثالثا: مساهمة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامةللجزائر خلال الفترة (2000–2016)

بما أن كل من الجباية البترولية والجباية العادية تمثلان الجانب المدين لميزانية الدولة أي جانب الإيرادات، حيث تعتمد عليهما الدولة في تكوين إيراداتها وتعمل على توفيرهما من أجل تحقيق الأهداف العامة، وأن الدولة تعتمد على الجباية البترولية بشكل كبير في تمويل إيراداتها العامة أكثر من الجباية العادية، فسنتطرق هنا إلى إبراز دور الجباية العادية ومساهمتها في توفير الإيراداتمقارنة بالجباية البترولية، وكذا إظهار حصة تغطية الجباية العادية للنفقات العامة (سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز) وكل هذا من أجل معرفة مدى فعالية الجباية العادية في ظل تدهور إيرادات الجباية البترولية.

1– مكانة الجباية العادية ضمن الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2000– 2016)

لقد كان الطابع المميز للاقتصاد الجزائري هو اعتماده على النفط كمورد أساسي، ومع بداية أسعار النفط في التراجع، عاد الالتفات والاهتمام من جديد إلى الجباية العادية والتي من أهمها الضرائب باعتبارها مورد من موارد ميزانية الدولة وعلى أنها أداة من أدوات الضبط الاقتصادي، التي ساعدت ومازالت تساعد على تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويمكن توضيح مدى مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة للدولة ومنه في ميزانية الدولة في الجدول الموالي:

جدول رقم (04):مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة للدولة مقارنة بالجباية البترولية خلال الفترة (2000– 2016) الوحدة: مليار دج

البيان / السنوات	الإيرادات الإجمالية	نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة%	نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة%
2000	1124.92	31.06	64.00
2001	1389.73	28.65	60.48
2002	1576.68	30.62	58.12
2003	1525.55	34.40	54.80

2004	1606.39	36.13	53.67
2005	1713.99	37.36	52.45
2006	1841.92	39.13	49.73
2007	1949.05	39.33	49.92
2008	2902.44	33.25	59.10
2009	3275.36	35.00	58.83
2010	3074.64	42.21	48.84
2011	3489.81	43.75	43.82
2012	3804.03	50.17	39.93
2013	3895.31	52.13	41.48
2014	3927.74	53.24	40.16
2015	4552.54	51.72	37.84
2016	5011.58	49.52	33.57

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على منشورات المديرية العامة للتقدير والسياسات، 2017.

من خلال الجدول رقم (04) يمكن تمثيله في الشكل التالي:

شكل رقم(03): مساهمة كل من الجباية العادية والجباية البترولية في الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2000 –2016)

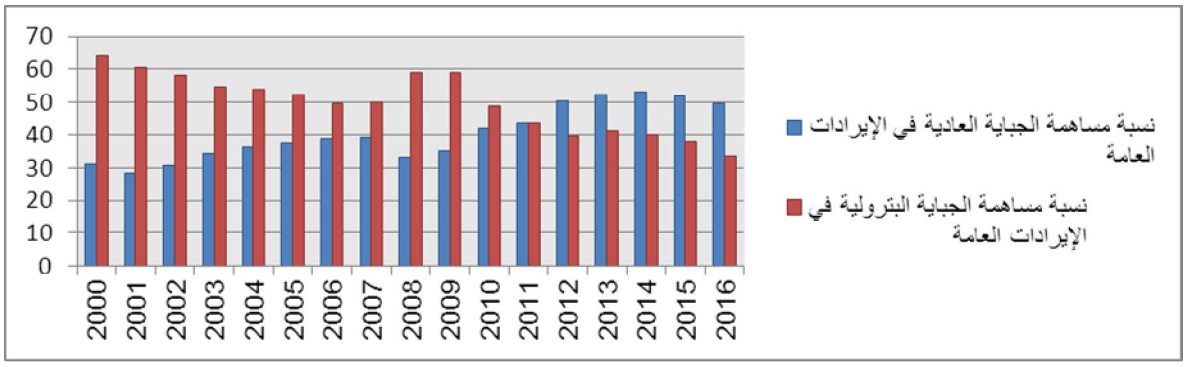

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم(04).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مساهمةكل من الجباية العادية والجباية البترولية تختلف من سنةإلى أخرى، وبنسب متفاوتة، حيث قدرت هذه المساهمة في سنة 2000 بنسبة **31.06%** للجباية العادية،و**64%** للجباية البترولية، ومنه فإن مساهمة الجباية البترولية هي تمثل ضعف مساهمة الجباية العاديةفي هاته السنة، وخلال الفترة 2001-2006 عرفت مساهمة الجباية البترولية إنخفاضا حيث قدرت في2001 بـ **60.48%**، وفي سنة 2006 بـ**49.73%**، ويرجع هذا الإنخفاض إلى تأثر الجباية البترولية بالأزمة العالمية سنة 2001، اما الجباية العادية فعرفت تذبذب في مساهمتها خلال هذه الفترة، حيثإنخفضت هي الأخرى سنة 2001 فبلغت نسبة**28.65%**، رغم ما حققته من زيادة في حصيلتها، وهذاراجع إلى الزيادة الكبيرة في الإيرادات الإجمالية الناتج عن الزيادة في الإيرادات الأخرى، أما خلالسنوات من 2002 إلى 2006 فقد عرفت مساهمة الجباية العادية إرتفاعا قدر بنسبة **39.13%** فيسنة 2006،

واستمرت في الزيادة سنة 2007 فبلغت نسبة **39.33%**، وعرفت مساهمة الجبايةالبترولية ارتفاعا أيضا ولكن بنسبة ضئيلة في هاته السنة بنسبة قدرت بـ**49.92%**، واستمرة في الزيادةإلى غاية 2008 فقدرة نسبة مساهمتها بـ**59.10%**، وهذا راجع إلى الزيادة في مداخيل الجبايةالبترولية، أما الجباية العادية فقد إنخفضت في سنة 2008 بنسبة **6.08%** مقارنة مع 2007، أماخلال الفترة 2009-2014 عادة مساهمة الجباية العادية إلى الزيادة حيث بلغت في سنة 2014 نسبةقدرها**53.24%**،وهذا راجع إلى إرتفاع في حصيلتها نتيجة الزيادة في الأجور والمرتبات، أما الجبايةالبترولية فقد إنخفضت خلال 2009-2012 بلغت نسبة مساهمتها بـ **39.93%** في سنة 2012، وهذاراجع إلى تأثر الجباية البترولية بأزمة 2008، ثم عرفت أسعار البترول تحسن في سنة 2013 مماساهم في زيادة مداخيل الجباية البترولية فبلغت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة نسبة**41.48%**،وفي منتصف سنة 2014 عرفت أسعار البترول إنخفاضا كبيرا مما أثر على حصيلتها وهذا أدى إلىإنخفاض مساهمة الجباية البترولية من سنة 2014 إلى سنة 2016 حيث بلغت نسبتها في هاته السنة**33.57%**، كما إنخفضت الجباية العادية خلال سنتي 2015 و2016 فبلغت نسبتهما على التوالي**51.72%** و**49.52%**، وهذا راجع إلى زيادة حصيلة الإيرادات العامة الأخرى بنسب أكبر من نسبةإرتفاع الجباية العادية.

2- قدرة الجباية العادية على تغطية النفقات العامة للجزائر خلال الفترة (2000- 2016)

إن النفقات العامة في الجزائر في تزايد مستمر، وبما أن الجباية العادية مورد أساسي من موارد الدولة التي تعمل على تحصيلها لتغطية هاته النفقات، فسوف نقوم بإبراز دور الجباية العادية في تغطية النفقات العامة مقارنة بالجباية البترولية وهذا من خلال تحليل نسبة تغطية لكل من الجباية العادية والجباية البترولية للنفقات العامة خلال الفترة(2000-2016) والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(05): تغطية الجباية العادية للنفقات العامة مقارنة بالجباية البترولية للجزائر خلال الفترة (2000-2016) الوحدة مليار دج

البيان / السنوات	الجباية العادية	الجباية البترولية	النفقات العامة	تغطية الجباية العادية للنفقات العامة%	تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة%
2000	349.5	720.00	1178.12	29.67	61.11
2001	398.23	840.60	1321.02	30.15	63.63
2002	482.89	916.40	1550.64	31.14	59.10
2003	524.92	836.06	1690.17	31.06	49.47
2004	0580.4	862.20	1891.76	30.68	45.58

2005	640.47	899.00	2052.03	31.21	43.81
2006	720.88	916.00	2453.01	29.39	37.34
2007	766.75	973.00	3108.56	24.67	31.30
2008	965.28	1715.40	4191.05	23.03	40.93
2009	1146.61	1927.00	4246.33	27.00	45.38
2010	1297.94	1501.70	4466.94	29.06	33.62
2011	1527.09	1529.40	5853.56	26.09	26.13
2012	1908.57	1519.04	7058.16	27.04	21.52
2013	2031.01	1615.90	6024.13	33.71	26.82
2014	2091.45	1577.73	6995.77	29.90	22.55
2015	2354.64	1722.94	7656.33	30.75	22.50
2016	2482.20	1682.55	7383.60	33.62	22.79

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على منشورات المديرية العامة للتقدير والسياسات، 2017.

من خلال الجدول رقم (05) يمكن تمثيله في الشكل التالي:

شكل رقم (04): تغطية الجباية العادية للنفقات العامة مقارنة مع الجباية البترولية خلال الفترة(2000-2016)

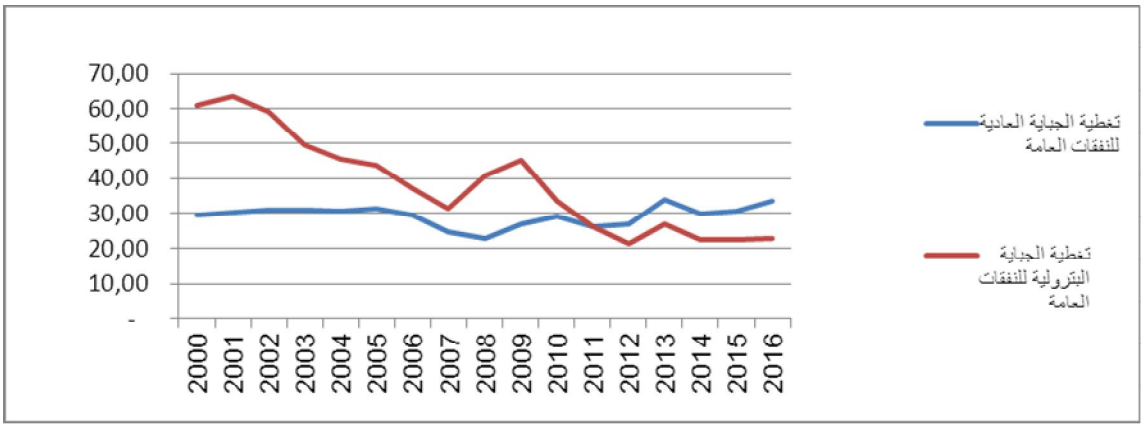

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم (05).

كما سبقنا وأشرنا إلى الإرتفاع المستمر في الجباية العادية، الجباية البترولية وكذا النفقات العامة، فإننا نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة تغطية كل من الجباية العادية والجباية البترولية للنفقات العامة تختلف من سنة لأخرى فقد بلغ متوسط تغطية الجباية العادية للنفقات العامة **29.30%**في حين بلغ متوسط تغطية الجباية البترولية لها نسبة **38.44%**. ففي سنة 2000 بلغت تغطية الجباية العادية للنفقات العامة نسبة **29.67%**في حين بلغت تغطية الجباية البترولية لها نسبة**61.11%**وبالتالي فالجباية البترولية تمتاز بوفرة الحصيلة مقارنة بالجباية العادية، كما بلغت تغطية كل من الجباية العادية والجباية البترولية للنفقات العامة سنة 2001 نسبتي**30.15%** و**63.63%**على التوالي، إلا أنه خلال الفترة 2002 – 2005 نلاحظ إنخفاض في نسب تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة حيث قدّرت في سنة

2002 بنسبة**59.10%**وفي سنة 2005 بلغت نسبة**43.81%**وهذا الإنخفاض راجع إلى تقلص حصيلة الجباية البترولية نتيجة إنخفاض أسعار البترول المتأثرة **بأزمة 11 سبتمبر2001**، عكس الجباية العادية التي عرفت إرتفاعا مستمرا في نسبة تغطيتها للنفقات العامة خلال نفس الفترة أين حققت نسبة**31.21%**في **سنة 2005** والتي تعتبر أكبر نسبة منذ سنة 2000، وهذا راجع إلى إرتفاع حصيلتها والتي تعتبر من ِثمار الإصلاحات التي شهدها النظام الضريبي سنة 1992، إلا أنه خلال الفترة 2006-2007 إنخفضت نسبة تغطية الجباية العادية لهاته النفقات مع إستمرار إنخفاض تغطية الجباية البترولية أين حققت كل من الجباية العادية والجباية البترولية تغطيةً للنفقات العامة بنسبة**24.67%** و**31.30%**سنة 2007رغم الإرتفاع في الحصيلة لكلا الجبايتين وهذا راجع إلى إرتفاع نفقات التسيير خلال هذه الفترة نتيجة السياسة التي إنتهجتها الدولة آنذاك وهي ماتعرف **ببرنامج دعم النمو الإقتصادي** (**2005-2009**)، وفي سنة 2008 إرتفعت مرة أخرى نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة فقد بلغت نسبة**40.93%**وهذا راجع إلى إنتعاش حصيلتها مقارنة بسنة 2007 عكس الجباية العادية التي إنخفضت نسبة تغطيتها للنفقات والتي بلغت**23.03%**وهذا راجع للإرتفاع في حجم النفقات رغم إرتفاع حصيلتها، إلا أنه في سنة 2009 شهدت كل من الجباية العادية والجباية البترولية إرتفاعا طفيفا في تغطيتهما للنفقات العامة أين قدرت نسبة تغطية الجباية العادية نسبة**27%**وبلغت تغطية الجباية البترولية نسبة **45.38%**وهذا نتيجة الإرتفاع الطفيف في حصيلةالجبايتين الذي كان بنسبة أكبر من نسبة إرتفاع النفقات العامة، مقارنة بسنة 2008, ثم خلال الفترة 2010-2011 أين إنخفضت تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة فقد قدّرت سنة 2010 بـ **33.62%**حيث هذاالإنخفاض كان نتيجة الإنخفاض الحـّاد فيحصيلةالجباية البترولية بسبب تأثر أسعار البترول بالأزمة المالية لسنة 2008، إضافة إلى إرتفاع النفقات العامة عكس الجباية العادية التي شهدت إرتفاعًا في نسبة تغطيتها للنفقات العامة والتي قدّرت بـ **29.06%**، وفي سنة 2011 إستمرت هذه النسب في الإنخفاض أين قدرت تغطية كل من الجباية العادية والجباية البترولية للنفقات العامة نسبة**26.09%** و**26.13%** على التوالي، كما تعد ِجدُّ متقاربة فيما بينها وبالتالي سنة 2011 تعتبر سنة **التعادل** بين الجباية العادية والجباية البترولية، إلا أنه إبتداءً ا من سنة 2012 إلى غاية سنة 2016 شهدت الجباية العادية إرتفاعا في نسبة تغطيتها للنفقات العامة حيث قدّرت هذه النسبة سنة 2012 بـ**27.04%**في حين بلغت نسبة**33.62%** سنة 2016 وهذا راجع إلى إرتفاع حصيلتها نتيجة إستحداث ضرائب جديدة مع تعديل ضرائب أخرى على غرار الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة ,عكس الجباية البترولية التي عرفت إنخفاضا في تغطيتها للنفقات العامة خلال نفس الفترة، فقد حققت مانسبته **21.52%**سنة 2012 والتي تعتبر أضعف نسبة لها خلال فترة الدراسة كما بلغت تغطيتها نسبة **22.79%**سنة 2016 حيث هذا الإنخفاض راجع إلى الإنخفاض في حصيلة الجباية البترولية نتيجة الأزمة البترولية سنة 2014 والتي تأثرت بها كثيًرا .

3- تقييم مستوى ضغط الجباية العادية للجزائر خلال الفترة (2000- 2016)

إن من بين المؤشرات المستخدمة لتقييم الأنظمة الضريبية نجد معدل الضغط الضريبي الذي هو عبارة عن نسبة الإقتطاع الضريبي مقارنة بكمية الثروة المنتجة المعبر عنها بالناتج الداخلي الخام،ويعتبر الضغط الضريبي مؤشر للتقدير الكمي للضرائب على مستوى الإقتصاد الوطني، وبالتالي فهو مقياس لفعالية النظام الضريبي للدولة، ويمكن حساب معدل ضغط الجباية العادية في الجزائر وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل ضغط الجباية العادية} = \frac{\text{الإيرادات الضريبية خارج المحروقات}}{\text{الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات}} \times 100$$

وقد حدد الإقتصادي الأسترالي "**كولن كلارك**" مستوى الضغط الأمثل بـ **25%**،حيث يرى أن تجاوز هذا الحد يؤدي إلى التضخم، والجدول الموالي يبين تطور معدل ضغط الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016):

الجدول رقم (06): تطور معدل ضغط الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2016)

الوحدة:مليار دج

البيان / السنوات	الإيرادات الضريبية خارج المحروقات	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	معدل ضغط الجباية العادية%	معدل نمو ضغط الجباية العادية%
2000	349.5	2507.20	13.93	/
2001	398.23	2783.20	14.30	2.64
2002	482.89	3045.70	15.85	10.80
2003	524.92	3383.40	15.51	-2.14
2004	0580.4	3829.40	15.15	-2.30
2005	640.47	4209.10	15.21	0.39
2006	720.88	4619.40	15.60	2.55
2007	766.75	5263.60	14.56	-6.65
2008	965.28	6045.10	15.96	9.61
2009	1146.61	6858.90	16.71	4.69
2010	1297.94	7811.20	16.61	-0.60
2011	1527.09	9346.50	16.33	-1.67
2012	1908.57	10673.20	17.88	9.44
2013	2031.01	11679.90	17.38	-2.75
2014	2091.45	12570.80	16.63	-4.32

2015	2354.64	13567.90	17.35	4.31
2016	2482.20	14381.20	17.26	-0.54

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على منشورات المديرية العامة للتقدير والسياسات، 2017.

من خلال الجدول رقم (06) يمكن تمثيله في الشكل التالي:

الشكل رقم (05) : معدّل نمو ضغط الجباية العادية خلال الفترة (2000-2016)

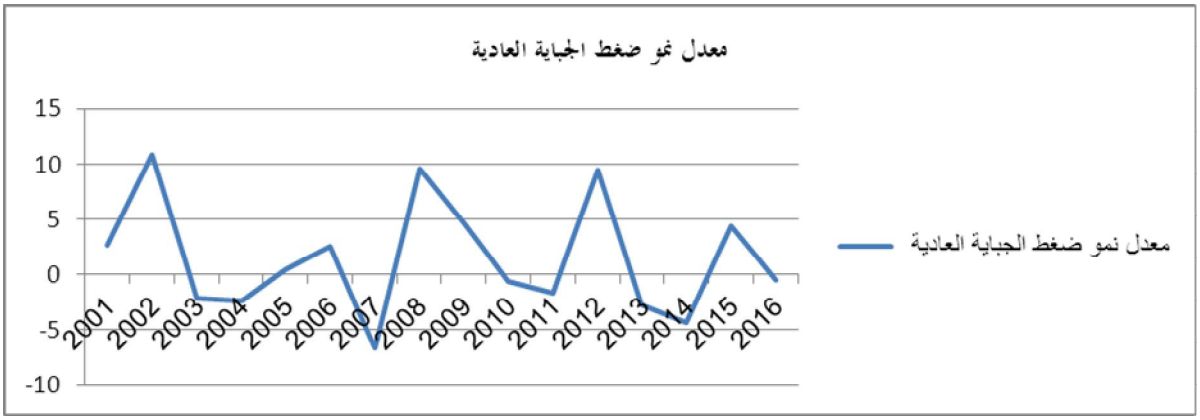

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم (06).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدلات ضغط الجباية العادية لم تتجاوز **18%**، وهي تقدّر في المتوسط بنسبة **16.01%**خلال الفترة 2000-2016، ففي سنة 2000 بلغ معدل الضغط نسبة **13.93%**وهي أقل قيمة له خلال فترة الدراسة، وفي ظل إنخفاض أسعار البترول في الفترة 2001-2004 قدّر متوسط ضغط الجباية العادية **15.20%**، وخلال الفترة 2005-2008 بلغمتوسط معدل ضغط الجباية العادية نسبة **15.33%**وهذا في ظل إرتفاع أسعار البترول، وفي سنة 2009 ومع إنخفاض اسعار البترول نتيجة ازمة 2008 بلغ معدل الضغط نسبة **16.71%**في هذه السنة، ومع عودة اسعار البترول للإرتفاع حيث بلغ سعر البرميل أقصى قيمة له قيمة 112.94 دولار مما إنعكس على معدل ضغط الجباية العادية بالإنخفاض حيث بلغ متوسط معدل الضغط في سنتي 2010-2011 نسبة **16.47%**، وخلال الفترة 2012-2014 إرتفع متوسط معدل ضغط الجباية العادية نسبة **17.29%**، إلا أنه ومع انهيار اسعار البترول بسبب أزمة 2014 أين بلغ سعر البرميل 52.79 دولار فقد إرتفع معدل ضغط الجباية العادية أين قدّر بنسبة **17.35%**وهذا سنة 2015، إلا أنه إنخفض مرة أخرى سنة 2016 أين قدّر بنسبة **17.26%**.

وما يمكن إستخلاصه أن معدل ضغط الجباية العادية يرتفع في ظل إنخفاض اسعار البترول والعكس صحيح، كما أن مردودية الجباية العادية ضعيفة حيث أن متوسط معدل ضغط الجباية العادية كان في حدود **16%** والتي تعتبر نسبة ضعيفة مقارنة مع المستوى الذي وضعه **كولين كلارك** الذي يقدّر بـ**25%**.

خاتمة

لقد تبين لنا من هذا البحث أن:

- التبعية المفرطة للاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات جعل الجزائر تعاني من اختلالات في موازنتها العامة حيث تميزت هذه الأخيرة بالعجز خلال الفترة (2000-2016)، بسبب تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية وعليه تم الاعتماد على صندوق ضبط الإيرادات الذي لعب دورا مهمافي تمويل عجز الموازنة إلى أن بدأ استنزافه بعد سنة 2014.
- رغم النجاح النسبي للإصلاح الضريبي، والذي مكن من رفع إيرادات الجباية العادية حيث عرفت تزايد نسبيا وملحوظاخلال الفترة(2000-2016)،حيث تساهم بنسبة أكثر من40% فيالإيرادات العامة،إلا أن هذه الإصلاحات لم تحقق أحد أهمأهدافها والمتمثلة في احلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، حيث لا تزال هذه الأخيرةتهيمن على بنية الإيرادات العامة للدولة، بل إن إيرادات الجباية العادية لم تغطي سوى نسبةقدرها29.30%من النفقات العامة خلال فترة الدراسة، ومن ثمأمكننا القول بعدم فعالية الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة.
- رغم الإستقرار الإقتصادي الذي شهدته الجزائر مند سنة 2000 إلا أن الإيرادات العامة لا تعتمد بشكل رئيسي على الإيرادات من الجباية العادية، نتيجة ضعف مساهمتها والتي تبقى محتشمة ويظهر لنا ذلك من خلال معدل ضغط الجباية العادية حيث كانت نسبته في حدود 16% وهو دون المعدل الأمثل مما يدّل على عدم فعالية الجباية العادية.

من خلال النتائج السابقة المتوصل إليها من هذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات والاقتراحات التي تساهم في تحسين أداء النظام ومردودية الجباية العادية نستعرضها فيما يلي:

- ضرورة التقليل من تبعية الميزانية العامة لتقلبات الحاصلة في أسعار النفط، من خلال الاستغلال الأمثل لعائدات النفطوالعمل على تنويع القاعدة الإنتاجية كالصناعة والزراعة والسياحة، والتي ستنعكس بالإيجاب على موارد الميزانية العامة، وتصبح بعيدة عن تقلبات أسعار النفط.
- إيجاد أوعية ضريبية جديدة وتحريك القطاعات الإنتاجية لرفع الدخلالوطني، هذا ما يسمحبزيادة الإيرادات الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي مما يؤدي إلىالرفع من مردودية الجباية العادية.
- تقوية الجهاز الضريبي من خلال سن القوانين المنظمة ودعمه بالإطارات الكفوءة، ووضع نظم رقابية فعالة على مستوى الإدارة الضريبية وذلك لمعالجة حالة التهرب والغش الضريبيين التي تنقص من حجم إيرادات الجباية العادية ومنه الإيرادات العامة للدولة.

- تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بجباية مختلف الضرائب، بما يسهل عمل أعوان الإدارة الضريبية من جهة، ويجنب المكلفين مختلف العراقيل الإدارية من جهة أخرى.
- ضرورة الاهتمام المتزايد بنشر الوعي والحس الضريبي لدى المكلفين، حتى تتجسد لدى المجتمع حتمية مساهمة الضرائب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بإستعمال وسائل الإعلام المتعددة وتنظيم ندوات وملتقيات مفتوحة حول الضرائب.
- العمل على تنشيط مصادر التمويل الداخلية في الجزائر لكي تكون ركيزة أساسية لسياسة الميزانية.

الهوامش

1- علي زغدود، **"المالية العامة"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، ط4، 2011، ص:176.

2- حياة بن اسماعيل، **"تطوير إيرادات الموازنة العامة"**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009، ص:17.

3- أسامة خيري، **"الإدارة العامة"**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص:210.

4- عزمي أحمد يوسف خطاب، **"الضرائب ومحاسبتها"**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص:97.

5- فتحي أحمد ذياب عواد، **"اقتصاديات المالية العامة"**، دار رضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص:154.

6- المادة 03 من قانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 **المتعلق بالمحاسبة العمومية**، الجريدة الرسمية، الجزائر، أوت 1990، العدد 35.

7- أم كلثوم بن موسى، عيسى نبوية،**"ترشيد النفقات العمومية"**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، جامعة الجلفة، العدد4، الجزائر، 2015 ص:177.

8- العمرية لعجال, محمد يعقوبي،**"تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام النمو الإقتصادي في الجزائر"**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة ورقلة، العدد5،الجزائر، 2016، ص:204.

9- مصباح حراق، **فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي**، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 06، ماي 2012، ص:20.

10- محمد مسعي،"**المحاسبة العمومية**"، دار الهدى للطباعة والنشروالتوزيع،، الجزائر، ط 2، (ب.ت)، ص: 58.

11- لحسن دردوري،" **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة**"، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013-2014، ص:179.

التسويق الالكتروني كمدخل لتحقيق الريادة للمؤسسات السياحية

د. زيدان عبد الرزاق
جامعة الشلف/ الجزائر

الملخص:
سنتطرق من خلال هذه الدراسة إلى بحث موضوع التسويق الإلكتروني للخدمات السياحية واعتباره كأداة لتحقيق الميزة الريادية، حيث في ظل التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومع ظهور الاقتصاد الرقمي أصبحت المؤسسات التي تتميز بالقدرة العالية على تلبية الطلب في الوقت المناسب وبالشكل المطلوب هي المؤهلة على احتلال موقع ريادي في بيئة عملها، وهذا ما يستدعي الاعتماد على التسويق الإلكتروني أو ما يسمى بممارسة وظيفة التسويق باستخدام تقنية المعلومات، ولن تستطيع المؤسسات الاقتصادية ونخص بذكر من خلال الدراسة المؤسسات السياحية أن تحتل مكانة لها في منظومة التجارة الإلكترونية والاقتصاد المعرفي إلا بمواكبة التطورات والتغيرات في بيئة الأعمال التي تتميز بالمنافسة الشديدة.
الكلمات الدالة: التجارة الالكترونية، التسويق الالكتروني، الانترنت، الريادة السياحية.

Abstract
Throughout this study ,we look to discuss the issue of e-marketing for tourism services as a tool to achieve leadership. In the light of the developments in the field of information and communication technology and the emergence of the digital economy , the institutions ,that are characterized by the high capacity of meeting the demand on time, become eligible to occupy a leading position in their work environment and this is what calls to rely on e-marketing or the so-called practice of the marketing function by using information technology.

The economic institutions,mainly the Tourism institutions can not occupy an important position in the e-commerce and knowledge-based economy only if they keep pace with the developments and the changes in the business environment which is featured by intense competition

Keywords: e-commerce, e-marketing, internet, tourism leadership..

مقدمة

تحظى السياحة بأهمية بالغة في مختلف دول العالم؛ إذ لم تعد تقتصر على الترفيه والتسلية والسفر فقط، بل أصبحت ترتبط بشكل كبير بالنمو الاقتصادي والأنشطة الثقافية والاجتماعية والبيئة، وهي الآن أحد النشاطات الاقتصادية المهمة للتنمية الشاملة، وجذب الاستثمار في مشروعات الخدمات العامة والبنية التحتية، ومصدر لزيادة الدخل، وتوفير فرص التوظيف والاستثماروينُظر إلى السياحة على أنها فرصة لتحقيق النمو الاقتصادي، ووسيلة مهمة تُسهم في تعريف المواطنين بما تمتلكه وتزخر به بلادهم من مقومات وإمكانات طبيعية وحضارية وتراثية؛ مما يوثق تلاحم المجتمع وترابط أفراده، وتوطيد روح المواطنة لديهم، وينمي اعتزازهم بثقافتهم، ولدى الدول العربية ونخص بذكر الدولة الجزائرية بصفة خاصة خطط طموحة وكبيرة لاستمرارية في دعم البنية التحتية لقطاع السياحة الوطنية، مع توفير التسهيلات الخاصة باستقطاب المستثمرين في المجالات السياحية، وتسويقها، خصوصاً أن الجزائر تتمتع بمقومات سياحية هائلة ومتنوعة تمنحها الأفضلية والتميز في القطاع السياحي، وتقديم خدمات مميزة بجودة عالية وأسعار تناسب مختلف شرائح السوق المستهدفة بالتنمية السياحية، ووفقاً لذلك تعي وزارة السياحة على أهمية الأنشطة والخدمات التسويقية في دعم السياحة الداخلية والترويج لها والتعريف بمقوماتها، وضرورة التكامل مع القطاع الخاص في جهود ومشاريع التنمية السياحية، بما فيها البرامج التسويقية لدعم السياحة الوطنية.

وقد باتت الخدمات التسويقية المتطورة مطلباً مهماً للسائح المحلي الذي أصبح يتعامل باحترافية أعلى مع متطلباته السياحية، ومنها تطلعه إلى المعلومة التي ترشده إلى الخيارات المتاحة لقضاء إجازته داخل أرض الوطن، وقد ساهمت هذه الجهود التسويقية إلى إحداث نقلة نوعية وتغّير في نظرة كل قطاعات الدولة إلى أهمية السياحة، وبات المواطن الجزائري يحمل وعياً واطلاعاً سياحياً كبيراً، ويستحق أن تُقدم له أفضل الخدمات التي تجذبه للاستفادة من المقومات السياحية للجزائر، وأصبحت برامج المؤسسات والشركات السياحية تحت إشراف الوزارة تعتمد على خطط تسويقية تستهدف بالدرجة الأولى السائح المحلي بصفة خاصة، والسياح الأجانب بصفة عامة تزامننا مع ذلك تسعى هذه الأخيرة بشكل دائم على تطوير البرامج والوسائل التسويقية، والبحث عن وسائل تسويقية متطورة لتنمية الحركة السياحية في كل المواسم، والوصول إلى أسواق جديدة لدعم نمو السياحة الداخلية والترويج لها.

وتعتمد المؤسسات السياحية على مجموعة من الأدوات والقنوات لتسويق للسياحة الوطنية، بالتركيز على ما تقدمه من منتجات وخدمات؛ لإثراء التجربة السياحية، وإغراء المواطنين والمقيمين والسياح الأجانب بقضاء معظم أو جزء من إجازاتهم داخل الجزائر، كما تهدف المؤسسات السياحية المكونة للقطاع من خلال جهودها التسويقية إلى إبراز الموقع المهم للجزائر بوصفها منبعاً للحضارات، وعرض أجزاء من تاريخها وتراثها وإنجازاتها وإمكاناتها السياحية من خلال قنوات التسويق الالكتروني، والتواصل المباشر في الداخل والخارج، وتنظيم فعاليات سياحية غنية ومنوعة موجهة إلى شرائح

المجتمع، وتشهد حضوراً مميزاً ولافتاً من قبل المواطنين في المناطق كافة، وبناء على ما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذه المداخلة على النحو التالي:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم التسويق الإلكتروني في تحقيق الريادة السياحية؟

أولا:مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة هذه الدراسة في التعرف على الدور الذي يلعبه التسويق الالكتروني للخدمات السياحية في تعزيز الريادة في القطاع السياحي من وجهة نظر الزبائن والسياح، ومن هنا تتفرع مجموعة من الأسئلة الفرعية نصوغها كأتي:

1- ما دور الذي تلعبه الخدمات السياحية الالكترونية في تحقيق الريادة السياحية من وجهة نظر الزبائن ؟

2-كيف تساهم قنوات التسويق الالكتروني للخدمات السياحية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات السياحية ؟

3- هل يوجد علاقة بين تبني المؤسسات السياحية لتسويق الالكتروني وتحقيق الريادة السياحية ؟

ثانيا: فرضيات الدراسة: انطلاقا من التساؤلات الفرعية لمشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1- توجد علاقة بين تبني المؤسسات السياحية للتسويق الالكتروني في تقديم خدماتها وتحقيق هذه الأخيرة للريادة السياحية.

2- هل ولاء الزبون للمؤسسة السياحية كفيل لوحده بتحقيق هذه الأخيرة للريادة في قطاع السياحي.

ثالثا: أهمية الدراسة: تتجلى أهمية هذه الورقة البحثية فيما يلي:

1- توضيح الرؤية بالنسبة للمؤسسات السياحية بشأن الدور الهام والفعال الذي يلعبه التسويق الالكتروني في تحقيق الريادة السياحية وتكيفها مع مستجدات البيئة التسويقية وما يطرأ عليها من تغيرات جذرية خاصة فيما يتعلق بالممارسات التسويقية والقطاعات السوقية الجديدة

2- زيادة فهم الدور الذي يمكن أن يلعبه التسويق الالكتروني كاتجاه حديث للمؤسسات السياحية في تبني لتوجه الريادي وخلق مزايا ريادية لهذه الأخيرة بما يخدم تنافسيتها، وذلك من خلال استغلال الفرص التسويقية المناسبة عن طريق السياسات والاستراتيجيات المناسبة بما يتلاءم والمتطلبات الجديدة في قطاع السياحة

3- يستمد موضوع البحث أهميته من خلال تسليط الضوء على دور التسويق الالكتروني في تحقيق الريادة في القطاع السياحي، لما لهذا القطاع من دور كبير في تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق رضا الزبائن والسياح.

رابعا: أهداف الدراسة: تتمثل أهداف هذه الورقة البحثية في ما يلي:

1- محاولة الوصول إلى إيجاد العلاقة بين التسويق الالكتروني في تقديم الخدمات السياحية وتحقيق الريادة السياحية.

2- محاولة إيجاد وتحديد المداخل المناسبة لإسهام التسويق الالكتروني في تقديم الخدمات السياحية وتحقيق الريادة السياحية.

3- تسليط الضوء على التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ونماذج الأعمال الالكترونية التي تستخدمها المؤسسات السياحية في التسويق لخدماتها والتي يمكن أن تزيد من فاعلية وكفاءة أدائها، وتكسبها ميزة ريادية.

خامسا: منهج الدراسة:

وحتى يمكن الإلمام و الإحاطة بكافة جوانب موضوع الدراسة وللوصول للأهداف هذه الأخيرة ،وكون البحث يتناول مواضيع في الجانب النظري ، فسيتم اعتماد المنهج الوصفي والتحليل المنطقي في الوصول إلى الاستنتاجات، ومن ثم التوصل إلى المقترحات لمعالجة موضوع الدراسة وتوضيح العلاقة بين التسويق الالكتروني والريادة السياحية.

سادسا: محاور الدراسة: لمعالجة مشكلة البحث وتحقيق أهدافه سنتناول المحاور التالية:

- **المحور الأول:** ماهية التسويق الالكتروني للخدمة السياحية.
- **المحور الثاني:** الإطار المفاهيمي للريادة السياحية.
- **المحور الثالث:** دور التسويق الالكتروني في تحقيق التوجه الريادي للمؤسسات السياحية.

المحور الأول: ماهية التسويق الالكتروني للخدمة السياحية:

يكتسب التسويق الالكتروني للخدمات السياحية أهمية كبيرة في القطاع السياحي وذلك تزامننا مع النمو الهائل في التكنولوجيات الحديثة وتزايد استخدام الانترنت، إذ أصبح المجال الأكثر منافسة في بيئة التسويق السياحي في العصر الحديث، ودوره في ترقية السياحة، لذا سنتطرق من خلال هذا المحور إلى معرفة مدى استخدام وسائل الاتصال الحديثة في تسويق الخدمة السياحية وجودتها الكترونياً، كما نركز من خلال هذا الأخير على التسويق الالكتروني للخدمة السياحية وعلاقة ذلك بتحقيق رضا الزبون على الخدمة المقدمة، وتوضيح أهمية أن تتجه جميع المؤسسات السياحية إلى المنافسة في مجال استخدام المصادر الجديدة والقنوات التسويقية الجديدة لترويج لخدماتها السياحية .

أولا : مفهوم التجارة الالكترونية والتسويق الالكتروني:

يعد مصطلح التجارة الالكترونية من المصطلحات الحديثة التي دخلت مجال الأعمال، وازداد الاهتمام بهذه الأخيرة من خلال استخدام وسائل الاتصال الحديثة في مختلف الأنشطة والأعمال، وأصبحت الأعمال تتم من خلال

وسائل اتصال تكنولوجية متطورة باستخدام الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والهواتف النقالة ليطلق عليها تسمية التجارة الالكترونية.

وتشمل التجارة الالكترونية بدورها مجموعة من المصطلحات والمفاهيم المرتبطة بها كالتسويق الالكتروني والسفر الالكتروني والشراء والبيع بشكل الكتروني باستخدام شبكة الانترنت.

إن مفهوم التجارة الإلكترونية هو أكثر تحديدا من مفهوم الأعمال الإلكترونية، حيث يتضمن مفهوم الأعمال الإلكترونية عملية تبادل المعلومات المبنية على الأسس الإلكترونية بين المؤسسات نفسها أو بين المؤسسات وعملائها، على العكس تتضمن التجارة الإلكترونية عمليات البيع والشراء المدعومة بالوسائل الإلكترونية ابتداءً من الإنترنت والأسواق الإلكترونية أو بما تسمى الأسواق الفضائية ***Marketspace***، من هنا يمكن القول بان التجارة الإلكترونية تتضمن التسويق الإلكتروني والشراء الإلكتروني، لذا فالتسويق الإلكتروني يمثل الجانب التسويقي للتجارة الإلكترونية[1].

ثانيا: مفهوم التسويق الالكتروني للخدمة السياحية:

يعتمد التسويق الإلكتروني للخدمات السياحية بشكل كبير على استخدام شبكة الانترنت والتكنولوجيا الرقمية لتحقيق الأهداف التسويقية للشركات والمؤسسات السياحية وتدعيم المفهوم التسويقي الحديث لها، وبتالي يمكن لهذه المؤسسات من عرض ونشر مختلف المعلومات المتعلقة بمنتجاتهم وخدماتهم السياحية بسهولة وحرية أكبر مقارنة بالتسويق التقليدي وبالتالي أصبحت المنافسة في عصر الانترنت أقوى وأشد بشكل لا يمكن تصديقه، ولا يمكن التنبؤ به[2].

هذا ويتمثل التسويق الالكتروني للخدمة السياحية في عملية التخطيط والتنفيذ للفعاليات التسويقية المتعلقة بعناصر المزيج التسويقي للخدمة السياحية، وذلك للإيفاء بحاجات ورغبات الزبائن من جهة، وتحقيق أهداف المؤسسة السياحية من جهة أخرى، ويتم ذلك من خلال استخدام مجموعة من التقنيات التكنولوجية المتطورة، الأمر الذي يعمل على توسيع مفهوم فعاليات التسويق التقليدية إلى فعاليات جديدة تستفيد من شبكة الانترنت كتقنية تسويقية ذات خصائص مميزة تعكس كل فعاليات المزيج التسويقي[3].

وقد شهد قطاع السياحة في الآونة الأخيرة تقدما ملموسا في مجال السماح لزبائن بإجراء مجموعة من العمليات الالكترونية للاستفادة من الخدمات والمنتجات السياحية المقدمة من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية، ومن المتوقع أن تنتشر هذه العمليات بشكل واسع في الفترة المقبلة خاصة في ظل التطور المستمر في مجال التقنية المستعملة في عملية تقديم وعرض للخدمة السياحية، ويقصد هنا بالعمليات الإلكترونية في قطاع السياحة هو تقديم المؤسسات والشركات السياحية لمجموعة من الخدمات والمنتجات سواء كانت تقليدية أو مبتكرة من خلال شبكات اتصال إلكترونية للاستفادة من هذه الخدمات والمنتجات[4].

ثالثا: خصائص التسويق الالكتروني للخدمات السياحية:

يتميز التسويق السياحي الإلكتروني بجملة من الخصائص والمميزات تنعكس إيجابا على كل من المؤسسة والزبون، بحيث تشكل هذه الخصائص نقطة التحول بينها وبين مختلف الوسائل التسويقية الأخرى في قطاع السياحة خاصة التقليدية منها، هذا ما قد يبرر فكرة الإقبال الكبير على تبني مفهوم التسويق السياحي الالكتروني بالنظر لفاعليته في تحقيق الأهداف المسطرة والوصول إلى النتائج المرجوة والتي لا يمكن أن تتحقق دون تبني هذا المفهوم، ويمكن تلخيص هذه الخصائص والمميزات في جملة من النقاط نذكرها كما يلي[5]:

1- انخفاض في أسعار الخدمات والمنتجات السياحية المعروضة على شبكة الانترنت مقارنة بالخدمات الأخرى المقدمة بالطرق التقليدية، وذلك لأن التسويق الالكتروني لا يحتاج إلى حيز مكاني ملموس للاستفادة من الخدمة والمنتج، وبالتالي تتفادى المؤسسات السياحية جملة من المصاريف والتكاليف التي تنعكس في النهاية على سعر الخدمة وتحقق ميزة تنافسية وريادية للمؤسسة.

2- يساعد التسويق الالكتروني الزبائن على التسوق على مدار 24 ساعة دون وجود قيود لا زمنية ولا مكانية، كما يوفر مدى واسع أو تشكيلة كبيرة من الخدمات والمنتجات وذلك عكس التسويق التقليدي.

3- يمنح التسويق الالكتروني للزبائن وطالبي الخدمات السياحية الفرصة لإجراء مقارنات لأسعار الخدمات السياحية قبل شرائها بشكل أفضل وأسرع.

4- جودة وسرعة خدمة العملاء، فالمؤسسات السياحية التي تقدم خدماتها للزبائن عبر شبكة الإنترنت والوسائل التكنولوجية الأخرى تمتاز عن غيرها من المؤسسات المنافسة الأخرى، مما يقلل من التكاليف والجهد البدني المبذول الذي يتحمله الزبائن في الحصول على الخدمة السياحية، ويساعد التسويق عبر الانترنت الزبائن الذين لا يتوافر لديهم الوقت الكافي في الحصول على ما يرغبون فيه من خدمات بطرق أسرع وأسهل.

5- يساعد التسوق عبر الانترنت على التغلب على الحواجز الجغرافية حيث يمكن للمستهلكين معرفة المتاح في الأسواق من منتجات وخدمات سياحية داخليا وخارجيا.

6- سهولة القيام بالإجراءات وسرعتها، و هذا لكون التسويق الإلكتروني السياحي يغني الكثير عن فكرة اللجوء إلى العقود التقليدية التي قد تستغرق الوقت والجهد للقيام بها، وذلك بالاقتصار على المواقع الإلكترونية التي تمكن السائح بإجراء كل المعاملات المتعلقة برحلته السياحية عبر هذه المواقع.

7- من خلال الإنترنت يمكن للمؤسسات السياحية أن تقدم خدماتها لزبائنها على مستوى البيئة المحلية أو الخارجية المستهدفة بما يتلاءم مع حاجاتهم ورغباتهم.

8- تحقيق الجودة في الخدمة المقدمة، فالإجابة عن أسئلة الزبائن الفنية فيما يتعلق بخدماتها من خلال موقعها الإلكتروني يزيد من تحسين والرفع من جودة الخدمات السياحية المقدمة من طرف تلك المؤسسات وذلك بأقل تكلفة واقل جهد ممكن.

رابعا: أهمية التسويق الالكتروني للخدمات السياحية:

نظرا للدور الحيوي الذي يقوم به التسويق الإلكتروني للخدمات السياحية على مستوى دعم المؤسسات والشركات السياحية وضمان بقاءها واستمراريتها، فقد أدركت الإدارة في تلك المؤسسات أهمية هذا الدور، خاصة مع ما تتصف به الخدمات السياحية من خصائص تكاد تنفرد بها دون سواها من الخدمات الأخرى، حيث برزت نتيجة لذلك معطيات واعتبارات أثبتت الدراسات والأبحاث أنها تحكم اختيار الزبون للمؤسسة السياحية الذي يتعامل معها ونوعية الخدمة التي يرغب في الاستفادة منها.

وقد ظهرت اعتبارات أخرى كمعايير هامة في اختيار الزبائن للمؤسسة السياحية وخدماتها نذكر منها جودة الخدمة السياحية المقدمة ونوعيتها، وطريقة التعامل مع الزبائن إلى غير ذلك من اعتبارات، وتسعى المؤسسات السياحية داخل الدولة وخارجها، للتعرف على الأسواق السياحية الحالية والمرتقبة، والتأثير فيها بهدف تنمية الحركة السياحية الدولية القادمة إليها، ويكون ذلك عن طريق النقاط التالية[6] :

-التواجد الدائم في الأسواق السياحية العالمية والإقليمية، والإلمام بمختلف الخدمات السياحية المطلوبة من طرف الجمهور.

-حضور المعارض المحلية والإقليمية والدولية في محاولة لوضع البلاد على خريطة العالم السياحية.

-عقد المؤتمرات المتخصصة بكافة أشكالها وألوانها وإقامة الندوات وتصميم وإخراج المطبوعات وتسليط الأضواء على السياحة ودورها وأهميتها.

-نشر المراكز والهيئات السياحية الحكومية وغير الحكومية المختلفة في عواصم الدول.

-مشاركة شركات الطيران ووكلاء السفر والسياحة والمؤسسات الفندقية والسياحية.

وبالنسبة للمؤسسات السياحية فإن الهدف من تبنيها للتسويق الالكتروني هو حصولها على أرباح وعوائد مالية، واستحواذها على أكبر حصة سوقية في ظل اشتداد المنافسة في هذا القطاع، وربط المنتج السياحي بالسائحين حسب حاجاتهم ورغباتهم ومتطلباتهم، أما الأجهزة الرسمية فهي تقوم بهذه العملية لتقديم المنتج السياحي والبلاد أفضل تقديم، كمهمة قومية ودور رئيسي هدفه النهائي زيادة الدخل القومي وتشجيع الاستثمار السياحي وتحقيق التنمية السياحية، ومن ثم التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة معدلات السياحة والسائحين، مثلما تحتاج المنظمات غير الربحية للتسويق

الالكتروني السياحي لتطوير خدماتها التي تشبع حاجات أعضائها والمنضمين إليها والهادفين إلى تحسين الأداء وتطوير الصناعة السياحة إلى مستويات أعلى.

خامسا: التسويق الإلكتروني للخدمات السياحية عبر الإنترنت:

نتيجة للتطورات المتسارعة في ميدان الأعمال الإلكترونية، بدأت المؤسسات الخدمية بشكل عام والسياحية بشكل خاص تتنافس في إنشاء مواقع خاصة لكل منها على شبكة الإنترنت، من أجل الوصول إلى زبائنهم الحاليين والمتوقع انضمامهم إليها في المستقبل القريب، ومحاولة خدمتهم بكافة الوسائل التقليدية والتقنية المتاحة لديها، بتوفير وسائل إضافية لتتمايز من خلالها عن بقية المؤسسات السياحية الأخرى، وذلك بتقديم خدمات جديدة ومبتكرة تصب في زيادة القيمة والمنفعة المقدمة للسائح من جهة، وتقليل التكاليف المالية للخدمة السياحية وما يرفقها من خدمات من جهة أخرى، إضافة إلى تخفيض الأعباء والتكاليف غير المادية من أعباء جسدية ونفسية يتكبدها الزبون من اجل الحصول على الخدمة السياحية، وعلى هذا الأساس تعتمد المؤسسات السياحية على مجموعة من الأدوات والوسائل الأساسية التي تستخدمها في تسويق لخدماتها ومنتجاتها السياحية عبر شبكة الإنترنت نذكر منها ما يأتي[7]:

1- الموقع الإلكتروني: بداية لا بد من القول بأن الموقع الإلكتروني هو أداة ترويجية فاعلة للأعمال الإلكترونية ونخص بذكر هنا تسويق الخدمات السياحية بشكل خاص، لكن هذا الموقع يحتاج إلى ترويج أيضا حتى ينجح في أداء وظائفه الترويجية والتسويقية الأخرى بصورة فاعلة.

2- محركات البحث: في معظم الأوقات يقوم الزبائن عادة بالبحث عن المؤسسات السياحية أو طلب لخدمات سياحية إضافية من خلال محركات البحث المنتشرة على شبكة الإنترنت، وهذه المحركات توصل الزبائن والسياح إلى أهدافهم البحثية بتزويدهم بعدد كبير من البدائل المتوافرة ويختار الزبون الإلكتروني منها ما يناسبه ويلائمة حسب حاجاته ورغباته[8].

3- الإعلان الإلكتروني: إن حركة النشاط الإعلاني عبر شبكة الإنترنت في تحسن وتطور مستمر، ويزداد حجم هذا النشاط عام بعد عام، وبصورة متسارعة من خلال عدد وكم المؤسسات السياحية التي تعتمد على هذه القناة لنشر إعلاناتها والترويج لخدماتها وأفكارها المختلفة، ويمتاز الإعلان عبر الإنترنت بالعديد من المزايا منها القدرة العالية على استهداف قطاعات واسعة جدا من الزبائن في الأسواق المحلية والعالمية، وسهولة كسب واستقطاب أعداد كبيرة من الأشخاص الذين يتلقون الإعلان وينبغي أن تختار المؤسسات السياحية المواقع المناسبة والمشهورة لتنشر عبرها إعلاناتها الإلكترونية.

4- الرعاية الإعلانية: بموجب هذا النمط تسمح إدارة الموقع لإحدى المؤسسات السياحية التي ترغب في الإعلان عن نفسها برعاية هذا الموقع ، أي أن تستغل إحدى زواياه التي تكون في الأغلب ذات ارتباط بنشاطها، ويظهر فيها الإعلان بشكل واضح يسمح بتلقيه واستقطاب عدد من الزبائن.

5- وسائل التواصل الاجتماعي: يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كالبريد الإلكتروني أو خاصية الفايس بوك على سبيل المثال في ممارسة عمليات الاستفادة من الخدمة السياحية، وذلك من خلال إرسال واستلام بواسطتها الوثائق المطلوب، ويتم ذلك عن طريق تأمين الوثائق إلكترونيا وإرسالها كملحق أو كمرفق.

6- الكتالوج الإلكتروني: يمكن استخدام الكتالوج الإلكتروني في التسويق للمناطق والمؤسسات السياحية بإرسال الكتالوجات ***online*** التي غالبا ما تكون مطبوعة أو على شكل ***CDs*** أو فيديوهات تحتوى على المادة التي ترغب المؤسسة السياحية في إطلاع السياح والزبائن عليها[9].

7- الاتصال الهاتفي: يتضمن التسويق الهاتفي المكالمات الصادرة والواردة من والى المؤسسة السياحية لجذب زبائن جدد، والتواصل مع الزبائن الحاليين، وخدمتهم والإجابة على أسئلتهم من خلال الهاتف، فالاتصال الهاتفي يساعد في تخفيض التكاليف التسويقية وجذب الزبائن الجدد وزيادة مستوى رضاهم على أداء نوعية الخدمة السياحية المقدمة.

سادسا: قنوات توزيع وأداء التسويق الالكتروني للخدمات السياحية:

إضافة إلى الخدمات التقليدية التي تقدمها المؤسسات السياحية، هنالك العديد من الخدمات المبتكرة والجديدة التي تقدمها هذه المؤسسات، والتي لا يمكن تقديمها دون تبني هذه الأخيرة لمفهوم التسويق الالكتروني، وتكون هذه الخدمات في صورة عمليات الكترونية (كحجز الالكتروني للفنادق وتذاكر السفر) يستطيع الزبون أو السائح القيام بها والاستفادة منها باستخدام مجموعة من الأدوات (وسائل الدفع الحديثة) والتي تلعب دور أساسي ومحوري في تفعيل وتنشيط عملية التسويق الالكتروني للخدمات السياحية، ومن هنا يكمن الدور الذي تلعبه الصيرفة الالكترونية على مختلف القطاعات الاقتصادية ونخص بذكر هنا القطاع السياحي، وفيما يأتي سنستعرض أهم هذه الأدوات التي تساهم بشكل أو بآخر في تنشيط هذا القطاع وتوزيع خدماته السياحية بشكل المطلوب:

1- النقود الإلكترونية: تعرف النقود الإلكترونية ***Electronic Cash*** بأنها مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية، لذا فهي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية، بحيث تعد من أهم وسائل الدفع الإلكترونية[10].

2- البطاقات البلاستيكية الممغنطة: تعد من أكثر وسائل الدفع الحديثة المستعملة من طرف السياح للقيام بمختلف عملياتهم الالكترونية، وتتميز البطاقات البلاستيكية على أنها بطاقات مدفوعة مسبقا، تكون القيمة المالية مخزنة

فيها، ويمكن استخدام هذه البطاقات للدفع عبر الإنترنت وغيرها من الشبكات للحصول على الخدمة السياحية المراد اقتنائها من طرف الزبون، كما يمكن استخدامها للدفع في نقاط البيع التقليدية ***Point of Sales***[11].

3- النقود الإلكترونية المبرمجة: وهي بطاقة ذكية يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي، أو تكون قرصا مرنا يمكن إدخاله في فتحة القرص المرن ليتم نقل القيمة المالية (منه أو إليه) عبر الإنترنت، والبطاقة الذكية مزودة بشريحة ***Chips*** حسابية وهي قادرة على تخزين بيانات تعادل خمسمائة ضعف ما يمكن أن تخزنه البطاقة البلاستيكية الممغنطة.

4- الشيكات الإلكترونية: ***Electronic Checks*** تستعمل هذه الأخيرة بشكل كبير عند البعثات الدبلوماسية ووكالات السياحية والأسفار، ويعتبر الشيك الالكتروني مكافئ للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها، والشيك الإلكتروني هو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة حاله حال الصك الالكتروني[12].

5- البطاقة الذكية: ***Smart Card*** وهي عبارة عن بطاقة تحوي معالج دقيق يسمح بتخزين الأموال من خلال البرمجة الأمنية، وتستطيع التعامل مع بقية الكمبيوترات ولا تتطلب تفويض أو تأكيد صلاحية البطاقة من اجل نقل الأموال من المشتري للبائع[13].

سابعا: عناصر المزيج التسويقي الالكتروني للخدمات السياحية:

يتمثل المزيج التسويقي الالكتروني في مجموعة من الأنشطة التسويقية المتكاملة والمترابطة فيما بينها والتي تتم بصورة الكترونية، بحيث تعتمد هذه الأخيرة على بعضها البعض بغرض أداء الوظيفية التسويقية على النحو المخطط لها وبطريقة فعالة، وتختلف عناصر المزيج التسويق الالكتروني اختلاف كبيرا عن عناصر التسويق المعروفة، ولكنها تبقى نفسها مشتركة بين كل الأسلوبين، وفيما يلي سنلاحظ كيف ستتأثر عناصر المزيج التسويقي السياحي بثورة الانترنت والاقتصاد الرقمي كما يلي[14]:

1- التوزيع :التجارة الإلكترونية تهدد وظيفة التوزيع المادي بقوة، وتتيح الاتصال المباشر بين مقدم الخدمة السياحية والسائح عبر الحدود والمحيطات.

2- **تصميم الخدمة** :ليس بعيدا عن التأثر بالعصر الرقمي والتسويق الالكتروني، فتصميم المنتجات الحديثة مرهون بهذا العصر، ويجب أن تكون المنتجات متوافقة مع روح العصر الرقمي وقابلة للدخول في الإنترنت من باب التجارة الإلكترونية أو الإعلان الإلكتروني.

3- **الموقع الالكتروني**: أصبح الوصول إلى الناس وإرضائهم في متناول الموزعين والمنتجين، ويمكن الوصول إليه بنقرة زر واحدة، فقد سقطت الحواجز المادية بين المنتجين والناس وأصبح التخاطب مع العملاء مباشرة أمرا عاديا لا يستلزم الاستعانة بالوسطاء والوكالات المتخصصة والمستشارين.

4- **توصيل الخدمة** :سيكون من خلال الشبكات المتاحة وتقنيات الاتصالات والمعلومات دون الحاجة إلى مقدم الخدمة والاتصال الشخصي.

ثامنا: الانعكاسات والآثار الايجابية لتبني المؤسسات السياحية لتسويق الالكتروني:

تحصل المؤسسات السياحية التي تتعامل بالتسويق الالكتروني على مجموعة من المميزات والخصائص نذكرها وبشكل مختصر في النقاط التالية[15]:

1- التكامل :فالتسويق الالكتروني هو صورة جيدة للتسويق المتكامل، إذ يمد المسوقين بإجابات عن القضايا المتعلقة بالمسئولية والعائد على الاستثمار ومدى تلبية الخدمات المقدمة مع حاجات الزبائن ورغباتهم، فهو يسمح للمسوقين بالقيام بالاختبارات والبحوث المسحية لتحسين جودة الخدمة السياحية والمعلومات التي يحتاجها الزبائن، ويساعد على تكامل الأنشطة التسويقية في المؤسسات السياحية.

2- بناء حق ملكية للعلامة التجارية :وهذه الميزة تناسب بشكل أكبر المؤسسات الحديثة والصغيرة التي يمكنها أن تنافس المؤسسات الكبيرة على الانترنت، وذلك لأن الزبائن يعرفونها فقط من خلال جودة الخدمات السياحية التي يقدمونها على الانترنت.

3- توطيد العلاقة مع الزبون: حيث يمكن من خلال التسويق الالكتروني للخدمة السياحية التفاعل مع الزبائن بصورة فردية وكأنها حوار بين فرد وفرد، مما يساعد على بناء العلاقات مع الزبائن وتوطيدها بطريقة شخصية لفترات طويلة.

4- **الفعالية** :التسويق الالكتروني يتميز بالفعالية العالية، وذلك لأنه يجعل الزبائن في حالة انتباه وتركيز تام طوال الوقت، حيث أن أعينهم على الشاشة وأيديهم على لوحة المفاتيح، فهو موقف بيع متميز جدا ونادر حدوثه في الواقع.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للريادة السياحية:

ازداد الاهتمام بموضوع الريادة في منظمات الأعمال في الفترة الراهنة بشكل كبير، وذلك بسبب التغيرات والتطورات التكنولوجية الحاصلة في الآونة الأخيرة والتي كان لها الأثر الكبير في تحريك بيئة الأعمال بصفة عامة، والبيئة التنافسية للمنظمات المحلية والدولية والعالمية بصفة خاصة.

وتلعب الريادة دور مهم وفعال في دفع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية لدولة من جهة، ونمو المنظمات وتوسعها وحصولها على الموارد المالية والمادية من جهة أخرى، الأمر الذي جعل من موضوع الريادة في المؤسسات السياحية من المواضيع المهمة والأساسية وبوصفها أحد الخيارات التي تلجأ إليها هذه الأخيرة للتكيف والتلاؤم مع متطلبات المنافسة والتغيير، وذلك في ظل تسارع معدلات التغيير في بيئة الأعمال واشتداد المنافسة بين المؤسسات

السياحية، وسنتطرق من خلال هذا المحور إلى كل من مفهوم الريادة في المؤسسات السياحية، أهميتها وخصائصها، ومتطلبات تحقيقها.

أولا: مفهوم الريادة السياحية:

1- مفهوم الريادة في منظمات الأعمال:

يتعلق مفهوم الريادة بابتكار أفكار ومشاريع جديدة لتقديم خدمات ومنتجات متميزة وذات كفاءة، ترتكز الريادة على عنصر المخاطرة والاستباقية من خلال تطوير المنتجات القديمة أو تقديم منتجات وخدمات جديدة ومبتكرة لتلبية حاجات وإشباع رغبات المستفيدين من الخدمة أو المنتج.

هناك ارتباط وثيق بين ريادة الأعمال والإبداع لتحقيق الأرباح والعوائد المالية، فالريادة هي عبارة عن عملية تكوين منظمة اقتصادية مبدعة من أجل تحقيق الربح والنمو تحت ظروف المخاطرة وعدم التأكد.

تعتبر الريادة عملية ديناميكية هادفة، تسعى إلى إدارة المشاريع والمنظمات وتنميتها بطرق جديدة ومبتكرة وفق أفكار وتصورات إبداعية تحقق الربح وتمنح المنظمات ميزات تنافسية في بيئة عملها.

الريادة هي القدرة على التنظيم والتخطيط الجيد والفعال الذي يساهم في الوصول للأهداف المسطرة من قبل المنظمة من جهة، ومن جهة أخرى مواجهة مختلف المخاطر المحسوبة بناء على دراسة السوق والموارد المتاحة وذلك لتحقيق النجاح المأمول.

ومن خلال ما سبق وتطرقنا إليه من جملة من التعريفات المتعلقة بمصطلح الريادة في منظمات الأعمال نستخلص أن الريادة هي تبني مجموعة الأفكار والطرق التي تمكن من خلق وتطوير نشاط أو منتج أو خدمة معينة عن طريق المزج بين المخاطرة والابتكار والإبداع والفاعلية وذلك ضمن المنظمة الجديدة أو القائمة.

2- مفهوم الريادة السياحية:

هي مبادرة المؤسسة السياحية في ابتكار خدمات جديدة يكون لها السبق في عرضها في الأسواق مع تحمل المخاطرة ومواجهة مختلف التهديدات المتعلقة بالعملية الابتكارية لهذه الخدمات.

تعمل الريادة السياحية على تطوير وتحديث واستخدام الأفكار الإبداعية لتقديم خدمات سياحية متميزة وغير مسبوقة وذلك تماشيا مع حاجات ورغبات الأفراد المتزايدة والمواكبة للتطورات الحاصلة، كما تعمل الريادة السياحية على تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية ودفع معدلات النمو الاقتصادي وتقديم القيمة المضافة من خلال إدارة الموارد المادية والبشرية بكفاءة وأهلية متميزة من خلال ابتكار مشاريع وأنشطة اقتصادية جديدة تنعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني بصفة عامة والمؤسسة السياحية بصفة خاصة[16].

ثانيا: خصائص الريادة السياحية:

يشمل التوجه الريادي للمؤسسات السياحية مجموعة من الخصائص المتمثلة في "الإبداع والمخاطرة، التنظيم وكسب الميزة التنافسية"، ويعتبر التوجه الريادي كأداة لتجديد القيمة وإعادة تصحيح مسار هذه المؤسسات، فضلا عن دوره الفعال في ممارسة هذه الأخيرة للأنشطة والمشاريع التطويرية وإبداعية واستحداث وابتكار خدمات سياحية جديدة، باستغلال الأمثل للموارد المالية والمادية وكذا رأس المال الفكري والبشري الذي يدفع المؤسسة السياحية نحور الريادية والإبداع وتطوير قدراتها للاستجابة للتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية لديها، وتتميز الريادة السياحية بجملة من السمات والمميزات نذكرها باختصار في النقاط التالية[17]:

– تعمل الريادة السياحية على تقديم خدمات جديدة ذات قيمة، سواء كان ذلك بابتكار أعمال ومشاريع جديدة، أو القيام بتحديث الإجراءات الإدارية على مستوى المؤسسة، أو من خلال تطوير أساليب وقنوات تقديم الخدمة للزبائن.

– ترتكز الريادة السياحية على التخطيط الجيد والفعال في إنجاح مشاريعها الريادية من جهة، ومن جهة أخرى التنبؤ بالمستقبل ورسم أبعاده لإبقاء المؤسسة السياحية في مرتبة ريادية وتحقيق التميز.

– تسعى المؤسسات والشركات السياحية من خلال تبنيها لمفهوم الريادة إلى التفرد والاستقلالية في العمل ابتكاري، من خلال تطوير الأفكار الجديدة لتقديم خدمات حديثة ومبتكرة، تتماشى مع رغبات وحاجات الزبائن والسياح.

– تراهن الريادة السياحية على المخاطرة المالية المحسوبة تحت ظروف عدم التأكد، وذلك لاعتمادها على كفاءة العنصر البشري المسير والمشرف على العملية الابتكارية للخدمات الجديدة.

– ترتبط الريادة السياحية بتنظيم والتخطيط الجيد لمواجهة مختلف المخاطر المحسوبة المتعلقة ببيئة العمل وفي ظل اشتداد المنافسة في القطاع السياحي.

ثالثا: أهمية الريادة السياحية:

يتضح لنا من خلال ما سبق بان الريادة السياحية تتميز بأهمية كبيرة ليس على مستوى المؤسسة فقط، وإنما ينعكس على مستوى الاقتصاد ككل، ومن خلال الاطلاع على مفهوم الريادة السياحية وأهم خصائصها لابد من الإشارة إلى أهمية هذه الأخيرة في النقاط التالية[18]:

1- تساهم الريادة السياحية مساهمة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، بالإضافة إلى دوراها في توفير واستحداث العديد من مناصب الشغل الجديدة والحد من نسبة البطالة في المجتمع.

2- تعمل الريادة السياحية على تقديم أنماط جديدة من الخدمات السياحية التي تساهم في نمو وإنعاش قطاع السياحة وتقليل الفجوة بين اقتصاديات الدول.

3- تحقيق وفرات اقتصادية تساهم في تشييد مشاريع سياحية جديدة وتمنحها ميزة تنافسية والصمود في وجه التحديات التي قد تواجهها.

4- تساهم الريادة السياحية في زيادة الناتج القومي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل القومي، فضلا عن إحداث تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

5- التنويع الكبير في جودة ونوعية الخدمات المقدمة، إذ أم المشاريع السياحية الجديدة تقدم أفكارا وخدمات سياحية جديدة ومبتكرة.

6- تقوم الريادة السياحية بزيادة الكفاءة من خلال زيادة المنافسة بين المؤسسات السياحية، إذ أن دخول منافسين جدد يحفز الآخرين للاستجابة بشكل فعال وبكفاءة عالية.

ثالثا: متطلبات تحقيق الريادة السياحية:

تلعب الإدارة الفعالة ذات الكفاءة دور أساسي في المؤسسات والشركات السياحية، وذلك من خلال تنشيط المناخ الريادي ومعالجتها لمختلف المشاكل والاختلالات التي قد تقف في طريقها عند تبنيها للتوجه الريادي، ويتطلب من المؤسسات والشركات السياحية التي ترغب في إتباع هذا التوجه والاقتداء به أن تتوفر فيها جملة من المتطلبات نذكرها كأتي[19]:

1- مرونة الهيكل التنظيمي: يجب أن يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات السياحية المندفعة والراغبة في تبني التوجه الريادي بالمرونة والسرعة في التكيف مع بيئة العمل المتغيرة والتحرر من مختلف المعوقات والقيود التي تقف في وجه هذا التوجه،لأن عملية قبول الأفكار الريادية والعمل بها تحتاج إلى صلاحيات واسعة للمدراء القادرين على إحداث التغيير وتطبيق هذا التوجه، كما أن الإدارة تحتاج إلى اللامركزية في إدارة عملياتها ووظائفها لإعطاء الفرصة للكفاءات البشرية من أجل تطوير المؤسسة والمساهمة في إكسابها ميزة ريادية.

2- الإبداع الريادي: يعمل الإبداع الريادي دور محوري وأساسي في تحقيق الريادة السياحية، إذ يتضمن مجموعة من التفاصيل والمؤشرات تتجلى في النقاط التالية:

- يعد الإبداع توجها فكريا وسلوكيا على مستوى الفرد والمؤسسة، وهو عبارة عن عملية مكملة ومتداخلة ومتفاعلة مع الابتكار من أجل تحقيق التوجه الريادي.

- يعمل الإبداع الإداري على حل مختلف المشاكل والمعوقات والتعامل العقلاني مع المخاطر بأساليب وطرق إبداعية وبأقل مستوى من الجهد المادي والمعنوي.

- يرتكز الإبداع على عامل التغيير بهدف خلق القيمة الجديدة والإبداعية للأشياء الملموسة وغير الملموسة في بيئة العمل، كما يعمل على مواكبة مختلف التطورات والتغيرات في ظل بيئة عمل تتميز بالديناميكية واشتداد في المنافسة.

– يساهم الإبداع الريادي في خلق وتكوين الأفكار الإبداعية الريادية ومن ثم تحويلها إلى واقع ملموس، يتجلى ذلك في تقديم مجموعة من المشاريع والخدمات السياحية الجديدة والمبتكرة، كما يركز الإبداع الريادي على اقتناص الفرص المتاحة في بيئة عمل المؤسسة واستغلالها بشكل أمثل.

– للإبداع دور فعال وأساسي في استشراف المؤسسات السياحية للمستقبل وإعطائها رؤية إستراتيجية وفق رؤى ومنظورات ريادية لكل ما هو جديد ومتوقع في قطاع السياحة.

3– التحفيز للمخاطرة: توفر المؤسسات السياحية الراغبة في تبني الأفكار الريادية والعمل بها مجموعة من الحوافز والمكافآت للموظفين الذين يجرؤن على تنفيذ هذه الأفكار وتحويلها إلى واقع ملموس مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف المخاطر المرتبطة بهذه العملية، كما تعمل الإدارة الريادية على تجنب واحتواء مختلف المخاطر المحسوبة وبشتى أنواعها، هنا نركز على المخاطرة المالية المحسوبة بصفة خاصة تحت ظروف عدم التأكد فهي مخاطرة برأس المال، يرجع ذلك إلى اعتماد المؤسسة السياحية الراغبة في تحقيق الريادة إلى مهارة وكفاءة العنصر البشري لديها لتقديم خدمات سياحية جديدة ومبتكرة ذات قدرات تنافسية وميزات ريادية كبيرة وذلك لتحقيق عوائد وأرباح مالية من جهة، وتنمية قدرات المؤسسة وتوسعها من جهة أخرى تحت ظروف المخاطرة وعدم التأكد.

4– إمكانية النمو: يعد النمو من الأبعاد الأساسية لريادة السياحية وهو حاصل التفاعل والانسجام بين مختلف الأبعاد الأخرى، وفي النقاط التالية سنتطرق إلى الدور الفعال الذي يساهم به النمو في تحقيق الريادة السياحية كأتي:

– تعكس معدلات النمو المحصلة من طرف المؤسسة السياحية على مدى نجاح العملية الريادية على أرض الواقع، بحيث تعد هذه المعدلات مؤشرات للأداء والنجاح في الأعمال والمشاريع الريادية على مستوى المؤسسة والفرد.

– يعد النمو صفة ملازمة لأي مشروع أو خدمة سياحية جديدة مقدمة، وإلا لا يعد هذا المشروع أو تلك الخدمة ناجحة وفق رؤى النجاح والتميز في بيئة العمل.

– تنعكس معدلات النمو على مدى انسجام وتفاعل مختلف الأبعاد الريادية الأخرى، بحيث تعطي هذه المعدلات صورة واضحة حول التنسيق الموجود بين عملية اغتنام الفرص وتحقيق الإبداع وقبول المخاطرة والرؤية الإستراتيجية والمرونة في ظل بيئة عمل تتميز بالديناميكية.

المحور الثالث: دور التسويق الالكتروني في تحقيق الريادية للمؤسسات السياحية:

يتميز التسويق الالكتروني للخدمات السياحية بأهمية كبيرة لدى المؤسسات والشركات العاملة في القطاع السياحي خاصة مع التطورات والتغيرات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتزايد استخدام الانترنت، إذ أصبح المجال الأكثر منافسة في بيئة التسويق السياحي في العصر الحديث، ودوره في ترقية السياحة، لذا سنسلط الضوء على الدور الذي يلعبه التسويق الالكتروني في تحقيق الريادة للمؤسسات السياحية ، وتوضيح أهمية أن تتجه هذه الأخيرة إلى المنافسة في مجال استخدام التكنولوجيا المتطورة والقنوات الجديدة للمعلومات السياحية في تقديم خدمات أكثر جودة وأكثر تحقيقًا للإشباع لدى العملاء.

أولا: التسويق الالكتروني كأداة لتحقيق الميزة الريادية في مجال تقديم الخدمات السياحية:

قبل التطرق للميزة الريادية التي يحققها التسويق الالكتروني للمؤسسات السياحية، يجب الوقوف على مدى ملائمة التسويق عبر الانترنت لهذه الأخيرة وما هي معايير نجاح هذا التسويق.

إن تبني المؤسسات والشركات السياحية لتطبيق مفهوم التسويق الالكتروني يحقق لها ميزة ريادية بين منافساتها الأخرى، خاصة وأن التسويق الالكتروني يحقق لهذه المؤسسات مجموعة من المزايا الريادية والتنافسية تميزها عن غيرها من المؤسسات السياحية الأخرى ومن أهم هذه المزايا نذكر ما يلي[20]:

1- يوفر التسويق الالكتروني للمؤسسة السياحية فرصة الاحتكاك مع مختلف مكونات القطاع السياحي، والخروج عن حدود المحلية وإمكانية التسويق على نطاق عالمي، وممارسة التسويق الاحترافي والعادي وهذا يعطي للمنظمة ميزة ريادية؛

2- مواكبة التطورات الحديثة في مجال الأعمال من خلال إطلاق موقع تسويقي الكتروني للمؤسسة يعطيها ميزة ريادية في التعامل مع الزبائن حيث أنها تتواصل معهم في كل مكان وزمان وبأدنى تكلفة؛

3- الالتزام بالمصداقية والقواعد الأخلاقية في مجال المعاملات التسويقية الالكترونية يحقق للمؤسسة السياحية ميزة ريادية في عالم التسويق الالكتروني، حيث أن من أهم المعوقات التي تحد من انتشار التسويق الالكتروني عدم الالتزام بالقواعد الأخلاقية في المعاملات؛

4- الاستجابة الفورية لطلبات الزبائن والسياح، وإتمام عمليات تقديم الخدمة في وقت قياسي من خلال عمليات التسويق الالكتروني التي تحقق ميزة ريادية هامة للمؤسسة خاصة وأن الوقت يعتبر أحد أهم الموارد بالنسبة للأشخاص والمنظمات؛

5- يتميز التسويق الالكتروني بانخفاض تكاليفه مقارنة بالتسويق التقليدي مما يساعد على طرح مجموعة من الخدمات السياحية بأسعار مقبولة لدى السياح وهذا ما يعطي للمؤسسة السياحية ميزة ريادية؛

6- تزايد الاهتمام بالانترنت على نطاق واسع نخص بذكر الاتصال المتواجد بين المؤسسات السياحية والزبائن، مع تقديم الانترنت لخدمات وفرص أكبر وأعظم في مجال الاتصالات وجمع المعلومات والتسويق لها، وارتباط المؤسسة السياحية بهذه التقنية الحديثة يحقق لها ميزة ريادية، حيث يوفر هذا الارتباط رؤية شاملة وواضحة لبيئة عملها، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر وإيجابي على أداء وجودة الخدمات السياحية المقدمة وعلى المركز التنافسي للمؤسسة.

ثانيا: دور استراتيجيات التسويق الالكتروني في تحقيق الأداء الريادي:

يشير مفهوم التسويق الالكتروني إلى استخدام القنوات التسويقية المباشرة لتواصل مع الزبائن وتقديم الخدمات لهم دون اللجوء إلى وسطاء لإتمام تلك العملية، لذلك هناك عدة عوامل وأسباب تدفع بالمؤسسات السياحية إلى تطبيق استراتيجيات التسويق الالكتروني لتعزيز الأداء الريادي لديها نذكرها في النقاط التالية[21]:

1- يمكن المؤسسات السياحية من تحقيق مكانة تنافسية قوية، لأنه يعمل بشكل فعال على تقديم الخدمات السياحية لزبائن بشكل مباشر، بأقل تكلفة وخلال فترة زمنية وجيزة.

2- يساعد التسويق الالكتروني في بناء علاقة وطيدة مع الزبائن وطالبي الخدمة، مما يتيح المجال لطرح منتجات وخدمات سياحية حسب حاجات ورغبات الزبائن والسياح، الأمر الذي يمكن المؤسسة السياحية من استقطابها لأكبر عدد ممكن من الزبائن المحتملين من خلال استخدامها لوسائل الاتصال الالكترونية لتسويق لخدماتها والترويج لها.

3- كما يساعد التسويق الالكتروني على بناء علاقات طويلة الأمد بين المؤسسة السياحية وزبائنها، مما يساعد على تقديم الخدمات السياحية المرغوب فيها حسب حاجة الزبون وتسعيرها وترويجها حسب ما يناسب القطاع السياحي المستهدف.

أما مرتكزات المفهوم الريادي لتسويق الالكتروني والتي تعني وصول المؤسسة السياحية إلى أهدافها المسطرة والتي تتحقق من خلال قدرة هذه الأخيرة في اكتساب ميزة ريادية في بيئة عملها، وتتمثل هذه المرتكزات في:

1- التركيز على الزبائن وطالبي الخدمة السياحية لفهم حاجاتهم ورغباتهم.

2- تحقيق التنسيق والتكامل بين مختلف أنشطة ووظائف المؤسسة السياحية.

3- التركيز على تحقيق الأرباح والعوائد المالية كهدف طويل الأجل وذلك من خلال تحقيق رضا الزبائن والسياح.

ثالثا: علاقة تبني مفهوم التسويق الالكتروني بالأداء الريادي للمؤسسات السياحية:

لقد قام العديد من الباحثين والأكاديميين بتقديم دراسات وأبحاث تدرس وتوضح العلاقة بين تبيني المؤسسات لتسويق الالكتروني والأداء الريادي والتنافسي لهذه الأخيرة، وقد قمنا من خلال موضوع الدراسة باستخلاص واستنباط هذه العلاقة الموجودة بين التسويق الالكتروني وتحقيق الأداء الريادي لدى المؤسسات السياحية، وفيما يأتي سنلخص هذه العلاقة في شكل مجموعة من النقاط نذكرها كما يلي[22]:

1- هناك علاقة ارتباطية بين تبني المؤسسات السياحية للتسويق الالكتروني ومتغيرات الأداء المتمثلة في زيادة الأرباح ونمو الحصة السوقية.

2- إن تبني المؤسسات السياحية للتسويق الالكتروني يلعب دورا مهما وفعال في إنجاح ودعم هذه الأخيرة، بحيث أن المؤسسات السياحية التي تملك إدارة متخصصة في التسويق ولديها نظام اتصال بين هذه الأخيرة ومختلف أقسام المؤسسة ينعكس إيجابا على أدائها المالي والاقتصادي والخدماتي، الأمر الذي يكسبها ميزة ريادية في بيئة عملها.

3- دور قنوات التسويق الالكتروني ومدى فعاليتها في جهود الترويج للخدمات السياحية، وذلك باعتبار الترويج ركيزة أساسية من ركائز المزيج التسويقي الالكتروني بحيث إن المؤسسات السياحية التي تستعين بهذه القنوات لترويج لخدماتها ونشاطاتها السياحية يزود الزبائن والسياح بمعلومات أكثر مقارنة بغيرها من القنوات التقليدية.

4- لكي تحقق المؤسسات والمشاريع السياحية الكفاءة في الأداء الريادي والتنافسي المتمثل في كل من البقاء، الربح والنمو، لابد عليها أن تعتمد على نظم المعلومات التسويقية وأن تتمتع بالتوجه الريادي.

رابعا: تحقيق الميزة الريادية باستخدام استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال[23]:

تعمل استراتيجيات المعلومات والاتصال على تحقيق التميز وتعزيز الميزة الريادية للمؤسسات السياحية وذلك من خلال العمليات والأنشطة التي تنجز وتتم عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تمر عملية تحقيق الريادة واكتساب ميزة ريادية بعدة مراحل، حيث أن استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقوم بدور أساسي يتمثل في تمكين نظم المعلومات داخل المؤسسة السياحية كخطوة أولى، كما يتطلب من هذه الأخيرة العمل على إدارة نظام المعلومات ويتضمن إدارته بكل ما يتعلق بالإدارة من وظائف مختلفة لأنه لا يكفي مجرد وجوده.

1- تعزيز الكفاءة التشغيلية: وذلك من خلال القيام بأداء العمليات داخل المؤسسة بأقل تكلفة ممكنة مع إعطاء أفضل أداء وجودة ممكنة، وتساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المؤسسة السياحية على معالجة أعمالها الإدارية والأعمال الأخرى المتعلقة بعملها بفاعلية أكبر، ولتحقيق الكفاءة التشغيلية على أساس استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى المؤسسات السياحية يكون كنحو التالي:

- الرفع من كفاءة المؤسسة لاستغلال مواردها المتاحة في تقديم خدمات سياحية بأقل تكلفة ممكنة، وذلك من خلال الترشيد في التكاليف التشغيلية والتسويقية والتكاليف الأخرى، مع مراعاة جودة الخدمة المقدمة.

- أتمتة مختلف العمليات والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة السياحية من خلال تبني هذه الأخيرة لنظم المعلومات والاتصالات المتطورة والرقمية، خاصة في تنفيذ العمليات التسويقية للخدمات السياحية المقدمة.

- كما تساهم استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إعادة هيكلة وصياغة تكاليف عملية ابتكار الخدمة السياحية وتقديمها، وذلك من خلال الاستفادة من الدعم الحكومي المقدم لهذا القطاع.

2- تعزيز جودة الخدمة السياحية المقدمة: يعتبر عامل جودة الخدمة السياحية المقدمة العنصر الأساسي والمؤثر في أداء المؤسسة من جهة، ومكانتها في القطاع من جهة أخرى، فتقديم الخدمات بجودة عالية والقيام بالتحسينات والتعديلات المستمرة على هذه الأخيرة قصد تطويرها وفق حاجات ورغبات الزبائن يعد من الطرق الأكثر فاعلية لتحقيق التميز واكتساب مكانة ريادية في القطاع السياحي.

3- التحفيز على الابتكار: تعطي المؤسسات السياحية اهتماما كبيرا بموضوع الابتكار خاصة في ظل التغيرات والتطورات التي يشهدها القطاع السياحي في الآونة الأخيرة، وتسعى هذه المؤسسات على تحقيق الابتكار بشتى الطرق والوسائل قصد تحويل الأفكار الإبداعية الريادية إلى واقع ملموس يتجلى في جملة من الخدمات السياحية الجديدة والمبتكرة، وتساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال مساهمة فعالة في تعزيز قدرات المؤسسات السياحية على الابتكار وتقديم خدمات سياحية جديدة تضمن لها الاستمرارية في العمل وتحقق لها ميزة تنافسية وريادية، ويكمن هذا الدور المحوري الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تعزيز القدرات الابتكارية للمؤسسة في النقاط التالية:

- تعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تعزيز القاعدة المعرفية وتوفيرها لكل موظف داخل المؤسسة، فهي تساهم في مسح ومراقبة البيئة الخارجية.

- تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تنظيم قواعد المعرفة ونشرها عبر مختلف الأقسام والوظائف داخل المؤسسة السياحية.

- تتميز تكنولوجيا المعلومات والاتصال باستجابة إلى التغيرات المستمرة في قطاع السياحية على الصعيد المحلي والدولي.

- تدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصال التنسيق والتعاون والتكامل بين مختلف أقسام ووظائف المؤسسة السياحية، الأمر الذي يساهم بشكل كبير في تفعيل القدرات الابتكارية لهذه الأخيرة.

الخاتمة:

يعتبر التسويق الالكتروني من أحد المفاهيم الأساسية المعاصرة، الذي استطاع وخلال السنوات القليلة الماضية من أن يقفز بمجمل الجهود والأعمال التسويقية وبمختلف الأنشطة إلى اتجاهات معاصرة تتماشى مع العصر الحالي ومتغيراته وذلك بالاستعانة بمختلف الأدوات والوسائل المتطورة والتكنولوجيا الحديثة في تنفيذ العمليات والأنشطة التسويقية، وتهدف المؤسسات السياحية من خلال تبنيها للتسويق الالكتروني إلى تقديم قيمة متميزة للزبون وتحقيق رضاه

من خلال تكنولوجيا المعلومات وشبكة الانترنت؛ حيث يعتبر رضا الزبون هو الهدف الرئيسي للمؤسسة، ويعتبر مفهوم التسويق الالكتروني الزبون أو السائح نقطة البداية والنهاية لأي نشاط تسويقي، ومن خلال هذه الدراسة نجد أنه من الضروري على المؤسسات السياحية أن تكون لها مقدرة واسعة في استيعاب أحدث الوسائل التكنولوجية في تسويق منتجاتها والترويج لها، بالاستعانة بالأجهزة والمعدات الالكترونية في إنتاج وتصميم وتقديم الخدمة السياحية، والاستعانة بتقنيات التسويق الالكتروني في هذا المجال لما له من أثر ايجابي، ومن الضروري أن يكون هناك موقع لكل مؤسسة سياحية على شبكة الانترنت، وأن تستخدم ذلك في عرض خدماتها، وأن تكون لها قناة مباشرة في الاتصال مع الزبائن لغرض أجراء لقاءات ونقاشات وحوارات الكترونية معهم وبشكل مباشر، وأن تعمل على تدريب موظفيها على وسائل التسويق الالكتروني المحلية والدولية، بالإضافة إلى زيادة الاعتمادات المخصصة للتسويق والترويج السياحي.

نتائج الدراسة: من خلال ما تم تناوله في هذه الورقة البحثية توصّلنا إلى النتائجالتّالية:

– أنّ تسويق السياحة الميسرة هو فرصة لها من العوائد الاقتصادية والاجتماعية ما يمكّن من تنميتها بشكل ذاتي مستقلّ في حين أنّ توفير بيئة للعمل السياحي الميّسر يمكن أن يكون بشكل متوازي مع السياحة العادية ومع العديد من القطاعات الأخرى؛

– تبين لنا أن وسائل الاتصال الحديثة مثل الانترنت والايميل والهواتف النقالة وغيرها من الوسائل الأخرى تستخدم بشكل واسع من قبل المؤسسات السياحية في انجاز أعمالها، وتساهم بدرجة كبيرة في تقديم خدمة سياحية جيدة وذات جودة للزبائن كعمليات إتمام الحجوزات على رحلات الطيران والفنادق، وتساعد على انجاز هذه المعاملات بسرعة ودقة أكبر وتكاليف اقل.

– يتضح من خلال هذه الدراسة أن وسائل الاتصال الحديثة المستخدمة من قبل المؤسسات السياحية تستخدم في نقل وتبادل المعلومات بينها وبين السياح وتسويق لخدماتها السياحية على مختلف الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية بشكل واضح وكبير.

الاقتراحات والتوصيات:

– ضرورة القيام بمجموعة من الأبحاث والدراسات المرتبطة بالقطاع السياحي، ونخص بالذكر السياحة الداخلية وسبل تطويرها لأنها احد مصادر التمويل الهامة للدخل القومي لدولة الجزائرية.

– لابد على المؤسسات السياحية الوطنية الاستفادة من التطور التكنولوجي الحاصل في مجال الاتصالات والاستفادة منه من خلال توسع هذه الأخيرة في التسويق لخدماتها ومنتجاتها السياحية عبر وسائل الاتصال وبالأخص الانترنت وذلك بتوفير بنية تحتية متطورة تدعم شبكة الاتصالات وتحقق لها مراكز ريادية.

– الاهتمام بالجوانب القانونية ووضع التشريعات اللازمة لتنظيم استخدام الانترنت في مجال التجارة والتسويق الالكتروني والعمل على حماية المؤسسات السياحية وزبائنها من مختلف المخاطر والجرائم الالكترونية واتخاذ الإجراءات الضرورية والفعالة لبناء الثقة في التعاملات الالكترونية.

– تحفيز ودعم المؤسسات السياحية على استخدام الانترنت والتوسع فيها وكذا تطوير أنشطتها التسويقية ومختلف تعاملاتها، وذلك بالاستفادة من الامتيازات التي يمكن أن يحققها لها التسويق الالكتروني، الأمر الذي يكسب هذه الأخيرة ميزة تنافسية ويحقق لها مراكز ريادية في بيئة عملها.

الهوامش

[1] *Kotler, Ph. And Armstrong, G. (2004), " Principle of Mraketing" , p74.*

[2] تومي الميلود، خريف نادية، دور التسويق الالكتروني للسياحة في تنشيط صناعة السياحية، ملتقى دولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، ص07.

[3] بشير عباس العلاق، **التسويق عبر الانترنيت**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط 1 عمان-الأردن، 2002 ، ص19.

[4] جنبيهي منير و جنبيهي ممدوح، **"البنوك الإلكترونية"**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص224.

[5] عبد السلام أبو قحف وآخرون، **التسويق**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية –مصر، 2006 ، ص 427.

[6] تومي الميلود، خريف نادية، دور التسويق الالكتروني للسياحة في تنشيط صناعة السياحية، مرجع سابق، ص06.

[7] سليمة عبد الله، دور تسويق الخدمات المصرفية في تفعيل النشاط البنكي، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة باتنة، 2009، ص94.

[8] *Strauss J. , Ansary A., Frost R.. (2006), "E- Mraketing", Pearson Prentice Hall, Upper Saddle River, New Jersey, P. 287 .*

[9] *Kotler, Ph. And Armstrong, G. (2004), " Principle of Mraketing" , P. 549.*

[10] جنبيهي منير و جنبيهي ممدوح، "البنوك الإلكترونية"، مرجع سبق ذكره، ص-ص:47-50.

[11] *Cox, Barbara,G. and Koelzer. (2004), "Internet Marketing", Pearson Prentice Hall, Upper Saddle River, New Jersey, P: 91*

[12] *Strauss J. , Ansary A., Frost R.. (2006), "E- Mraketing", Pearson Prentice Hall, Upper Saddle River, New Jersey, P181*

[13] *Turban, E. Lee, J. Viehland, (2004), "Electronic Commerce": Amanagerial Perspective, Pearson Education, Inc., Upper Saddle River, New Jersey, P:497*

[14] تومي الميلود، خريف نادية، دور التسويق الالكتروني للسياحة في تنشيط صناعة السياحية، مرجع سابق، ص:09.

[15] نفس المرجع أعلاه ، ص08.

[16] ينظر في ذلك:

– حامد كريم الحدراوي، أزهار نعمة أبو غنيم، الريادة الإستراتيجية ودورها في صياغة إستراتيجية التسويق الريادي في منظمات الأعمال، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد الرابع، جامعة القادسية، 2010، ص13.

– ميسر الجبوري، ياسر اليوزبكي، العلاقة بين دوافع الريادة ونتائج الأعمال، مجلة أفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة بالإمارات العربية المتحدة، المجلد 33، العدد 123، 2013، ص62.

[17] عبد الله بلوناس ، عكوش عقيلة، متطلبات الابتكار والريادة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثية مقدمة المؤتمر العلمي الدولي الرابع عشر للأعمال "إدارة الابتكار في الأعمال" جامعة الزيتونة، الأردن، 2015، ص254.

[18] حامد كريم الحدراوي، أزهار نعمة أبو غنيم، الريادة الإستراتيجية ودورها في صياغة إستراتيجية التسويق الريادي في منظمات الأعمال، مرجع سابق ، ص19.

[19] سامي ذياب محل، أثر توفر متطلبات الريادة في تحقيق الإبداع التقني، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد-09، العدد-29، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2013، ص-ص:63-64.

[20] محمد زرقون، بوحفص رواني، التسويق الإلكتروني كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، ص:15.

[21] عبد الحكيم النسور، الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، 2009، ص:82.

[22] عبد الحكيم النسور، الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي، نفس المرجع، ص-ص: 83-84.

[23] تقرورت محمد، طرشي محمد، أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز الميزة التنافسية في منظمات الأعمال العربية، الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، ديسمبر 2011، جامعة الشلف، ص-ص: 11-12.

أثر الإنفاق العام على الواردات في الجزائر دراسة قياسية باستخدام منهجية الحدود ARDL خلال الفترة من 1985 إلى 2017

خرادل محمد — جامعة المدية/ الجزائر
د. جايدر حسان — جامعة المدية/ الجزائر

الملخص:
نهدف من خلال ورقتنا البحثية إلى دراسة أثر الإنفاق العام على الواردات في الجزائر باستخدام منهجية الحدود خلال الفترة 1985-2017، ، فقد توصلنا في بحثنا هذا إلى وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين الإنفاق العام والواردات، وعلى أساس النموذج الأمثل المتوصل إليه ARDL(1,1) و الذي يؤكد على وجود علاقة طردية بينهما وبمرونة قدرها 1.48، ومن خلال تقدير العلاقة في الأجل القصير فإن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي (0.51-) مما يدل على أن الإنفاق العام يصحح كل سنة الاضطرابات الحاصلة في الناتج المحلي بنسبة قدرها 51%.
الكلمات المفتاحية :الإنفاق العام، الواردات، منهجية الحدود

Abstract
In our research paper, we aim to study the relationship of public spending to imports in Algeria using the methodology of borders during the period 1985-2017. In this research, we found a long-term common integration relationship between public spending and imports, based on the ARDL (1,1) , Which confirms the existence of a positive relationship between them and the elasticity of 1.48, and by estimating the relationship in the short term, the error correction coefficient is negative and moral (-0.51), indicating that public expenditure corrects each year the disturbances in GDP by 51%.
Keywords: Public spending, Imports, ARDL

مقدمة

يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أكثر الدراسات المثيرة للجدل بين الاقتصاديين، و لقد أخذ يتزايد الاهتمام بالسياسة المالية في العصر الراهن حتى أصبحت من أقوى السياسات الاقتصادية المستخدمة و أشدها تأثيرا على التنمية الاقتصادية، خصوصا بعدما أوضح التحليل الكينزي أهمية السياسة المالية لصانعي القرار في التأثير على الاقتصاد القومي ككل من خلال استخدام أوجه الإنفاق المختلفة، و هكذا أخذ التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي منعرج جديد و أصبحت الحكومات تقوم بتوجيه الاقتصاد القومي و تعمل على إدارته إدارة فعلية .

و يرتبط تطور دور الدولة في الاقتصاد بتطور حجم الإنفاق العمومي الذي يعتبر صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و وسيلة فعالة تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تسعى إليها، و التي تعمل من خلالها على تحسين مؤشرات الاقتصاد و تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

وعلى اعتبار أن الاقتصاد الجزائري كباقي الاقتصاديات النفطية فإن مستويات الإنفاق العام ترتبط أساسا بالتغيرات في أسعار النفط والطلب العالمي عليه، حيث تعتمد على الإيرادات النفطية للتوسع في حجم الإنفاق وتمويل المشروعات الحكومية بهدف تحقيق الاستقرار وبالتالي فإنه من المهم قياس أثر تلك التوسعات في مستويات الإنفاق العام على الواردات في الجزائر.

- **الإشكالية:**

سوف نحاول من خلال هذه المداخلة الإجابة على الإشكالية التالية:

هل يعتبر الإنفاق العام أحد أهم آليات السياسة المالية في الجزائر للتحكم في الواردات خلال الفترة 1985-2017 ؟

- **المنهج المتبع :**

لمعالجة الإشكالية المطروحة سابقا سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لتقديم صورة وصفية تحليلية لمتغيرات الدراسة، إضافة إلى المنهج القياسي المتمثل في استعمال أدوات القياس الاقتصادي والتي نعتمد عليها لتحليل وتفسير النتائج.

- **أهداف البحث :**

- دراسة طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي و الواردات في الجزائر ؛
- معرفة أثر التغير في سياسة الإنفاق العام على الواردات في الجزائر؛
- إلقاء الضوء على طبيعة الإنفاق الحكومي للاقتصاد الجزائري.

- **تقسيمات الدراسة**

- الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية ؛
- دراسة تحليلية وصفية لأثر الإنفاق العام على الواردات في الجزائر ؛
- بناء نموذج اقتصادي قياسي يصف علاقة الإنفاق العام بالواردات في الجزائر.

1-الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية :

تحقيقا لأهداف المجتمع و إشباع الحاجات العامة تلجأ الدولة للإنفاق العمومي الذي يعتبر أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية للدولة، فالإنفاق العمومي يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة و مدى تأثيرها و مساهمتها في النشاط الاقتصادي و تطور الدولة .

1 -1-تطور مفهوم النفقة العامة:

لقد صاحب تطور دور الدولة و تدخلها في الاقتصاد تطور مفهوم النفقة العامة بحيث مع تطور الدولة و تدخلها في الاقتصاد اتسع نطاق الإنفاق في ظل الدولة المتدخلة و الاشتراكية عما كان عليه في ظل الدولة الحارسة و فيما يلي سنعرض المفهوم التقليدي و المفهوم الحديث للنفقات العامة[1].

1-2 المفهوم التقليدي للنفقات العامة:

لقد ناد الاقتصادي آدم سميث بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد و حصر دورها في القيام بالوظائف التقليدية كتأمين الدفاع ،الأمن، العدالة، توفير بعض الخدمات و المرافق العامة [2]. و لقد تم تحليل النفقة العامة من المنظور الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر ظل هيمنة الدولة الحارسة باعتبارها تجسد سلوك استهلاكي فقط يقوم بإهتلاك الثروات المحصلة عن طريق فرض الضريبة على الأشخاص، فهي بذلك تساهم في إفقار المجتمع، و باعتبار أن الدولة لا تتمتع بمهام إنتاجية فالدولة لم تكن تقدم إلا مهام إدارية و عسكرية، و لا تؤدي أي نشاطات إنتاجية ، لذلك استخدمت كوسيلة من طرف الحكومة لتمويل النشاطات غير الإنتاجية ، و بذلك لم تستحوذ دراسة النفقات العامة و تحليل آثارها الاقتصادية اهتمام الاقتصاديين الكلاسيك حيث لم يتعد اهتمامهم الجانب القانوني لها ، حيث كانت الدولة لا تحمل الأفراد أعباء مالية من خلال تحصيل الضرائب إلا في حدود ما يلزم لتسيير المرافق العامة، حيث كان يهدف التحليل الاقتصادي التقليدي إلى تحقيق مبدأ توازن الميزانية، حيث تمتعت النفقات العامة بطابع حيادي لا يؤثر في النظام الاقتصادي و الاجتماعي للدولة، بمعنى أنها لا تؤثر على الدورة الاقتصادية في الإنتاج و الاستهلاك و التوزيع، و حتى لا تتعدى النفقة العامة حدود هذا الدور فإن ذلك يستدعي[3] وجوب تقليل حجم النفقات العامة بحيث يتم حصرها في

أضيق الحدود و بالكم الذي يسمح للدولة القيام بنشاطاتها التقليدية المحدودة، لما ينتج عن هذه النفقات العامة من استنفاذ لثروة المجتمع ،كونها تتمتع بطابع استهلاكي و غير إنتاجي.

1-3 المفهوم الحديث للنفقات العامة :

لقد بدأ تخلي الدولة عن حيادها التقليدي مع توالي الأزمات الاقتصادية السياسية التي شهدت المجتمعات الرأسمالية منذ بداية القرن العشرين إلى جانب توسع مبادئ الاشتراكية و دخولها حيز التطبيق منذ الثورة الروسية 1918، و بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي الذي عجز قانون السوق للنظام الفردي عن تحقيقه تلقائيا اتجهت الدول إلى التدخل في الحياة الاقتصادية ، و مع تبني الفكر الكينزي توسعت نشاطات الدولة الرأسمالية لتمارس مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ، متجاوزة بذلك نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة.

حيث هدفت الدول الرأسمالية إلى إنماء معدل النمو القومي زيادة على دورها التقليدي في الاحتفاظ بالتوازن الاقتصادي علاجا للأزمات، و بذلك تعددت أوجه الإنفاق و ازداد حجمها و تغير مفهومها كونها أضحت تمثل الوسيلة الأكثر استخداما لتدخل الدولة في شتى الجوانب الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية.

و بالمثل عرفت نفقات الدول الاشتراكية أو المنتجة تزايد كونها تتحكم في النشاط الاقتصادي نتيجة لامتلاكها وسائل الإنتاج و ذلك بسبب زيادة نشاطات الدولة التي تعمل على توزيع وسائل الإنتاج بين مختلف الاستخدامات و سعيها لضمان التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك عن طريق توجيه مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

أما الدول النامية التي تهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فهي بذلك تتكفل بعبء إجراء التعديلات الهيكلية اللازمة ، من خلال تبني و تنفيذ مشروعات لتوفير الخدمات اللازمة لعملية التحول الاقتصادي ، من خلال دعم قطاع البنية التحتية ، حيث أصبح تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة يعتمد بشكل كبير على زيادة حجم النفقات العامة لما تتمتع به من إنتاجية و فعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للدولة.[4]

و بذلك تعددت تقسيمات النفقات العامة و استخداماتها نتيجة تعدد آثارها الاقتصادية و الاجتماعية و أصبحت من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في تنفيذ أهداف السياسة الاقتصادية.

1-4- تعريف النفقة العامة :

تعرف النفقة العامة على أنها : مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة. وهذا التعريف هو السائد لدى الاقتصاديون الذين يتفقون على معناه[5] ، فهي بذلك تمثل حجم التدخل الحكومي و التكفل بالأعباء العمومية من طرف الدولة أو إحدى هيئاتها العامة و هي بذلك أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية المعتمدة من طرف الدولة [6] حيث تمثل النفقات العامة مجموع الاستخدامات في ميزانية الدولة [7].

1 –5 – تقسيمات النفقة العامة :

تستوجب دراسة و تحليل الإنفاق العام بالنسبة للمفكرين الاقتصاديين و المهتمين ، و إدارته من جانب الدولة أو أجهزتها المختلفة تقسيم هذا الهيكل للتعرف على أوجهه المختلفة ، و قد تعددت هذه التقسيمات ، بتعدد معايير التقسيم التي تستند إليها، و في هذا الإطار يمكن تحليل تقسيمات الإنفاق العام مع الإشارة على معيار التقسيم المستخدم [8] كما تتمتع كل دولة بتقسيمها الخاص بها بما يناسب ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، و هذا ما يعرف بالتقسيم الوضعي للنفقات [9] .

1–6 أهمية تحديد تقسيمات النفقات العامة:

تعود أهمية تقسيمات النفقات العامة إلى كونها تخدم أغراض متعددة من أبرزها :

أ– تسهيل صياغة و إعداد البرامج :

تمثل النفقات العامة جزء من ميزانية الدولة بحيث تدخل ضمن حساباتها و هي ترتبط ببرامج محددة تقودها الأجهزة و الوحدات العامة ، بحيث يضمن ترتيب تلك الحسابات من خلال تقسيم النفقات العامة تسهيل عملية صياغة و إعداد و تنفيذ هذه البرامج .

ب– تحقيق الكفاءة و الفعالية في تنفيذ الميزانية:

تحتاج الدولة في سبيل تنفيذ الخطة المالية إلى تقسيم النفقات العامة ضمن الميزانية حتى يتسنى للجهات المسؤولة تقييم و قياس كفاءة تنفيذ كل برنامج .

و لخدمة أغراض المحاسبة و المراجعة و المراقبة و الاعتماد يجب الأخذ بعين الاعتبار :

- تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة المختلفة و معرفة تطورها ، حيث أن تقسيم النفقات العامة يسهل التعرف على تكلفة كل نشاط و تطورات تلك التكلفة و أهميتها النسبية بالمقارنة بالأنشطة الأخرى ؛
- تمكين الرأي العام من إجراء رقابة فعالة على الجانب المالي لنشاط الدولة ، بتقييد الحكومة بإنفاق المبالغ التي اعتمدها البرلمان في ذات الأوجه التي قررت لها و ليس في أوجه أخرى [10] .

1 – 7– تقسيم النفقات العامة في التشريع الجزائري:

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة استنادا إلى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 الخاص بقوانين المالية المعدل و المتمم إلى : نفقات التسيير و نفقات الاستثمار، و أخيرا القروض و التسبيقات التي تمنحها الدولة للغير (المواد من 24 إلى 42).

أ. نفقات التسيير :

تأتي نفقات التسيير في شكل اعتمادات ضمن ميزانية الدولة بهدف التكفل بالنفقات العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية [11] ، و تمثل مجموع المبالغ المالية الموجهة لكل الدوائر الوزارية، طبقا لقانون المالية للسنة المعنية [12] و المتكونة من النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية و تشمل رواتب و أجور الموظفين و نفقات صيانة البنايات الحكومية و معدات المكاتب ...و التي لا يترتب عنها إنتاج سلع حقيقية أو أي قيمة مضافة تولدها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، و إنما تسعى الدولة من خلالها إلى توفير كلما تحتاجه المرافق العامة و الإدارات العمومية و هذا ما يتناسب مع دور الدولة المحايدة التي لا تتدخل في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و كل ما ينتج عنها من آثار فهي غير مباشرة لذلك تسمى أيضا بالنفقات الاستهلاكية [13].

تجمع نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي :

- **أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات:**

يتكون هذا الباب من النفقات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء:

- دين قابل للاستهلاك (إقراض الدولة)؛
- الدين الداخلي –ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة)؛
- الدين الخارجي؛
- ضمانات (من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية)؛
- نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتوجات مختلفة) .

– تخصيصات السلطات العمومية :

تمثل تخصيصات السلطات العمومية نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...الخ ،وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات .

– النفقات الخاصة بوسائل المصالح :

وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم ما يلي:

- المستخدمين : مرتبات العمال، المنح والمعاشات، النفقات الاجتماعية؛
- معدات تسيير المصالح؛
- أشغال الصيانة؛

- إعانات التسيير؛
- نفقات مختلفة.

التدخلات العمومية : تمثل نفقات التحويل و التي تختلف أنواعها حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم :

– التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية)؛

–النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية)؛

–النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية)؛

–النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية)؛

–إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية)؛

–النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن)؛

– إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...الخ). .

يتعلق الباب الأول و الثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة ، يتم توزيعها و تفصيلها بمقتضى مرسوم رئاسي ، أما الباب الثالث و الرابع فيهما الوزارات و يتم توزيعهما عن طريق مراسيم التوزيع ، و يقسم الباب إلى أقسام ، ويتفرع القسم إلى فصول و يمثل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع إعتمادات الميزانية و عنصر مهم في الرقابة المالية[14].

ب. نفقات الاستثمار :

تمثل نفقات الاستثمار و نفقات التجهيزات العمومية و النفقات برأسمال البند الثاني من النفقات العامة في الميزانية العامة للدولة و تكون على شكل رخص برامج و تنفذ باعتمادات الدفع ، و تمثل اعتمادات الدفع التخصيصات السنوية التي يتم التصرف فيها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المسطرة ضمن رخص البرامج المطبقة [15] ، حيث تقسم هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة و تظهر في الجدول الملحق لقانون المالية السنوي حسب القطاعات و تتفرع إلى ثلاثة أبواب :

- الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى برأسمال .

على عكس نفقات التسيير فهذا هذا النوع من الإنفاق يتمتع بإنتاجية كبيرة مادامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة ، و هذا ما أكده الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز الذي برهن أنه في فترة الركود

الاقتصادي تتدخل الدولة من خلال نفقات الاستثمار التي تساهم في إعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال أثر مضاعف الاستثمار .

فعند تبني الدولة استثمار ما (بناء طريق سريع مثلا) خلال فترة ركود اقتصادي فإن هذا الإنفاق الاستثماري سيساهم في خلق دخول جديدة من خلال توزيع الأجور على العمال و القيام بطلبات المواد الأولية لدى الموردين، بالتالي يزداد النشاط الاقتصادي.

لكن ترتبط فعالية عمل المضاعف بميل الاستهلاك بالنسبة للمستفيدين من مداخيل المنشأة فإذا رجح هؤلاء الأفراد جانب الادخار لديهم عوض الاستهلاك فإنهم بذلك يؤخرون الدفع الاقتصادي المتولد عن الاستثمار لفترة غير معروفة الأمر الذي شرع ظهور انتقادات وجهت إلى نفقات الاستثمار ، و أدى إلى بروز فكرة أن عملية التجهيز و الاستثمار لا تقدم نفس النتائج، و هذا ما تطلب قيام الدولة بالتمييز اتجاه العمليات الاستثمارية التي تقوم بها حتى تحافظ على نفس المنفعة .

و قد تشكل نفقات الاستثمار خطرا على الجانب النقدي في حالة التضخم لذلك ينبغي تقييدها و مراقبتها باستمرار و بشكل مباشر من طرف الحكومة ، حيث نميز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة و العمليات برأس المال و ذلك بالاستناد على التقسيم الوظيفي لنفقات الاستثمار الذي يظهر نشاط الدولة الاستثماري من خلال الاستثمار في القطاعات التالية : المحروقات ، الصناعات المصنعة ، المناجم ، الطاقة ، الفلاحة، الري، الخدمات المنتجة، المنشآت الاقتصادية و الإدارية، التربية و التكوين، المنشآت الاجتماعية و الثقافية ، السكن و المخططات البلدية للتنمية [16] .[17]

2- دراسة تحليلية وصفية لعلاقة الإنفاق العام بالواردات في الجزائر:

سوف نتطرق في هذا الجانب إلى دراسة وصفية تحليلية للعلاقة بين الإنفاق العام والواردات في الجزائر خلال الفترة 1985 الى غاية 2017 و ذلك من خلال تتبع التطور التاريخي للواردات و الانفاق العام بالأسعار الثابتة.

2-1- التعريف بمتغيرات الدراسة:

يمكن تلخيص متغيرات الدراسة والرمز الدال عليها ومصدر البيانات في الجدول التالي:

جدول رقم (1): التعريف بمتغيرات الدراسة

المتغير	الرمز	مصدر البيانات	الفترة
الواردات (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي)	IMP	قاعدة بيانات البنك الدولي	2017-1985
إجمالي الإنفاق الوطني (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي)	DAB	قاعدة بيانات البنك الدولي	2017-1985

المصدر: من إعداد الباحثين

2-2- تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1985-2017:

بغرض تتبع التطور التاريخي لحجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1985-2017 نعمل على تمثيل حجم الإنفاق العام في الشكل التالي:

شكل رقم (01): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1985-2017

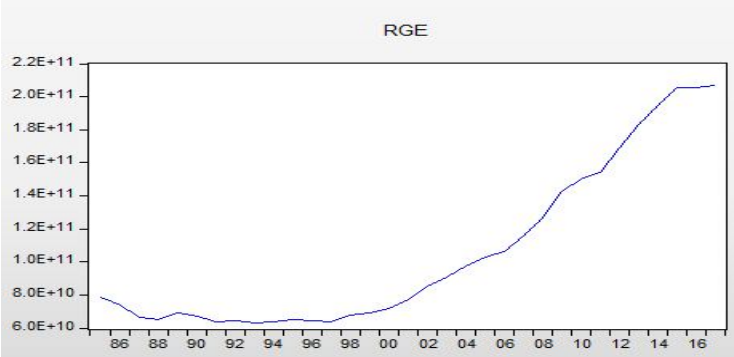

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews10

من خلال الشكل رقم (01) نلاحظ أن هناك انخفاض كبير في قيمة الإنفاق العام في الجزائر من سنة 1985 ليصل إلى أدنى مستوياته سنة 1997 بقيمة ما يقارب 0.6 مليار دولار وذلك نتيجة الأزمة البترولية سنة 1986 والتي عرفت تدهور كبير في أسعار النفط، ليشهد بعد سنة 1997 تزايدا كبير جدا ووصل إلى أعلى مستوى له سنة 2015 قدر بحوالي 2 مليار دولار وهذا نتيجة تبني الجزائر برامج المخططات التنموية و اعتمادها سياسة مالية توسعية لبعث ودعم النشاط الاقتصادي وتماشيا مع متطلبات الأفراد التي زادت مع الزيادة الكبيرة في عدد السكان، ليبقى مستقر تقريبا عند هذه القيمة خلال السنوات 2015،2016،2017 وهو ما يفسره إتباع الدولة لسياسة التقشف نتيجة الانهيار الحاد في أسعار النفط.

2-3- تحليل تطور الواردات في الجزائر خلال الفترة 1985-2017:

بهدف تتبع التطور التاريخي لحجم إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 1985-2017 نعمل على تمثيل حجم الناتج في الشكل التالي:

شكل رقم (02):تطور في الجزائر خلال الفترة 1985-2017

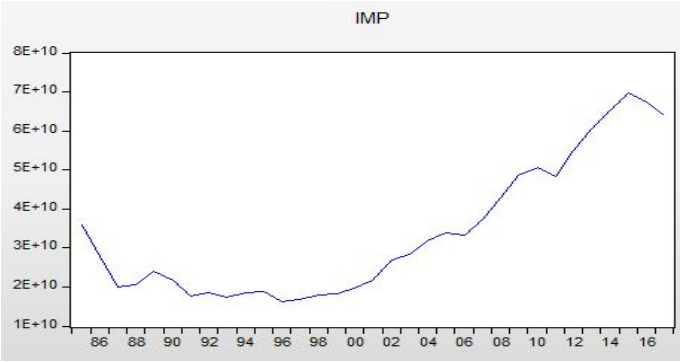

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews10

يوضح الشكل رقم (2) تزايد مستمر للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بوتيرة متباطئة حتى سنة 1994 مع وجود بعض التذبذبات خلال هذه الفترة، ليتزايد بعدها بشكل ملحوظ وصولا إلى أعلى مستوى له سنة 2017، ومما يلفت الانتباه أن الناتج المحلي لم يتأثر بنسبة كبيرة خلال الأزمة المالية سنة 2008 حيث لم يعرف انهيار كبيرا خلال فترة الأزمة وحافظ على استقراره، وهذا التزايد راجع لعدة عوامل من أهمها ارتفاع أسعار النفط والاستثمارات العمومية في البنية التحتية والاستخدام الأمثل الموارد الاقتصادية منها الموارد البشرية والمالية والتقدم التكنلوجي، تعديل السياسات الاقتصادية بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية، وتوفر الاستقرار السياسي وتحسن الأوضاع الاجتماعية والأمنية عموما.

2-4- تحليل علاقة تطور النفقات العامة بتطور الواردات في الجزائر خلال الفترة 1985-2017:

و من اجل اخذ نظرة أولية عن علاقة الانفاق العام بالواردات في الجزائر، ومدى مساهمته في الرفع من مستويات الناتج نقترح التمثيل البياني التالي:

شكل رقم (03):علاقة تطور النفقات العامة بتطور الواردات في الجزائر خلال الفترة 1985-2017

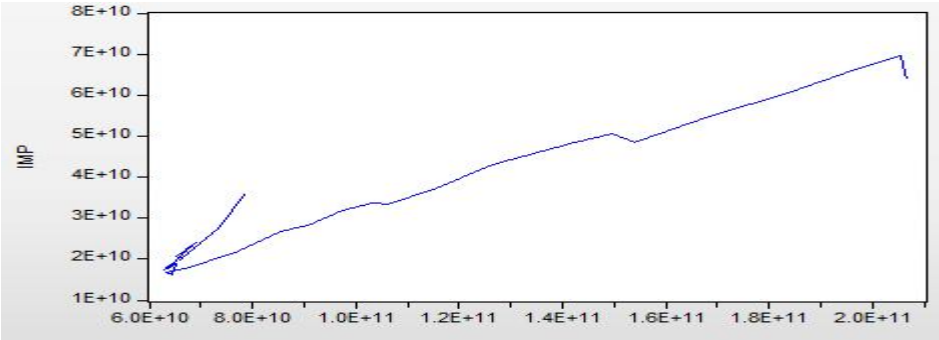

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews10

من خلال الشكل (03) يمكننا القول أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام والواردات في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث يلاحظ في الغالب أنه كلما زاد الإنفاق العام يؤدي ذلك إلى زيادة الواردات، وهنا يمكننا القول اقتصاديا

على أن الإنفاق يؤثر بشكل إيجابي على الواردات وذلك من خلال الإنفاق على المشاريع الاستثمارية والتي بدورها ترفع من قيمة الإنتاج وبالتالي يزيد الناتج المحلي، وكذلك الإنفاق على قطاعات التربية والصحة مما يزيد في النشاط الفكري والبدني للموارد البشرية والتي تنعكس إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي، وعموما فإن الاستعمال العقلاني والرشيد لمبالغ الإنفاق العام واستثماره في المشاريع المادية والفكرية والتكنولوجية ذات الربحية في الأجلين القصير والطويل سوف ينعكس إيجابا على الناتج المحلي مستقبلا.

3- بناء نموذج اقتصادي قياسي يصف علاقة الإنفاق العام بالواردات في الجزائر:

بغرض القيام بدراسة اقتصادية قياسية تصف علاقة الإنفاق العام بالواردات في الجزائر خلال الفترة 1985-2017، فإننا نعمل على شرح و تفسير الواردات على أساس الإنفاق العام كمتغير تفسيري، و نوع النموذج الذي يصف العلاقة محل الدراسة يتحدد على أساس نتائج الاستقرارية التي تحدد مستويات التكامل لمتغيرات الدراسة.

وكمنهج للعمل فإننا في البداية سوف نقوم بإدخال اللوغاريتم النبيري على متغيرات الدراسة وذلك لأنها متغيرات اقتصادية كلية كما أن اللوغاريتم يساعد على امتصاص ضغط الزمن، بالإضافة إلى ذلك أن دالة الإنتاج هي دالة أسية، و في البداية ندرس استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وفق العديد من الاختبارات القبلية التي تمكننا من الكشف عن درجة تكامل متغيرات النموذج و عندئذٍ يمكننا تحديد نوع النموذج الأمثل للبيانات المدروسة، و التأكد من صلاحية النموذج المقدر يكون وفق العديد من الاختبارات الإحصائية البعدية.

3-1- دراسة استقراريه السلسلتين LDAB وLIMP:

من اجل القيام بهذه الخطوة نعمد إلى إخضاع السلاسل الزمنية محل الدراسة (بعد إدخال اللوغاريتم النيبيري على المتغيرات) لاختبارين من أهم اختبارات جذر الوحدة التي تساعدنا في دراسة استقرارية السلسلة و هما اختبار ديكي فولر المطور (ADF) و اختبار فيليبس بيرون (PP)* ، حيث أننا نتبع منهجية ديكي فولر في تحليل نماذج جذر الوحدة و نعتبر مستوي 10% كحد أعلى لرفض الفرضية المعدومة. و بعد إجراء هذه الاختبارات فإننا نسجل قيمة الإحصائية المحسوبة لجذر الوحدة و الاحتمال المرافق لها، و نلخص النتائج في الجدول رقم (02).

جدول رقم (02): نتائج اختبار استقراريه السلسلتين LDAP وLIMP

نوع الاختبار	المتغيرات	عند المستوى			الفرق الأول		القرار
		النموذج	المحسوبة	الاحتمال	إ المحسوبة	الاحتمال	
ADF	LDAB	6	-2.7774	0.2155	-3.4022	0.0694	$I(1)$
		5	/	/	/	/	
		4	/	/	/	/	
	LIMP	6	-3.9412	0.0216	/	/	$I(1)$
		5	/	/	/	/	
		4	/	/	-4.0065	0.0002	
PP	LDAP	6	-3.5824	0.0475	/	/	$I(1)$
		5	/	/	/	/	
		4	/	/	-2.2373	0.0265	
	LIMP	6	-4.1614	0.0130	/	/	$I(1)$
		5	/	/	/	/	
		4	/	/	-3.9369	0.0003	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews10

إن تحليل النتائج المسجلة في الجدول (2) و بالنسبة للمتغيرة LDAB فإن اختبار ADF يؤكد على و جود جذر الوحدة بها وبالتالي و ذلك باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر تماما من القيم الحرجة لـ Mackinnon و ما يعزز هذه النتيجة هو أن قيم الاحتمال الحرج أكبر حتى من 10%،.وبالتالي فهي غير مستقرة من نوع DS أما المتغيرة LIMPفكلا الاختبارين ADF و PP يوكدان على وجود مركبة الاتجاه العام .وبالتالي فهي غير مستقرة من نوع TS ومنه على أساس هذا التحليل يمكننا التأكيد على عدم استقراريه السلاسل المدروسة (أنظر الملحق 1) و بالتالي حتى يمكننا جعلها مستقرة فإننا نأخذ الفروق الأول لهذه السلاسل.

و نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلتين DLDAB وDLIMP فتؤكد على عدم و جود جذر الوحدة في كل النماذج و باستعمال الاختبارين ADF و PP و بمستوي معنوية أقل من10% و هذا يؤكد على استقراريه السلسلتين عند الفرق الأول، و بالتالي فهما متكاملتين من الدرجة الأولى $I(1)$ ، وعليه فإننا نكون أمام إمكانية حدوث حالة للتكامل المشترك بين المتغيرات السابقة (La Co intégration)، وللتحقق من وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات نستخدم أسلوب اختبارات الحدود (Bounds test)، والتي تمنحنا فيما بعد نموذج ARDL ومنهجيا يجب في البداية استخراج نتيجة اختبار الحدود.

3-2.تحديد درجة التأخير في النموذج :

نقوم أولا بتحديد طول الإبطاء لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيدة بالاعتماد على أحد المعايير الثلاثة التي تتمثل في Akaike information criterion (AIC) و Schwarz information criterion (SBC) و Hannan Quinn criterion (HQ) بحيث يتم اختبار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير، علما بأن الحد ثابت والاتجاه عام لهما معنوية إحصائية ضمن النموذج (انظر الملحق 2). نتيجة اختيار طول الإبطاء الأمثل معروضة في الشكل التالي:

شكل رقم 04: نتائج معيار (AIC) لاختيار طول الإبطاء الأمثل

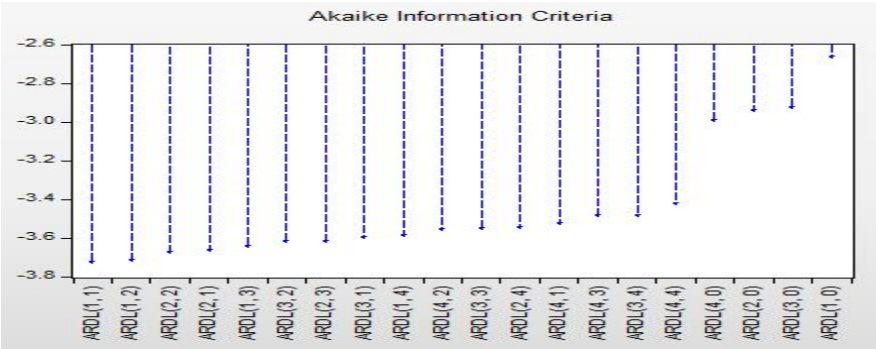

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews10

تعتمد هذه الطريقة على تقدير النموذج المقترح (ARDL) الشرطي و باستعمال كل الإبطاءات الممكنة من 0 إلى 4 كحد أعلى، و النموذج الأمثل هو الذي يمنحنا أدنى قيمة لمعيار AIC لمتغيرات النموذج، و تشير النتائج إلى أن طول الإبطاء الأفضل لمتغيرات النموذج هي ARDL(1,1) حسب معيار AIC و الذي بلغ أدناه عند القيمة – 3.73

3-3.اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds test):

اختبار مدى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الانفاق العام و حجم إجمالي الناتج عن طريق اختبار الحدود، فبعدما قمنا بتحديد قيم الإبطاء الأمثل ARDL(1,1)، يمكننا الآن تقدير نموذج (ARDL) الشرطي و النتيجة مسجلة في الجدول التالي:

جدول رقم (03): نتيجة اختبار الحدود (Bounds test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	14.77122	10%	2.63	3.35
k	1	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.46	4.27
		1%	3.74	4.63

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على مخرجات Eviews10

إن الإحصائية المحسوبة لهذا الاختبار و المرافقة لفرض العدم (F stat.=14.77) اكبر من قيم الحد الأكبر للقيم الحرجة عند مستوى 1%، وعليه يمكننا رفض فرضية العدم و التأكيد على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل تتجه من المتغير التفسيري الإنفاق العام نحو المتغير التابع الواردات في الجزائر و خلال فترة الدراسة.

3-4 تقدير معلمات الأجل القصير:

جدول رقم (04): نتيجة تقدير معلمات الأجل القصير

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6.748453	1.216274	-5.548623	0.0000
@TREND	-0.011749	0.001879	-6.253123	0.0000
D(LIMP)	2.360368	0.145286	16.25272	0.0000
CointEq-1*	-0.510034	0.092150	-5.535645	0.0000

R-squared	0.852836	Mean dependent var	0.015024
Adjusted R-squared	0.822241	S.D. dependent var	0.120486
S.E. of regression	0.050670	Akaike info criterion	-3.033880
Sum squared resid	0.051929	Schwarz criterion	-2.830673
Log likelihood	64.34222	Hannan-Quinn criter.	-2.977158
F-statistic	27.86842	Durbin-Watson stat	2.453071
Prob(F-statistic)	0.000000		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews10

ان معامل تصحيح الخطأ (-0.51) ذو معنوية إحصائية مقبولة عند مستوى معنوية أقل من 1%، و بإشارة سالبة ويكون عندئذٍ نموذج تصحيح الخطأ مقبول، وعليه فانه يمكننا القول أن 51% من اخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في العام الأول من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، وهذا يعبر عن دور الإنفاق العام في سرعة العودة إلى وضع التوازن في حالة وجود صدمات تزيح الاقتصاد الجزائري عن وضع التوازن. وهذه النتيجة توحي بأن متغيرات الدراسة متكاملة تكاملاً مشترك و لها علاقة توازن في الأجل طويلة.

3-5.تقدير معلمات الأجل الطويل:

جدول رقم (05): نتيجة تقدير معلمات الأجل الطويل

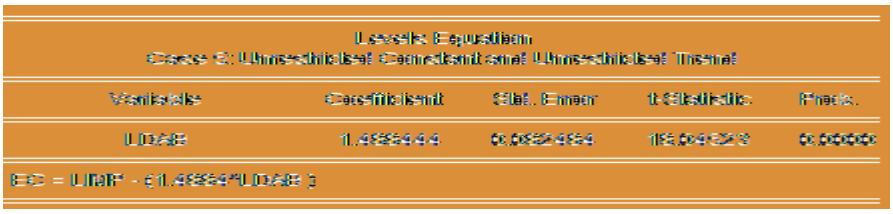

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews10

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن معلمة الأجل الطويل مقبولة و ذات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 1%، و بالتالي فان الواردات في الجزائر تتأثر و بشكل موجب بالإنفاق العام و بمرونة قدرها حوالي 1.48، و على أساس قيم المرونة السابقة فإن للإنفاق العام في الجزائر أثر كبير في زيادة الواردات، وهذه النتيجة القياسية ضمن النموذج المقترح توحي بالعلاقة الكبيرة للإنفاق العام بالواردات في الجزائر خلال طول فترة الدراسة.

3-6 دراسة صلاحية النموذج:

أ- اختبار التطابق :

من خلال الشكل(5) يمكننا ملاحظة شبه التطابق التام بين السلسلة الأصلية (Actual) و المقدرة (Fitted)، و هذا من شأنه أن يعطينا فكرة عن مدى أهمية تعبير النموذج المقدر(1,1)ARDL على بيانات السلسلة المدروسة.

شكل رقم (05):نتيجة إختبار التطابق

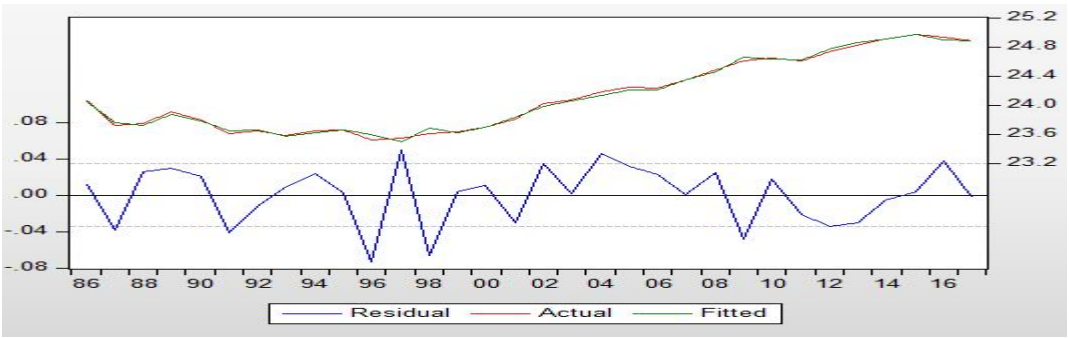

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews10

أما عن المعنوية الكلية للنموذج، فباستخدام اختبار فيشر يمكننا القول أن النموذج ذو معنوية كلية مقبولة عند مستوى 1%، و باستعمال معامل التحديد المصحح R^2 –ajusté فإن 99% من التغيرات الحاصلة في الواردات في الجزائر خلال الفترة من 1985 إلى 2017 تتحدد ضمن النموذج المعتمد و هي نسبة يمكننا الاعتماد عليها في التحليل و الدراسة، وهذا ما يدعم الانخفاض الكبير لمجموع مربعات البواقي حيث بلغت القيمة 0.031 (انظر الملحق 2).

ب- دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للبواقي:

من اجل التحقق من عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي نستعرض في البداية دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية لبواقي النموذج:

شكل رقم(05): دالة الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للبواقي

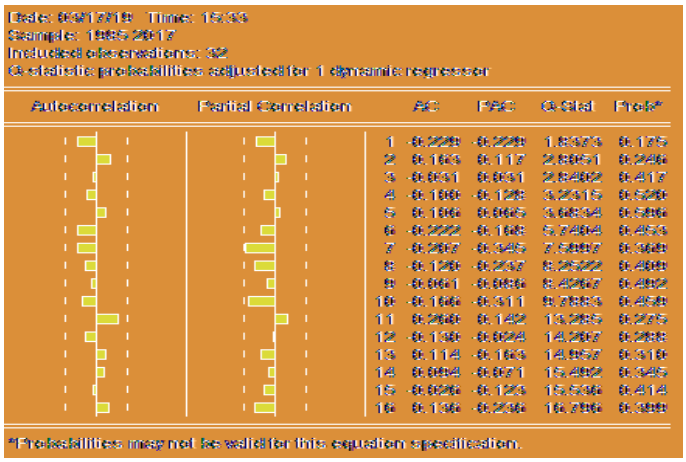

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews10

بواقي النموذج مستقلة ذاتياً و مستقرة وهذا لأن كل أعمدة دالتي الارتباط الذاتي البسيطة والجزئية للبواقي كلها داخل مجال الثقة، كما ان اختبار ljung-Box يؤكد النتيجة السابقة و ذلك بالاعتماد على الاحتمال المرافق لنتيجة هذا الاختبار.

ج- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

جدول رقم (05): نتيجة اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

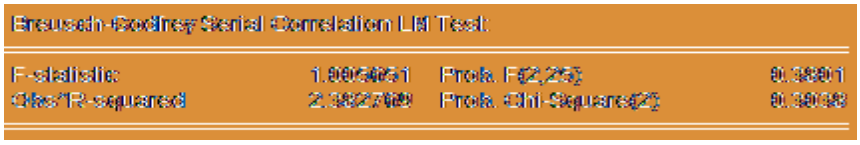

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews10

نتيجةاختبار(Breusch-Godfrey) للارتباط الذاتي المتسلسل للبواقي أكدت أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للبواقي حتي الدرجة الخامسة، وهذا على أساس الاحتمالية الموافقة لإحصائية LM التي من خلالها تم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

د- اختبار ثبات التباين للبواقي:

جدول رقم (06): نتيجة إختبارثبات التباين للبواقي

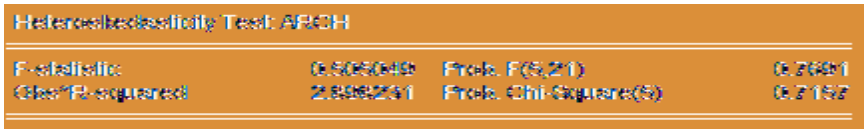

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews10

النتيجة المسجلة في الجدول رقم (06) وهي نتيجة اختبار ARCH تؤكد على عدم وجود أثرARCH أي أن تباين البواقي ثابت خلال فترة الدراسة، وهذا على أساس الاحتمال الموافقة لإحصائية LM التي من خلالها تم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على ثبات تباين الأخطاء.

هـ- التوزيع الطبيعي للبواقي :

شكل رقم(06):التوزيع الطبيعي للبواقي

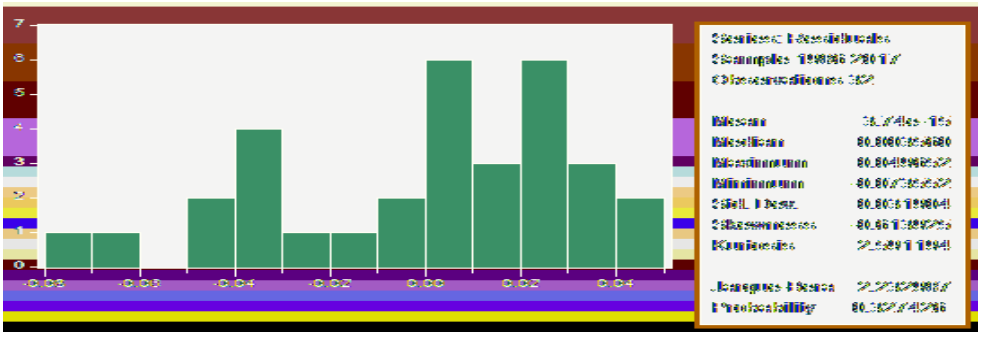

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews10

من خلال الشكل رقم (06) البواقي تتوزع طبيعيا وهذا على أساس كل الإحصائيات الموجودة في الشكل (5) وبالأخص الاحتمالية التي هي أكبر من 5% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن البواقي تتوزع طبيعيا. ومنه يمكننا القول بواقي النموذج تشويش أبيض يخضع لتوزيع طبيعي.

و- اختبار استقراريه معالم النموذج :

لكي نتأكد من خلو النموذج من وجود أي تغيرات هيكلية خلال فترة الدراسة و انسجام معلمات الأجل الطويلة مع معلمات الأمد القصيرة لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) و كذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares). و نتيجة هذين الاختبارين مسجلة في الشكلين التاليين:

شكل رقم(07):نتائج إختبار CUSUM test

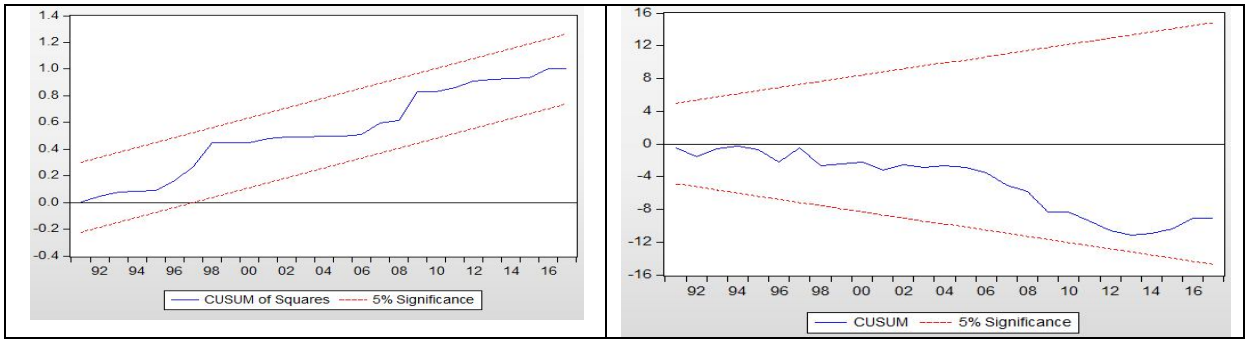

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews10

و باستعمال اختبار (CUSUM) نسجل بقاء إحصائية هذا الاختبار داخل مجال الثقة لكل العينات المعتمدة، أما بالنسبة لاختبار (Kolmogorov –Smirnov) فان الإحصائية (CUSUM SQ) لهذا الاختبار تبقى داخل مجال الثقة طوال الفترة المعتمدة. وعليه يمكننا التأكيد على عدم حصول أي تغير هيكلي ضمن النموذج و أن معالم النموذج تمتاز بالاستقرارية خلال كل فترة الدراسة كما أن معلمات الأجل القصير منسجمة مع معلمات الأمد البعيد.

خلاصة :

تعرض الاقتصاد الجزائري إلى العديد من الأزمات الاقتصادية و من أهمها الأزمة البترولية سنة 1986 التي أثرت وبشكل كبير على الاقتصاد الجزائري، مما استدعي القيام بجملة من الإصلاحات مقابل مجموعة من الشروط، أهمها التخلي عن السياسة المالية التوسعية، ومع تحسن وارتفاع أسعار البترول ارتفاع الإنفاق العام للاقتصاد الجزائري بسبب مخططات دعم الإنعاش الاقتصادي مع ارتفاع عدد السكان مما أدى إلى زيادة الاستهلاك وعدم توجيه الانفاق إلى القطاعات ذات الانتاجية الاقتصادية الحقيقية أدى بنا ارتفاع الواردات وعجز الميزان التجاري.

وتوصلنا من خلال هذه الورقة البحثية التي عنيت بدراسة علاقة الإنفاق العام بالواردات في الجزائر باستخدام منهجية الحدود من 1985 إلى 2017 إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

- وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام والواردات في الأجل الطويل؛
- الإنفاق العام يؤثر على الواردات بمرونة قدرها 1.48 ؛
- الإنفاق العام يصحح سنويا كل الاضطرابات الحاصلة في الناتج المحلي بنسبة تقارب 51%.

من خلال النتائج أعلاه يمكن تقديم التوصيات التالية:

- الاستخدام العقلاني والرشيد للإنفاق العام من خلال توجيهه لقطاعات ذات إنتاجية اقتصادية مهمة؛

- التقليل في الإسراف على النشاطات الغير منتجة للحد من عجز الميزان التجاري؛
- الاهتمام بالإنفاق العام واعتباره من أهم العوامل المتحكمة في الميزان التجاري؛
- وضع مخابر للدراسات القياسية للظواهر الاقتصادية وذلك من أجل التنبؤ المستقبلي لهذه الظواهر ورسم السياسات و اتخاذ القرارات المناسبة.

الهوامش

[1] بن نوار بومدين، النفقات العامة على التعليم .دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 2008-1988، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان ، 2010-2011 ، ص 11.

[2] د. خالد شحادة الخطيب، د.أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص 51.

[3] محرزي محمد عباس,، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2008، ص 51، 52.

[4] د خالد شحادة الخطيب ، د أحمد زهير شامية ، المرجع اعلاه ، ص 51،52،53.

[5] د محمود حسين الوادي ، د زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة للنشر و التوزيع ، عمان الأردن، 2007، ص117.

[6] وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سبق ذكره، ص 101، 100.

[7] Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David L. Lindauer, économie du développement , 3e édition ,édition de Boeck ,Belgique ,2008 ,p 496 .

[8] د .عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي(تحليل كلي) ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2002، ص 57.

[9] دواسي مسعود ، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990– 2004 : أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 164.

[10] د. سوزي عدلي ناشد ، أساسيات المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان ، 2009، ص 33.

[11] المادة 05 من القانون رقم 90-21 الموافق 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

[12] أعمر يحياوي ، مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة ، دار هومه للنشر، بوزريعة الجزائر ، 2005، ص 46.

[13] محرزي محمد عباس ، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[14] http://www.onefd.edu.dz

[15] المادة 06 من القانون رقم 90-21 الموافق 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية

[16] محرزي محمد عباس ، مرجع سبق ذكره، ص 69-68.

*يعتبر اختبار فيليبس بيرون (PP) من أفضل اختبارات الاستقرارية لأنه يعمل على تصحيح مشكلتي الارتباط الذاتي للبواقي و عدم ثبات التباين ضمن نماذج جذر الوحدة.

إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية بخصوص تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية

د.حمزة طيبي — **جامعة الاغواط**/ الجزائر
د.علال بن ثابت — **جامعة المدية**/ الجزائر

ملخص:
إن دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، هو المنطلق الذي يبدأ منه المراقب والمدقق في تحديد الصعوبات التي تكتنف هذه المؤسسة ومدى حيادها عن سياق التوصل إلى الأهداف الإستراتيجية، ومن المعروف أن لدرجة متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية أثر واضح على جعل أعمال الرقابة الخارجية والتدقيق عملية ذات جدوى أكثر وعملية اقتصادية للوقت والجهد والتكلفة، لاسيما إن كانت الرقابة اختبارية أي على أساس العينة، أو محدودة بفترة زمنية ضيقة جدا، أو كنات الرقابة تجرى على كيانات ذات حجم ضخم أو ذات نشاط اقتصادي محفوف بالمخاطر، على غرار البنوك. وبالنظر إلى تركيبة العمل المصرفي وكم المخاطر الكامنة فيه اقترحت لجنة بازل الدولية جملة من المعايير لترقية نظم الرقابة الداخلية في المنظمات المصرفية، نتناولها بالدراسة في هذا البحث.

كلمات مفتاحية: لجنة بازل، البنك؛ الرقابة الداخلية؛ المخاطر المصرفية؛ الرقابة المصرفية

تصنيف JEL: M420، M190، M140

Résumé:
L'étude et l'évaluation de l'efficacité du système de contrôle interne dans les établissements économiques constituent le point de départ duquel le contrôleur ou l'auditeur déterminent les difficultés de cette organisation de réaliser les objectifs stratégiques, au regard que le degré de fiabilité du système de contrôle interne a un effet évident sur la qualité de du contrôle externe (contrôle bancaire, audit financier, contrôle de discipline de marché...) notamment: si le contrôle fondé sur un échantillon; ou s'il mit en œuvre dans une durée limitée; et que les contrôles sont effectués sur des entités de grande taille ou ayant une activité économique risquée(telle que les banques)... Compte tenu de la structure du secteur bancaire et des risques qui y sont inhérents, le Comité de Bâle a proposé un ensemble de recommandations pour la mise à niveau des systèmes de contrôle interne dans les établissements bancaires, que nous examinons dans le présent document.
Mots-clés: comité de Bâle; banque; contrôle interne; risque bancaire; contrôle bancaire
Codes JEL : M420, M190, M140

المقدمة:

في عهود غابرة، كانت أعمال التقييم والرقابة ميدانية مستمرة يتولاها أصحابها بالنظر إلى قلة العمليات وبساطة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسونها، فصاحب النشاط (المالك) كان هو المنفذ والمراقب والمسير والمستفيد في ذات الوقت، ومن غير العقلاني أن يسرق المالك من ماله. إلا أن التقدم الحضاري وانتشار العلوم وتوسع الأنشطة الاقتصادية وتعقد البيئة واحتدام المنافسة... يفرض على الملاك الاستقلال عن إدارة أملاكهم، لاسيما إن كانت المؤسسة كيان ضخم أو شركة مساهمة، وتخويل هذا الأمر إلى أشخاص أكفاء ذوي مصداقية لتنمية ثرواتهم، وغياب الملاك قهرا بحكم العرف الاقتصادي-الحضاري أو بحكم القانون... انبثق عنه الحاجة إلى الرقابة والإشراف على كيفية إدارة رؤوس أموالهم وتنميتها، حيث أدى هذا الفصم إلى ازدياد حالات الاختلاس والغش التي تطال أموالهم وأملاكهم إذا فقد هؤلاء المسيرين والمفوضين ضميرهم المهني فضلا عن أخطاء حسن النية، فالنتيجة واحدة وهي تقويض وتيرة نمو ثرواتهم من هذه المؤسسة بل والأدهى من ذلك ضياع لجزء من ثرواتهم وأملاكهم إذا فشلت المؤسسة وانهارت.

فكلما اتسع نطاق النشاط الاقتصادي وتشعب وكلما ازدادت الحاجة إلى معلومات موثوقة ودقيقة، كلما تعاظمت الحاجة إلى وجود نظام سليم ومتكامل للرقابة الداخلية في المؤسسة المصرفية، يساعد الإدارة الحصيفة على بلوغ أهدافها بكفاءة عالية، وفي نفس الوقت يخفف من عبء المدقق الخارجي وسلطات الرقابة المصرفية والجبائية، وبالنتيجة تزداد طمأنينة الملاك والمستثمرين والممولين على ثرواتهم التي وظفت في البنك.

والملاحظ في بداية ثمانينيات القرن المنصرم أن أدبيات المحاسبة والتدقيق والإدارة والإشراف ومقررات الهيئات التنظيمية والمهنية ذات الصلة بهذه التخصصات عالمية أو محلية اعترفت بشكل واضح بأهمية الرقابة الداخلية، في فرض التزام عناصر المؤسسة جميعا بالسياسات والبرامج نحو الغايات المسطرة وتعظيم فعالية المؤسسة وقيمتها الاقتصادية وأداءها وشفافيتها. في حين كانت النظرة قاصرة وضيقة عن الرقابة الداخلية منذ بداية عصر النهضة الصناعية وإلى غاية بداية القرن الماضي، فبرزت الرقابة كوظيفة أساسية من وظائف الإدارة والرقابة الداخلية كمقوم أساسي لكفاءة أي تنظيم إداري، حيث نوه "**دكسي (Diksee)**" في كتاب له صدر عام 1905 بالأعمال والإجراءات التي تتخذها الإدارة لضمان التزام الموارد البشرية المستخدمة بسياساتها وبرامجها، وترى لجنة الرقابة الداخلية التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين في تقريرها عام 1948 أن الرقابة الداخلية جزء من العملية التنظيمية للوحدة.

في هذا السياق، أصدرت لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية معايير خاصة بالرقابة الداخلية الفعالة في المنظمات المصرفية في سبتمبر 1998، باعتبار أن نظام الرقابة الداخلية من أهم الركائز للرقابة المصرفية الشاملة التي تؤدي إلى تعزيز استقرار النظام المالي، بعدما لاحظت هذه اللجنة أن معظم الأسباب التي تؤدي إلى إفلاس البنوك ومعاناتها من صعوبات

نبعها قصور في الرقابة الداخلية، ولعل كل من: المديرية التنفيذية، مجلس الإدارة، المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وحتى السلطات الرقابية يتحملون مسؤولية وجود هذا القصور الذي يؤدي إلى فشل المؤسسة المصرفية. لذلك، تدعو لجنة بازل السلطات الرقابية والبنوك على حد سواء إلى احترام المبادئ الواردة في مقررها بصدد الرقابة الداخلية من أجل متابعة فعالية هذا النظام الرقابة الداخلية لتحقيق الأهداف والفوائد الجليلة المرجوة منه.

أولا: مفهوم وأهمية الرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية

1- مفهوم الرقابة الداخلية:

حسب دليل "**المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين (IIA)**" الصادر في مايو 2001، الرقابة الداخلية: "هي مجموعة من الطرق والآليات المتبعة في المؤسسة قصد الامتثال الأفضل بالسياسات المرسومة إزاء: الحفاظ على الأصول من الضياع والتلف، حث وتوعية العاملين بضرورة التمسك بالسياسات والبرامج الإدارية من أجل رفع مستويات الإنتاجية والكفاءة، توضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات من أجل الوقاية من الأخطاء والغش، تعزيز مصداقية وجودة المعلومات المحاسبية والمالية"[1].

وترى "**اللجنة الأمريكية لمكافحة الاحتيال في التقارير المالية (Committee of Sponsoring Organizations: COSO)**"، التي أنشأت في ثمانينيات القرن الماضي[2]، بأن الرقابة الداخلية: "آلية مكونة من السياسات والتعليمات والإجراءات تتأثر بمجلس الإدارة وبالإدارة وبالعاملين جميعا في كل المستويات التنظيمية، وتصمم لاستخلاص تأكيدات موضوعية عن بلوغ الأهداف التالية:

- السهر على كفاءة عمليات تخصيص الموارد (عدم وجود تبديد أو ضياع) وعلى فعالية النظم (ترقية مستويات الأداء العملياتي والمالي)؛
- تحقيق وتعزيز الدقة والموثوقية في المعلومات المتضمنة في القوائم المالية، بغض النظر عن كونها ملخصة أو شاملة أو استثنائية وبغض النظر عن الجهة التي تذاع إليها داخلية أو خارجية (ضمان سلامة النظام المحاسبي)؛
- تشجيع الالتزام بالقواعد والتنظيمات السارية (الالتزام بتعليمات السياسات الإدارية والنظام الأساسي للمؤسسة وبالقوانين التي تسري في البلد)"[3].

وقد عّرفت لجنة بازل الرقابة الداخلية بأنها سياق، يصممه ويشرف عليه: مجلس الإدارة، المديرية العامة، وجميع العاملين في مختلف المستويات. ويتكون هذا السياق من سياسات تطبق في فترة محددة، ومن مجموعة من التدابير التي تنفذ

صفة مستمرة في جميع المستويات التنظيمية بالبنك[4]. ويتبوأ كل من مجلس الإدارة والمديرية العامة مسؤولية ترسيخ الوعي المناسب لدى العاملين بأهمية وجود رقابة داخلية متكاملة وفعالية تؤدي إلى تحقيق الغايات التالية[5]:

- الحفاظ على كفاءة الأنشطة وفعاليتها لتحسين مستويات الأداء، بمختلف أبعاده: المالي والعملياتي والإداري؛
- ضمان موثوقية ودقة وحداثة البيانات المالية والمعلومات الموجهة إلى صناع القرار والمقيمين؛
- الامتثال إلى القوانين والتنظيمات السارية، لاسيما تلك الصادرة من قبل البنك المركزي وهيئاته الرقابية ومن قبل إدارة المؤسسة المصرفية.

2- العوامل والأسباب التي تدفع إلى الاهتمام بالرقابة الداخلية:

ازداد الاهتمام بالرقابة الداخلية نتيجة للعوامل والظروف التالية[6]:

- **ضخامة المؤسسات**: إثر كبر حجم الشركات وتنوع أنشطتها وتعقد أعمالها، أضحى من الصعوبة بمكان متابعة المجريات لحظة بلحظة، وقد اقتضى هذا توزيع المهام وتحديد المسؤوليات وتنظيم قنوات الاتصال والقيادة وأعمال التوثيق؛
- **انفصال الملكية عن الإدارة**: بسبب كثرة المساهمين في شركات المساهمة وتباعدهم جغرافيا في معظم الحالات، يكون من المتعذر عليهم إدارة أملاكهم في المؤسسة المساهم بها، فيسند إلى أشخاص (أعضاء مجلس الإدارة) مهمة إعداد السياسة العامة وهم بدورهم يفوضون أشخاصا آخرين تنفيذ هذه السياسة (المدراء التنفيذيون).
- **حاجة الإدارة إلى المعلومات**: تبرز حاجة الإدارة إلى معلومات كثيفة ودقيقة عن الأوضاع الاقتصادية التي تريد الاستعلام عن أحوالها من أجل القيام تقييم امتثال العاملين بخططها وبرامجها في حدود الاختصاصات المفوضة إليهم؛
- **الحاجة إلى حماية وصيانة الأصول والممتلكات**: يوفر نظام الرقابة الداخلية آليات لمكافحة الغش والانحرافات التي تؤدي إلى فقدان الأصول والأموال وضياع الحقوق بطرق وقائية وبطرق تصحيحية؛
- **تحول في مهنة التدقيق الخارجي**: الاتجاه نحو تطبيق التدقيق الاختباري بدلا من التدقيق التفصيلي بالنظر إلى كبر حجم المؤسسة وتعدد أعمالها، هذا يدفع المدقق الخارجي إلى الضغط ولو بطريقة غير مباشرة على إدارة المؤسسة من أجل تطوير نظام الرقابة الداخلية؛

- **نمو الحاجة إلى المعلومات من قبل جهات خارجية:** تحتاج الجهات الحكومية والرسمية إلى بيانات ذات مصداقية تؤشر إلى الوضعية المالية للمؤسسة المعنية، ويساهم نظام الرقابة الداخلية في تقويض حالات عدم النزاهة ونقص الشفافية في التعامل مع هؤلاء.

3- مكونات نظام الرقابة الداخلية:

لتحقيق الأهداف المذكورة في التعريف المقدم أعلاه تتشكل الرقابة الداخلية من العناصر التالية[7]:

- **الرقابة الإدارية:** تشتمل على الآليات والأطر التنظيمية والتوجيهية الهادفة إلى رفع مستويات الأداء من خلال فرض الالتزام بالسياسات والبرامج المسطرة على أساس الامتثال الجيد للأوامر والقرارات الإدارية، وهي تعتمد على نظم المعلومات والاتصال والقيادة والتدقيق التشغيلي والتدقيق الإداري على نظم مراقبة التسيير (الرقابة على الجودة، الموازنات التقديرية، المحاسبة التحليلية، إدارة الإمداد والتمويل، التدريب والتوعية، الأمن الصناعي والمهني).
- **الرقابة المحاسبية:** تشتمل التقنيات المحاسبية الهادفة إلى متابعة تطور المركز المالي لحظة بلحظة من خلال تتبع الآثار المالية للأحداث الاقتصادية التي تكتنف المؤسسة بشكل مستمر (نظام القيد المزدوج في اليومية)، كما تشتمل على جميع الوسائل المستخدمة للتحقق من صحة الدفاتر المحاسبية، مثل: حسابات المراقبة الإجمالية (أرصدة دفتر الأستاذ)، ميزان المراجعة، الجرد، التسوية، نظام المصادقة، التدقيق الداخلي.
- **الضبط الداخلي:** يستند إلى تحديد الاختصاصات والمسؤوليات وتوضيح الأدوار مع إجراءات التنسيق، ويضمن لنا الضبط الداخلي وجود رقابة ذاتية (Autocontrôle) في المؤسسة، بحيث يخضع كل موظف لرقابة موظف آخر من أجل حماية الأصول والأموال من الضياع والاختلاس.
- **الرقابة المستندية:** بالنسبة للتوثيق (Documentation) والأرشفة (Archivage)، ينبغي أن يكون لدى المؤسسة مقررا متكاملا لتوثيق العمليات والأحداث بوثائق للاحتجاج والتبرير أمام الجهات المراقبة، وأن يتم تخزين البيانات الموثقة بأدوات يصعب أن تتعرض للتلف بفعل الزمن أو بفعل مخرب، بقصد التزوير للحقائق الواردة فيها، فمن الضروري أن تكون الوثائق مصنف بشكل جيد مفصلة ومنظمة بشكل يسمح بإعادة النظر فيها بكل سهولة.

مبدئيا، تستند الرقابة الداخلية في البنوك على وضع ضوابط وقواعد أساسية تحكم تفاعلية الموارد الوسائل لضمان السير الحسن. ويفترض في نظام رقابي سليم استخدامه لتركيبتين من التدابير والوسائل: رقابة وقائية لاستباق الأمور ولتكوين خطوط دفاعية أغطية حمائية إزاء الأخطاء والمخاطر كافة، ورقابة دائمة كاشفة لتحسس وإظهار المخالفات والانحرافات ومن ثم معالجتها مع تعديل الضوابط (والتي هي بمثابة موطن ضعف) لمنع وقوع الأضرار مستقبلا[8].

ت

وافقا مع المعايير الدولية للتدقيق ومعايير لجنة كوسو الأمريكية الواردة في تقريرها عن الرقابة الداخلية في الكيانات الاقتصادية عام 1992 حول عناصر نظام الرقابة الداخلية[9]، ترى لجنة بازل بأن النظام السليم في المؤسسات المصرفية يتكون من العناصر التالية[10]:

- **بيئة الرقابة (Culture de contrôle)**: بأنها مجموعة من القواعد الأخلاقية التي ينبغي أن يتحلى بها المسؤول لأداء مسؤوليته، وتكتسب هذه الثقافة بالتربية النفسية والوعي المتراكم المتجاوب مع البيئة السليمة ومن وجود الضمير المهني، وتبثق كذلك هذه الثقافة الرقابية من السياسات والسلوكيات التي تعكس اهتمام المدراء والملاك بالرقابة الداخلية، هذا المنحى لابد أن ينم عن إرادة وقناعة تجعل من الرقابة الداخلية ذات مغزى، غير مفرغة من جوهرها، حتى لا تكون بمثابة واجهة يغرر بها الغير لاستغلال ثقتهم. وبيئة الرقابة هي منطلق الجدية والصارمة في الرقابة الداخلية وفي تحديد فلسفتها على الأمد الطويل وأرضية يستند عليها في تفعيل الدور الرقابي. من بين العوامل المؤثر في بيئة الرقابة: القيم الأخلاقية والمهنية والاجتماعية، الهيكل التنظيمي، فعالية مجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة له.
- **التحكم في المخاطر (Gestion des risques)**: أشارت المعايير الدولية إلى أمرين أساسين: أن تكون المنفعة المنجرة من الرقابة الداخلية أكبر من النفقة المبذولة لإجرائها، والأمر الثاني ينبه إلى ضرورة الأخذ بعير الاعتبار مخاطر الرقابة المتمثلة في عدم القدرة على منع و/أو اكتشاف الأخطاء والتجاوزات في الوقت المناسب بواسطة الجهاز الرقابي، على غرار غسيل الأموال وتزييف النقود والاحتيال المالي.
- **أنشطة الرقابة وتقسيم العمل (Activités de contrôle et séparation des tâche)**: تؤكد مختلف النظريات الإدارية الحديثة على ضرورة تحديد المهام والمسؤوليات لكل وحدة تنظيمية في الهيكل الإداري للمؤسسة. هذا، لضمان حسن تنفيذ الأوامر (القيادة والاتصال) ولتعزيز مرونة السياسات (الرقابة والتغذية العكسية). وقد ساندت لجنة بازل هذا الاتجاه لتحقيق الرقابة الذاتية والضبط الداخلي في المنظمات المصرفية. مثلا: تحديد المسؤوليات، توزيع المهام، دقة في اختيار المسؤولين، التوثيق... من أجل تحقيق الرقابة الذاتية (Autocontrôle).
- **منظومة الإعلام والاتصال (Information & communication)**: ينبغي أن تكون مخرجات نظم المعلومات ونظم الاتصال سليمة وموثوقة، وهذا يتطلب توفير موارد كافية وتقنيات حديثة عالية الجودة. مثلا إن الغرض الجوهري من نظام معلومات واتصال محاسبي هو ضمان وجود رقابة محاسبية تحمي أصول وممتلكات المؤسسة من الاختلاس والتبديد وإرساء متابعة حثيثة ومستمرة للمركز المالي للمؤسسة والمساهمة في شفافية المؤسسة من خلال المعلومات المحاسبية والمالية الصادرة عن هذا النظام.

- **المتابعة وأعمال التصحيح والعلاج للقصور (Surveillance et correction des déficiences)**: إجراء تقييم دوري شامل لمنظومة الرقابة الداخلية لتفادي نقص الفعالية وتقادم الرقابة مقارنة مع تغيرات البيئة، لتحقيق هذا التكيف وهذه التناسبية ينبغي إجراء معالجة فورية لمواطن الضعف والإخفاق. مثلا: الاستجابة لشكاوى الموظفين، الاستناد على تقارير المدققين.

الشكل رقم (01): مكعب كوسو يصور نظام الرقابة الداخلية الفعال في المنشآت الاقتصادية

المصدر:-

COSO, **Internal control-integrated framework : Guidance on monitoring internal control systems,** Volume II, June 2008, sur site web : www.coso.org

ثانيا: مبادئ لجنة بازل حول الرقابة الداخلية الفعالة

انطلاقا من اعتقاد لجنة بازل بأن الرقابة الداخلية هي وسيلة فعالة في مكافحة الفساد والغش واختلاس الأموال وكافة التجاوزات، ارتأت بأنها وسيلة لتحجيم المخاطر والتحكم فيها لصالح المؤسسة المصرفية. فاقترحت على السلطات الرقابية والبنوك في جميع أصقاع العالم جملة من المبادئ (13 مبدأً) ذات صلة بالرقابة الداخلية، نوردها ونحللها على النحو التالي[11]:

1-علاقة إدارة البنك بالرقابة الداخلية:

حددت لجنة بازل المساهمة الدنيا التي ينبغي أن تؤديها إدارة البنك في الإشراف وترسيخ الأخلاقيات العملية والمهنية لدى العاملين في البنك في ثلاث مبادئ كالتالي:

1-1- مجلس الإدارة:

المبدأ الأول: يعتبر مجلس الإدارة مسؤولا عن وضع الإستراتيجيات والسياسات الهامة، لاستيعاب المخاطر التي تهدد البنك، بتحديد معايير قبول هذه المخاطر وحث الإدارة البنك على إتباع مقرر محكم يتضمن: كيفيات تحديد هوية المخاطرة، أساليب قياسها، أساليب التحكم فيها. ومن الأفضل أن ينظم مجلس الإدارة علاقة مع المديرية العامة لمتابعة دائمة لفعالية نظام الرقابة الداخلية.

1-2- المديرية العامة:

المبدأ الثاني: تعتبر المديرية العامة مسؤولة عن تنفيذ السياسات والإستراتيجيات المناسبة، والموجهة من قبل مجلس الإدارة، لاسيما عند اتخاذ التدابير بصدد: التحكم بالمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المصرفية، والمحافظة على سلامة الهيكل التنظيمي عند تحديد المسؤوليات (تقييم مدى الوفاء بالمسؤولية) وتفويض السلطات (مدى حسن استخدام السلطة والصلاحية) وقنوات الإشعار (تقييم مصداقية البيانات والمعلومات)، متابعة دائمة لفعالية نظام الرقابة الداخلية.

1-3- ثقافة الرقابة:

المبدأ الثالث: يعتبر كلا من مجلس الإدارة والمديرية العامة مسؤولان عن تحديد معايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة في المؤسسة المصرفية، من خلال مقرر داخلي ينبغي أن يلم به جميع العاملين في جميع المستويات الوظيفية، حتى يعلم كل فرد دوره في العملية الرقابية.

الشكل رقم (02): آلية الامتثال للمبادئ المتعلقة بفلسفة الرقابة من منظور كوسو

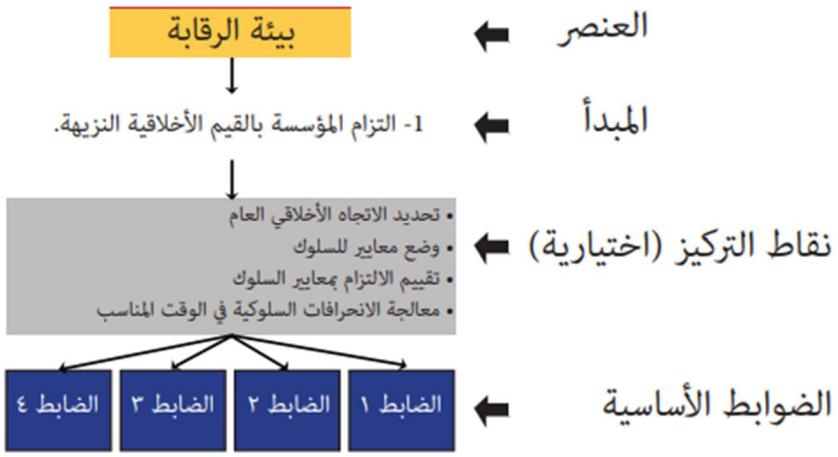

المصدر: روبرت هيرث (2015). **إطار الرقابة الداخلية الصادر عن لجنة كوسو**. مجلة المدقق الداخلي-الشرق الأوسط، الإمارات، مارس 2015، ص 19

2- إدارة المخاطر:

تواجه البنوك مخاطر متنوعة ومختلفة المصادر (مصادر داخلية وأخرى خارجية)، على هذا الأساس تعتقد لجنة بازل أن لنظام الرقابة الداخلية دور حيوي في تحديد التهديد والضعف (Vulnérabilité) وتجنب/تحجيم المخاطر:

المبدأ الرابع: ينبغي تكييف نظام الرقابة الداخلية للبنك لخدمة الإدارة نحو إدراك طبيعة المخاطر وتقييمها بصفة مستمرة، لاسيما التي تلك التي تؤدي إلى فشل البنك في تحقيق أهدافه الإستراتيجية، مثل: مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، المخاطر العملياتية، المخاطر القانونية ومخاطر السمعة. كما يتم مراجعة صلاحية نظام الرقابة الداخلية في معالجة المخاطر الحديثة والمخاطر الخفية والتي لا يمكن التحكم فيها عمليا.

الجدول رقم (01): سلم تصنيف المخاطر

تصنيف المخاطرة	الشروط	
مخاطر قوية	• احتمالية ضعيفة ↑ • خطورة قوية ↑	
مخاطر قائمة	• احتمالية معتبرة ↑ • خطورة ضعيفة ↓	• احتمالية معتبرة ↑ • خطورة ضعيفة ↑

مخاطر مهملة	• احتمالية قوية ↓ • خطورة ضعيفة ↓

المصدر: [بتصرف]

Rousseau L. & Gayraud R. & Bernard F. (2013), **Contrôle interne**, Maxima, France, P124

3- أنشطة الرقابة وتقسيم العمل:

تؤكد مختلف النظريات الإدارية الحديثة على ضرورة تحديد المهام والمسؤوليات لكل وحدة تنظيمية في الهيكل الإداري للموارد ووسائل المؤسسة. هذا، لضمان حسن تنفيذ الأوامر (القيادة والاتصال) ولتعزيز مرونة السياسات (الرقابة والتغذية العكسية). وقد ساندت لجنة بازل هذا الاتجاه نحو الرقابة الذاتية والضبط الداخلي في المنظمات المصرفية التالي:

المبدأ الخامس: ينبغي جعل الأنشطة الرقابية جزء لا يتجزأ من الأنشطة اليومية للبنك، ونحتاج لتفعيل نظام الرقابة الداخلية تصميم هيكل رقابي مناسب لكل مستوى من المستويات العملياتية (أقساما ووحدات)، بحيث تتمثل أهم الأنشطة الرقابية في: فحوصات عالية الدقة والعمق، الرقابة الفيزيائية، تقييم السياسة الائتمانية ومتابعة حالات عدم الاحترام لمعايير الجدارة الائتمانية وتسيير محفظة القروض، فعالية نظم الترخيص والمصادقة.

المبدأ السادس: يتطلب نظام الرقابة الداخلية الفعال الفصل بين الوظائف بطريقة مناسبة، بحيث لا ينشأ نزاع عند تكليف العاملين بالمسؤوليات المسطرة ضمن السياسات الإدارية، وينبغي أن يحيط القيم على المؤسسة بكافة الحالات التي تؤدي إلى تنازع المصالح من أجل المعالجة الفورية لذلك حتى ولو تم الاستعانة بخبير مستقل.

4- الإعلام والاتصال:

وفق المقاييس الحديثة، يقتضي نظام الرقابة الداخلية وجود نظم معلومات سليمة ونظم اتصال قوية داخل المؤسسة، وهذا يتطلب توفير موارد كافية وتقنيات عالية الجودة وتكنولوجيات حديثة للإعلام والاتصال:

المبدأ السابع: يتطلب نظام الرقابة الداخلية الفعال بيانات كافية ودقيقة، لاسيما عن الأوضاع المالية والعملياتية وعن أحوال الأسواق، من أجل اتخاذ القرارات المناسبة. هذه البيانات والمعلومات ينبغي أن تكون صحيحة وحديثة ومقدمة بشكل يمكن من دراستها والاعتماد عليها.

المبدأ الثامن: ينبغي أن توفر نظم المعلومات والاتصال معلومات موثوقة عن كافة الأنشطة ذات الأهمية بالنسبة للبنك. وينبغي التأكد من أن هذه النظم، لاسيما إن كانت تستخدم الحاسوب، تخضع لإشراف موضوعي ومستقل وتتضمن ترتيبات للحماية والأمن.

لمبدأ التاسع: يقتضي نظام الرقابة الداخلية الفعال وجود قنوات اتصال ممتازة لضمان حسن تلقي العاملين لرسالة المؤسسة ضمن سياساتها والتدابير ذات الصلة بالوظيفة والمسؤولية المنوطة بكل عامل، بحيث يتم توصيل المعلومات اللازمة للشخص المناسب في التوقيت المناسب.

5- الإشراف على الأنشطة ومعالجة القصور:

ينبغي أن نستدرك بصفة فورية مواطن القصور والضعف في الرقابة الداخلية إذا ما كشفت لنا أعمال التقييم لفعالية نظام الرقابة الداخلية ذلك:

المبدأ العاشر: يتم القيام بمراجعة شاملة ومستمرة لفعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك، لاسيما على المخاطر الأساسية كجزء من الأنشطة اليومية للإدارة (وظيفة التدقيق الداخلي).

المبدأ الحادي عشر: يتم تقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك بواسطة عاملين (مدققين داخليين) ذوي دراية علمية ويتمتعون باستقلالية عملياتية. على أن نعتبر وظيفة التدقيق الداخلي أداة أساسية من أدوات الإشراف المباشر من قبل مجلس الإدارة (أو لجنة التدقيق التابعة له) والمديرية العامة للبنك.

المبدأ الثاني عشر: عندما يتم اكتشاف قصور في منظومة الرقابة الداخلية في مركز من مراكز نشاط البنك من قبل المدقق الداخلي أو عامل مكلف لهذا الشأن، فيسرع المقيم في القريب العاجل إلى إعلام الإدارة من أجل استدراك الأمر.

6- تقييم نظام الرقابة الداخلية بواسطة السلطات الرقابية:

المبدأ الثالث عشر: تفرض السلطات الرقابية على كافة البنوك الواقعة في دائرة اختصاصها، بغض النظر عن حجمها وبعدها، وجود نظام للرقابة الداخلية يتناسب مع طبيعة ودرجة تعقد المؤسسة المصرفية، ومع المخاطر التي تتعرض لها وما تواجهه من تهديدات منبثقة عن التغيرات في بيئة العمل. وتتدخل السلطات الرقابية عندما تلاحظ عجز/عدم التزام البنك بهذه المقومات.

ثالثا: منهج تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنوك من قبل السلطات الرقابية

توصي لجنة بازل بإلحاح سلطات الرقابة المصرفية في العالم أجمع بضرورة التركيز والاهتمام المتزايد بالرقابة الداخلية في المنظمات المصرفية، لكونها أداة أساسية في الوقاية والعلاج من المخاطر المختلفة التي تنبثق منها خسائر قد تؤدي إلى

ا

انهيار البنك. وترى اللجنة أن الوثيقة الصادرة في سبتمبر 1998 بشأن الرقابة الداخلية للبنوك تعد مرجعا بحق للسلطات الرقابية من أجل تقييم جوهري لمنظومة الرقابة الداخلية.

1- تحليل الوقائع ومنهجية التقييم لفعالية نظام الرقابة الداخلية:

1-1- تقييم مساهمة مجلس الإدارة والمديرية التنفيذية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية:

تأخذ لجنة بازل بعين الاعتبار الفروق الموجودة بين الأطر القانونية والتنظيمية ذات الصلة بوظيفة كل من مجلس الإدارة والمديرية العامة للمؤسسات الاقتصادية بين البلدان، لاسيما حول البنوك[12]، في تحديد المهام الأساسية لكل منهما في منظومة الرقابة الداخلية. وتلخص لجنة بازل ما سنشرح من معايير أدناه، المهمة/المسؤولية المشتركة بينهما في الحفاظ على أصول البنك وموارده من كافة الأفعال غير المشروعة التي تؤدي إلى ضياع حقوق المودعين وتكبد البنك لخسائر مادية معتبرة[13]:

- مجلس الإدارة هو بمثابة الحاكم الذي يوجه ويشرف على أعمال الإدارة التنفيذية، وترى لجنة بازل بأنه طرف ارتكازي في منظومة الحوكمة والجهة المسؤولة أمام السلطات الرقابية؛
- يتولى مجلس الإدارة مهمة بناء إستراتيجية للبنك تتلاءم وبيئة الأعمال التي ينشط فيها وتصميم السياسات العامة ضمن هذه الإستراتيجية والبنية التنظيمية المناسبة لذلك؛
- يسهر مجلس الإدارة على متابعة التطبيق الحسن لنظم التسيير ومراقبة التسيير التي تستخدمها المديرية التنفيذية، خصوصا فيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية؛
- يشكل مجلس الإدارة لجان علمية-تقنية متخصصة للإشراف الحثيث المستمر، لاسيما إن كان البنك مجمعا ماليا، كلجنة التدقيق لتقييم فعالية الرقابة الداخلية ولجنة الترشيح لاختيار المدراء الأكفاء ولجنة المخاطر لتقييم منظومة إدارة المخاطر واللجنة القانونية لمتابعة امتثال أنشطة البنك للقانون والتشريع... وهكذا؛
- يفسح مجلس الإدارة مجالات للمديرية العامة والسلطات الرقابية والمدققين من أجل التحاور والاسترشاد بتوصياتهم ومقترحاتهم، لاسيما عن المحاسبة والرقابة الداخلية الاحترازية والحوكمة؛
- المديرية العامة هي بمثابة عنصر منظم (Organe)، تقوم بتسيير البنك وفق برامج تتبعها وحدات تنظيمية (إدارات تنفيذية) تصب في إطار تنفيذ الإستراتيجية المرسومة من قبل مجلس الإدارة وتعليماته؛

- تفوض المديرية العامة أشخاصا مسؤولين كمدراء مساعدين وفق خطوط القيادة والهيكل التنظيمي، يكلفون بتسيير مصالح وحدات تنظيمية في البنك على أساس صلاحيات ومهام محددة وفق دليل التنظيم الداخلي للبنك (المبادئ 5 و6) فضلا عن تأسيس منظومة فعالة للاتصال (المبادئ 7 و8 و9)، لاسيما للإشعار بوجود انقطاع في السلسلة الهرمية تنظيميا وتعارض المصالح بين الوحدات... وكافة الانحرافات لحظة بلحظة؛
- من المستحسن أن تقوم المديرية العامة بتقييم أهلية المدراء المساعدين بصفة دورية (وأحيانا بصفة فجائية) لاشتغال المناصب المكلفين بها بطريقة موضوعية وشفافة، وأن تكون لدى المديرية العامة سياسات واضحة لجميع العاملين إزاء الترقية والمكافأة والتكوين والتوظيف؛
- ينبغي أن يرسخ كل من مجلس الإدارة والمديرية العامة لدى جميع العاملين بالبنك المعتقدات التي تؤدي بهم إلى التمييز بين ما هو صحيح وخاطئ أو ما هو جيد وسيئ، وتكون هذه المعتقدات سائدة كقيم وسلوكيات سوية (Valeurs éthiques) تشكل ثقافة تتحقق معها الرقابة الذاتية والانضباط التلقائي دون نهي أو تهديد بالتأديب (المبدأ 3).

1-2- تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في التحكم بالمخاطر:

من المعلوم أن النشاط البنكي نشاط اقتصادي محفوف بمخاطر متنوعة ومتفاوتة الدرجات، لاسيما المخاطر المالية على أساس أن النشاط البنكي قائم على المال والنقد، وهذا يجعل من أي بنك مهما كانت إمكانياته عرضة للإفلاس وللانهيار في فترة وجيزة، إذا لم يفعل أساليب لتسيير مخاطره بشكل مناسب. إن غالبية الشركات الكبرى في العالم أدركت أهمية الرقابة على المخاطر، فبادرت إلى تطوير إستراتيجيات ومنهجيات للرقابة والتدقيق منتهجة "**مقاربة من الأعلى إلى الأسفل (Approche Top-down)**"، والتي تدعو إلى التركيز بشكل مكثف على الإدارة الحصيفة الحذرة للمخاطر، وهي مقاربة تختلف عن المنهج التقليدي الذي ينتظر حودث أثر مادي لاتخاذ تدابير العلاج والتقويم[14].

وحسب معايير لجنة بازل بصدد المبدأ 4 في وثيقة الرقابة الداخلية، من المفيد أن تجعل إدارة البنك نظام الرقابة الداخلية أداة أساسية لمعرفة وتقييم المخاطر، من أجل تجنب/تخفيف ما يمكن تجنبه/تخفيفه حسب الحالة، هذا يؤدي بطبيعة الحالة إلى زيادة معدلات ربحية ومردودية الأصول وكذا الحفاظ على ملاءة البنك وسيولته، بشكل يعزز من مركزه المالي. وحسب المبدأ 13 من ذات الوثيقة، تتأكد السلطات الرقابية من نجاعة البنك في تسيير المخاطر، لاسيما في الناحية الاحترازية، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية المحيطة بالبنك، على أن تتخذ بصدده جملة من التدابير التقنية/التأديبية حسب طبيعة التقصير.

1-3- تقييم مساهمة المدققين الخارجيين في تفعيل نظام الرقابة الداخلية:

ازدادت أهمية "**التدقيق البنكي** (**Audit bancaire**)"، في العقود الأربعة الأخيرة، نتيجة للتطور الكبير في الصناعة المصرفية وتعقيداتها، إن هذه الأهمية تبرز في البحث عن آلية لتقييم الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة المصرفية، لاسيما وأن التدقيق يشمل أساليب لكشف الانحرافات (Écarts) والأخطاء (Erreurs) وحالات الغش (Fraudes) التي قد يقع فيها المستخدمين أو المسيرين أو الزبائن أو أصحاب المصالح بالمؤسسة المصرفية عموما[15].

عملية التدقيق عملية منظمة وموضوعية (فحص ثم تحقق فتقرير رأي تقني محايد)، هذه العملية تتطلب من شخص مؤهل عمليا وفنيا ومستقل استخدام مجموعة من الوسائل لجمع أدلة وقرائن عقلانية تؤكد/تنفي صحة البيانات المتضمنة في القوائم المالية وفي تقارير التسيير ذات الصلة بالمركز المالية للمؤسسة محل التدقيق، ومن ثم تلخص هذه الأدلة في تقرير يرفه إلى الجهات المعنية برأي المدقق. تتمثل أهداف التدقيق المالي في ما يلي[16]:

- التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر المؤسسة ذات الصلة بالوضعية المالية؛ (الفحص)
- التأكد من وجود الأصول والخصوم المقيدة في ميزانية المؤسسة في الواقع؛ (التفتيش)
- التأكد من احترام المحاسب للمبادئ والمعايير المحاسبية، لاسيما في عمليات التقييد وحساب الاهتلاكات والمؤونات وثبات الممارسات المحاسبية بين الدوارات المالية؛ (التحقق)
- التأكد من فعالية نظام الرقابة الداخلية وكفاءة المدقق الداخلي وسلامة الهيكل التنظيمي ومن فعالية نظم تسيير المخاطر؛ (التقييم)
- المساعدة باستشراف التطور الذي ستؤول إليه الوضعية المالية للمؤسسة في المستقبل؛ (التنبؤ)
- المساعدة في تطوير نظم مراقبة التسيير والرقابة الداخلية الذاتية.(التشخيص والاقتراح)

بعد قيام **المدقق الخارجي** (**Auditeur**) بأعمال الإطلاع والتأكد يحرر تقريرا يمثل خلاصة أعمال الفحص والتحقق، ويتضمن تقرير المدقق رأي فني محايد حول أداء التسيير والوضعية المالية للمؤسسة المصرفية محل التدقيق، بحيث يبلغ هذا الرأي بصفة "**سرية** (**Courrier confidentielle**)" إلى الجهات المعنية سواء كانت داخل (الإدارة) المؤسسة أو خارجها (السلطات الرقابية).

2- تداعيات تنشأ من ضعف نظام الرقابة الداخلية:

قد تكشف أعمال التقييم للفعالية الهيكلية والعملياتية لنظام الرقابة الداخلية، لبنك محل الرقابة المصرفية، عن وجود انحرافات مادية وصورة واهية عن الوضعية المالية ونتائج الأعمال، والتي قد تكون غير مستقرة وسائرة نحو التدهور أكثر فأكثر، وقد تبرر سلطة الرقابة هذه الحالة بعدم قدرة البنك على تفعيل إجراء رقابي مناسب لخصوصياته أو تعارض في تصميم نظام الرقابة الداخلية أو عدم امتثال العاملين والمدراء وزبائن البنك بالضوابط الداخلية وبالتنظيم المصرفي، كما تقوم سلطة الرقابة بمجموعة من الاختبارات والأعمال للتأكد من نوايا هؤلاء لاستنباط الانحرافات التي وازعها الغش والفساد.

2-1- المخالفات والأخطاء الشائعة في العمل المصرفي:

من المستحيل أن لا تخلو أي مؤسسة بنكية من الأخطاء وبعض التجاوزات، وذلك راجع عن استحالة الاستغناء عن العنصر البشري في ممارسة النشاط الاقتصادي، إذ من المعروف عليه النسيان والسهو والجهل وفي نواحي أخرى الفساد والغش، فقد تنجم أخطاء عن الغفلة والتعب والنسيان والتي يعبر عنها أجمالا بمصطلح "**السهو (Omission)**"، فقد لا يثبت محاسب البنك عملية الدفع النقدي في الحساب الجاري لزبون ما. كما قد يكون هذا المحاسب مبتدئا غير عارف بالقواعد المحاسبية للبنك وبالنظام الآلي للمعلومات المحاسبية، حيث ما يدعى ما يقترفه بأخطاء "**الجهل (Inconnaissance)**". وأحيانا ترتكب الأخطاء عن قصد للتورية عن أخطاء سوء التسيير أو لتغطية أعمال إجرامية كالاختلاس وغسيل الأموال، ويسمي المراقبون هذه الانحرافات ب "**الغش (Fraude)**"[17].

عادة ما تكشف أعمال الرقابة والتقييم التي تضطلع بها سلطة الرقابة، والتي من المفترض أن تكون على إحاطة واسعة بالقوانين والتنظيمات الداخلية للبنوك ولها وسائل مناسبة وموارد كافية لممارسة هذا الدور، عن واحد فأكثر مما يلي:

- مخالفة شروط تأسيس المؤسسة المصرفية والترخيص بنشاط بنكي معين (انخفاض القاعدة الرأسمالية عن الحد الأدنى وفتح فرع في الخارج أو إغلاقه والاندماج والاستحواذ بدون استشارة وترخيص).
- مخالفة أحكام البنك المركزي ومقررات المديرية العامة للبنك بصدد ترشيد السياسة الائتمانية (منح الائتمان بدون تحليل ائتماني محّكم أو منحه للمسيرين أو أصولهم ذوي القرابة)؛

- مخالفة قواعد الرقابة المصرفية الاحترازية على الأعمال ذات المخاطر العالية (عدم التعاون مع المدققين المستقلين والمفتشين وعدم الشفافية أمام اللجنة المصرفية في التصريحات المستندية وضعف الإجراءات المضادة لغسيل الأموال وعدم جدوى التقنيات المستخدمة في تسيير مخاطر السوق)؛
- مخالفة المحددات والمعايير المالية كالاحتياطي الإجباري ومؤشرات السيولة والربحية والملاءة والمردودية وأصناف المخاطر ودرجاتها والسرية المهنية والسرية المصرفية (نسبة ملاءة أقل من الحد الأدنى المقرر في بازل3، تركز ائتماني في محفظة القروض، تزايد وتردد شكاوى الزبائن في شبابيك السحب)؛
- مخالفة قواعد ومعايير الإفصاح التي يحددها الديوان الوطني للمحاسبة والبنك المركزي (سلطة الرقابة) والهيئة الوطنية للجباية والهيئات العامة للإشراف على بورصات الأوراق المالية (إفصاح كاذب أو منقوص أو متناقض أو متأخر)؛
- مخالفة قواعد المحاسبة البنكية للبلاد (تضخيم البنود خارج الميزانية من أجل التهرب/الغش الجبائي، الاستفادة من الفروق بين النظم المحاسبية للبلدان التي ينشط فيها المجمع البنكي الدولي)؛
- مخالفة أحكام المتاجرة بالعملات وتمويل التجارة الخارجية والمتاجرة بالمعادن الثمينة والأوراق المالية (المضاربة في عملات شديدة التقلب والمضاربة في الذهب بدون ترخيص)؛
- مخالفة تعليمات ولوائح الإدارة العليا بصدد تسيير الكفالات والضمانات والرهون العقارية (عدم وجود سياسة محكمة للحفاظ على قيمة الأصول المتخذة ككفالة أو رهن، توريق الرهون العقارية الرديئة)؛
- عدم التقيد بتوجيهات مجلس الإدارة أو المديرية العامة بصدد إرضاء الزبون وتبسيط التعامل معه (تقديم الخدمات المصرفية بأساليب معقدة وملتوية والتغرير بهم على أساس جهلهم أو سذاجتهم، تسويق الخدمات بشكل ينفر الزبائن ويغضبهم).

2-2- الانعكاسات والآثار السلبية لضعف الرقابة الداخلية للمؤسسة المصرفية:

تسعى لجنة بازل من خلال حث السلطات الرقابية على تكييف قواعد الرقابية الداخلية للبنوك وفق معايير مقرراتها لتجنب ما يلي[18]:

- **تهديد أمان القطاع البنكي نتيجة لضعف القدرات الداخلية للبنك في تقييم المخاطر والتحكم فيها**، حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عن الوظيفية الرقابية لكونها وظيفة أساسية في تسيير المؤسسات، فضلا عن ذلك تعتبر اللجنة بأن الرقابة الداخلية هي تكملة للرقابة المصرفية الاحترازية الكمية، إذ يبرهن التنوع الكثيف الكفء

للمحفظة الاستثمارية عن الأوراق المالية على فعالية التقنيات الداخلية في تسيير مخاطر السوق بشكل يعزز من مقدرة البنك على احترام القواعد الاحترازية حول هذه المخاطر؛

- **تشوه صورة البنك وسمعته في السوق وتدهور تنافسيته،** من المعلوم أن جودة الرقابة الداخلية هي عامل حاسم في تجميل/ تشويه صيت البنك لدى زبائنه، حيث قد يفقد شريحة من المدخرين عندما تشيع أخبار عن تلاعبات في الحسابات الجارية أو عندما يلاحظون ضعف التقنيات الخاصة بحماية ودائعهم، ذلك لصالح بنوك منافسة له لها درجات عالية من الثقة والمصداقية والموثوقية، حيث أن أساس العمل البنكي هو الائتمان، ويعتبر الائتمان قدرة تنافسية حاسمة للاستمرار ولتوسيع الحصة السوقية؛
- **تدهور الاحترام الأدبي لسلطة الرقابة بفعل الغش والاحتيال ونقص الشفافية لعدم فعالية الرقابة الداخلية،** من المؤكد أن الخبراء والمراقبون سيتساءلون عن سوء/ عدم تدخل السلطات الرقابية في تصحيح نظام الرقابة الداخلية لبنك انتهك القوانين والتنظيمات ذات الصلة بشكل يهدد استقرار النظام المالي برمته لا البنك فحسب، فقد نستعجب عن موافقة سلطة الرقابة على شخص له سوابق قضائية (اختلاس مثلا) ليشغل منصب مدير عام لبنك في دائرة الاختصاص؛
- **تراجع الالتزام بشروط الانضباطية السوقية،** في ضوء مخاطر العدوى، من الأكيد أن بعض البنوك التي هي في حالة طبيعية والتي تلاحظ ضعف سلطة الرقابة في معاقبة المخالفين للقانون أن يزداد احتمال تطاولها على التنظيم المصرفي-الرقابي... حتى تسود السوق المصرفية حالة من الغموض والفوضى بشكل يؤدي إلى عزوف أصحاب رؤوس الأموال عن الاستثمار والادخار فيها؛
- **اتهام كل من البنك والسلطات الرقابية المعنية بالإخفاق وعدم التجاوب مع المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق وللرقابة المصرفية والحوكمة...** حيث قد ينشأ عن عدم التماشي والتكيف مع المعايير الدولية تكلفة معتبرة، بإعطاء تقييم دوليا سلبيا لفعالية منظومة الرقابة المصرفية في هذا البلد وعدم قدرة البنك المتهم بالتقصير على فتح فرع في الخارج أو انعدام فرصة الحصول على تمويل من الخارج.

الخاتمة:

أضحى من المسلم به أن الرقابة وظيفة أساسية من وظائف الإدارة لأي مؤسسة ولأي نشاط اقتصادي، فالرقابة محدد أساسي لفعالية الإدارة في التحكم بعناصر المؤسسة نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية من الربحية والنمو المردودية،

لرقابة الداخلية أيضا وسيلة وقائية لمنع أو تخفيف تأثيرات الأحداث السلبية المفاجئة. وبشكل عام، تقدم الرقابة الداخلية حلولا استبقاية وأخرى استدراكية لجميع المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة مهما كان مصدرها ونوعها ودرجتها.

فتؤكد أغلب الدراسات التي تناولت العلاقة بين الرقابة الداخلية والمخاطر، أن السبب الرئيس في فشل المؤسسات وانهيارها هو قصور بنظام الرقابة الداخلية في التحكم بالمخاطر والأزمات، ولعل كل من: المديرية التنفيذية، مجلس الإدارة، المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وحتى السلطات الرقابية يتحملون مسؤولية وجود هذا القصور الذي يؤدي إلى فشل المؤسسة المصرفية. هذا الاعتقاد هو الذي غير النظرة إلى نظام الرقابة الداخلية من التركيز عليه كآلية للحماية والحفظ إلى الاهتمام به كآلية للدفاع والوقاية، وهذا الأمر كذلك دفع سلطات الرقابة (التابعة للبنوك المركزية) إلى جعله جزءاً لا يجزأ من الرقابة المصرفية الشاملة لأهميته البلاغة في منع وتحجيم المخاطر والأخطاء وتحسين أداءات البنوك.

في هذا السياق، أصدرت لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية معايير خاصة بالرقابة الداخلية الفعالة في المنظمات المصرفية في سبتمبر 1998، باعتبار أن نظام الرقابة الداخلية من أهم الركائز للرقابة المصرفية الشاملة التي تؤدي إلى تعزيز استقرار النظام المالي، إثر تقدير هذه اللجنة لأهمية الرقابة الداخلية في المؤسسات المصرفية، لذلك، تدعو لجنة بازل السلطات الرقابية والبنوك على حد سواء إلى احترام المبادئ الواردة في مقررها بصدد الرقابة الداخلية، من أجل متابعة فعالية هذا النظام الرقابة الداخلية لتحقيق الأهداف والفوائد الجليلة المرجوة منه.

الهوامش والمراجع:

[1] محمد سمير أحمد (2009). **الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية**. دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 26-28.

[2] لجنة كوسو (COSO) هي هيئة مهنية أمريكية، تتكون من أعضاء من الهيئات الأمريكية الخمس التالية: معهد المدققين الداخليين (IIA)، معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA)، جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA)، معهد المحاسبين الإداريين (IMA)، ومعهد المحللين الماليين (FEI). أصدرت لجنة كوسو ذات السمعة العالمية مقررات مهمة عن الرقابة الداخلية والتقارير المالية: وسائل منع الغش في القوائم المالية عام 1987، الإطار المتكامل للرقابة الداخلية عام 1992، الإطار المتكامل لإدارة المخاطر في المؤسسات عام 2004، إرشادات لتقييم الرقابة الداخلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويعتبر مقرر اللجنة لعام 1992 الأكثر شهرة، حيث يتضمن تصورات شاملة عن الرقابة الداخلية وإرشادات مهمة لتفعيل دورها في المؤسسات المختلفة من حيث النشاط والصفة القانونية والبيئة.

[3] Bonin, É. & Rossignol, J. (2007). **Le contrôle interne des entreprises de travail temporaire d'insertion: La nécessité d'un diagnostic des processus**. La Revue des Sciences de Gestion, vol. 224-225, no. 2, France, PP40-41.

[4] Comité de Bâle sur contrôle bancaire (1998), **Cadre pour les systèmes de contrôle interne dans les organisations bancaires**, Banque des règlements internationaux, Suisse, Septembre 1998, PP02-05.

[5] **Ibid.,** P08.

[6] خالد أمين عبد الله (1998). **التدقيق والرقابة في البنوك**. دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص ص 161-163.

[7] **مرجع نفسه**، ص ص 163-164.

[8] أمانة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (2003). **قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية: توصيات اللجنة العربية للرقابة المصرفية**. صندوق النقد العربي، الإمارات، ص ص 04-05.

[9] طلال الجحاوي (2006). **تحليل أهمية عناصر الرقابة الداخلية لمراقبي الحسابات: دراسة استكشافية لعينة من مراقبي الحسابات بالعراق**. المجلة العربية للإدارة، مصر، المجلد 26، العدد 01، يونيو 2006، ص ص 37-39.

[10] Comité de Bâle sur contrôle bancaire, **Cadre pour les systèmes de contrôle interne dans les organisations bancaires. Op. Cit**., P10.

[11] Comité de Bâle sur le contrôle bancaire (1998). **Cadre pour les systèmes de contrôle interne dans les organisations bancaires**. Banque des règlements internationaux, Suisse, septembre 1998.

[12] في بعض التنظيمات، ترى أن لمجلس الإدارة دور إشرافي بحت على فعليات وأعمال المديرية التنفيذية لذلك تسميه ب"**مجلس الإشراف (Conseil de surveillance)**"، الذي لا يقوم بدور تنفيذي حسب التنظيمات الأخرى المؤطرة لعمل مجلس الإدارة كإعداد السياسة العامة لتسيير البنك، وتتوقف لجنة بازل على تسمية الهيئتين على أساس اختلاف طبيعة القرار وأهميته فحسب.

[13] Bouchra EL KHAMLICHI (2015). **Contrôle interne et risques bancaires : une application au cas marocain.** Revue de gestion et d'économie, Vol. 3, N0 3, Maroc, P381.

[14] إيهاب نظمي إبراهيم (2009)، **التدقيق القائم على مخاطر الأعمال: حداثة وتطور**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ص ص 41-51.

[15] محمد سمير الصبان وآخرون (1998)، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية للنشر، مصر، ص ص 56-57.

[16] محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب (2009)، **دراسة معمقة في تدقيق الحسابات**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ص ص 19-22.

[17] **مرجع نفسه**، ص ص 39-45.

[18] Comité de Bâle sur contrôle bancaire (1998). **Cadre d'évaluation des systèmes de contrôle interne**. Banque des règlements internationaux, Suisse, Janvier 1998, PP06-07.

Rules and Conditions of Publication in the journal

The Editorial Board of **Journal of Advanced Accounting and Financial Studies** is pleased to receive research papers related to field of accounting and financial in particular and economics in general, Languages accepted in the researches are: (Arabic, French and English). Researches and articles undergo to the opinion of specialists from various universities.

1) Conditions of Publication:

Based on the foregoing, the Editorial Board considers that the research submitted must conform to the following conditions:

- ✓ The Researcher paper must adhere to scientific methodology accredited in scientific research;
- ✓ The Researcher paper submitted required to be recent and have never offered in any other scientific destination;
- ✓ The number of pages of research paper should be between 15 and 20 pages;
- ✓ The research paper accompanied by a summary in a research language, and another summary using a language other than the language of research, the abstract shall not exceed (10) lines;
- ✓ The research paper should be written on paper with size (A4) [29.7_{Cm} x 21_{Cm}], edges of the page (Top 2_{Cm}). (Down 2_{Cm}). (Right 2.5_{Cm}). (Left 2_{Cm}); Studies in Arabic written with (Traditional Arabic 16), as for foreign languages, French and English (Times New Roman 14). endnotes should be in end of research paper with continuous numbering and size of 14 for Arabic and 12 for foreign language

2) General rules:

- ✓ Research submitted shall be subject to approval of the Editorial Board and has the right to claim any amendment prior to publication;
- ✓ The order of researches in the journal is not undergo to (the importance of research or the status of the researcher);
- ✓ The journal reserves its right to publish research papers in accordance with its publishing rules, and according to appropriate timing for publication
- ✓ What is published in the journal expresses viewpoint of its owner, and don't necessarily reflect the viewpoint of the Journal.

Researches are required to be written with (Microsoft Office 2003) via E-mail:

journalaafs@gmail.com

Honorary President

Director of Djelfa University

Director &editor of the Journal

Dr. Amar GAMANE

Assistant Chief of Staff

Dr. Noureddine DJERD & Dr. Ben Alia BENAISSA & Dr. Abdelkrim KHEIRI

Editorial Board of Journal

Dr. Attalah BENMESSAOUD	Dr. Khaled AIJOULI	Dr. Mokhtar RABHI
Dr. Samir TOAIBA	Dr. Ali BENMOUFEKI	Dr. Lakhder BENAHMED
Dr. Adam HADIDI	Dr. Ahmed DERROUM	Pr. Mohamed KOUADRI
Pr. Saad KASRI	Dr. Abdelkader HAOUA	Pr. Farid BENDJERIBIE

Preparation and coordination

Dr. Yacine Si Lakhdar GHERBI Dr. Tarek REGGAB

Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University of Djelfa - Algeria

Faculty of Economic Sciences, Commercial
and Management Sciences

Journal of

Advanced Accounting and Financial Studies

Peer-reviewed Scientific International Periodical Journal
Issued by:

Department of Finance and Accounting

Fourth issue
October 2018
ISSN: 2602-5671